الكيان التركماني في العراق

١٤٣٥

صُبحي ساعاتي

١٢٦

مؤسسة وقف كركوك

الكيان التركماني في العراق

في ضوء التطورات التاريخية

أ.د. صبحي ساعتجي

ترجمة

حبيب الهرمزي

إستانبول ٢٠١٤م

رقم النشر: ٦٠
رقم تسلسل العربي : ٧

سلسلة كتاب التركمان: ١٦
صبحي ساعتجي

الكيان التركماني في العراق
في ضوء التطورات التاريخية

ISBN 978-975-6849-60-6

TC
KÜLTÜR VE TURİZM BAKANLIĞI
SERTİFİKA NUMARASI
19304

Kerkük Vakfı İktisadi İşletmesi
(İzzettin Kerkük Kültür ve Araştırma Vakfı İktisadi İşletmesi)

عنوان المراسلة
P. K. 20 - Cerrahpaşa - İstanbul / Türkiye

الطبعة الأولى، مارس ٢٠١٤

التنسيق وتصميم الغلاف
سعيد قاسم اوغلى

الطباعة
Şen Yıldız Matbaacılık Gümüşsuyu Caddesi Nu: 3, Kat: 2
Topkapı/İstanbul
Tel: (0212) 483 47 91

استانبول ٢٠١٤

المحتويات

مقدمة	٩
مصطلحات "الترك" و"التركمان"	١٣
مفاهيم "العراق" و"الجزيرة"	١٤
الفصل الاول	
الاتراك الاوائل في العراق	٢١
العراق في ظل سلطة البويهيين	٢٧
العصر السلجوقي	٣١
دولة السلاجقة الكبرى (١٠٥٥ - ١١٥٧)	٣١
سلاجقة العراق (١١١٨ - ١١٩٤)	٤٣
عصر الاتابكية	٤٨
اتابكية الموصل (١١٢٧ - ١٢٣٣)	٤٩
اتابكية اربيل (١١٤٤ - ١٢٣٣)	٥٦
الامارة القفجاقية (القبجاقية) التركمانية	٦٣
فترة الايلخانيين (١٢٥٨ - ١٣٤٤)	٦٥
الوضع قبل مجئ الايلخانيين الى العراق	٦٥
سقوط بغداد	٧١
عصر الجلائريين (١٣٣٩ - ١٤١٠)	٧٣
عصر القره قويونليين (١٤١١ - ١٤٦٨)	٧٤
عصر الآق قويونليين (١٤٦٨ - ١٥٠٨)	٧٦
عصر الصفويين (١٥٠٨ - ١٥٣٤)	٧٩
عهد العثمانيين (١٥٣٤ - ١٩١٨)	٨٠
النزاعات حول المنطقة وعهد السلطان عبد الحميد الثاني	١٠١
الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨)	١٠٤

الفصل الثاني

مشكلة الموصل ١٢٣
مؤتمر لوزان ومشكلة الموصل ١٢٨
مؤتمر الخليج وقضية الموصل ١٤٨
قضية الموصل في عصبة الامم ١٥٠

الفصل الثالث

تركمان العراق بعد قيام دولة العراق ١٦٣
ثورة العشرين ١٦٦
ملحمة (قاجا قاج) لتركمان تلعفر ١٦٧
آثار ثورة العشرين ١٦٨
استمرار الثورة في شمال العراق ١٧٠
الاستفتاء حول تنصيب فيصل ملكا على العراق ١٧٠
المذبحة الاولى التي تعرض لها تركمان العراق (٤ مايو/ايار ١٩٢٤) ١٧٤
اتصالات مصطفى كمال باشا مع زعماء المنطقة ١٧٦
الاستقلال الممنوح للعراق ١٧٨
البيان الصادر من المملكة العراقية (٣٠ مايو/ ايار ١٩٣٢) ١٧٩
الاخلال بحقوق التركمان ١٨٨
العلاقات العراقية التركية ١٨٩
مذبحة كاورباغي (١٢ تموز / يوليو ١٩٤٦) ١٩٠
احداث في انتخابات المجلس النيابي ١٩١
حلف بغداد (٢٤ شباط / فبراير ١٩٥٥) ١٩٢

الفصل الرابع

التركمان في العهد الجمهوري ١٩٥
اعلان الجمهورية (١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨) ١٩٥
الخلافات بين زعماء الثورة ١٩٦
جهود ناظم الطبقجلي ٢٠١
صدى الاحداث في خارج العراق ٢٠٢

ثورة الشواف في الموصل (٨ مارس ١٩٥٩) ٢٠٣
مجزرة كركوك (١٤ - ١٦ تموز / يوليو ١٩٥٩) ٢٠٦
رد فعل تركيا ٢٠٩
المؤتمر الصحفي لعبد الكريم قاسم ٢١٠
الحركات الانتقامية للتركمان ٢١١
أول مؤتمر للمعلمين التركمان (٢٨ – ٣٠ اغسطس ١٩٦٠) ٢١٢
اشتداد حدة نضال التركمان ٢١٣
مظاهرة في استانبول لنصرة التركمان (١٧ مارت ١٩٦١) ٢١٤
اغتيالات تدبر ضد التركمان ٢١٥
مقتل صلاح ترزي وابراهيم حمزة ٢١٥
نهاية عبد الكريم قاسم المحتومة ٢١٦
فترة الانقلابات العسكرية (١٩٦٣ - ١٩٦٨) ٢١٧

الفصل الخامس

التركمان في عهد النظام البعثي ٢١٩
اقرار الحقوق الثقافية للتركمان (٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٠) ٢٢٠
نقاش حول مسميات (التركمان) و(التركمانية) ٢٢١
مقتل محمد فاتح ساعتجي (٧ تموز / يوليو ١٩٧٠) ٢٢٤
استمرار النضال الديمقراطي للتركمان ٢٢٥
محاولات اجراء استفتاء حول مصير المنطقة ٢٢٦
رد فعل تركيا ٢٢٨
تراجع السلطات في موضوع الحقوق الثقافية ٢٣٢
رد فعل التركمان ٢٣٥
ازدياد الضغوط تجاه التركمان ٢٣٧
ممارسات تتناقض مع مبادئ حقوق الانسان ٢٣٧
زيارة رئيس الجمهورية التركي "قوروتورك" الى كركوك ٢٣٩
اعدام قادة التركمان (١٦ كانون الثاني ١٩٨٠) ٢٤١
استمرار الاعدامات بحق التركمان ٢٤٣

ازالة مناطق الاستيطان التركمانية ٢٤٤
اجراءات غريبة في المناطق التركمانية ٢٤٥
احصاء عام للنفوس ام استفتاء ؟ ٢٤٦
الممارسات التعسفية تجاه تركمان منطقة الموصل ٢٤٧
الكوارث التي ولدتها حرب الخليج ٢٤٨
الهجرة الجماعية للمواطنين من كركوك ٢٥١
مجزرة التون كوبري (٢٨ مارت / مارس ١٩٩١) ٢٥١
ردود فعل التركمان القاطنين خارج العراق ٢٥٥
مزيد من الاعدامات ٢٥٦
الشابة التركمانية التي احرقت نفسها من اجل تراب الوطن ٢٥٧
استمرار مأساة التركمان ٢٥٨
تزايد الضغوط في مدينة كركوك التي يقطنها التركمان بكثافة غالبة ٢٥٩
تخريب التراث الثقافي في قلعة كركوك ٢٦٠
الضغوط التي مورست بحق التركمان في المنطقة الآمنة ٢٦٠

الفصل السادس

التركمان بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٧١
مخطّط الاستفتاء في كركوك ٢٧٢
المؤسسات الرسمية في المدينة عاطلة ٢٧٣
المجازر التي ارتكبت بحق التركمان في عهد الاحتلال الأمريكي ٢٧٤
طوزخورماتو ... المدينة التركمانية الخالدة ٢٧٥
مشاكل التعليم ٢٧٨
ما لم يتم تعديل الدستور العراقي ٢٨٠
الخاتمة ٢٨٢
المصادر ٢٨٥

مقدمة

ان للشعب التركماني الذي استوطن العراق منذ اكثر من الف عام جذورا عميقة في هذه البقاع. هذا الشعب الذي وضع بصماته على تاريخ حافل ملئ بالبطولات وتركة ثقافية غنية لا زالت تحافظ على حيويتها وديمومتها وتظهر في شتى نواحي الحياة بما فيها من عادات واعراف وتراث شعبي وكم هائل من الابداع الموسيقي والغنائي والفني. على انه بالرغم من كل ذلك فلا زال هذا الشعب يشكو من تجاهل وجوده سواء عمدا او دون قصد ومن محاولات تهميشه في كل المناحي. وبالرغم من ان التركمان عانوا سنوات طويلة من الضغوط والتعسف والممارسات التي تنافي ابسط مبادئ حقوق الانسان بما فيها المجازر والاعدامات واجراءات الصهر والتذويب العرقي وبالرغم من جميع الظروف القاسية التي مروا بها فانهم حافظوا على الشعور بالارتباط بتراب الوطن العراقي والاخلاص له وربط مصيرهم بمصيره من جهة وعلى هويتهم القومية ولغتهم وثقافتهم من جهة اخرى.

على ان التركمان لم يحيدوا قط عن النهج الديمقراطي الذي سلكوه للمطالبة بحقوقهم السياسية والقومية وعلى حقهم في المشاركة في تسيير دفة البلاد باعتبارهم يمثلون عنصرا اساسيا من عناصر ومكونات الشعب العراقي. فالتركمان لم يتمردوا قط على السلطة ولم يتخذوا السلاح وسيلة لاحقاق حقوقهم، بل وعلى العكس من ذلك فقد كانوا ولا يزالون مواطنين محبين للسلام، مخلصين لوطنهم العراق ومؤمنين بالديمقراطية سبيلا لحكم البلاد، منفتحين على اشقائهم من الشعوب والجماعات والشرائح التي تؤلف العراق، مواطنين ذوي حضارة عريقة تمتاز بحضارة الحضر.

ان التركمان الذين لعبوا دورا مهما في نهضة العراق ورقيه يشكلون العنصر الثالث الاصلي ضمن مكونات الشعب العراقي وهم يطمحون في العيش بأمن وسلام في موطنهم بشكل يتفق مع الكرامة الانسانية. على ان مما يؤسف له انهم تعرضوا دوما ويتعرضون الان الى موجات تتدفق من شمال البلاد وجنوبه الى اراضيهم التي عاشوا فيها منذ ما ينيف على الالف سنة. موجات مبرمج ومخطط لها هدفها تغيير التركيبة السكانية لمناطق سكناهم. ولذا فانك تجدهم في كفاح دائم من اجل كسر طوق تهميشهم في الحياة السياسية وفي المشاركة في ارساء قواعد الحكم والادارة في البلاد ومن اجل الحفاظ على كيانهم ووجودهم القومي. ان المجتمع التركماني اختار مقولته وتطلعاته السياسية وخطه السياسي بلزوم الحفاظ على وحدة تراب الوطن العراقي الذي يجب ان يستمر في مسيرته السياسية وفق نظام ديمقراطي برلماني يراعي مبادئ حقوق الانسان ولا يرى بأسا من اقرار كامل حقوقه السياسية والثقافية والادارية على قدم المساواة مع سائر مكونات الشعب العراقي.

ان المجتمع التركماني الذي يفتقر الى اية ضمانات سياسية أو اجتماعية او ثقافية او اقتصادية، تعرض وللأسف الى ممارسات تعسفية جائرة من قبل الانظمة العراقية لا يستحقها ابدا. كما تعرض التركمان الساكنون في شمال العراق في المنطقة التي كانت تدعى بالمنطقة الآمنة، تعرضوا بدورهم الى ممارسات لا تختلف عن ممارسات نظام بغداد البائد في شئ. ولم يتغير هذا الواقع المؤلم الذي ينافي كافة الاعراف الدولية ومبادئ حقوق الانسان بالرغم من وجود هيئات دولية متخصصة تعني بذلك مثل هيئة الامم المتحدة ومؤسسات الدفاع عن حقوق الانسان وامام انظار الدول المجاورة بما فيها تركيا.

والغريب ان جهودا دولية جهيدة تبذل لوضع غطاء من التعتيم على قضية الشعب التركماني في العراق بهدف تهميشهم وابعادهم عن الميدان السياسي واغتصاب حقوقهم السياسية والثقافية والقومية واعتبارهم مجرد اقلية ضئيلة لا شأن لها ضمن مكونات الشعب العراقي. وساعدت السنوات الطويلة من الكبت والحصار الفكري والاعلامي تجاه تركمان العراق في اخفاق التركمان في ايصال

صوتهم الى الرأي العام العالمي والتعريف بانفسهم ومعاناتهم امامه. وندرت لذلك الاقلام او الاصوات التي تنادي بوجوب انصاف هذه الشريحة المهمة من شرائح المجتمع العراقي. بل ان المجتمع العربي في داخل العراق نفسه ليس له اطلاع كاف على ما يجري في الخفاء من اجل تهميش واذابة كيان التركمان. ذلك لان الكبت والظلم والمعاناة شمل كافة شرائح الشعب العراقي ولم يعد بالامكان التعرف على معاناة التركمان ولا على الجهود التي تبذل في الخفاء والعلن لاعتبارهم غرباء في وطنهم!

ان التركمان الذين هم "اتراك" من حيث الجذور القومية، هم من الناحية الثقافية ايضا جزء من العالم التركي. ومع ان التركمان هم مواطنون عراقيون ويشعرون بالولاء له، فانهم يشعرون بانهم من ناحية الثقافة والتراث بالود نحو العالم التركي وعلى رأسها تركيا. والواقع ان هذا أمر اعتيادي وطبيعي ولا يدعو الى الاستغراب ابدا، فان مثلهم في ذلك مثل المواطن العراقي العربي الذي يشعر بالمودة والتقارب مع شخص سوري او مصري او فلسطيني او جزائري او سعودي. ومما يؤسف له ان الانظمة السابقة في العراق كانت تنظر الى التركمان على انهم عملاء للأجنبي. والواقع ان السياسيين ورجالات العراق في العهود السابقة لم يكونوا ينكرون حقيقة اخلاص المواطن التركماني للعراق، بل كانوا يصرحون بذلك في مجالسهم الخاصة، غير انهم كانوا يتعمدون الصاق تهمة العمالة بالتركمان كذريعة لممارسة الضغوط عليهم بغية تهميشهم.

والان واذ انحسر بطش النظام الجائر وعاد هناك امل كبير في ان تهب نسمات الحرية في سماء العراق من جديد، فان شرائح المجتمع العراقي اضحت مطالبة بان يحس بعضها بمشاعر وآلآم وتطلعات وآمال البعض الاخر. ولا يتيسر ذلك الا بدراسة الماضي والاستفادة مما سطره التاريخ القريب في هذا المضمار. ولعل هذا الكتاب سيكون عونا لتعرف الفرد العراقي مهما كانت لغته او قوميته او معتقده الديني او المذهبي بما اوردناه اعلاه.

ان هذا الكتاب الذي هو بين ايديكم الان يلقي الضوء على وجود وكيان الشعب التركماني في العراق منذ عهود سحيقة من التاريخ وحتى يومنا هذا

ويبسط امام انظار القارئ معاناة هذه الشريحة الهامة في العراق وما لاقاه من مآس وآلآم بسبب تماسكه وتمسكه بوطنه العراق وبارضه وتراثه وثقافته وذلك باسلوب علمي مدعم بالوثائق والادلة وبعيد عن التهويش والمبالغة.

البروفسور الدكتور صبحي ساعتجي

٢٠١٣ م / ١٤٣٥ هـ

مدخل

مصطلحات "الترك" و"التركمان"

ان اشقاءنا الذين يعيشون اليوم في العراق الجارة الجنوبية لتركيا، مع انهم (اتراك) في الواقع فانهم اضحوا يدعون وبالاخص في الفترة القليلة القريبة من عمر الزمن باسم (التركمان)[١]. واضحى هذا الشعب محط اهتمام الكثير من الاوساط التي تستخدم اللفظة الاخيرة "التركمان". ان التركمان اضحوا مواطنين للدولة العراقية التي تاسست في المنطقة بعد الحرب العالمية الاولى والتحاق ولاية الموصل بتلك الدولة الفتية شأنهم شأن سائر الاقوام والجماعات التي كانت تعيش في تلك الولاية، وكانت هذه الشريحة تدعى لسنوات طوال بـ "الاتراك". غير انه وبعد قيام النظام الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨ بفترة قصيرة اطلق على هذه الشريحة من الشعب العراقي من قبل الدولة وبتعليمات رسمية اسم (التركمان). وكان الهدف من ذلك فصل اتراك العراق عن اتراك الاناضول الذين يرتبطون بهم بروابط الدم واللغة والثقافة. وكان ذلك محاولة من الدولة لاظهار ان التركمان ينحدرون من اسيا الوسطى وليس من الاناضول وانهم لا يمتون الى "الاتراك" باية صلة [٢].

ان هذا النهج اتبع في السابق من قبل الانجليز ايضا. فقد اطلق الوفد البريطاني الى مؤتمر لوزان هذا الوصف اثناء مفاوضات هذا المؤتمر[٣]. غير ان رئيس الوفد التركي الى المؤتمر المذكور عصمت باشا (اينونو) اوضح في جلسات المؤتمر ان لفظتي "الترك" و "التركمان" مترادفتان بل ان لفظة "التركمان" يمكن اطلاقها على اتراك تركيا ايضا وانه لا ينبغي استعمال هذه المدلولات كمناورة سياسية[٤].

ولقد حاول عبد الكريم قاسم الذي تسلم السلطة في العراق في باكورة العهد الجمهوري، حاول بدوره التركيز على استعمال مدلول (التركمان) بدلا

عن (الاتراك) بداعي ان اتراك العراق هم تركمان وان اصلهم التاريخي يعود الى اسيا الوسطى وليس الى تركيا متصورا بذلك انه يستطيع فصم علاقة النسب والعلاقات الثقافية بينهم وبين اتراك تركيا شأنه في ذلك شأن الانظمة الحاكمة في اليونان التي تطلق على الاتراك الذين يقطنون الاراضي اليونانية اسم "المسلمين" لتفادي اطلاق لفظة "الاتراك" عليهم[٥].

والواقع ان كل ذلك كان بمثابة حق اريد به باطل. فالتركمان - كما سيأتي في سياق هذا البحث - انحدروا فعلا ومنذ مئات عديدة من السنين من اسيا الوسطى وسكنوا العراق قبل ان ينحدر اتراك الاناضول من اسيا الوسطى الى هناك. ولم يقابل تركمان العراق اطلاق هذا الوصف عليهم بعدم الرضى ولم يتوانوا عن استعمال هذا المصطلح ولم يترددوا في استعماله مطلقا[٦]. ذلك لان مدلول "التركمان" انما يعني في معناه الواسع - وكما هو معلوم – الاتراك المهاجرين نحو الغرب من مناطق ما وراء النهر اي الاتراك الاوغوز (الغز كما يطلق عليهم العرب)، كما يعني ايضا الاتراك الذين اعتنقوا الاسلام. وحتى يومنا هذا يشمل مدلول "التركمان" بهذا الاعتبار اتراك تركيا واذربايجان والبلقان وقبرص وسوريا والعراق. على ان افخاذ وبطون التركمان الذين يقطنون حاليا في تركمانستان وافغانستان وقليل منهم في ايران ليسوا في الواقع وكما قد يتبادر الى الذهن من نفس بطون تركمان العراق. وكما قلنا فان اطلاق مسمى "التركمان" على اتراك العراق الذين اداموا وجودهم حتى يومنا هذا في العراق، انما هو ثمرة لنية تكمن وراءها مناورة سياسية سرية.

ومن هذا المنطلق وحتى لو كان اطلاق اسم "التركمان" على اتراك العراق امرا خاطئا من الناحية التاريخية او العلمية، فلا ضير في الواقع من استعمال هذا المدلول الذي ارتضاه كافة شرائح المجتمع العراقي كما ارتضاه وتبناه التركمان انفسهم.

مفاهيم "العراق" و"الجزيرة"

ان المناطق التي تتشكل منها دولة العراق الحالية هي بعينها ايالات الموصل وبغداد والبصرة وفقا للتشكيلات الادارية في العهد العثماني. ومنذ ما يقارب

الالف وخمسمائة عاما يطلق على منطقتي بغداد والبصرة - كمصطلح جغرافي – اسم "العراق" بينما يطلق اسم "الجزيرة" وفق نفس المصطلح على منطقة الموصل. وقد اطلق مصطلح "العراق" من قبل العرب لأول مرة اثر انتصار القوات العربية الاسلامية على قوات الدولة الساسانية الايرانية التي كانت قد بسطت نفوذها وسيادتها على منطقة البصرة وشواطئ شط العرب في معركة نهاوند الفاصلة التي جرت بين الطرفين عام ٦٤٢ ميلادية والتي ادت الى زوال الحكم الساساني هناك. وسميت المنطقة فيما بعد باسم "عراق العرب" [٧].

اما في عهد الامبراطورية السلجوقية الكبرى فانه كان يطلق على المناطق التي تمتد من شرقي نهر دجلة وحتى المناطق الجبلية في ايران اسم "عراق العجم". ولم يستعمل اسم "العراق" كمصطلح في الجغرافيا السياسية في اي وقت ابتداء من عصور دولة سلاجقة الاناضول وفي عهود سيادة المغول والقره قوينليين والاق قويونليين وانتهاء بحكم الصفويين الذي الحق العراق بايران. اما في عهد الامبراطورية العثمانية فان المنطقة التي كانت تدعى "العراق" لم تكن تعني الا وصفا جغرافيا. وبصورة عامة فان مصطلحات "عراق العرب" الذي كان مركزه بغداد و "عراق العجم" الذي كانت خراسان تعد مركزا له، كانت تضم الاراضي الموصوفة اعلاه [٨].

والواقع ان مصطلح (العراق) لم يستعمل في اي عهد من عهود التاريخ وحتى اوائل القرن العشرين كمصطلح يطلقه شعب على وطنه او كمصطلح يعين حدود اراضي دولة ما، بالاضافة الي ان مناطق العراق والجزيرة التي سردنا الاراضي التي تشملها في اعلاه تتمايز عن بعضها البعض من النواحي التاريخية والجغرافية ومن حيث المناخ وطبيعة الارض والطابع الاثني.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٨ واحتلال القوات البريطانية لعموم هذه المناطق وحدت بريطانيا تلك المناطق ضمن دولة واحدة اسمها العراق تشمل الايالات الثلاث الموصل وبغداد والبصرة. ولم يسلك الانجليز هذا السبيل الا خدمة لمصالحهم الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية الحيوية في المنطقة. ونالت دولة العراق استقلالها بعد ابرام اتفاقية لوزان (١٩٢٣) والتي تبعتها اتفاقية انقرة (١٩٢٦).

ومنذ ذلك العهد ارتبط مصير الاقوام والشعوب واصحاب الاديان والمذاهب المختلفة التي تعيش فوق تراب هذه الدولة الفتية، ارتبط مصير بعضها بالبعض الاخر وبمصير الدولة الجديدة (العراق). وتولد ونمى شعور بالمواطنة العراقية وبالمصير المشترك والرغبة في العيش ضمن كيان دولة واحدة وتقوت جذور الشعور بالمواطنة هذه خلال ما يقرب من قرن من الزمن بحيث لم يعد هناك اي معنى او اي داع لفصم هذه الرابطة الروحية الوثيقة. وليس ذلك في الواقع بالامر الغريب في حياة الامم والشعوب، فهناك دول عديدة على وجه البسيطة تضم قوميات وشعوب واعراق واديان ومذاهب واتجاهات سياسية مختلفة ولكن هذه الشعوب توحد لديها الشعور بالمواطنة فتعاهدت على الذود عن كيان الدولة التي انشأوها وعلى نمو وتعاظم شأنها. ولعل قيام دول ايران والهند وفرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية وتركيا خير دليل على هذا النمط من التعايش بين الاقوام والامم المختلفة وعلى تصميم تلك الاقوام والامم والشعوب على تأصيل جذور الشعور بالمواطنة الحقة والسعي لكل ما من شأنه اعلاء شوكة هذه الدولة وتحقيق الخير لها واعلاء شأنها لدى المجتمع الدولي المتحضر.

ان الاتراك (التركمان) الذين كانوا يقطنون المنطقة التي كانت تدعى "ايالة الموصل" منذ ما يربو على الالف عام، ارتبط مصيرهم بمصير الشعوب والامم التي اضحت تشكل دولة العراق الفتية وعاهدوا على انفسهم على الاخلاص لهذه الدولة وعلى الذود عنها والعمل لاعلاء رايتها. ويشكل التركمان الان عنصرا اساسيا من عناصر تركيبة العراق ويمثلون القومية الثالثة فيه بعد اخوانهم العرب والاكراد وهم يعتزون في الواقع بهذه المواطنة وبالمصطلح الذي اطلق عليهم بعد قيام جمهورية العراق وهو مصطلح (تركمان العراق). ولقد اثبت الشعب التركماني في العراق (تركمان العراق) ولاءهم لدولة العراق التي يشكل هذا الشعب احد عناصرها الاساسية واخلاصهم لهذه الدولة ولم تصدر منهم اية بادرة تمرد او حركة عصيان ضد الدولة وكيانها والسلطات القائمة فيها في مختلف العهود رغم العنت الذي لاقوه على ايدي بعض الانظمة الحاكمة فيها ورغم ممارسة سياسة التعريب والصهر العرقي بحقهم وحرمانهم من ابسط

حقوق المواطنة التي يكفلها لهم الاعلان العالمي لحقوق الانسان مثلما تكفله لهم التشريعات العراقية نفسها.

ان هذا الكتاب الذي هو بين ايدي القارئ الكريم يحكي قصة "تركمان العراق" عبر العصور ويعطي التفاصيل الوافية لاصلهم وكيانهم ووجودهم في العراق والدول والامارات التي اسسوها واداموها فيه وما تركوه من بصمات على الحضارة والثقافة وتقاليد الحكم والادارة وتاسيس الجيوش وسوقها وادارتها والدفاع عن الوطن ضد الغزاة مثلما يلقي الضوء على صنوف الضيم والتسلط والقهر والتهميش التي لاقوها والمجازر البشعة التي تعرضوا لها من بعض الانظمة الحاكمة التي تسلطت على رقاب شعوب العراق وامتصت دماءها ومهدت السبيل وخلقت الذريعة لاستيلاء الاجنبي على ارضها ومع ذلك فان شعور المواطنة لدى "تركمان العراق" لم يضعف قط لانهم كانوا يدركون تمام الادراك ان المجازر وممارسات الصهر العرقي التي تعرضوا لها انما كانت بفعل جهات وسلطات وانظمة تحكمت في غفلة من الزمن في رقاب شعوب العراق باجمعه وسيطرت على الدولة لتنفيذ ايديولوجياتها ومطامحها، وان الشعوب العراقية نفسها لم تكن تضمر للتركمان الا الخير والمحبة والاعتزاز، وهذا في الواقع هو العامل الرئيسي في عدم قيام اي نوع من الخصام او الاقتتال او الشعور بالنفور والكراهية بين شرائح المجتمع العراقي من عرب وتركمان وكرد وكلدو اشوريين ولم تنشب ثمة صراعات او اقتتال داخلي عرقي او طائفي او مذهبي بين هذه الشرائح.

ولعل هذه الحقيقة ستكون اهم ركيزة لبناء عراق قوي ديمقراطي بعد انتهاء الاحتلال الاجنبي للعراق اثر انهيار نظام البعث في نيسان/ ابريل من عام ٢٠٠٣ وزوال كافة آثار وتداعيات هذا الاحتلال، عراق تتفاعل فيه جميع شرائح المجتمع وتكون على قدم المساواة كمواطنين من الدرجة الاولى.

ان هذه أمنية كل عراقي يسعى لخير الوطن المشترك. ولعل الايام القادمة تحقق هذه الامنية للعراق وللعراقيين.

الهوامش

١. Nazmi Sevgen، Kerkük Türkleri – مجلة (Belgelerle Türk Tarihi) – العدد ٣٨ – تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ ص: ١١ – ١٢.

٢. Sönmez Ateş، " Irak Türkleri ile ilgili Yayınlar Hakkında Düşünceler". مجلة (Türk Kültürü) – العدد ٢٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٤ ص: ٩٩.

٣. Lozan Barış Konferansı, Tutanaklar-Belgeler. ترجمة Süha Meray – المجموعة ١ الجزء ١ الكتاب الاول – انقرة ١٩٦٩ ص: ٣٤٥ – ٣٤٦.

٤. Subhi Saatçi، " Kürtlerin Haklarına Evet, Peki ya Irak Türkmenleri" جريدة "Milliyet" ١٣ حزيران / يونيو ١٩٩١.

٥. Kâmuran Gürün، " Irak Türkleri " – جريدة Hürriyet، ٢ اغسطس ١٩٩١.

٦. Sönmez Ateş، "Irak Türkleri Hakkında" – مجلة Türk Kültürü – العدد ٥ مارس ١٩٦٣ ص: ٤٢.

٧. Mustafa Kafalı، "Irak Türkleri" مجلة Töre – العدد ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٢ ص: ٤٦.

٨. Ertuğrul Zekai Ökte، مذكرات خاصة.

خارطة تبين مناطق التي يعيشون فيها التركمان في العراق

الفصل الاول

الاتراك الاوائل في العراق

تفيد المعلومات التي توصلنا اليها بان تاريخ بدء دخول التركمان الى العراق يمتد الى عام ٥٤ هجري (٦٧٦ ميلادي). فقد عبر عبيد الله بن زياد الذى اوفد الى خراسان من قبل الخليفة الاموي معاوية مع قواته البالغة عشرين الفا نهر جيحون متوجها نحو بخارى. وازاء الهجمات التي قام بها القائد عبيد الله تجاه بخارى والذي اجتاز بيكانت ايضا، وبعد مصادمات عنيفة وقعت بين الطرفين فقد اضطرت اميرة بخارى المسماة خاتون [١] الى عقد الصلح مع القائد المذكور. وبعد هذا الصلح جلب عبيد الله قواته المؤلفة من الاتراك الى العراق حيث اسكنهم مدينة البصرة.

وتسجل المصادر التاريخية ان عدد الجنود الاتراك الذين تم اسكانهم في البصرة كان يبلغ نحو الفي جنديا وانهم عرفوا بمهارتهم الفائقة في رمي السهام وان المنطقة التي تم اسكانهم فيها تسمى "البخارية". وتفيد المصادر انه تم الاستفادة من رماة السهام الاتراك في اخماد تمرد البدو العرب في اليمامة. وغير خاف ان رشيد التركي [٢] الذى كان من اخص رجال عبيد الله والمقربين اليه، قد ذاع صيته بين الاتراك الذين تم اسكانهم في البصرة.

وقد بدأ الزعماء الاتراك (الأمراء والنبلاء او ذوو الانساب الرفيعة) الذين انخرطوا في صفوف الجيوش الاسلامية المشتركة في الفتوحات بمناطق خراسان وما وراء النهر، بدأوا منذ العهد الأموي بتسنم مناصب ذات شأن في تلك الجيوش [٣]. وقد استرعى المهارة الفائقة للأتراك في الحروب وبراعتهم في رمي السهام انتباه القادة المسلمين وكان ذلك مدعاة لادخالهم في جيوشهم. وفتح هذا الأمر الباب لتعليم الأتراك فنون الرماية للجنود العرب الذين لم يكونوا على علم بذلك.

وعندما استسلم يزيد بن عمر بن هبيرة لأبي جعفر المنصور بمدينة واسط عام ١٣٢ للهجرة (٧٤٩ ميلادي) بعد حصار للمدينة دام بضعة اشهر، كان ضمن من هم في امرته نحو ٢٣٠٠ من الجنود البخاريين الأتراك[٤]. وكان عبد الله بن طاهر والي خراسان يرسل في كل عام - بناء على اوامر الخليفة - نحو الفين من المقاتلين الأتراك من مختلف بلدان تركستان الى العراق. اما في عام ١٣٨ للهجرة (٧٥٥ ميلادي) فان فضل بن يحيى البرمكي ارسل عشرين الفا من المقاتلين الأتراك لينخرطوا في صفوف جيوش العباسيين[٥].

والملاحظ ان دخول الأتراك الى العراق ازداد كثافة وزخما في العصر العباسي وبالاخص ابان حكم الخليفة المأمون وفي عهد خلفه المعتصم وذلك بتأثير بعض التطورات السياسية التي صاحبت تلك العهود. ذلك ان الأتراك الذين لعبوا دورا كبيرا في تسنم المامون الخلافة، كانوا قد اسكنوا في العاصمة بغداد. ولم يكن امام الخليفة المأمون من اجل الدفاع عن مقام الخلافة تجاه العرب الذين ناصبوا العباسيين العداء غير الاستعانة بالأتراك واستقدام قوات جديدة مؤلفة من الجنود الأتراك من تركستان الى بغداد مركز الخلافة [٦].

وفي عهد الخليفة المعتصم ازداد الاهتمام بأمر ادخال الأتراك في صفوف الجيش العباسي. وكان الضباط الأتراك المستقدمون من مناطق **سوكد** وفرغانة و **واسروشن** وطاشكند ممن لهم خبرات كبيرة في فنون الحرب، يستخدمون في صفوف القوات الخاصة المكلفة بحماية الخليفة. وفي عام ٢١١ الهجري (٨٣٦ ميلادي) وبأمر من الخليفة المعتصم تم تشييد مدينة سامراء لتكون مقرا للقوات الخاصة التركية التي كانت تحت امرة القائد التركي **أشناس**. وبذلك اضحت مدينة سامراء التي بلغ عدد نفوسها نحو ٧٠ الف نسمة مركزا للخلافة لنحو نصف قرن من الزمن (٨٣٦ - ٨٨٤). وازداد الأتراك عددا ونفوذا بعد عهد المعتصم. وكان لذلك دور كبير في انتشار الاسلام انتشارا سريعا في تركستان[٧].

وازداد نفوذ القادة الأتراك في جيوش الخلافة باطراد وبالاخص في عهود خلافة المعتصم والواثق والمتوكل (٨٦٠ - ٨٤٠). وكان من ضمن هؤلاء القادة كل من افشين واشناس وبوغا (بغا) الكبير وبوغا (بغا) الصغير وواصف (وصيف) وخاقان الذين أخذوا زمام ادارة الدولة وتصريف شؤونها بيدهم [٨]. وقد

عمل احد هؤلاء القادة وهو بوغا الصغير في خدمة خمسة من الخلفاء اضافة الى خدماته في زمن الخليفة المعتصم. وشملت الخدمات الجليلة لهذا القائد اخماد الاضطرابات الداخلية التي كادت تعصف بأمن البلاد اضافة الى احرازه انتصارات كبيرة في الهجمات التي شنت في تلك الفترة ضد البيزنطيين [٩]. كما كان للقائد افشين دور بارز في اخماد عديد من حركات التمرد وفي النصر الذى احرز ضد البيزنطيين في المناطق القريبة من انقرة. وقد استرعى موقف التركمان هذا انظار كثير من الشعراء والمؤرخين العرب. فقد أشاد كثير من المراجع التاريخية بالاتراك ووصفهم بانهم اناس ذوو خلق حميد ويتصفون بالفضائل من الاخلاق [١٠]، وانهم يعتزون بالغ الاعتزاز بلغتهم وبقوميتهم وانهم رغم تعلمهم العربية والفارسية فانهم كانوا يتكلمون باللغة التركية وحدها لان نفوسهم كانت تأبى عليهم التكلم بغيرها من اللغات وكانوا يتباهون بعدم معرفتهم باية لغة غير اللغة التركية. كما اعرب كثير من المصادر عن اعجابهم بما يتصف به هؤلاء من صفات الشجاعة والرجولة والرحمة والبطولة [١١]. وقد أولى الخلفاء عناية خاصة بموضوع احتفاظ الجنود الترك بمزاياهم الشخصية الفائقة واجازوا لهم ان يتزوجوا بالفتيات التركيات فحسب [١٢]. كما اهتم هؤلاء الخلفاء بموضوع عدم فقدان الاتراك لعاداتهم وأعرافهم التي نشأوا عليها في موطنهم الاصلي او لتعرضها للتغيير او الاهمال [١٣].

اعتاد الخليفة المعتصم - الذى كانت والدته سيدة تركية - منذ عهود صغره ان يجمع حوله بطانة ورفاقا من الاتراك وكان ميالا أشد الميل الى الاعراف والعادات التركية. ولأنه كان يعرف عن قرب شجاعة واخلاص الاتراك، فقد سعى عند توليه الخلافة الى زيادة اعداد الجنود الاتراك الذين كانوا في معيته. ولأن المعتصم كان يتصرف في حياته الخاصة ايضا وفقا للعادات والتقاليد التركية، فاننا نجد قواته الخاصة يمتازون عن سائر الجنود بملابسهم العسكرية وسائر مقتنياتهم الخاصة.

ويظهر من ذلك ان مدينة سامراء انشئت وفق تخطيط يؤمن عدم اختلاط الاتراك مع سائر الاعراق القومية. وكانت المدينة الجديدة هذه التي انتقل اليها الخليفة مصممة وفق نظام خاص يجعل افراد البطون والافخاذ التركية الجارة في

موطنها الاصلية مجاورين في هذه المدينة ايضا. وقد اظهرت ابحاث مؤرخي الفنون المعمارية وعلماء الآثار بوضوح، الطابع التركي لمدينة سامراء التي انما انشئت لسكنى الاتراك المنخرطين في الجيش العباسي سواء في مجال الفنون المعمارية او الرسم على الجدران او الزخرفة [١٤].

وكان الخلفاء يشيدون بالانتصارات التي كان الابطال من الاتراك يحرزونها في المعارك التي يخوضونها ضد البيزنطيين وكانوا يسعون لتقريبهم اليهم. وعندما كانت الخلافات تنشب بين **الديالمة** الشيعة وبين عساكر الترك كان الخلفاء يضعون ثقلهم في صالح الاتراك. ولأن الاتراك كانوا أقوى العناصر التي تحمي المذهب السني في بغداد العاصمة، فان الخلفاء كانوا يضطرون الى الاستجابة لمطاليبهم في مجال تقوية سلطتهم ونفوذهم.

وفي عام ٩٠٨ منح الخليفة المقتدر للقائد التركي مؤنس لقب امير الأمراء الذي مكنه من ممارسة سلطات ادارية واسعة بحيث اصبح الخليفة متنازلا في واقع الأمر عن السلطة. وبعد هذا التاريخ بدأ التنافس على السلطة يظهر بين الاتراك انفسهم. ومن ناحية اخرى بدأت الخلافات تنشب حول منصب أمير الامراء مع **الديالمة** الشيعة. وسعى الخلفاء من جانبهم بمختلف صنوف المناورات السياسية لاشتداد نطاق هذه المنافسات والخلافات. وأدت هذه العوامل شيئا فشيئا الى زعزعة مكانة وقوة الامبراطورية العباسية مما جعل الفرصة سانحة للولاة التابعين الى مركز الخلافة لأن يعلنوا استقلالهم عن الدولة هنا وهناك [١٥]. واضطر الخليفة الرازى في عام ٩٣٦ الى ان يمنح والي واسط محمد بن رائق مرتبة امارة الامراء وسلطة ادارة شؤون الدولة برمتها، كما اباح له ان يذكر اسمه في خطب الجمعة بجانب اسم الخليفة [١٦].

وفي هذه الاثناء قام القائد التركي بجكم – الذي كان قد فر مع جنده من ايران – بزيارة للخليفة في بغداد [١٧]. وكان في استقبال قوات بجكم التي كانت تضم قادة اتراك ذوى شأن امثال طوزون وياروق ومحمد يانال، امير الامراء محمد بن رائق الذى قام بضم تلك القوات باجمعها الى جيشه المتمركز في واسط [١٨]. وفي عام ٩٣٦ قام بجكم الذى عين قائدا على القوات التي جلبها معه بحملة ضد والي الاهواز ابو عبد الله البريدي الذى اعلن تمرده على السلطة. ومع ان بجكم

انتصر مرتين على البريدى الذى كان يتلقى عونا من البويهيين، فانه لم يتمكن من احراز النصر النهائي ضده واضطر الى العودة الى واسط. وكما تطرقنا اليه آنفا فان الخلافات حول منصب امارة الامراء استمرت في الظهور. فقد اتفق القائد بجكم مع الوزير ابو علي بن مقلع على ابعاد امير الامراء رائق عن السلطة. وعندما علم رائق بهذا الامر فانه قام بسجن الوزير مقلع الذى توفي بعد مدة قصيرة من الزمن. وسعى رائق بعد ذلك لكسب ود عدوه القديم البريدي. غير انه لما رأى انتصار بجكم على البريدي فقد اضطر الى الوقوف في صف بجكم. ومع ذلك فان جهوده كلها ذهبت هباء. وازاء النصر الذى احرزه بجكم فقد دخل بجنوده بغداد في ايلول/سبتمبر من عام ٩٣٨ وتم تعيينه من قبل الخليفة اميرا للامراء بدلا عن رائق. وكان من اول اعمال رائق انه جرد حملة على الموصل لاخضاع الحمدانيين الذين كانوا قد امتنعوا عن اداء الضرائب معلنين تمردهم على السلطة. واستفاد رائق من هذه الفرصة فقدم الى بغداد فجأة على رأس الفين من قواته. وبذلك اضطر بجكم الى عقد الصلح مع الحمدانيين في عام ٩٣٨ والعودة الى بغداد.

تم حل الخلاف الناشب بين رائق وبجكم بصورية ودية وعن طريق الصلح واعطيت الى رائق مناطق حران واورفه وقنسرين والمناطق التي تجاور اعالي الفرات والقلاع الواقعة على الحدود. وبذلك لم تبق لرائق الذى ساهم في حل عديد من الخلافات المهمة التي كانت تهدد مركز الخلافة، لم تبق له غير مهمة اتخاذ التدابير لمواجهة التهديدات القادمة من البويهيين. ومع ان قائد البويهيين معز الدولة لم يستطع ان يحرز نصرا على الجيش الذى ارسله البريدى الى منطقة سوس، فان الجيش البويهي المتقدم نحو واسط تمكن بفضل ركن الدولة الذى هرع لنصرة معز الدولة من احتلال قسم من المدينة. وفي هذه الاثناء تمكن بجكم بمعونة قوات اضافية استقدمها من دحر قوات البويهيين واجبار ركن الدولة على الانسحاب.

وبينما كانت الخطط الجديدة ترسم والتدابير تتخذ لتأمين استمرار القتال، فان البريدي اخذ يرسم الخطط ويدبر المؤامرات لضمان اخذ زمام السلطة باجمعها في يده. وازاء ذلك فقد تم عزله في عام ٩٤٠. وبعد فترة قصيرة توفي

الخليفة الراضي ووافق الخليفة الجديد المتقي على استمرار بجكم في منصب امير الامراء. وجرد بجكم جيشا لمحاربة البريدي. غير ان قائد هذا الجيش مني بالهزيمة. وازاء ذلك فقد استلم بجكم زمام قيادة الجيش بنفسه. غير ان البريدي مني بالهزيمة النهائية قبل ان يصل بجكم اليه. وكان ذلك في نيسان من عام ٩٤١.

قتل بجكم الذي قدم خدمات جليلة وذكره المؤرخون بالمديح والثناء على قدراته العسكرية وشخصيته المستقيمة، في احدى حملاته اثر هجمة مفاجئة عليه[١٩]. وتم تعيين طوزون اميرا للامراء خلفا له. وفي هذه الاثناء احتل احمد البويهي الأهواز بعد ان حصل على عون من اخيه. وبينما كان القائد التركي امير الامراء طوزون منشغلا بالقتال الناشب بينه وبين الحمدانيين في الموصل، قام احمد البويهي في سنة ٩٤٤ بحملة ضد واسط. وازاء ذلك فقد توجه طوزون الذى بادر الى عقد الصلح مع الحمدانيين نحو واسط. ومع ان المصادر التاريخية تعطي معلومات متضاربة حول القتال الذى نشب بين الجيشين في تموز / يوليو من عام ٩٤٤، فان من المفهوم ان احمد قد تراجع بعد زمن قصير الى الاهواز.

وبالرغم من قيام احمد البويهي بمحاولة ثانية من اجل احتلال واسط في اواسط شهر مارس من عام ٩٤٥، فان طوزون تمكن من دحره ثانية في شهر نيسان/ابريل من العام نفسه.غير ان احمد الذى شن حملة على واسط للمرة الثالثة تمكن بفضل انضمام والي واسط الى صفه من السيطرة على المدينة دون قتال. وفيما بعد توجه احمد في كانون الثاني/يناير من عام ٩٤٥ نحو بغداد عاصمة الدولة ومركز العالم الاسلامي ودخلها في نفس التاريخ آخذا زمام السلطة فيها بيده حيث تم تعيينه اميرا للامراء من قبل الخليفة المستكفي بالاضافة الى تقليده لقب "معز الدولة" [٢٠]. وبدأ بذلك عهد سلطة البويهيين في العراق التي دامت نحو قرن من الزمن لتزول اثر دخول طغرل بك بغداد في سنة ١٠٥٥.

العراق في ظل سلطة البويهيين

(٩٤٥- ١٠٥٥)

بعد اسابيع قليلة من تسنّم احمد البويهي مناصبه الرفيعة في بغداد اى في كانون الثاني / يناير سنة ٩٤٥، تم عزل الخليفة من منصبه بتهمة تواطؤه مع اعداء البويهيين وفقئت عيناه. وارتقى ابنه كرسي الخلافة واعطي له لقب المعطي. ودخلت الخلافة اثر ذلك في دور الانحلال التام واصبح الخلفاء مجرد العوبة بيد البويهيين. وانساقت البلاد بسبب تناحر امراء ونبلاء البويهيين على السلطة فيما بينهم من جهة وبسبب الخلافات المذهبية التي لم تكن لتنتهي بين **الديالمة** وبين الاتراك من جهة اخرى، الى حال متزايد من الفوضى جعل المواطنين يعيشون مزيدا من الرعب والقلق. واثر وفاة معز الدولة في عام ٩٦٧، تم تعيين ابنه عز الدولة حاكما على **بختيار كرمان** وخوزستان والعراق. على ان عز الدولة لم يتمكن بدوره من ان يحول دون استمرار التناحر بين الجند **الديلم** والترك داخل صفوف الجيش [٢١].

والواقع انه رغم تأسيس البويهيين دولة ذات شأن كبير، فان جيوشهم كانت تحمل طابع كونه مؤلفا من الجنود المرتزقة علاوة على انهم لم يتمكنوا من التخلص من خلفاء بغداد وان لم تكن لهؤلاء اية سلطة فعلية. ورغم ان حكام البويهيين كانوا من الشيعة، فانه لم يكن بوسعهم التخلي عن الاتراك الذين كانوا يؤلفون أقوى عناصر جيوشهم واكثرهم انضباطا وتنظيما [٢٢]. فعندما دخل معز الدولة أحمد العراق كان معه عدد كبير من الجنود الاتراك اضافة الى القادة الاتراك من ذوي المستوى الرفيع من امثال سبوكتكين. حتى ان هناك من المؤرخين من أشادوا بهذا القائد الذى اشتهر بآثاره المعمارية في بغداد واعتبروه اكبر مبعث للاعتزاز من قبل البويهيين في العراق. وفي عام ٩٧٥ قام الاتراك بحركة تمرد في بغداد متذرعين بحجة الخطر الناجم من وجود الديالمة. وقاد سبوكتكين حركة التمرد هذه وتمكن من السيطرة على بغداد مركز الخلافة وعلى مدينة واسط. على ان وفاة سبوكتكين في هذه الاثناء تسبب في عدم نجاح الحركة [٢٣].

كانت خلافات الترك والديلم تشتد بين آونة واخرى. والظاهر ان **الديالمة** كانوا يعتبرون الاتراك أعداء لهم في كل الازمان بينما كان البويهيون يقفون في صف الاتراك لأنهم كانوا مضطرين الى الاستعانة بهم والاستفادة من قوتهم. وبعد حركة التمرد التي وقعت في عام ٩٥٨ أدار معز الدولة ظهره للديالمة تماما ووقف علنا بجانب الاتراك. وفي عام ٩٦٨ نشب قتال بين تسعة الاف من جنود الديلم وثلاثة الاف من الجنود الترك. وفي الخلاف الذى نشب بين الطرفين عام ٩٩٠ نقل بهاء الدولة خيمته الى مقر قيادة الاتراك وتمكن من احلال الصلح والوئام بين الطرفين. ورغم ذلك فان الاحداث لم تكن لتخمد ابدا طوال فترة حكم البويهيين. ومع ان ابن معز الدولة المسمى بختيار حاول ولأول مرة ان يقضي على نفوذ الاتراك، فان جهوده هذه اتت ثمارها ضده تماما. ويذكر ابن **حصول** "ان الحكام **الديلم** اضطروا على مر العصور الى تحمل منافسة الاتراك لهم على السلطة والى الصبر على مطاولتهم عليهم ولم يجدوا في انفسهم القوة على وقفهم عند حدهم" [٢٤].

وصل التناحر المذهبي في العراق الى أقصى حدوده وازدادت الخلافات التركية – الديلمية شدة في كل يوم واصبح الوضع ينذر بالخطر وانعدم الأمن والاستقرار في البلاد وظهرت حوادث السلب والنهب في الطرق والمدن والاسواق[٢٥]. وتمادى الوضع خطورة ووقع أهل بغداد في يأس شديد من اصلاح الاوضاع ورفع الظلم والفساد عن كواهلهم. وكان البويهيون الذين تلقوا التأييد والعون من الفاطميين الحاكمين في القاهرة قد جعلوا خليفة بغداد العوبة وشبه أسير في ايديهم.

وكان الجميع ينتظرون بفارغ الصبر قوة تستطيع ان تنقذهم وان تضع حدا لهذا الوضع الذى كان يقلق العالم الاسلامي بأسره. ومع ان محمود الغزنوى كان قد تمكن من انزال ضربة قوية بفروع **الديالمة** والبويهيين في الري بفتحه بلاد ايران وشروعه في ملاحقتهم بضراوة، فانه لم يستطع ان يحل المعضلة من أساسها[٢٦].

وبعد النصر الذى احرزه السلجوقيون بتاريخ ٢٣ مايو/ايار من عام ١٠٤٠ في **دانداناكان**، واستنادا الى القرار المتخذ في المؤتمر الذى عقدوه في مرو، تم توجيه خطاب يدعى بـ "الفتح نامه" يحمل توقيع طغرل بك معنون الى الخليفة

القائم بأمر الله. وورد في هذا الخطاب الذى حمله الى الخليفة الموفد السلجوقي اسحاق الفقائي ذكر للمظالم التي ارتكبها السلطان محمود الغزنوي وابنه مسعود بحق السلاجقة وان أشراف خراسان وخواصها قد طلبوا ان يدخلوا تحت حماية السلجوقيين وان العدالة ستسود وتتحقق منذ ذلك اليوم. كما ورد في الخطاب ان السلاجقة يكنون ومنذ القدم اكبر الاحترام والتبجيل والاخلاص للخليفة [٢٧].

ومن جهة اخرى فان الخليفة القائم كان قد سئم من الضغوط والتدخلات التي تمارس تجاه بغداد. وايقن انه سيتم وضع حد لهذه الممارسات بالتدخل السلجوقي المشار اليه. وعلى صعيد آخر فان ارسلان البصاصيري[٢٨] وزير الخليفة واكثر القادة الاتراك قوة ونفوذا والذي ارتقى حتى الى مرتبة القائد العسكري لبغداد، لم يكن ليتورع عن مخاطبة الخليفة بابشع الالفاظ وعن التصرف تجاهه تصرفات بعيدة عن التوقير والاحترام كما انه لم يكن يقيم اي وزن لسلطة الخليفة او يعيره اي اهتمام، مما كان يحز في نفس الخليفة ويكدر خاطره [٢٩].

وفور وصول خطاب طغرل بك الى مركز الخلافة، بادر الخليفة القائم بارسال موفده هيبة الله بن محمد المأمون يرافقه الموفد السلجوقي الفقائي الى طغرل بك في الري. وقام موفد الخليفة بتوجيه دعوة الى طغرل بك ليشرف مركز الخلافة بزيارته. غير ان طغرل بك كان منشغلا دوما بالفتوحات ولم يكن يجد وقتا لتحقيق هذه الزيارة. ولهذا السبب فان موفد الخليفة اضطر الى ان ينتظر في الري مدة ثلاث سنوات [٣٠]. واخيرا وبعد الرجاء والالحاح المتواصل من موفد الخليفة [٣١]، قرر طغرل بك التوجه نحو بغداد مستهدفا اصلاح طريق الحج واعادة الامن والاستقرار المختلين الى نصابهما فدخل العراق يصاحبه جيش اوغوز الجرار. واقلقت اخبار تقدم طغرل بك نحو مركز الخلافة كلا من الحاكم البويهي وارسلان البصاصيري. وازاء ذلك بادر الحاكم البويهي بالضغط على الخليفة القائم وتهديده لاجباره على الاستفادة من نفوذه الديني لابعاد الخاقان التركي عن بغداد والحيلولة دون دخوله بغداد. غير ان الخليفة كان يدرك العواقب الوخيمة التي تنجم في حال استجابته لهذه الضغوط وكان في نفس الوقت على علم بطلب البصاصيري العون من دولة الفاطميين في مصر. ولذا فانه كان ينتظر المصير الذي سيدركه ناهيك عن ان الخليفة كان هو الذي دعا طغرل بك الى

بغداد. ولذا فان قراره بوضع حد لهذه الملابسات كان نهائيا وقاطعا. وكان اول اجراء للخليفة القائم في هذا السبيل انه أمر في الخامس عشر من كانون الاول/ ديسمبر من عام ١٠٥٥ بان يذكر اسم طغرل بك في خطب الجمعة. وكان ذلك اقرارا قانونيا واضحا من الخليفة بتنازله عن سلطاته الدنيوية والاكتفاء بسلطته الدينية وبتركه الزعامة للخاقان التركي طغرل بك. وبعد عشرة ايام من ذلك اي في ٢٥ من نفس الشهر دخل طغرل بك بغداد [٣٢]. وبذلك فقد خرج العراق من ايدي البويهيين ليدخل تحت سيادة السلجوقيين.

العصر السلجوقي
دولة السلاجقة الكبرى (١٠٥٥ ـ ١١٥٧)

بدخول طغرل بك بغداد وقع العراق تحت السيطرة الفعلية للسلجوقيين. اما البصاصيري الذي كان ينقل اخبار الوضع الى مصر بصورة مستمرة، فانه فر من بغداد متوجها نحو الشمال. وقوبل السلطان السلجوقي لدى دخوله بغداد بحفاوة بالغة وبمظاهر السرور والفرح التي ابداها اهالي المدينة. ومع ان الشيعة قاموا بحركة تمرد بعد يوم واحد فقط من ذلك، فان الحركة سرعان من اخمدت من قبل القادة السلجوقيين الذين استولى جنودهم على الاحياء التي يسكنها المتمردون. اما الجنود الذين تمكنوا من الفرار فانهم التحقوا بالبصاصيري [٣٣].

اما "ملك رحيم" آخر الحكام البوبهيين، فقد القي القبض عليه بأمر من طغرل بك وتم ارساله الى الري حيث عاش أسيرا ومعتقلا في قلعة طابرك حتى آخر يوم من حياته [٣٤]. وبذلك فقد دخل الحكم البويهي في عداد التاريخ.

بعد ان عمل طغرل بك على استتباب الامن في بغداد، انتقل الى سراى الحكومة وبدأ بالانشغال بتصريف امور الدولة. وكان من اول اعماله وضعه اليد على اموال ومساكن وبساتين الجنود الفارين من بغداد او الواقعين في الاسر واسكان جنوده المنتسبين الى بطون اوغوز في تلك المساكن. ثم انه وضع الخزينة تحت رقابته واضاف الى مخصصات الخليفة ٥٠٠٠٠ دينارا و٥٠٠ صاعا من الحنطة.

لم يقر طغرل بك الذى الحق بغداد وسائر مناطق العراق التي انتشر فيها الاوغوز ضمن ممالك السلجوقيين باية حقوق للخليفة فيما عدا نفوذه الديني. كما انه وضع منصب الخلافة تحت حمايته فاصبح بذلك حامي حمى العالم الاسلامي وتحمل مسؤولية الدفاع عن هذا العالم. وفيما بعد تم تزويج الخليفة القائم بخديجة ارسلان خاتون ابنة جاغري بك. وبذلك فقد عقدت اواصر القرابة والنسب بين الخلافة وبين السلطنة السلجوقية.

انشغل السلطان في هذه الحقبة باعمال عمارة المدينة فبدأ بتشييد قصر لنفسه على ضفاف نهر دجلة وجمع حشدا من المعماريين والمهرة في العمارة والعمال فهدم المحلات القديمة وانشأ على ارضها القصور والاسواق ومساجد السلطنة والحمامات[٣٥]. وعندما اكتمل تشييد قصره اعتلى طغرل بك العرش الذهبي المزين بالاحجار الكريمة والمهدى اليه من قبل الخليفة [٣٦].

تمكن ارسلان البصاصيرى الذى فر الى الشمال اثر سيطرة الجيش السلجوقي على بغداد، تمكن بمساعدة الفاطميين في مصر من حشد جيش جديد تحت امرته. وازاء ذلك فقد كلف طغرل بك "قوطالمش" بان يزحف على البصاصيري وجنده. غير ان "قوطالمش" مني بالهزيمة وتكبد خسائر كبيرة في القتال الذي جرى بجوار سنجار (يناير/ كانون الثاني ١٠٥٧). كما انحاز امير الموصل قريش بن بدران الى صفوف البصاصيري. وازاء ذلك قرر طغرل بك ان يزحف تجاه البصاصيري بنفسه. وفعلا غادر طغرل بك بغداد الذي مكث فيها زهاء ١٣ شهرا وذلك بتاريخ ٢٠ يناير/كانون الثاني١٠٥٧ وكان تحركه نحو الموصل بجيش جرار زاد من قوته التحاق جنود الياقوتي وابراهيم يونال بصفوفه مما جعل البصاصيري ان يضطر الى الفرار نحو سوريا وبذلك خلا شمال العراق من مناوئيه وتم الاستيلاء على مناطق سنجار والجزيرة. وارسل الامير المرواني ١٠٠ الف دينار وهدايا متنوعة الى السلطان السلجوقي طالبا منه العفو والمغفرة ومؤكدا له من جديد طاعته له. واعملت السيوف في امير سنجار وفي بعض الاهالي لارتكابهم جرائم لا تغتفر. وعاد طغرل بك الى بغداد بعد ان ولى ابراهيم يونال على سنجار والموصل واستقبل في بغداد بحفاوة بالغة.

وجه الخليفة دعوة الى السلطان السلجوقي واعد له احتفالا كبيرا. وخلال الاحتفال المهيب الذى حضره رجال الدولة السلجوقيون وكبار رجالات الخلافة دعي السلطان الى الجلوس على كرسي مهيب اعد خصيصا له بجانب كرسي الخلافة. واعرب الخليفة للسلطان انه باعتباره خليفة للمسلمين فانه يقدم له آيات الشكر والامتنان للخدمات الجليلة التي قدمها للاسلام ولازهاقه الظلم والباطل وتأسيسه للعدالة. وبعده وضع الخليفة التاج على رأس طغرل بك وقلده السيف الذهبي واعلنه "سلطانا للشرق والغرب" وخلع عليه القاب "ركن الدنيا والدين"

و "**يمين أمير** المؤمنين". وبذلك فقد حاز طغرل بك على تأييد العالم الاسلامي له وتأيدت سلطته الدنيوية كما كسب التأييد لخططه السياسية المتضمنة استمرار فتوحاته التي بدأ بها نحو الغرب.

وفي هذه الاثناء تسبب ترك ابراهيم يونال الموصل بدون اذن في فتح المجال امام البصاصيري لان يستولي على منطقة الموصل مما اضطر طغرل بك الى ان يزحف ثانية على الموصل. غير ان البصاصيري وقريش فرا من الموصل بعد ان اعملا فيها الخراب. ومع ان السلطان قام بملاحقتهما حتى نصيبين، فقد وردته انباء تحرك ابراهيم يونال على رأس جيش كبير نحو همدان. ولم يتأخر طغرل بك الذى علم بالتحالف الذى عقده يونال مع كل من الفاطميين والبصاصيري، في فهم ان الامير السلجوقي قد بدأ بحركة تمرد جدية. ولذا فقد ارسل زوجته ووزيره عميد الملك على رأس قسم من جنوده الى بغداد بينما اسرع هو بالتوجه نحو همدان. غير ان طغرل بك الذى واجه مخاطر جدية في همدان اضطر الى ان يطلب من زوجته ووزيره سرعة ارسال قواته المتمركزة في بغداد اليه لمساعدته. ومع ان الخليفة لم يرض بارسال القوات الموجودة في بغداد بداعي ان المدينة ستبقى بدون حماية، فان خاتون التون - جان توجهت في النهاية على رأس القوات الموجودة في بغداد نحو همدان.

انتهز البصاصيري فرصة انشغال طغرل بك بمعالجة قضية الامير العاصي يونال في همدان، فزحف نحو بغداد. وتمكن البصاصيري من الدخول الى بغداد (٢٨ ديسمبر/ كانون الاول ١٠٥٨) ومن أخذ الخليفة اسيرا والامر بقراءة الخطبة باسم خليفة مصر الفاطمي.

وبعد ان بسط البصاصيري سيطرته على بغداد، قام بمحاولة للاستيلاء على البصرة وما جاورها من امصار. غير انه اسرع بالعودة الى بغداد بعد ان وصلته انباء انتصار طغرل بك على ابراهيم يونال. ولما سمع البصاصيري انباء انتصارات طغرل بك المتوالية ووصوله الى مدينة قصر شيرين (١٥ كانون الاول/ ديسمبر١٠٥٩) ومنها الى مشارف بغداد، فر من مركز الخلافة بعد ان احتلها نحو عام من الزمن.

بادر الاهالي في بغداد بالانتقام لانفسهم فاشتعلت النيران في بغداد التي دخلت في حال من الفوضى والاضطراب. وخلال هذا الهرج والمرج دخل طغرل بك بغداد ومعه الخليفة الذي جاء به من الاسر واجرى له مراسيم استقبال حافلة حيث أخذ بزمام فرسه واوصله الى قصره (٤ يناير/ كانون الثاني ١٠٦٠).

بادر طغرل بك الى ملاحقة البصاصيري على رأس جيش كبير ضم قادة كبار من امثال ضاو - تيغين وكوموش - تيغين وخومار - تيغين وطغراجي وأردم. ومنيت قوات ارسلان البصاصيري بهزيمة ساحقة في الحلة حيث القي القبض عليه هناك وقتل (١٨ يناير/ كانون الثاني).

قوبلت انباء القاء القبض على البصاصيرى في العالم الاسلامي باغتباط كبير وخرج الاهالي عند دخول طغرل بك بغداد ليملأوا الشوارع والازقة ويقيموا الاحتفالات والمسرات يهذه المناسبة كما اقيمت الولائم المتبادلة من قبل كل من الخليفة والسلطان وتخلصت الدولة السلجوقية ومعها العالم الاسلامي من أزمة كبيرة وعادتا الى قوتهما وعظمتهما اللتين كانتا عليهما في السابق. وقام طغرل بك بعد ذلك باعادة بناء وتعمير بغداد التي كانت قد آلت الى الخراب كما قام باعادة امور الدولة الى نصابها ونصب الامير بورسوك **شحنة** (اميرا - حاكما) على بغداد وأمر بتنصيب الولاة على سائر ولايات العراق.

على اثر وفاة جاغري بك شقيق طغرل بك بادر الاخير بالعودة الى الري مصطحبا معه زوجة الخليفة ارسلان خاتون. وفي هذه الاثناء توفيت زوجته آلتون - جان التي كانت امرأة ذكية وحصيفة وكان طغرل بك يحبها كثيرا. وبعده طلب طغرل بك من الخليفة القائم ان يتزوج من ابنته. غير ان الخليفة وجل من هذا الطلب فوضع شروطا شديدة متعللا بان الزواج بالاجانب ينافي العادات والتقاليد السائدة. واستشاط طغرل بك غضبا ازاء هذا الرد ووجه رسالة الى الخليفة ضمنها عبارات تهديد ووعيد وفي نفس الوقت اعلمه بقبوله بقسم من تلك الشروط واستطاع بذلك ارغام الخليفة على الاستجابة لمطلبه. وازاء موافقة الخليفة على الطلب فقد انتهت الازمة وحلت محلها الافراح وتم عقد النكاح في تبريز في شهر اغسطس من عام ١٠٦٢. وكان طغرل بك منشغلا في هذه الاثناء باخماد التمرد الذى قام به قوطالمش ولذا فانه لم يستطع العودة الى بغداد لاتمام مراسيم

الزفاف الا بعد اربعة اشهر ونصف من عقد النكاح. وفي بغداد قوبل السلطان من قبل وزير الخليفة. وفي ١٨ فبراير/ شباط من عام١٠٦٣ بدأت احتفالات الزفاف التي دامت اسبوعا كاملا. وقام الامراء السلجوقيون خلال الاحتفالات المقامة في أحد القصور بالرقص والغناء على انغام الموسيقى. وشارك السلطان الهرم شخصيا في الرقص والغناء [٣٧].

عاد السلطان السلجوقي بعد انتهاء احتفالات الزواج الى الري مصطحبا معه زوجته. غير انه سرعان ما اصيب بالمرض وغدا طريح الفراش الى ان وافته المنية في الثالث من سبتمبر/ ايلول لعام ١٠٦٣ (٨ رمضان ٤٥٥ هـ) [٣٨].

بعد وفاة طغرل بك بدأت المنافسات بين الامراء السلاجقة حول اعتلاء عرش السلطنة. وفي النهاية فاز ألب أرسلان على منافسيه وأخذ زمام الامور بيده. ففي السابع والعشرين من ابريل/ نيسان لعام ١٠٦٤ جلس ألب أرسلان على عرش السلطنة في الري خلفا لعمه طغرل بك وكان آنذاك في السادسة والثلاثين من عمره. وكان لوزيره الحصيف نظام الملك الدور الكبير في النجاح الذي حققه السلطان الجديد.

واصل الب ارسلان الفتوحات التي بدأ بها عمه وتمكن من توسعة حدود الدولة السلجوقية. على ان الب ارسلان لم يزر العراق طوال مدة سلطنته. والواقع انه لم يجد الوقت اصلا للقيام بمثل هذه الزيارة. ذلك ان العراق كان قد دخل ضمن حدود الدولة السلجوقية منذ دخول طغرل بك بغداد في عام ١٠٥٥ وكان العراق يدار طوال عهود السلاجقة من قبل **الشحنة** والعمداء [٣٩] المعينين فيه من قبل السلاطين السلاجقة.

بعد ان احرز الب ارسلان النصر في معركة ملازكيرت الفاصلة التي تعد من الانتصارات الهامة في التاريخ التركي والتي كانت مبعث ابتهاج وفرح عظيمين في العالم الاسلامي كله، ارسل الي كل الجهات البيان الذي يتضمن اخبار النصر المسمى بـ "فتحنامة". وكان الخليفة على رأس من تلقى الفتحنامة من الب ارسلان. وامر الخليفة في بغداد بتلاوة الفتحنامة خلال احتفال مهيب وزينت بغداد بأقواس النصر وتدفق الاهالي الى الشوارع معربين عن فرحتهم الكبيرة بهذا النصر المؤزر[٤٠]. وعقد الب ارسلان علاقات حميمة وقوية مع الخليفة وأظهر

له منتهى الاحترام والتبجيل وعمل دوما على الاستجابة لمطاليبه ورغباته. وفي عام ١٠٧١ اي بعد انتصارات ملازكيرت حدث ان اشتكى الخليفة الى السلطان ابن **شحنة** بغداد آيتكين. وعلى اثر ذلك بادر الب ارسلان بتعيين "سعد الدولة جوهرين" لمنصب **شحنة** بغداد وارسله الى هناك [٤١]. وفيما عدا ذلك فقد كانت الهدايا تتبادل باستمرار بين السلطان السلجوقي وبين مقام الخلافة[٤٢].

كان تأسيس مدارس النظامية في عهد الب ارسلان أحد التحولات الهامة في تاريخ الفكر الاسلامي. ولا ريب ان هذا الامر جاء نصرا هاما للحضارة التركية – الاسلامية. تأسست المدرسة النظامية في عام ١٠٦٦ على ضفاف نهر دجلة ببغداد وكلف انشاؤها ٦٠ الف دينارا من عملة ذلك الزمن واشتهرت المدرسة بمكتبتها العامرة وبدأ بالتدريس فيها فطاحل العلماء واساتذة الشريعة الاسلامية من امثال ابي اسحق الشيرازي والغزالي. ولعبت المدرسة بذلك دورا كبيرا في نشر وتوطيد العلوم الاسلامية بين عامة الناس عن طريق التدريس والتعليم. وتمكنت نظامية بغداد بذلك من اعداد وتخريج علماء على مستوى عال من الخلق والمعرفة. وقد كان غالبية علماء الدين والقضاة الموفدين الى سائر ارجاء الامبراطورية من بين المتخرجين من هذه المدرسة. كما كان رجال الدولة والمسؤولون فيها من مختلف المراتب يختارون ويهيأون من بين المتخرجين من هذه المدرسة. وفيما بعد تأسست في عدد من المدن المهمة في العالم الاسلامي مدارس تضارع المدرسة النظامية اذ اتخذت مناهج التعليم المطبقة في المدرسة النظامية اساسا ومنهلا عند وضع مناهجها التعليمية الخاصة بها[٤٣].

وعلى أثر مقتل السلطان ألب أرسلان بطعنة خنجر في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٠٧٢، اعلن عن تنصيب ابنه وولي عهده ملكشاه سلطانا على البلاد. ومع ان عمه قاوورت لم يعترف بالسلطان الجديد واعلن الحرب عليه، فانه هزم في نهاية المطاف ووقع في الاسر. وبعد ان استتب الامر لملكشاه وتوطدت اواصر حكمه وسلطنته بهذه الصورة، اقترنت سلطنته بالمصادقة من قبل مقام الخلافة ايضا.

خاض ملكشاه بعد هذا غمار حركة فتوحات واسعة. ودخل القائد السلجوقي **أق سنكور** ومعه سائر امراء التركمان الموصل وتم ضم اراضي العقيلي الواقعة في هذه المنطقة الى حدود الامبراطورية السلجوقية [٤٤]. واقطع السلطان السلجوقي منطقة الموصل الى جوكرمش ليستفيد من زراعة اراضيها [٤٥].

أرسل الخليفة "المقتدي" وزيره فخر الدولة جهير في عام ١٠٨١ الى اصفهان طالبا يد "مهملاك خاتون" ابنة ملكشاه لنفسه. ولما تلقى وزير الخليفة جوابا بالقبول اوصل الخبر السار الى بغداد. وبسبب انشغال ملكشاه فانه لم يستطع مغادرة حلب والتوجه الى بغداد التي كان يرغب في زيارتها منذ أمد طويل، الا في شهر مارس من عام ١٠٨٧. وعندما دخل مركز الخلافة استقبل بحفاوة كبيرة جدا ونزل ضيفا في "دار المملكة" وبدأ بقبول التهاني فيها. وقام السلطان تصحبه معيته بزيارة اضرحة الامام الاعظم وعلي والحسين عليهما السلام وموسى بن جعفر الكاظم رضي الله عنه. وقام ملكشاه في طريقه عودته ببعض الزيارات وخرج للصيد على عادته كما شارك في العاب الكرة وسباق الخيل ثم قفل راجعا الى بغداد وتوجه نحو قصر الخلافة ودخله ممتطيا الفرس الذى ارسله اليه الخليفة المقتدي. واقيم احتفال رائع في القصر البس الخليفة التاج خلاله لملكشاه واهداه سيفين ثمينين (٢٥ نيسان / ابريل ١٠٨٨). وفي هذه الاثناء تم تزويج الخليفة بابنة السلطان "مهملاك خاتون" التي قدمت من اصفهان بصحبة كبار القادة ومعها "تركان خاتون". واقيمت الاحتفالات وفق العادات والاعراف التركية تماما وبشكل يعكس ثراء وعظمة ذلك العصر. وشهدت بغداد بذلك اكبر واروع احتفال زواج في تاريخها، كما عاش الاهالي أيام فرح وابتهاج لم يروا مثلها في حياتهم [٤٦].

بعد انتهاء مظاهر الفرح التي استمرت اياما عديدة انصرف السلطان ملكشاه الى اجراء اصلاحات ادارية والى تنفيذ اعمال انشائية عديدة في بغداد. كما بدأ باعمال فتح قناة ماء كبيرة الى النجف الاشرف يسقى من مياه نهر الفرات. غير انه وبسبب بعض الاحداث التي وقعت في تركستان، غادر السلطان بغداد في ٢٣ مايو/ ايار ١٠٨٧ متوجها الى اصفهان.

وعندما شن شحنة بغداد سعد الدولة الجوهرين حملة على واسط في عام ١٠٨٧ ظهرت الاضطرابات والفتن وحركات التمرد في بغداد. غير ان الشحنة الجوهرين عاد الى بغداد سريعا وتمكن من اخماد الفتنة واحلال الامن والسلام من جديد [٤٧].

يروى عن الجوهرين انه كان شخصية ممتازة وانه بفضل شخصيته القوية وحسن ادارته واستقامته فانه تمكن اثر تعيينه **شحنة** على بغداد من احلال النظام وسيادة الاخلاق الحميدة في بغداد وانتشر صيته لذلك وذاع في كل الارجاء [٤٨].

دخل السلطان ملكشاه يصحبه وزيره نظام الملك بغداد للمرة الثانية في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٠٩١ ودعا مشاهير امراء الترك من امثال طوطوش وأق سونكور وبوزان وجوبوك الى بغداد وكلفهم بالاستيلاء على بعض المناطق المهمة [٤٩].

احتفل ملكشاه في اوائل عام ١٠٩٢ بعيد ميلاده باحتفال مهيب وامضى الناس ليلتهم على ضفاف نهر دجلة ليتمكنوا من الاشتراك في الاحتفالات وانيرت المدينة بالمشاعل. وقد نظم شعراء ذلك العصر قصائد طويلة للاشادة بعيد ميلاد هذا السلطان.

امضى السلطان السلجوقي ذلك الشتاء في بغداد وكان بصحبته وزيره نظام الملك. وانتهز السلطان هذه الفرصة ليعمل على اعادة انشاء وتوسيع "مدينة طغرل بك" التي كان قد اقامها والده طغرل بك. وقام السلطان بتشييد العديد من القصور والمساكن والحمامات والاسواق كما اولى اهتمامه بشبكة ري العراق فقام بفتح قنوات جديدة وأمر بسرعة انجازها. وتظهر هذه الاصلاحات والجهود ان ملكشاه كان يزمع ان يجعل بغداد مركزا للامبراطورية التركية – الاسلامية. والواقع ان بغداد كان يعتبر بمثابة العاصمة الثانية للدولة السلجوقية منذ عهد طغرل بك وكان السلاطين السلجوقيون يقضون بعض مواسم الشتاء في بغداد التي حظيت باعجاب متزايد من لدن السلطان ملكشاه[٥٠]. وبعد ان انجز السلطان ملكشاه هذه الاعمال فانه غادر بغداد في نيسان/ابريل من عام ١٠٩٢ وبصحبته وزيره عائدا الى اصفهان.

وبعد هذا التاريخ ظهرت الخلافات بين الخليفة وبين ملكشاه. وازاء ذلك فقد زحف السلطان نحو بغداد واعطى للخليفة المقتدي مهلة قدرها عشرة ايام ليترك بغداد خلالها. غير انه وفي اليوم التاسع من هذه المهلة اي بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر قتل ملكشاه مسموما نتيجة تواطؤ بين الخليفة المقتدي وبين تركان خاتون. وكان الوزير نظام الملك

قد قتل بدوره قبل شهر واحد من هذا الحادث طعنا بالخنجر من قبل احد الباطنيين. وقد أدى فقدان الدولة السلجوقية لاثنين من كبار شخصياتها دفعة واحدة وعدم التمكن من القضاء على الخلافات الناشبة وكذلك مؤامرات التنافس على عرش السلطنة، أدى كل ذلك الى وقوع الدولة السلجوقية في دوامة من الاضطرابات مما نتج عنه انقسامها. ففي بادئ ذى بدء انفصلت دولة سلاجقة تركيا عن الامبراطورية ثم تلا ذلك انقسامات اخرى. وبذلك انقسمت الامبراطورية السلجوقية الى اربعة اقسام وهي :

١ - دولة سلاجقة العراق وخراسان (دامت هذه الدولة التي تعد استمرارا لدولة السلجوقيين الكبرى حتى عام ١١٩٤).

٢ - دولة سلاجقة كرمان (١٠٩٢ - ١١٨٧).

٣ - دولة سلاجقة سوريا (١٠٩٢ - ١١١٧).

٤ - دولة سلاجقة تركيا (١٠٩٢ - ١٣٠٨).

ومع ان الدول التي انفصلت عن الامبراطورية بقيت مرتبطة بها شكلا في عهد اربعة من اولاد ملكشاه الذين تعاقبوا على الحكم بعد مقتل والدهم، فقد اصبحت هذه الدول مستقلة احداها عن الاخرى تماما بعد عهد "السلطان الكبير" سنجار.

أعلنت تركان خاتون الابن الاصغر لملكشاه المسمى محمود سلطانا على الامبراطورية. وكان محمود آنذاك لا يزال في الخامسة من عمره فقط. في حين اعلن مؤيدو نظام الملك في الري الابن الاكبر لملكشاه المسمى "باركايروك" سلطانا على البلاد. وبعد شهرين من ذلك التاريخ ازاح باركايروك السلطان محمود عن طريقه. غير انه جوبه هذه المرة بوقوف "محمد طابار" شقيقه الاصغر منه بستة اشهر في العمر والابن الثاني لملكشاه بوجهه كاكبر منافس له. وبادر مؤيدو السلطان سنجار الذي هو توأم محمد طابار بتأييد طابار. واضطر باركايروك من جهة اخرى الى حماية عرشه بالنضال ضد عمه طوطوش سلطان سوريا الذي كان يزمع ان يحل محل شقيقه الاكبر ملكشاه. واستطاع باركايروك ان ينتصر على عمه في القتال الذي نشب بينهما بتاريخ ٢٦ شباط / فبراير من عام ١٠٩٦. واستطاع باركايروك بعد ذلك ازاحة منافسيه الاخرين عن طريقه ولم يبق امامه من منافس

غير محمد طابار. وعين باركايروك طابار واليا عاما على حران كما عين ملك مودود واليا عاما على اذربايجان واعطى منطقة خراسان لاخيه الآخر سنجار. غير ان طابار لم يكن ليترك النضال من أجل نيل عرش السلطنة.

وعندما انهزم باركايروك امام محمد طابار في عام ١١٠٠، انحاز عمدة بغداد الجوهرين والعديد من الامراء من امثال "ارتوكلو ايلغازي" و"جوكرمش" الى صفوف طابار وحتى ان الخطبة تليت في بغداد باسم طابار. غير ان باركايروك استطاع خلال فترة وجيزة ان يلم صفوفه ونجح هذه المرة بجيشه البالغ عدده ٥٠ الفا في ان يهزم طابار شر هزيمة. وبعد هذا النصر الذى احرزه، زحف باركايروك بجيشه البالغ عدده ١٠٠ الفا نحو بغداد محاولا ان يؤسس السلطنة فيها. غير ان محمد طابار استطاع بمعونة اخيه سنجار في اذربايجان ان يلمّ شمل جيوشه وان يتوجه نحو مركز الخلافة. وفي هذه الاثناء اضطر باركايروك الذى اصابه المرض ان يغادر بغداد. وما لبث ان التقى جيشا الشقيقين في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١١٠١ وللمرة الثانية وذلك قرب نهاوند. غير ان جهود الخليفة وقيامه بالتوسط بين الطرفين انتج ثماره وتم الصلح بين الطرفين. اذ تم الاتفاق على القبول بسلطنة باركايروك وابقاء سنجار في منصبه وتنصيب محمد طابار ملكا على اذربايجان والجزيرة وديار بكر. ومع ان طابار الذى عاد الى الري ما لبث ان نقض الاتفاقية واعلن نفسه سلطانا من جديد، فانه لم ينجح في مسعاه اذ مني بالهزيمة امام باركايروك رغم تحشيده قوات اضافية وكبيرة. ولجأ طابار هذه المرة الى عقد تحالف مع امراء الاناضول الشرقية. وازاء ذلك اضطر باركايروك الى ان يقسم الدولة الى قسمين. وبموجب التنظيم الجديد ابقيت كافة الولايات الممتدة من القفقاس وحتى سوريا بدءا من حدود سفيد – رود في اذربايجان بيد طابار. غير ان هذا الوضع لم يدم بدوره طويلا. ذلك لان وفاة السلطان باركايروك في كانون الاول / ديسمبر من عام ١١٠٤ وهو لما يزل في السادسة والعشرين من عمره تسبب في تأزم الاوضاع من جديد.

امضى باركايروك عمره خلال مدة سلطنته التي دامت ١٢ عاما من ١٠٩٢ وحتى ١١٠٤ في كفاح مستمر من اجل الحفاظ على عرشه وقضى اياما عصيبة في سبيل لم شمل الدولة وتوفي في زهرة شبابه متأثرا بمرض السل. وورث باركايروك ابنه ملكشاه.

لما علم السلطان طابار الذى كان يحاصر قوات جوكرمش في الموصل بوفاة باركايروك، بادر بالعودة فورا الى بغداد. وفي عام ١١٠٥ انتصر طابار على ابن اخيه ملكشاه وقتل الاتابك أياز وبسط بذلك سيطرته على الدولة وأقام "آق سنجر" والد اتابكات الموصل وحلب عمدة على بغداد.

وفيما بعد اقطع السلطان محمد طابار مناطق الموصل وديار بكر الى الاتابك جاولي. وقام جوكرمش واولاده بزيارة قليج ارسلان الاول الذى كان يحكم الاناضول الشرقية ودعوه للقدوم الى الموصل. وفي مارس من عام ١١٠٧ دخل قليج ارسلان الموصل ونصب ابنه ملكشاه البالغ من العمر احد عشر عاما ملكا عليها ثم قام بالزحف على حلفائه. وفي القتال الذى نشب بين الطرفين قرب نهر الخابور انهزمت قوات قليج ارسلان وغرق هو عند عبوره النهر (تموز/ يوليو ١١٠٧). وازاء ذلك سيطر جاولي ثانية على الموصل [٥١].

وفي هذه الاثناء كان السلطان محمد طابار قد احرز نصرا ضد الباطنيين ثم سافر الى بغداد واكمل هناك تشييد المسجد الجامع الذى كان قد بناه والده ملكشاه وحضر حفل زفاف شقيقته التي تزوجت بالخليفة المستظهر. ولما بدأ الامن والطمأنينة يسودان البلاد نسبيا تولى شخصيا قيادة القوات التي كانت تحارب ضد الصليبيين وتوفي في نيسان / ابريل من عام ١١١٨ وهو لما يزل في السادسة والثلاثين من عمره.

على اثر وفاة السلطان محمد اعلن شقيقه سنجر نفسه سلطانا على البلاد. وفي ١١ اغسطس ١١١٩ زحف سنجر على ولي العهد ابن اخيه محمود وقام باسره اثر انتصاره عليه. وفيما بعد اتفق الطرفان على ان تبقى الري بيد السلطان سنجر وان تترك المناطق الغربية من الامبراطورية الى محمود ليكون سلطانا عليها بشرط ان يبقى تابعا لسنجر. وعلى هذا النحو بدأ تشكيل دولة سلاجقة العراق التي كان مركزها في اصفهان اولا ومن ثم في همدان. واتخذ السلطان سنجر مدينة المرو التي تقع في الشمال الشرقي مركزا للدولة وقام خلال مدة سلطنته التي استمرت حتى عام ١١٥٧ بتوسيع حدود الدولة السلجوقية واعاد للامبراطورية عظمتها وهيبتها البائدتين.

والملاحظ ان سلاجقة العراق وان كانوا في الواقع قد قبلوا بزعامة سنجر عليهم ولو من الناحية الشكلية، فانهم عاشوا بعد وفاة السلطان سنجر قدرا متباينا تماما واعتبروا استمرارا لدولة السلاجقة الكبرى. غير ان احراز سلاجقة تركيا انتصارات كبيرة في الاناضول ضد الصليبيين والبيزنطيين دفع بسلاجقة العراق الذين لم يستطيعوا من تنشئة حكام ذوي فطنة وبصيرة دفعهم الى المرتبة الثانية بدون شك. ولذا فان اعتبار سلاجقة تركيا هم الذين ملاوا الفراغ الذى احدثه وفاة السلطان سنجر وجعلهم خلفاء لعرش السلطنة التركية الكبرى، أمر يتفق تماما مع سياق التاريخ التركي. ناهيك عن ان دولة سلاجقة العراق لم تتمكن من الاستمرار في الحكم الا لحد عام ١١٩٤ اذ وقعت بلاد العراق في ذلك التاريخ بيد **الخرزمشاهيين** [٥٢].

سلاجقة العراق (١١١٨ – ١١٩٤)

تأسست دولة سلاجقة العراق بعد وفاة السلطان محمد طابار. وكان سلاطينها من احفاد هذا السلطان. وفي حين كان سلاجقة العراق يتبعون السلطان الكبير سنجر فانهم نالوا استقلالهم بعد وفاته عام ١١٥٧.

على اثر وفاة السلطان محمد طابار تولى السلطنة من بعده ابنه الاكبر محمود البالغ من العمر اربعة عشر عاما. وقد هزم محمود في موقعة ساوا التي نشبت بينه وبين عمه سنجر عام ١١١٩. ونتيجة لذلك فقد عقدت اتفاقية بين الطرفين تم فيها الاعتراف ببقاء عنوان "السلطان الكبير" بيد سنجر واعطيت المناطق الغربية من البلاد الى محمود ليحكمها باعتباره سلطانا بشرط ان يكون تابعا لعمه السلطان الكبير.

اضطر السلطان محمود الى التناحر مع شقيقيه الاتابك طغرل ومسعود اللذين كانا اصغر منه عمرا بسبب نزعاتهما وطموحهما في الحكم. ولما لم تكن علاقة هذا السلطان جيدة مع الخليفة المسترشد ايضا، فقد وقعت مصادمات شديدة في بغداد بين قوات السلاجقة من جهة ومناصري الخليفة من جهة اخرى. وأدت هذه الاضطرابات الى زعزعة نفوذ وسطوة السلطان محمود واضعاف قوته وشكيمته. والواقع ان السلطان لم يكن ليعير اهتماما لهذه الاحداث بل كان ينشغل بالصيد تاركا امور الدولة بيد الاتابكة.

توفي السلطان محمود في العاشر من ايلول/ سبتمبر عام ١١٣١ وهو في الحادية والثلاثين من عمره. وبوفاته بدأ التناحر حول العرش بين شقيقيه طغرل ومسعود. وتدخل السلطان سنجر في الامر واقفا في صف طغرل وتمكن من دحر قوات مسعود واعلن في شهر مارس ١١٣٢ عن طغرل سلطانا في همدان. وبعد ان ازاح السلطان طغرل عن طريقه داوود الذى كان شقيقه مسعود والسلطان محمود قد عيناه وليا للعهد، توفي فجأة في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١١٣٤. وبوفاته اعلن عن مسعود سلطانا خلفا عنه بعد الحصول على موافقة السلطان سنجر الذى كانت الخطبة تقرأ باسمه في بغداد.

والواقع ان الاتابكة والامراء كانوا دوما يحرضون السلطان مسعود ضد شقيقه طغرل. وبدأ التناحر يزداد والخلافات تشتد بين الامراء السلاجقة الصغار في العمر. وانتهز الخليفة المسترشد فرصة هذه الاضطرابات فلجأ الى كل ما من شأنه تاجيج نار تلك الخلافات قاصدا بذلك اعادة تأسيس السلطة الفعلية للخلفاء. وكان تصرفه هذا عاملا هاما في استفحال الاضطرابات واشتدادها. وبمبادرة المسترشد هذه نجد الخلفاء يعودون ثانية الى ممارسة سلطاتهم الدنيوية بعد ان كانت تلك السلطات مقتصرة ومنذ عهد طغرل بك على الامور الدينية فحسب.

ولما وجد الخليفة المسترشد ان السلطان مسعود قد غدا بعد وفاة طغرل بك السلطان الفعلي لدولة سلاجقة العراق بدون رقيب اومنافس، فانه بدا بتحريض ابن اخيه ضده بعد ان كان يؤيده في البداية. وانتهز المسترشد فرصة انشغال السلطان مسعود باخماد تمرد بعض القادة، فعمد من اجل تأسيس وتثبيت سلطاته الفعلية الى محاصرة الموصل. وبذلك بدأ التناحر بين كل من الخليفة والسلطان. وازاء تصرف الخليفة هذا فقد زحف السلطان مسعود تجاهه واجبره على ان يترك بغداد. واستعد الخليفة المسترشد للقتال بعد ان لم شمل قواته والتقى جيشا

جامع الكبير (اولو جامع) في الموصل

الطرفين في ٢٥ مايو/ ايار من عام ١١٣٥. ولأن جيش الخليفة ايضا كان مؤلفا من الاتراك ولامتناع الطرفين من اشهار السلاح ضد الآخر، فقد اندحر الخليفة وتم نقله الى مراغة اثر وقوعه في الاسر[٥٣]. وارسل السلطان مسعود أى أبا الى بغداد مقلدا اياه منصب عمدة المدينة ووضع اليد على جميع ممتلكات الخليفة. وتعرض الخليفة في مراغة الى الاغتيال وكان مقتله بيد الباطنيين. ولم يعترف السلطان مسعود بالخليفة الجديد "الراشد" الذى حل محل المسترشد، وعزله عن منصب الخلافة ونصب "المكتفي" بدلا عنه واعيدت بغداد وما جاورها بهذه الصورة الى نطاق السلطة الفعلية للسلاجقة. وكافح السلطان مسعود فترة من الزمن ضد كل من اخيه "سلجوقشاه" و"ايلدانيز" اتابك سليمان واذربايجان. استدعى السلطان سنجر مسعودا الذى استطاع رغم تلك الاضطرابات الحفاظ على عرشه، استدعاه الى الري حيث استقبله بحفاوة وتكريم بالغين. ثم ان مسعودا رحل الى بغداد في ابريل/نيسان ١١٥٠ وغادرها بعد ان امضى فيها فترة من الزمن.

توفي الشاه مسعود في الثاني من تشرين الاول/ اكتوبر لعام ١١٥٢ حينما كان في اوج عصره الذهبي الذى وطد فيه حكمه الممتد من حلب الى ارضروم وكانت الخطبة تقرأ باسمه في هذه المناطق باجمعها. ولما لم يكن لمسعود ابن يخلفه فقد ارتقى عرش سلطنة دولة سلاجقة العراق ابن اخيه ملكشاه ابن السلطان محمود والذى كان حاضرا لدى عمه مسعود عند وفاته[٥٤].

ورغم الجهود التي كانت دولة السلطان مسعود تبذلها للوقوف على قدميها، فان مظاهر التبعية لدولة سلاجقة العراق وان كانت تبعية شكلية بدأت تزول واضحت السلطة السياسية الفعلية للدولة تنتقل الى اتابكية الموصل التي اسسها عماد الدين الزنكي في عام ١١٢٧ والى اتابكية اذربايجان (اولاد ايلدنيز) ومن ثم الى اتابكية الفرس السلكوريون المؤسستين عام ١١٤٦. واستنادا الى ذلك يمكن القول بان حكم العائلة المالكة لسلاجقة العراق قد انتهت بوفاة السلطان مسعود.

ازداد الصراع على العرش شدة بعد وفاة مسعود بين ملكشاه وشقيقه محمد الذى فاز في هذا الصراع. على ان السلطان محمد لم يحرز نفس النجاح في

الصراع الذى نشب هذه المرة بينه وبين الخليفة المكتفي بسبب سيطرة الاخير على الحلة والكوفة وواسط وتكريت مثلما لم ينجح في محاصرته لبغداد عام ١١٥٥. ومع ان العراق دخل ضمن سلطة العاهل العباسي، فان الخلفاء لم يكونوا يتميزون عن اي من الولاة التابعين لسلاطين سلاجقة العراق من المتمتعين بالحكم الذاتي في شئ. وعلى اثر وفاة السلطان محمد في عام ١١٥٩ تم تقسيم السلطة بين سليمان شاه وبين ابن اخيه ملكشاه الذى قتل فيما بعد مسموما في اصفهان. وبمقتل سليمان شاه بدوره عام ١١٦١ في همدان قام اتابك اذربايجان " ايلدانيز " الذى كان متزوجا بارملة السلطان طغرل، بتنصيب ابن زوجته ارسلان شاه على العرش في همدان. وبذلك دخلت دولة سلاجقة العراق التي كان نفوذها الفعلي مقتصرا على عراق العجم تحت سيادة ونفوذ الاتابك ايلدانيز الفعلية. واثر وفاة ابلدانيز في عام ١١٧٤ حل محله ابنه جهان بهلوان بصفة اتابك. وبوفاة السلطان ارسلان شاه في عام ١١٧٥ قام الاتابك بهلوان بالاعلان عن تنصيب ابن اخيه اى ابن ارسلان شاه المسمى طغرل والبالغ من العمر سبع

قبة (الامام يحيى أبو القاسم)

سنوات سلطانا وبذلك انتقلت السيادة الفعلية من ايلدانيز الى ابنه جهان بهلوان الذى ساد الامن والطمأنينة النسبية البلاد في ظل ادارته. غير ان وفاة الاتابك بهلوان في عام ١١٨٥ فتح السبيل الى دخول العراق في حال من الاضطراب لا عودة منه.

كان النزاع الذى استعر اواره حول الحكم بين "قزل ارسلان" شقيق الاتابك بهلوان وبين السلطان طغرل يزداد شدة بفعل تحريض الخليفة الناصر لدين الله الذى كان يرنو الى بسط وتكثيف سلطته الفعلية. وخطا الخليفة خطوات اخرى نحو تحقيق هدفه. اذ انه اضافة الى قيامه بتهديم سراي السلطان في بغداد عام ١١٨٧، فانه وانطلاقا من رغبته في نصرة قزل ارسلان قام بارسال جيش جهزه لمحاربة السلطان طغرل.

والواقع ان الخليفة تمادى في الامر باعلانه عن تنصيبه قزل ارسلان سلطانا، مستهدفا بذلك نقض الاعراف والقواعد التي تقضي بعائدية السلطنة الى العائلة المالكة السلجوقية. على ان قزل ارسلان ازيح عن السلطة نتيجة مؤامرة دبرت ضده في عام ١١٩١ بينما طلب "قوتلوغ اينانج" الذى كان يعادي السلطان طغرل العون من سلطان الخرزم علاء الدين تكيش.

في هذه الاثناء بدأت جيوش علاء الدين تكيش الذى كان قد استولى فعلا على كافة مناطق الخرزم بالزحف على طغرل وتمكن علاء الدين من ان يهزم القوات السلجوقية. وفي أواخر ايام القتال انفض كافة رجال طغرل من حول سلطانهم وتركوه وحيدا. غير انه وبالرغم من ذلك واصل القتال ببطولة متناهية الى ان قتل في ميدان المعركة (٢٥ مارس ١١٩٤).

دخلت دولة سلاجقة العراق بذلك في عداد التاريخ وانتقلت سيادة المنطقة الى الخوارزميين. غير ان الحكومات المحلية التي كان اتابكات الموصل (الزنكيون) واربيل (بيك تيغينلي) قد أسسوها في شمال العراق الحالي وفي بعض مناطق سوريا استمرت في السلطة زمنا[٥٥].

عصر الاتابكية

ان لقب "الاتابك" الذى استعمل لاول مرة في عهد السلاجقة انما هو اصطلاح مركب من كلمتين تركيتين هما (اتا) و (بك). ويفهم من المصادر التاريخية ان الاتابكية كانت تطلق في عهد الامبراطورية السلجوقية الكبرى للتعبير عن منصب من المناصب الرفيعة ثم استعملت فيما بعد لتدل على عنوان رفيع الشأن ايضا. ووفقا للمعلومات المستقاة من كافة المصادر التي تبحث عن نظام الادارة السلجوقية، فان السلاطين حينما كانوا يقسمون مناطق الامبراطورية بين افراد العائلة كانوا يعينون للامراء الذين هم صغار في السن مرشدا ومعلما كانوا يطلقون عليه عنوان (اتابك). وكان هؤلاء اما ان يختارون من بين امراء الاوغوز السابقين من ذوي النفوذ ممن تسنموا في السابق وظائف عالية او كانوا يختارون من بين المملوكين التابعين لهم (الكولمن) ممن كانوا قد قدموا خدمات جليلة واثبتوا اخلاصهم ومهارتهم ووصلوا الى مرتبة الامير الكبير وخدموا كقادة عسكريين.

قلعة باش طابيا (القرن السادس الهجري) وضريح الإمام يحيى ابو القاسم

اكتسب منصب الاتابك، الذى نشاهد انتقاله من الاب الى ابنه او الى أحد اقاربه الاقربين، اكتسب بمرور الزمن اهمية كبيرة. وفي حين كان الاتابكة يخضعون في بداية الامر الى سيطرة المركز، فانهم بدأوا في العهود التي اظهر فيها المركز ضعفا وتخاذلا بتأسيس حكومات مستقلة عن المركز[٥٦].

استمرت عادة تنصيب الاتابكة في عهد العثمانيين ايضا. غير انه استعملت في هذا العهد لفظة (لا لا) بدلا عن (اتا بك)[٥٧]. وسنحاول هنا ان نتطرق الى التاريخ السياسي لاتابكية الموصل واتابكية اربيل والامارات التي حكمت المناطق التي هي موطن الاتراك العراقيين (التركمان) حاليا وذلك لتعلقه بموضوع بحثنا.

اتابكية الموصل (١١٢٧ . ١٢٣٣)

ان مؤسس هذه الامارة هو "عماد الدين الزنكي" ابن "قاسم الدولة آق سونكور". وينتسب الامير التركي آق سونكور الذى هو ابن "التوركان بك"[٥٨] الى "الاوشار" الذين هم فرع من "الاوغوز". وقد عينه ملكشاه واليا على حلب في عام ١٠٨٧ وخلع عليه لقب "قاسم الدولة"[٥٩].

ولما قام طوطوش بمحاولة للاستيلاء على السلطنة اثر وفاة السلطان ملكشاه، ورغم الحزازات التي كانت بينه وبين طوطوش فان أق سونكور اعلن طاعته لطوطوش شأنه في ذلك شأن "بوزان". وأبان بدء القتال بين باركايروك الوارث الشرعي للسلطنة وبين طوطوش، انحاز كلا القائدين الى صف باركايروك. وازاء ذلك اضطر طوطوش الى الانسحاب نحو سورية. غير ان طوطوش ظهر ثانية وفي عام ١٠٩٤ ومعه حشد من قواته عند مشارف حلب. ونشب قتال شديد قرب المدينة تم خلاله القاء القبض على كل من أق سونكور وبوزان حيث قتلا هناك [٦٠].

كان عماد الدين الزنكي في تلك الحقبة صبيا في العاشرة من عمره[٦١]. وازاء مقتل طوطوش خلال القتال الذى دار بينه وبين باركايروك في شباط/ فبراير ١٠٩٥، تم اخلاء سبيل "كوربوغا" واخيه "التون طاش" اللذين كانا مسجونين في قلعة حمص حيث قاما بناء على اذن باركايروك بحشد قوات كبيرة وبادرا بالتحرك للقضاء نهائيا على نفوذ طوطوش في مناطق دياربكر والجزيرة. وبعد ان استولى الاخوان على حران ونصيبين قاما بمحاصرة الموصل. وبعد حصار شديد

للمدينة استمر تسعة اشهر وبسبب المجاعة التي استفحلت فيها فقد استسلمت المدينة لقوات "كوربوغا". وازاء اصرار اخيه التون طاش على استباحة المدينة واعمال السلب والنهب فيها فان كوربوغا قام بقتل اخيه المذكور. وبذلك سيطر كوربوغا على الموصل دون منافس وقام بالحاق رحبا ايضا الى الموصل عنوة[٦٢]. واثر وفاة القائد كوربوغا في ايلول/ سبتمبر من عام ١١٠٢ استولى الامير التركماني "موسى" على الموصل، غير انه قتل بعد وقت قصير. على ان "الزنكي" وقف في صف حاكم الموصل جوكرمش بدلا عن موسى. ومع ذلك وبناء على بعض التحركات المريبة الصادرة من جوكرمش، فان السلطان محمد طابار اقطع مدينة الموصل الى القائد الشهير "جاولي". غير ان جاولي لم يستطع الاقامة في الموصل وترك أمر ادارتها الى "مودود".

واثر مقتل مودود بيد الباطنيين في عام ١١١٣ فقد عيّن السلطان السلجوقي محمد طابار ابنه مسعود واليا على الموصل والحق به "جاووش بك" ابن آي – ابا ليكون اتابكا بمعيته. وبناء على تعيين مسعود حاكما على اذربايجان وحران في عام ١١١٩، فقد تم تعيين بورسوكلو آق سونكور[٦٣] القائد المخلص للسلطان محمد طابار والذى ادار سابقا كافة مناطق العراق باعتباره عمدة بغداد، تم تعيينه واليا على الموصل. وهنا التحق الزنكي الذى حمي ودرب من قبل العديد من القادة الكبار، بصفوف بورسوكلو آق سونكور. واثر مقتل آق سونكور بيد الباطنيين في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر١١٢٦ طعنا بالخنجر تم تعيين عماد الدين الزنكي واليا على الموصل.

تعرضت مناطق الاناضول الجنوبية وسوريا وشمال العراق لفعاليات واسعة من قبل الصليبيين. ولذا فقد اصبحت هذه المناطق ساحة حركات مكثفة تولتها الجيوش التركية. وقد اكتسب الاتابك الزنكي دراية كبيرة خلال المعارك التي اشترك فيها في تلك المناطق تحت قيادة قادة اتراك محنكين ولفت بذلك انظار السلطان محمود اليه. وفي ذلك التاريخ كان الصليبيون قد حققوا تقدما واسعا في سوريا وسيطروا على المناطق التي تمتد حتى دياربكر. ومن هذا المنطلق فقد ظهرت الحاجة الى ايداع الامر بيد قائد قوي ومحنك يستطيع مجابهة جيوش الصليبيين وكان اكثر من يصلح لتولي هذه المهمة عماد الدين الزنكي. وبذلك

تولى الزنكي القيادة واسس امارته التي كانت عاصمتها الموصل والتي تدعى في التاريخ بأسم "اتابكية الموصل" التي استمرت من عام ١١٢٧ وحتى عام ١٢٣٣. واستمرت اتابكية الموصل في الحكم بعد ذلك ايضا اى من ١٢٣٣ وحتى ١٢٦٤ وذلك من قبل عائلة "لولو" التي تربت على يد الزنكيين. وكانت هذه الامارة تابعة في اوائل عهدها الى دولة السلاجقة الكبرى ثم اضحت تابعة اسما الى دولة سلاجقة العراق. وفيما بعد تمكنت من ان تكون دولة مستقلة تماما [٦٤].

كان من اول اعمال عماد الدين الزنكي في الموصل اصلاح الادارة ووضع الامور في نصابها ومن ثم فقد سيطر على مدن سنجار وجزيرة ابن عمر ونصيبين وحران[٦٥]. وازاء الاضطرابات التي حصلت في حلب ارسل الزنكي الذى كان مستمرا في فتوحاته احد قواده وهو كاراكوش الى هناك. وفيما بعد ذهب هو ايضا الى حلب وتمكن من الاستيلاء على المدينة. ومع ان عائلة "اولاد ارتورك" التي كانت تحكم ماردين وحسن كيف جهزت جيشا كبيرا للتصدي لقوات الزنكي التي كانت مستمرة في الاستيلاء على المدن واحدة تلو الاخرى، فانها منيت بهزيمة ساحقة على يد قوات الزنكي.

بعد ان احرز الزنكي تلك الانتصارات المتتالية، بدأ بالتصدي لقوات الصليبيين

منظر عام من مدينة أربيل

ونال اكبر شهرة وصيت له في تلك المعارك بالذات. والواقع ان تعيين الزنكي واليا على الموصل من قبل السلطان محمود سلطان سلاجقة العراق يعد نقطة تحول كبيرة سواء بالنسبة للحروب الصليبية او بالنسبة الى التاريخ التركي – الاسلامي. وبقدر ما كان الزنكي يستمد قوته من شخصيته القوية فانه كان يستمد قوة اخرى من كونه ممثلا للدولة السلجوقية وظهيرا صادقا لها. ويبدو ان الزنكي كان اول رجل دولة يفهم جيدا ويستوعب حقيقة ان احراز النجاح في الحروب ضد الصليبيين لا يمكن ان يتحقق الا بالوحدة السياسية. ومن هذا المنطلق فانه في الوقت الذى حقق فيه توحيد مناطق اعالي ما بين النهرين واعالي سوريا تحت قيادته وحكمه، حقق انتصارات متتالية في حروبه ضد الصليبيين. وقد عرف الزنكي في هذا المجال كيف يستفيد وعلى نطاق واسع من الجماعات التركمانية التي كانت تمثل القدرات الفتية للاسلام [٦٦].

تمكن الزنكي لوحده وبنجاح من التصدي لهجمات اللاتينيين والبيزنطيين وعمل على مضايقة الفرنك في سوريا. واخيرا احرز الزنكي اكبر نصر له بقضائه على دوقية اورفا[٦٧] في كانون الاول/ ديسمبر من عام ١١٤٤. وقد كان فتح اورفا الذى احدث صدى واسعا في الشرق والغرب مدعاة لزيادة شهرة وعلو منزلة الزنكي الى اقصى المراتب[٦٨]. والواقع ان السلطان محمود لم يكن ليضمر

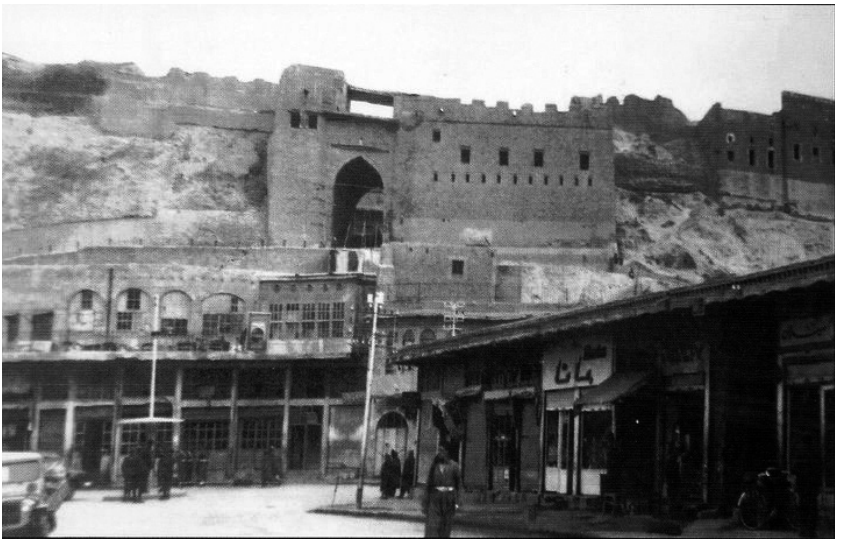

جانب من قلعة أربيل

نية حسنة للزنكي الذى كانت شهرته ومنزلته تعلوان بمرور الزمن. وادى به ذلك الى ان يقرر الزحف على الزنكي بجيش كبير للقضاء عليه. الا ان رجال ومناصري السلطان وحاشيته اثنوه عن عزمه على الحرب ضد رجل مثل الزنكي ليس له من يضارعه في التصدي للصليبيين. ولقد اطمأن السلطان تجاه الزنكي خاصة بعد ان قدم له هذا الاخير هدايا قيمة واظهر ولاءه له. وجاء وفاة السلطان محمود ليفتح السبيل لحدوث بعض الاضطرابات فأحتد الخليفة على الزنكي وقام بمحاصرة الموصل. غير ان الخليفة لم ينجح في مسعاه وتم عقد اتفاقية صلح بين الطرفين.

كان احد الامراء الاكراد قد قدم العون للخليفة اثناء محاصرته الموصل، فعمد الزنكي الى الزحف على هذه الامارة لتلقين اميرها درسا لا ينساه واستولى على قسم مهم من المناطق التي كانت بيد الامراء الاكراد وبسط سيطرته على تلك البقاع[٦٩]. والجدير بالذكر ان مدينة العمادية الواقعة في الشمال الشرقى من العراق الحالى اسست من قبل عماد الدين الزنكي وأخذت المدينة اسمها هذا من اسم الزنكي[٧٠].

استشهد الزنكي عام ١١٤٦ حينما كان يقوم بمحاصرة قلعة "جابر" على يد بعض المماليك الذين تسللوا الى خيمته على حين غرة [٧١]. وكان الزنكي الذى عرف بكونه من اقوى رجال الدولة في عصره، قد اسس احد اقوى الدول واكثرها شكيمة في الشرق وذلك بفضل دهائه وحكمته وبطولته الفائقة وبفضل حسن ادارته وقيادته للدولة. وكان الزنكي يولي اكبر الاهتمام بتدريب جيوشه وتجهيزها باحسن الاسلحة والمعدات. ولقد حارب ببطولة فائقة في الصفوف الامامية من قواته مهاجما على الاعداء حتى فى احلك ظروف المعارك واقواها بأسا [٧٢].

بعد وفاة الزنكي تعاقب على حكم الموصل بصفة اتابك كل من ابنه سيف الدين غازي الاول (١١٤٦- ١١٤٩) وابنه الآخر قطب الدين مودود (١١٤٩- ١١٦٩). اما ابنه الثالث نور الدين الزنكي فانه قام بفصل شعبة حلب من اتابكية الموصل وحكم هنالك. وكان نور الدين يمتاز بشخصية لامعة اتاحت له ان يقطف ثمار جهود والده عماد الدين الزنكي فاستمر على كفاحه في حروبه ضد الصليبيين واحرز موقعا فريدا في التاريخ التركي - الاسلامي. وكان نور الدين هو

الذى هيأ وانشأ صلاح الدين الايوبي[٧٣]. وقد ارتفعت منزلة نور الدين الى درجة ان القت بظلالها على منزلة العائلة المالكة السلجوقية [٧٤].

ترك سيف الدين غازي خلفه ابنا واحدا فقط. ولان هذا الابن كان قد التحق بعمه نور الدين ليكون في معيته، فقد انتقلت السلطة الى شقيق سيف الدين وهو قطب الدين مودود [٧٥]. ومع ان وفاة مودود في عام ١١٧٠ تسببت في حدوث بعض الخلافات على السلطة، فان نور الدين الزنكي الذى قدم الى الموصل تدخل في الامر واقام سيف الدين غازي الثاني بمحل والده واعطى لكل من ابناء اخيه الاخرين احدى المدن. وبوفاة سيف الدين غازي الثاني في عام ١١٨٠ فقد حل محله شقيقه عز الدين مسعود الاول. وكانت سلطة الدولة الفعلية في هذه الحقبة بيد مجاهد الدين قايماز الذى عرف بدهائه السياسي وباخلاصه للعائلة الاتابكية[٧٦].

منارة كوكبورو في أربيل

استمر مسعود الاول في الحكم حتى وفاته عام ١١٩٣ فحل محله ابنه نور الدين ارسلان شاه الاول. وظل نور الدين ارسلان شاه يحكم اتابكية الموصل ١٨ عاما حيث توفي في عام ١١٢١ وحل محله ابنه عز الدين مسعود الثاني الذى عين بدر الدين لولو وزيرا له. وبوفاة مسعود الثاني في عام ١٢١٨، ولأن ابنه نور الدين ارسلان شاه الثاني الذى حل محله كان صغير السن، فقد تسبب ذلك في حدوث بعض الاضطرابات. غير انه تم احلال التفاهم بفضل توسط الخليفة في الامر. ولم يلبث ارسلان شاه الثاني ان توفي بعد فترة وجيزة (١٢١٩) فاعتلى العرش شقيقه ناصر الدين محمود الزنكي الذى كان لم يزل طفلا في الثالثة من عمره ولذا فقد اضحت السلطة الفعلية بيد وزيره بدر الدين لولو. والواقع ان الوزير بدرالدين كان رجلا ظالما وذا مطامع شخصية وكان يهدف الى الاطاحة بعائلة الزنكي ليسيطر هو على الموصل. اقدم بدر الدين من اجل تحقيق هذا الهدف على قتل مسعود الثاني وابنه ارسلان شاه وبدأ الناس يشعرون بالخوف على مصير ناصر الدين محمود الطفل الذى لم يكن يتجاوز الثالثة من عمره والذى كان مجرد العوبة بيد هذا الوزير. وكان الاهالي يستشعرون الخوف من ان يلقى هذا الطفل البرئ مصير اسلافه. وكانت هذه الاسباب مدعاة الى شعور الناس بالحقد والكراهية تجاه بدر الدين لولو. وفي هذه الاثناء بدأ اتابك اربيل مظفر الدين كوكبورو بالتحرك ضد بدر الدين لولو فقام بمحاصرة الموصل مرتين وحاول انقاذ حفيده ناصر الدين محمود من ايدي وزيره ووضع حد لتدخلاته في الحكم، غير ان محاولاته هذه باءت بالفشل. وجاء وفاة كوكبورو الذى كان جد ناصر الدين لأمه ليخلص بدر الدين من منافس قوي فأقدم في عام ١٢٣٣ على قتل آخر اتابكات الموصل من عائلة الزنكي. وبذلك تمكن بدر الدين لولو من القضاء على حكم عائلة الزنكي والسيطرة على الموصل بصفته اتابكا عليها[٧٧]. واستمر اولاد بدر الدين على حكم اتابكية الموصل لمدة ٢٩ عاما آخر والى ان تم القضاء على هذه الاتابكية في عام ١٢٦٩ من قبل الايلخانيين [٧٨]. وكانت الموصل في عهد الزنكيين الذين لعبوا دورا كبيرا في تطور الحضارة التركية – الاسلامية مركزا مهما من مراكز الثقافة والفنون. وقد عاشت الموصل اروع صفحات تاريخها في هذه الحقبة من الزمن.

اتابكية اربيل (١١٤٤ – ١٢٣٣)

اسست امارة اتابكية اربيل من قبل "زين الدين علي كوجوك" ابن بكتكين احد قادة عماد الدين الزنكي والمعين من قبله واليا على الموصل[٧٩]. وينتسب زين الدين الى عائلة بكتكين المالكة. فقد قام زين الدين اثر وفاة الزنكي عام ١١٤٦ بالسيطرة على قلاع شهرزور وحكاري وتكريت والعمادية وسنجار وحران واخضاعها لحكمه. غير ان عاصمته كانت اربيل التي كان يحكمها اصلا وكان الاتابكة يقيمون في هذه المدينة.

اصيب زين الدين علي كوجوك في أواخر ايام عمره بالصمم والعمى واضطر الى ان يترك كافة المناطق التي كانت تحت سيطرته وحكمه الى اتابك الموصل قطب الدين مودود واكتفى بالسكنى في اربيل وتوفي فيها عام ١١٦٧. وبوفاة زين الدين حل محله بصفة اتابك اربيل ابنه مظفر الدين كوكبورو البالغ من العمر اربعة عشر عاما. غير انه القي القبض عليه من قبل مجاهد الدين قايماز الذى كان يسيطر ومنذ عام ١١٦٥على اربيل وذلك بحجة عدم كون كوكبورو اهلا لهذا المنصب. وقد اقدم مجاهد الدين على هذا الاجراء بعد حصوله على موافقة الخليفة في بغداد. وتم تنصيب زين الدين يوسف الذى هو ابن علي كوجوك والشقيق الاصغر لكوكبورو بدلا عنه. اما كوكبورو فقد تم نفيه الى خارج حدود الاتابكية.

سافر كوكبورو الى بغداد ليحاول وقف حد للمظالم التي تعرضت لها المدينة. غير ان مساعيه باءت بالفشل فغادر بغداد متوجها الى الموصل حيث انخرط تحت امرة الاتابك سيف الدين غازي الثاني. وفي عام ١١٦٣ تم اقطاع مدينة حران له. وحكم كوكبورو في حران لغاية عام ١١٩٠. ففي ذلك التاريخ واثر وفاة شقيقه الصغير زين الدين يوسف سيطر كوكبورو على اربيل وما حولها من المناطق ونقل مقر حكمه الى اربيل.

وفي حين كان كوكبورو في السابق يعادي صلاح الدين الايوبي الذى كان في نزاع مستمر مع اتابكة الموصل بسبب رغبته في توسيع رقعة دولته، فان كوكبورو عاد واعلن بتاريخ ١١٨٢ تبعيته لصلاح الدين الايوبي ودعاه لزيارة حران واعدا

اياه بتقديم المساعدات له. وقد يكون سبب ذلك التحول هو تعيين مجاهد الدين قايماز العدو السابق لاتابك الموصل عز الدين مسعود لادارة الموصل.

وعلى اثر قيام اتابك الموصل عزالدين مسعود بالقبض على مجاهد الدين قايماز الذى كان يمسك زمام ادارة الموصل في يده منذ عام ١١٧٦، ظهر العصيان وحركات التمرد هنا وهناك. وازاء ذلك اعلن اتابك اربيل زين الدين يوسف الذى كان لحد ذلك التاريخ تابعا الى الموصل، اعلن تمرده على عزالدين مسعود وتبعيته لصلاح الدين الايوبي.

ومن جهة اخرى كان الخليفة الناصر لدين الله قد استولى على داقوقا (داقوق – طاووغ). ومع ان الصلح قد عقد بين عزالدين مسعود وبين زين الدين يوسف بفضل توسط الخليفة بين الطرفين، فان اربيل خرجت بعد ذلك اليوم من سلطة اتابكة الموصل.

وبناء على الالحاح المستمر من كوكبورو فقد قدم صلاح الدين الى حران. ولما لم يف كوكبورو بوعده الذى قطعه لصلاح الدين بان يقدم اليه لدى قيامه بالحركة نحو الشرق مساعدات عسكرية و ٥٠٠ الف دينار، فان صلاح الدين أمر بالقاء القبض عليه واسترجع المناطق التي كانت قد اقطعت له. على انه لما رأى عدم ارتياح اهالي الجزيرة من تصرفه هذا وبغية عدم فقدانه لتأييدهم، أمر باطلاق سراح كوكبورو واعادة مناطق حران واورفا اليه كما قام بتزويج شقيقته رابعة خاتون بكوكبورو فجعله بذلك صهرا له. وعندما حاصر صلاح الدين الموصل للمرة الثانية كان يقف معه وفي صفه كل من كوكبورو وشقيقه زين الدين يوسف.

مكث كوكبورو سنوات عديدة بصحبة صلاح الدين وابدى بطولات نادرة خلال المعارك التي نشبت مع الصليبيين في سوريا ونال اكبر شهرة له في تلك الاثناء. فقد كان له دور كبير في فتح ابواب طبريا والقدس.

كان زين الدين يوسف شقيق كوكبورو من بين الحكام الذين استدعوا من الشرق لمساعدة صلاح الدين في ابعاد الفرنك الذين كانوا يتلقون العون المستمر من جهة البحر واجلائهم من عكا بصفة نهائية. وتم تكليف زين الدين باتخاذ موقع له في الجناح الايسر من جيوش المسلمين المتمركزة في خروبة وذلك

بالاشتراك مع شقيقه كوكبورو. واصيب زين الدين هناك بالمرض وتوفي في العشرين من تشرين الاول / اكتوبر لعام ١١٩٠. حزن كوكبورو على وفاة شقيقه حزنا شديدا وقام باعتقال الرجال الذين كانوا في معيته وانشغل باتخاذ التدابير اللازمة للحلول محله. واقترح كوكبورو على صلاح الدين ان يترك له مناطق حران واورفا وصوميسات وما جاورها وان يدفع له ٥٠ الف دينارا في مقابل اعطاء اربيل له. وقبل صلاح الدين بهذا الاقتراح واعطى مناطق اربيل وشهرزور و دربند قره بيلي الى كوكبورو. وازاء ذلك فقد تحرك كوكبورو فورا الى اربيل التي حكم فيها بصفة "اتابك اربيل" الى آخر ايام عمره اى لمدة ٤٤ عاما.

تسبب وفاة صلاح الدين الايوبي في فتح الطريق امام تمزق الدولة الايوبية. وانهى كوكبورو تبعيته لتلك الدولة وبدأ بادراج اسمه هو لوحده على العملات التي بدأ بسكها منذ ذلك التاريخ. وتكثفت مساعي كوكبورو بعد ذلك الوقت على العمل من اجل الحد من زيادة قوة الدول المجاورة له والحفاظ على نفوذه وقوته، فعقد اتفاقيات مع تلك الدول لوضع حد للحملات التي كانت تقوم بها على اتابكية الموصل بوجه خاص وحتى العمل على اضعاف شأن تلك الدول.

وعندما توفي نور الدين ارسلان شاه الاول في عام ١٢١٠، توقفت النزاعات بين الموصل واربيل بسبب كون اتابك الموصل صهرا لكوكبورو. وساد السلام بين الطرفين حتى تاريخ وفاة عزالدين مسعود الموافق لعام ١٢١٨. غير ان النزاعات بدأت بالظهور ثانية بعد ذلك التاريخ. وحل محل عزالدين مسعود ابنه نور الدين ارسلان شاه الثاني الذى كان صغير السن انذاك فانحصرت السلطة الفعلية بيد وزيره بدر الدين لولو الذى دخل كوكبورو في نزاع معه. وكان بدرالدين رجل دولة يتصف بالذكاء الشديد فكان يمارس سلطاته في الموصل دون ان يحجب الاضواء عن سلطات اتابكات الموصل. ولم يتحمل صهر كوكبورو تصرفات بدر الدين هذه وقام بالاستيلاء على قلعة العمادية في عام ١٢١٨، وأيد كوكبورو هذا الاجراء واستولى على اراضي الموصل بغية منع قوات بدر الدين من اتخاذ اي اجراء مقابل. واثر قيام عماد الدين بالاستيلاء على قلعتي حكاري وزوزان، قام بدر الدين بالتفاهم مع ملك اشرف حاكم منطقة الجزيرة والذي كان من احد بطون الايوبيين. غير ان ذلك لم يؤدّ الى نتيجة مثمرة وقام كوكبورو بمساعدة صهره عماد الدين

الذى كان يستعد للتحرك بقواته نحو الموصل. وازاء ذلك قام بدر الدين بتوحيد قواته مع القوات التي ارسلها ملك اشرف لمعاونته. واصطدمت القوات المتحدة تلك مع قوات عماد الدين امام قلعة عقرة بتاريخ ١٢١٩. واضطر عماد الدين الذى هزمت قواته في هذه الموقعة الى الانسحاب نحو اربيل. وبعد فترة قصيرة توفي نور الدين ارسلان شاه فحل محله اخوه ناصر الدين الذى كان صغير السن جدا وكان ذلك مدعاة لتحرك كوكبورو وصهره من جديد. وكان اول ما بدءا به قيامهما باعمال السلب والنهب في المناطق المجاورة للموصل. وطلب بدر الدين ـ الذى اضحى في موقف عصيب – العون من ملك اشرف. فتحركت قوات اشرف الكائنة في نصيبين بقيادة آيبك نحو الموصل (ايلول / سبتمبر١٢١٩). ومع ان بدر الدين حاول منع آيبك من القيام بهجوم بداعي عدم كفاية عدد قواته لهذه المهمة، فان اصرار آيبك الذى كان قد عبر نهر دجلة على الزحف نحو اربيل جعل بدر الدين مضطرا الى الاشتراك في هذه العملية. وفي الالتحام الذى وقع بين الجيشين على ضفاف رافد الزاب اصيبت قوات الموصل بهزيمة ساحقة وتمت ملاحقة الفارين من الجيش المنهزم حتى نينوى.

وفي نفس العام جابه كوكبورو خطرا قادما من المغول. فقد تقدمت قوات المغول التابعة الى جنكيزخان والتي استولت على مراغة، تقدمت نحو اربيل

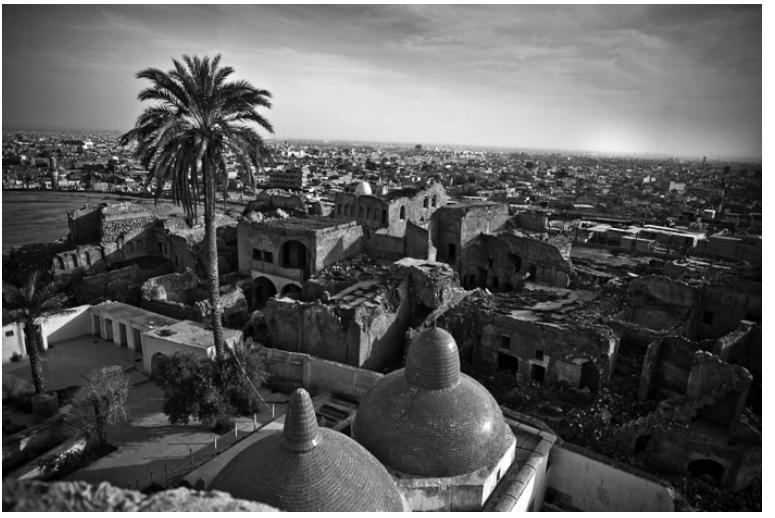

منظر عام من مدينة كركوك

بهدف ملاحقة السلطان محمد خوارزم شاه. واوقع زحف المغول هذا اهالي الموصل وما جاورها في رعب شديد. وقرر كوكبورو التصدي لهذا الزحف واقترح على بدرالدين لولو العمل معا لتجاوز هذه المحنة وارسل اليه بعض القوات دون تباطؤ. ومن جهة اخرى فان الخليفة الناصر لدين الله توجس خيفة من انسحاب المغول من مناطق الموصل الجبلية وتوجههم نحو بغداد، فطفق يبدي النصح الى كوكبورو وبدر الدين ويحثهما على توحيد جهودهما وابدى لهما رغبته في تكوين جبهة متحدة تشترك فيها قواته التي ارسلها من بغداد الى داقوقا (داقوق). غير ان كوكبورو الذى كان يتولى قيادة القوات المتمركزة في داقوق وجد ان القوات التي ارسلها الخليفة من بغداد بقيادة احد امرائه المشهورين "جمال الدين قوشتمير" قليلة العدد وضعيفة من ناحية المهارة الحربية. وأشعر كوكبورو الخليفة بجدية الازمة وخطورة الموقف بكل تفاصيلها وزوده بمعلومات مفصلة عن قوة الجيش المغولي واساليبه الحربية وطلب منه امداده بعشرة الاف من الجنود المدربين. على ان الخليفة لم يرسل اليه غير ٨٠٠ نفرا من الطاواشيين (اغوات الحرم). والجدير بالذكر ان كوكبورو كان قد اعلم المؤرخ الشهير ابن الاثير بكل هذه المعلومات. وبالرغم من كل ذلك فان كوكبورو لم يغادر موقعه وظل ينتظر على رأس قواته هجوم المغول. وعلى اثر عدول المغول عن هذا

باب الطوب لقلعة كركوك

الهجوم وانسحابهم نحو همدان عادت القوات الاسلامية المتجمعة الى بلادها (حزيران/ يونيو١٢٢١).

في اوائل عام ١٢٢٤ كان "شهاب الدين غازي" شقيق مليك اشرف يستعد للقيام بحركة تمرد ضد شقيقه المذكور. ومن اجل تحقيق غايته ارسل شهاب الدين ابنه صلاح الدين داوود الى اربيل. على ان شقيق شهاب الدين غازي حاكم دمشق (الشام) "المليك المعظم عيسى" عدل عن الاتفاق مع شهاب الدين اثر استلامه رسالة تهديد من شقيقه الآخر حاكم مصر "المليك الكامل". وفي حين كان مليك اشرف متوجها الى اخلاط على رأس جيش كبير للقضاء على تمرد شقيقه شهاب الدين، فان كوكبورو كان في نفس الوقت متجها للزحف على الموصل. والواقع ان كوكبورو كان يظن انه اذا ما حاصر الموصل فان مليك اشرف سيتخلى عن اخلاط. غير ان اخلاط استسلمت لمليك اشرف. ومن جهة اخرى فان كوكبوروالذى اخفق في محاصرته للموصل عاد الى اربيل (اغسطس ١٢٢٤). وفي هذه الاثناء كان "جلال الدين خوارزمشاه"، الذى فر من قوات المغول واجتاز بلاد الهند متوجها نحو العراق، يتقدم سراعا الى بغداد.

حصل جلال الدين خوارزمشاه على أمان من الخليفة بعد ان اوضح له ان تقدمه نحو بغداد كان لغرض الحصول على مساعدات من الخليفة له. غير ان الخليفة جابه خوارزمشاه بالعداء وارسل عليه جيشا مؤلفا من عشرين الفا من الجنود بقيادة قوشتمير كما استدعى كوكبورو ايضا لمعاونته. غير ان قوشتمير الذى بدأ بالهجوم على قوات جلال الدين دون ان ينتظر وصول قوات كوكبورو مني بهزيمة ساحقة ولوحقت قواته حتى بغداد. وازاء ذلك توجه كوكبورو نحو جلال الدين الذى بدأ بسلب ونهب منطقة داقوق واعلن طاعته لجلال الدين. وبذلك بقيت منطقة اربيل بيده ثانية.

دخل كوكبورو في حلف جديد ضد مليك اشرف. وفي هذه المرة فان جلال الدين خوارزمشاه كان داخلا في هذا الحلف بدوره. وتضمن الاتفاق الاستيلاء على المناطق التي يحكمها مليك شاه وتقسيمها بين المشتركين في الحلف. وتنفيذا لهذا الاتفاق سار كوكبورو في حزيران/ يونيو من عام ١٢٢٦ نحو الموصل. غير ان جلال الدين فوجئ بتمرد "النائبين" في كرمان فاضطر

الى التوجه نحو كرمان واعتبر بذلك منسحبا من الحلف. واضطر كوكبورو الى العودة الى اربيل رغم انه كان قد واصل تقدمه حتى ضفاف رافد الزاب. وبذلك فان هذه الحركة لم تثمر شيئا غير الخسائر والتخريبات التي احدثتها في مناطق الموصل وماردين.

وجد كوكبورو نفسه امام خطر حملة مغولية جديدة قدمت من اذربايجان ودخلت منطقة اربيل محدثة فيها مجازر فظيعة وتخريبات واسعة النطاق. واستعد كوكبورو لمجابهة هذه الحملة بعد ان حصل على مساعدات من الموصل. غير ان كوكبورو عاد الى اربيل اثر انسحاب قوات المغول نحو اذربايجان.

توفي كوكبورو في اربيل بتاريخ ٢٩ حزيران / يونيو١٢٣٢. وكان قد اوصى بان يدفن عند وفاته في المقبرة التي كان قد أعدها لنفسه مسبقا في مكة المكرمة. وفي موسم الحج من ذلك العام سار اعوانه بجنازته ضمن قافلة الحج المتوجهة الى الديار المقدسة. غير ان القافلة تعرضت لهجوم البدو فاضطر اعوانه الى العدول عن نقل النعش الى مكة المكرمة وتوجهوا به بدلا من ذلك الى الكوفة حيث دفن هناك بجانب ضريح الامام علي بن ابي طالب كرم الله وجهه. ومع انه نقل عن كوكبورو انه اوصى بترك المناطق التي كان يحكمها الى العباسيين، فالحقيقة انه لما لم يكن لكوكبورو اولاد او اية ورثة ذكور فان الخليفة المستنصر اراد ان يضع اليد على تلك المناطق. ولما وجد ان مدينة اربيل ابت على الاستسلام، فقد ارسل عليها قوة بقيادة شرف الدين اقبال الشرابي. واضطرت المدينة اثر ذلك الى الاستسلام وذلك في عام ١٢٣٣. وبذلك دخلت اتابكية اربيل في عداد التاريخ ووقعت ممالك كوكبورو بيد العباسيين.

يعد عصر اتابكية اربيل وبالاخص أبان عهد مظفر الدين كوكبورو الذى امتاز بشخصيته الفريدة والذى دام ٦٥ عاما، يعد هذا العصر، العصر الذهبي لتركمان العراق. والحقيقة ان كوكبورو الذي يعد أحد ألمع شخصيات ذلك العصر كان يعير اكبر الاهتمام للشؤون الدينية وكان يبسط حمايته على علماء الدين والشعراء والعلماء والفنانين كما انه اقام المؤسسات التي تعنى بالتضامن الاجتماعي وأحرز بذلك موقعا فريدا في تاريخ الحضارة التركية – الاسلامية. وبفضل الادارة القوية والحكيمة لكوكبورو ارتفعت اربيل خلال فترة حكمه الى مصاف احدى اشهر

المدن التركية – الاسلامية التي يشار اليها بالبنان وعاشت ألمع وأزهر ايامها على مر عصور التاريخ. اشتهر كوكبورو باقامته اروع وافخم احتفالات المولد النبوى الشريف بمناسبة ولادة رسول الله (صلى الله عليه وسلم). ومن اربيل انتشرت عادة الاحتفال بالمولد النبوي على مرور الازمان في سائر البلاد التركية والاسلامية عامة [٨٠].

الامارة القفجاقية (القبجاقية) التركمانية

تأسست أبان عصر السلاجقة على اراضي العراق وبالاخص في المناطق الشمالية من البلاد امارات تركمانية عديدة من قبل القادة المنتسبين الى مختلف بطون وافخاذ التركمان. وكانت هذه الامارات في بداية الامر خاضعة لنفوذ وسيطرة السلاجقة ثم اصبحت امارات مستقلة وذلك في الفترات التي ضعف فيها نفوذ وسيطرة السلاجقة. والمعروف ان اعدادا ضخمة من المنتمين الى البطون التركمانية كانت تعيش منذ ازمان بعيدة في المناطق الجغرافية التي تضم شهرزور وحلوان وكرمنشاه.

ففي عهد ملكشاه كانت حلوان وما جاورها امارة يحكمها القائد التركماني ارتوك بك وكان التركمان قد بسطوا سيطرتهم التامة على المنطقة فيما عدا شهرزور (كركوك) وداقوقا (داقوق – طاووغ). ودخلت منطقة شهرزور بدورها تحت حكم التركمان بعد فترة من الزمن. فقد اصبحت قلعة شهرزور وما جاورها في عام ١١٣٠ بيد "امير قافجاق (قبجاق)" بن الامير التركماني ارسلان طاش. والمعروف ان المنطقة هذه كانت تسمى ولعصور طويلة باسم "الولاية القبجاقية" نسبة الى آل القبجاق التركمانيين [٨١].

ولعل اشهر اسم في الامارة القفجاقية التركمانية هو "أمير قفجاق" بن ارسلان طاش. كان امير قفجاق صاحب النفوذ القوي بين اوساط التركمان، اميرا تركمانيا محبوبا من لدن الجميع وكان يحضى بالاحترام والتقدير البالغين. ولهذا السبب فقد كان التركمان يتوافدون من كل الانحاء ليتجمعوا حوله وليكونوا في معيته. كما اكتسب امير قفجاق صاحب قلعة شهرزور وقلاع المناطق المحيطة بها نفوذا قويا بين الامراء والقادة التركمان ايضا. وبعد وفاة السلطان محمود في عام ١١٣٠

توجه احد اشقائه وهو "مسعود" الذى كان يسعى للسيطرة على عرش السلطنة السلجوقية العراقية، توجه الى امير قفجاق طالبا منه ان يمده ببعض القوات. واستطاع مسعود ان يجمع حوله عشرة الاف من الجنود توجه بهم للزحف على بغداد. وانتاب الاهالى في بغداد جو من الرعب والفوضى [٨٢].

كان عماد الدين الزنكي يمنح تأييده في بداية الامر للسلطان مسعود ضد الخليفة. وفيما بعد ولما ظهرت الخلافات بينه وبين مسعود، فقد بدأ الزنكي بمساندة الخليفة. ومع ان الامراء الذين كانوا يحكمون المنطقة كانوا مرتبطين بالخليفة، فقد بدأ قسم منهم بالانضواء تحت امرة مسعود شيئا فشيئا. وكان الزنكي الذي دخل في صراع قوي ومستمر مع الصليبيين يفكر من اجل ضمان نجاح هذا الصراع ان يضم الامراء التركمان الموجودين في المنطقة تحت سيطرته ونفوذه. ولهذا السبب فقد ارسل الزنكي قوة استطلاعية ضد "قفجاق". وظن امير قفجاق ان الزنكي يتقدم نحوه بجيش كثيف، فترك قلعة شهرزور وابتعد عن المنطقة. وبذلك فقد استسلمت كافة القلاع التي كانت تحت سيطرة قفجاق واحدة تلو الاخرى الى القائدين اللذين ارسلهما الزنكي وهما "صلاح الدين ياغي – سيان" و "اسامة بن منقذ"[٨٣].

على ان امير قفجاق عاد فيما بعد الى ديرلغ وواصل حكمه في المنطقة بصفته تابعا للزنكي واستطاع ان يحافظ على امارته التي تذكر في صفحات التاريخ باسم "ولاية قفجاق" مدة طويلة من الزمن. والمعروف انه كان لقفجاق ابنان هما مسعود ويعقوب. وكان لمسعود ابن اسمه ضياء الدين وكان حاكما على ملاطية. وفي عام ١١٧٣ اضحت امارته تابعة لحكم الامير نور الدين الزنكي حاكم سوريا. وكان الامير الكبير "فارس الدين قوش طوغدي" (كوج – دوغدو) الذى عينه صلاح الدين الايوبي في عام ١١٨٩ على منطقة شهرزور احد احفاد قفجاق وكان متزوجا بشقيقة عزالدين حسن. وكان تعيين السلطان لـ "قوش طوغدى" على ولاية شهرزور متأتيا من هذه القرابة والمصاهرة. وتفيد المصادر التاريخية ان القفجاق التركمان واصلوا حكمهم حتى اوائل القرن الثالث عشر الميلادي [٨٤].

فترة الايلخانيين (١٢٥٨ – ١٣٤٤)

الوضع قبل مجئ الايلخانيين الى العراق

في اواخر القرن العاشر نشاهد بدء ظهور عائلة حاكمة تظهر الى الوجود باسم "الخوارزمشاه". وقد بدأ ذلك بتعيين قطب الدين محمد ابن انوش تيغين أحد مشاهير رجال الدولة في الامبراطورية السلجوقية الكبرى واليا على خوارزم متخذا لقب "خوارزم شاه". وبتعيين ابنه "آتسز" واليا بعد وفاة ابيه فقد ازدادت قوة وسطوة العائلة بشكل كبير بحيث اصبحت الولاية دولة شبه مستقلة. ونال انوش تيغين حظوة كبيرة لدى السلاطين السلجوقيين. اما اولاده فقد سعوا وبصورة تدريجية الى التخلص من النفوذ السلجوقي بهدف تأسيس دولة مستقلة عن السلاجقة. وازداد نفوذ الخوارزمشاهيين بعد وفاة السلطان سنجر في عام ١١٥٧. وفيما بعد انتصروا على سلطان سلاجقة العراق طغرل الثاني في عام ١١٩٤. وبهذه الصورة فقد زالت دولة السلجوقيين الكبرى ودولة سلاجقة العراق التي تعتبر استمرارا لها من الوجود ودخلت في عداد التاريخ.

سعى "علاء الدين تكش" سلطان خوارزم الذي كان يعتبر سلطنته وارثة لحكم السلجوقيين، سعى الى ان يدخل الخلافة العباسية في بغداد تحت امرته. وكان الخليفة يأمل في ان يترك "تكش" قسما من المناطق العراقية تحت ادارته هو. والواقع ان مساعدة الخليفة لسلطان خوارزمشاه كان بهدف التخلص من نفوذ سلطنة السلاجقة العراقيين. غير انه لم ينل ما كان يرنو اليه. فقد وجد الخليفة "الناصر لدين الله" ان "تكش"، شأنه في ذلك شأن السلاطين السلاجقة، لا يعتبر الخليفة الا بمثابة "زعيم ديني". ولذا فان الخليفة بدأ بالدخول هذه المرة في صراع ضد الخوارزمشاهيين، غير ان جيشه مني بالهزيمة والخذلان.

وفي عام ١١٩٦ زحف تكش للمرة الثالثة نحو العراق وتمكن هذه المرة من ان يهزم جيوش بغداد. غير انه لم يستطع باى شكل ان يجعل الخليفة يعدل عن مطامعه واضطر الى الانشغال بأمر العراق الى أخر ايام عمره.

وفي عهد "علاء الدين محمد" الذى خلف والده تكش في الحكم (١٢٠٠-١٢٢٠) وصل نفوذ وسطوة الدولة الخوارزمية الى القمة. ولم يعد هناك في العالم الاسلامي اى زعيم يستطيع ان يتطاول على السلطان علاء الدين. وبالرغم من ذلك فان الجهود التي بذلت خلال عهد هذا السلطان لابقاء خليفة بغداد العباسي "الناصر" مجرد زعيم ديني لم تؤد الى نتيجة مثمرة. وقد ارسل علاء الدين موفدا الى الخليفة للضغط عليه بغية الحصول على موافقته على مطاليبه في هذا الصدد. وارسل الخليفة في مقابل ذلك "شهاب الدين السهروردي" موفدا الى خوارزم. غير ان مساعي وجهود الطرفين لم تثمر اية نتيجة ايجابية بل ان الجو ازداد تأزما بين الطرفين.

كان الخليفة الناصر ذا مطامع كبيرة وكان يسعى لتوسيع نفوذه المادي والمعنوي. وكان يستعين في سبيل تحقيق ما يصبو اليه بالفدائيين الاسماعيليين الذين كانوا يرون ان الغاية تبرر الوسيلة. وعمد الناصر الى اغتيال الشخصيات التي كان يراها خطرا عليه مثل امير مكة المكرمة وعمدة بغداد التابع الى الخوارزميين. وعندما اتضح من الوثائق الرسمية التي تم وضع اليد عليها اثناء الاستيلاء على غزنة حقيقة تحريض الخليفة لسلاطين كورلو بصورة سرية، فان السلطان علاء الدين استشاط غضبا واستصدر فتوى تتضمن عدم جواز اشغال من يقوم بهذه التصرفات مقام الخلافة. وضمن السلطان بذلك المستند والتبرير الشرعي للحركات العسكرية التي كان يزمع القيام بها ضد خليفة بغداد. بل انه ساد الاعتقاد بان السلطان علاء الدين سيبالغ في الامر بحيث انه سيسعى الى نزع الخلافة من يد الناصر. وقوبل هذا الامر لدى العالم الاسلامي بالاستياء. غير ان الجيش الذى ارسله السلطان علاء الدين ضد بغداد اصيب بالخذلان وتكبد خسائر فادحة بسبب رداءة طقس موسم الشتاء.

وجدت الامبراطورية الخوارزمشاهية نفسها في عهد كانت تظهر فيه بمظهر القوة والقدرة رغم عوامل الضعف التي كانت تنخر في جبهتها الداخلية، وجدت نفسها امام خطر كبير يتهدد كيانها. وكان مبعث هذا الخطر هو الدولة المغولية التي اسسها القائد الكبير جنكيزخان. واثر احراز جنكيزخان انتصاراته الكبيرة على اعدائه، اوفد السلطان علاء الدين اليه هيئة موفدين كان هدفها تقصي

الحقائق وجمع المعلومات حول قوة هذه الدولة الفتية. وارسل جنكيزخان بدوره هيئة مماثلة الى السلطان. وفي عام ١٢١٨ استقبل السلطان علاء الدين موفدي جنكيزخان في منطقة ما وراء النهر. ونقل الموفدان اليه رغبة جنكيزخان في اقامة علاقات حسن جوار وعقد اتفاقيات تجارية بين الطرفين. وفعلا تم احلال السلام وعقدت اتفاقيات تجارية متبادلة بينهما. غير انه لما وصلت قافلة تجارية مؤلفة من ٤٥٠ - ٥٠٠ شخصا بلاد الخوارزم، اعتقل افراد القافلة في مدينة اورتار، المدينة الحدودية التي كان اينالجيك قاييز ابن اخ تركان خاتون واليا عليها وذلك بتهمة التجسس، وتمت مصادرة جميع اموال القافلة وقتل جميع من كان فيها من التجار والعاملين. واوصل احد الناجين من هذه المذبحة خبر مصير القافلة الى جنكيزخان. وازاء ذلك فقد ارسل جنكيزخان هيئة الى سلطان خوارزمشاه طالبا منه تسليم اينالجك اليه ودفع تعويضات عن الاموال المسلوبة. غير ان السلطان علاء الدين رفض هذه المطاليب رفضا مهينا مما حدا بجنكيزخان الى ان يجرد حملة للحرب ضد الخوارزميين.

أدى هذا التصرف الذى اظهر كون السلطان علاء الدين بعيدا عن الحنكة السياسية، الى مقتل مئات الالوف من المسلمين في العالم الاسلامي الشرقي والى الحاق اضرار بالغة بالعديد من المدن والامصار بالاضافة الى سقوط دولة خوارزمشاه نفسها.

لما رأى السلطان علاء الدين عجز جيوشه امام جيوش جنكيزخان واستيلاء المغول على اراضيه ومدنه واحدة تلو الاخرى، اضطر الى الفرار الى العراق ومن هناك التجأ الى ابنه في طوس. ان هذا السلطان السئ الحظ الذى نجا بنفسه باعجوبة من يد المغول في المعارك التي وقعت قرب "دولت آباد" والذى عانى كثيرا من الرعب الذى انتابه خوفا من ملاحقته في كل مكان، توفي في عام ١٢٢٠ في جزيرة "اباسكون" الواقعة في الجنوب الشرقي من الخزر وهو في حال من الفاقة والعوز. والمؤسف انه كان قبيل وفاته قد علم بوقوع والدته "تركان خاتون" مع قسم من افراد عائلته أسرى بيد المغول.

كان علاء الدين قد عين قبل وفاته ابنه جلال الدين خوارزمشاه (يطلق عليه ايضا اسم: جلال الدين منكوبرتي) وليا على العهد. غير ان والدته تركان خاتون لم ترض بهذا الاختيار.

وفد جلال الدين الى خوارزم التي لم تكن قد سقطت بيد المغول بعد. ولكنه جوبه هناك بالمكائد التي دبرها بعض القادة المتنفذين الذين لم يكونوا راضين عن اسناد ولاية العهد اليه. ومن جهة اخرى فقد وصلته انباء تقدم المغول نحو المدينة. ولم يملك جلال الدين الا ان يفر الى خراسان بصحبة عدد قليل من رجاله المؤيدين له حيث انتقل من هناك الى بلاد الهند ومنها وفد الى العراق. وارسل جلال الدين موفدا الى الخليفة يرجوه فيه تقديم العون له. غير ان الخليفة اوجس خيفة من نواياه في الدخول الى بغداد فرد طلباته بعنف وارسل بعضا من قواته لمقاتلته. ورغم اشعار جلال الدين الخليفة وباصرار بكونه لا يضمر اية نوايا سيئة تجاه الخليفة وانه انما يهدف الى تشكيل جبهة مشتركة ضد خطر المغول، فان الخليفة الذى لم يكن ليرى ما امامه، لم يتفهم خطورة الوضع وبذلك اوقع مستقبل الدولة العباسية في الخطر واضحى هو ضحية لسوء تقديره.

غضب جلال الدين ازاء رد طلباته وهزم الجيش الذى ارسله الخليفة لمقاتلته وتسلل حتى مشارف بغداد حيث قام بنهب المنطقة. وتوجه جلال الدين بعد ذلك نحو الشمال واستولى على داقوق وقام باعمال النهب فيها. وبذلك تلقى الخليفة جزاءه على يد جلال الدين. غير انه اقيمت فيما بعد علاقات وطيدة مع مركز الخلافة. فقد خلع المستنصر الذى تولى الخلافة بعد الخليفة الناصر لقب السلطان على سلاطين خوارزمشاه وقلدهم الالقاب الدينية التي لم يكونوا قد نالوها حتى ذلك التاريخ. على ان جلال الدين ارتكب اكبر خطأ له عندما دخل في صراع مع السلطان السلجوقي "كيقباد" الذى هزم جلال الدين شر هزيمة. وبعد ان مني بهزيمة ثانية له على يد "جارماكون نويان" في عام ١٢٣١ اضطر جلال الدين الى الفرار نحو الجبال للنجاة بحياته. غير انه قتل بعد مدة على يد رجل ترصّد له في مخبأه.

ادى اخفاق المسلمين في تكوين جبهة مشتركة تقف في وجه المغول ودخول حكام بلاد الشرق الادنى في صراع دائم مع بعضهم البعض واختفاء جلال الدين آخر سلطان خوارزمشاهي من مسرح الاحداث، أدى كل ذلك الى تسهيل مهمة الجيوش المغولية في اجتياحها لهذه البلاد. والواقع ان دخول جلال الدين في حرب مع المغول مستعينا بحفنة من رجاله الاوفياء له واظهاره البطولات النادرة

في تلك الحروب في اواخر ايام حياته المليئة بالمغامرات قد اكسبه ولو بعد حين مودة العالم الاسلامي الذى تكوّن لديه انطباع بعدم وجود زعيم يستطيع مقارعة المغول غيره. وكان ذلك مدعاة لعدم اقتناع الناس بوفاة جلال الدين فترة طويلة بعد موته ولتناقل الاشاعات بين حين وآخر بوجوده على قيد الحياة. وقد أثر ذلك حتى على المغول الذين قلقوا من احتمال صحة هذه الاشاعات. وغير خاف ان وفاة جلال الدين خوارزمشاه جعل العالم الاسلامي كله وليس العراق فقط وجها لوجه امام الخطر المغولي. وقد وجد في تلك الحقبة من تفهموا هذه الحقيقة جيدا. وقد عبر والي الشام مليك اشرف عن هذه الحقيقة احسن تعبير عندما خاطب وفدا جاء في عام ١٢٣١ لتهنئته بموت جلال الدين الذى كان عدوا له. اذ خاطبهم بما يلي: "انكم سوف تتفهمون يوما الحماقة التي تقعون فيها بقيامكم بتهنئتي. فان هزيمة جلال الدين سيفتح الطريق امام التتار (المغول) لاجتياح البلاد الاسلامية. ان جلال الدين لم يكن غير سد بيننا وبين "يأجوج ومأجوج". وبذلك فان جهود جلال الدين كلها لم تؤد الا الى اطالة أمد حكم الايلخانيين فترة اخرى من الزمن.

والواقع انه كان للاخطاء السياسية التي وقع فيها الخلفاء العباسيون الاربعة الاخيرون وارتكابهم اخطاء لا تغتفر، دور كبير في وقوع بغداد تحت سيطرة الايلخانيين عام ١٢٥٨. ذلك لان استيلاء المغول على بغداد لم يكن مفاجأة كبيرة. فان دخول الجيوش المغولية في قتال مع الخوارزمشاهيين في عام ١٢١٩ انما كان بداية للهجمات المغولية على البلاد الاسلامية الشرقية. وكان الخليفة الناصر لدين الله (١١٨٠-١٢٢٥) يرغب في ان ينهزم سلطان خوارزمشاه محمد تكش الذى كان يضمر له العداء، امام المغول. وحتى انه انتشرت بعض الاشاعات بان الخليفة تبادل رسائل مع المغول حول هذا الموضوع. ولهذا السبب فان جلال الدين خوارزمشاه كان يتهم الخليفة بتحريضه المغول ضد ابيه. والغريب ان الخليفة "القائم" ارسل رسولا الى طغرل بك سلطان الدولة السلجوقية الكبرى لدعوة السلطان الى زيارة بغداد بهدف التخلص من ظلم البصاصيري. وقدم طغرل بك الى بغداد عام ١٠٥٥ واعاد لمقام الخلافة مكانتها السابقة. وفي حين كان الخليفة الناصر المعروف باطماعه يؤيد في البداية سلطان خوارزمشاه علاء

الدين تكش ضد آخر سلاطين دولة سلاجقة العراق طغرل الثاني بغية التخلص من ضغوطه عليه، فانه عاد فيما بعد ليرغب في ان ينتصر المغول على تكش بغية التخلص من ضغوط هذا الاخير عليه مهيأ بذلك السبيل الى سقوط الخلافة العباسية التي استمرت زهاء ٧٥٠ عاما. واظهر الخليفة بذلك مدى ضيق افقه وقلة بصيرته.

وبعد هذا التاريخ ولحين سقوط بغداد فان المغول دأبوا على شن هجمات متوالية على اراضي العراق محدثين فيها تخريبات ومجازر واعمال سلب ونهب فظيعة وكأنهم بذلك كانوا ينبئون بالخطر الذى بات اقترابه وشيكا. غير ان الخلفاء العباسيين لم يتخذوا في مقابل ذلك اية تدابير جذرية ولم يعمد اي منهم الى تشكيل جبهة متحدة بصفته الزعيم الديني للعالم الاسلامي. ولو كانوا قد فعلوا ذلك لما كان من المتعذر ايقاف جيوش المغول عند حدها او على الاقل لما كانت النتيجة تكون مفجعة بهذا القدر.

بوفاة الخليفة الناصر حل محله ابنه "الظاهر بأمر الله" الذى توفي بدوره بعد عام واحد فقط اى في عام ١٢٢٦. ورغم ان خلافة المستنصر بالله الذى خلف والده دامت ستة عشر عاما، فالظاهر انه لم يتفهم حقيقة الامر وجدية الخطر المحدق بالدولة. ذلك لان المغول استمروا على تهديد العراق طيلة مدة خلافته. اما في زمن "المستعصم بالله" الذى تولى الخلافة من بعده (١٢٤٢ – ١٢٥٨) فقد اختل الامن والسكينة ولم يبق لهما من اثر في جميع انحاء العراق وبالاخص في مدينة بغداد. فبسبب اهمال تنظيف قنوات بغداد، كانت فيضانات نهر دجلة تلحق اضرارا بالغة بالمدينة. وبدأت حوادث السرقة والسلب والنهب والاغتيالات التي تدبر بسبب النزاعات المذهبية والحرائق التي تعصف بالبيوت والمحلات والاسواق تظهر هنا وهناك وباستمرار. وكان الخليفة عاجزا عن مواجهة الموقف ولم يكن الاهالي ليهتمّون بسلطة او نفوذ اى من رجالات الدولة. كان مركز الخلافة ووضعها على هذه الشاكلة في الايام التي كان الايلخانيون يستعدون فيها لدخول بغداد [٨٥].

سقوط بغداد

سار هولاكو الذى تم تعيينه على ايران من قبل "مونكا قاغان" بحملة كبيرة في اعوام ١٢٥٣ – ١٢٥٥ مستهدفا الاستيلاء على مصر. ولان المغول كانوا يعلمون ان القوة الوحيدة التي تستطيع مواجهتهم هم الاتراك السنة، فانهم قاموا بتعضيد العناصر الشيعية ليكونوا عونا لهم ضد السنة. وعمد المغول في نفس الوقت الى التحالف مع شخصيات لها وزنها ونفوذها من امثال العالم المشهور ناصر الدين الطوسي ووزير الخليفة ابي طالب محمد ابن العلقمي واصبحت مهمتهم بذلك اكثر منالا. ومن جهة اخرى فان المقابلات التي جرت مع الخليفة لم تثمر اية نتيجة ايجابية. ولهذا السبب فان هولاكو قام بتأجيل حملاته التي كان مقررا ان يقوم بها على اراضي هرات وايران وتوجه نحو بغداد. وسقطت بغداد بيد هولاكو في العاشر من شهر شباط / فبراير لعام ١٢٥٨ بعد مقاومة لم تستمر طويلا.

كان هولاكو يفكر في اتخاذ بغداد مركزا لحكمه ولذا فانه لم يلحق اضرارا بالغة بها. غير ان كافة مناطق العراق الاخرى تعرضت لتخريبات رهيبة. وجفت الاراضي وقنوات الري المتروكة التي غطتها الرمال خلال فترة قصيرة وتم انزال ضربة قاصمة بالاراضي الزراعية المعمورة التي احياها السلاجقة في العراق منذ قرنين من الزمن وحلت الفوضى والمجاعة محل الرفاه والعمران.

عمد الايلخانيون في البداية الى استخدام كل المعادين للاسلام من النساطرة والبوذيين واليهود في مهام ادارة امور الدولة. غير انه وبنتيجة الصراع الذى نشب بين هذه الفئات ظهرت الازمات السياسية في البلاد خلال فترة قصيرة وانساقت الحياة السياسية الى حال من البؤس والتمزق وساق نظام العملات الورقية الذى طبقه كيهاتو الحياة التجارية الى مهاوي الافلاس وتسبب اختلال النظام الاقتصادي في انهيار الحياة الزراعية بدورها. وتسبب اختلال الحياة السياسية والاقتصادية بدوره في الاسراع باضطراب الاحوال المعيشية والى انهيار كافة مناحي الحياة [٨٦].

أحدث قبول "كازان خان" الذى تولى العرش في عام ١٢٩٥ المذهب السني الاسلامي تأثيره الايجابي لدى اهالي العراق. وبدأت الحياة تدب من جديد

في نفوس الناس وشرعت الظروف بالتحسن شيئا فشيئا. على ان البعض من المؤرخين اكدوا وعلى العكس من سائر زملائهم ان عهد الايلخانيين لم يكن يتميز بهذا القدر من الخراب والتمزق اللذين يوصف به هذا العهد وان الايلخانيين بذلوا جهودا كبيرة للنهوض بالحياة الاقتصادية وشق قنوات الري واعداد اراض واسعة للزراعة. وقرر هذا البعض ان عهد الايلخانيين كان احسن من العهود التي سبقته.

ولعل من المفيد الاشارة الى حقيقة ان العراق غدا في ذلك العهد خزانا للمحاصيل الزراعية للمغول وان "اباكا خان" كان يقوم بتشجيع الزراعة في كافة انحاء البلاد. كما ان الوالي العام لعراق العرب "صوغونجاق اكا" ونائبه "عطا مليك كوواييني" قاما بفتح قناة ماء كبيرة سميت بـ "نهر الانبار" يمتد من نهر دجلة الى الكوفة والنجف الاشرف بالقرب من مدينة الانبار. وعلاوة على ذلك فقد انشأ الوالي المذكور نحو ١٥٠ قرية في الاراضي الجرداء وصرف لهذا الغرض مبالغ ضخمة من خزانة الدولة واهتم بالعمران في كافة المناطق. وقد اوليت العناية باعمار العراق واعداد اراض زراعية اضافية في عهود آل اركون وكازان خان الذين خلفوا اباك خان في الحكم. فقد قام كازان خان بفتح قناة ماء كبيرة في مناطق الحلة وكربلاء اى في الحوض السفلي من نهر الفرات. وسميت هذه القناة بـ "نهر كازان العلوي". وبفضل هذه القناة اضحت صحراء كربلاء منطقة مثمرة بعد ان كانت ارضا خاوية وغير مسكونة حتى ذلك التاريخ. وغدا بوسع القوارب التي تقلع من بغداد ومن المدن الواقعة على ضفاف نهري دجلة والفرات ان تصل حتى مدينة كربلاء. ويفهم من ذلك ان نهري دجلة والفرات كانا متصلين احدهما بالاخر، واصبح بالامكان وبفضل هذه القناة الحصول على نحو من ٧٩٨٠ طنا من المحاصيل من الاراضي الزراعية التي كانت تسقى بماء القناة ومن القرى المنشأة في المنطقة، الامر الذى يعد رقما مرتفعا بالنسبة لقناة ماء واحدة.

قام كازان خان بفتح قناة ماء ثانية في منطقة تقع جنوبي القناة الاولى وسماها بـ "نهر كازان السفلي". وساهمت هذه القناة بدورها في ارواء الاراضي القاحلة وتحويلها الى اراض تدر الكثير من المحاصيل[٨٧]. على ان وفاة كازان في عام

١٣٠٤ ادى الى تعثر حركة الاعمار التي كان قد بدأ بها. كما افسح اعتناق خلفه "اولجايتو" المذهب الشيعي المجال لحدوث اصطدامات دموية في البلاد. وتمكن "ابو سعيد" الذى اعتنق المذهب السني من اعادة الامور الى نصابها قليلاً. غير ان العراق بدأ في عهد هذا الحاكم بالانفصال عن الدولة الايلخانية التي كانت تحكم في تبريز ومراغة وسلطانية وتحول العراق الى مصاف دولة جديدة يتزعمها "حسن بوزورك" زعيم الجلائريين الذين هم أحد افخاذ المغول، واضحت بغداد مركزا لهذه الدولة [٨٨].

عصر الجلائريين (١٣٣٩ – ١٤١٠)

تمكن الشيخ حسن في نهاية الصراعات التي نشبت حول الاستيلاء على عرش الدولة الايلخانية اثر وفاة ابي سعيد، تمكن من تأسيس دولة مستقلة في بغداد. وفي عام ١٣٥٦ حل محل الشيخ حسن ابنه ووارثه "الشيخ عويس". واستولى الشيخ عويس في عام ١٣٥٨ على اذربايجان وتبريز كما الحق الموصل وديار بكر باراضيه في عام ١٣٦٤. وحل محل الشيخ عويس ابنه حسن الذى انشغل بالحرب ضد "المظفريين" جيرانه في ايران الشرقية من جهة وضد التركمان القره قويونليين الذين كانوا يحكمون ارمينية والمناطق الواقعة جنوب بحيرة وان من جهة اخرى. وانتهت الصراعات بين القره قويونليين وبين الجلائريين عندما عقد الصلح بينهما في عام ١٣٧٧. واثر وفاة حسن في عام ١٣٨٢ انقسمت الدولة الجلائرية الى قسمين يحكم كلا منهما احد ابنائه. وكانت اذربايجان والعراق من نصيب "السلطان احمد" بينما بقي عراق العجم بيد اخيه "بايزيد" الذى كان يواصل حكم هذه المنطقة فعلاً. غير ان بايزيد وقع اسيرا في عام ١٣٨٤ على يد اخيه احمد الذى قام بفقأ عيني اخيه الاسير[٨٩].

جوبه السلطان احمد بعد فترة من الزمن بالهجمات القادمة نحوه بقيادة "تيمور". ومع ان تيمور دخل بغداد عام ١٣٩٣ بصورة سلمية، فان السلطان احمد التجأ الى برقوق السلطان المملوكي في مصر ولم يرجع الى بغداد الا بعد انسحاب تيمور منها. على ان تيمور عاد وزحف ثانية على بغداد فدخلها في عام ١٤٠١. وتعرضت بغداد في هذه الفترة بالذات الى اعنف اعمال التخريب

ففقدت اهميتها وغناها وكثافة نفوسها بصورة جدية. وعلى اثر وفاة تيمور عام ١٤٠٥ عاد السلطان احمد مرة اخرى الى بغداد. وقام السلطان احمد بعد فترة من ذلك بفسخ معاهدة الصداقة التي كانت معقودة بينه وبين "قره يوسف بك" حاكم القره قويونليين. ونتج عن ذلك هزيمته في منطقة اذربايجان عام ١٤١٠ ومقتله بعد وقوعه بيد اعدائه [٩٠]. ودخلت مناطق بغداد والعراق بذلك تحت سيطرة وحكم القره قويونليين.

شهد عهد الجلائريين حملة جديدة قاموا بها لاعادة اعمار العراق والنهوض به. وحظيت المناطق العراقية التي تعرضت للاضرار فى النصف الثاني من القرن الثالث عشر بحركة اعمار واسعة قام بها الجلائريون. وغدت بغداد بصفة كونها عاصمة للدولة الجلائرية مركزا مهما من مراكز الثقافة والعلوم. واعيد انشاء المدارس والخانات في بغداد واستمرت حركة العمران فيها لتصبح في مصاف اكبر مراكز الثقافة والفنون في العالم المتحضر انذاك. ولان البنية الداخلية للجيش المغولى كان مؤلفا في معظمه من الاتراك، فان الاتراك اكتسبوا على مر الزمن اهمية كبيرة في البلاد بحيث انهم غدوا العنصر الحاكم على غيره. وازداد هذا الوضع اكثر فاكثر في العهد الجلائرى بحيث اصبح العنصر التركي يؤلف الاكثرية في البلاد من حيث الكثافة والعدد[٩١]. واكتسبت اللغة التركية بدورها اهمية كبيرة في هذا العهد بحيث اضحت اللغة الرسمية للدولة. وبذلك اصبحت بغداد مركزا ثقافيا تركيا مهما وظهر فيها او وفد اليها كثير من الشعراء والفنانين والموسيقيين. وكان من بين هؤلاء استاذ الموسيقى الكبير "عبد القادر المراغي".

عصر القره قويونليين (١٤١١ – ١٤٦٨)

ينتسب كل من القره قويونليين والبارانيين الى بطون الاوغوز اى التركمان وهم يشكلون احد الافخاذ التركمانية الرحالة وموطنهم هو منطقة الموصل وارجياس الواقعة في الاناضول الشرقية. ويعتبر "بايرام خوجا" المؤسس لإمارة القره قويونليين التي اثبتت وجودها وكيانها في اواخر القرن الرابع عشر. فقد تمكن بايرام خوجا في النصف الثاني من القرن الرابع عشر من نزع منطقة الموصل من ايدى الجلائريين. وبعد وفاة الحاكم الجلائرى عويس في عام ١٣٧٤ احكم

بايرام خوجا سيطرته التامة على منطقة الموصل. واثر وفاة بايرام خوجا في عام ١٣٨٠ تمكن ابنه "قره محمد" من الاحتفاظ بالاراضى التي اخذها والده من الجلائريين وبالامارة بيده في مقابل تعهده بالتعايش مع الجلائريين سلميا[٩٢].

وفي عهد قره محمد (١٣٨٠ - ١٣٨٩) اخضع القره قويونليون لسيطرتهم - بالاضافة الى الموصل - كلا من مناطق كركوك وداقوق واربيل. وبعد سيطرة تيمور على بغداد في عام ١٣٩٣ وتوغله في منطقة الجزيرة، فان كلا من الاميرين القره قويونليين "يار علي" حاكم الموصل و"الشيخ علي" حاكم اربيل قدما الى اعتاب تيمور بهدايا مناسبة وابلغاه طاعتهما له[٩٣]. وبعد وفاة تيمور عاد الامير القره قويونلي "قره يوسف" الموجود في سوريا الى منطقة حكمه ثانية وتمكن من الاستيلاء على اذربايجان اولا ومن ثم على العراق واسس بذلك دولة قوية. واشغل شاه محمد وهو احد اولاد قره يوسف منصب حاكم بغداد كما كان ابنه الاخر "اسكندر" واليا على كركوك. اما الموصل فكانت تحت ادارة "زينل بك" بن يار علي شقيق قره يوسف.

وفي عام ١٤٢٠ وعلى اثر وفاة يوسف بك القره قويونلو الذى كان يحكم المناطق الشاسعة الممتدة من اذربايجان وحتى سلطانية ومن بحيرة كوكجا والى خليج البصرة، تم الاعلان عن ابنه "اسكندر مرزا" حاكما لدولة القره قويونلو.

وعندما كان اسكندر يخوض حربا ضد "قره يولوك عثمان" امير الاق قويونليين في عام ١٤٢١ بمنطقة شيخ كندي الواقعة في جنوب ماردين، كان معه وفي صفوفه زينل بك ابن امير الموصل يار علي ومرزا علي ابن عم حاكم اربيل و جنكلو حسن حاكم داقوق رئيس امراء دوجر. وفي عام ١٤٣٢ سقطت بغداد على يد "اسبند مرزا" احد امراء القره قويونليين. وكان اسبند قد استولى بالاضافة الى بغداد على الحلة وتكريت والبصرة الميناء الهام في جنوب العراق. وقام اسبند في عام ١٤٣٥ بالاستيلاء على الجزيرة ايضا وتمكن بذلك من نزع الموصل من يد ابن عمه زينل ونزع اربيل من يد ابن عمه الاخر مرزا علي. وبوفاة اسبند في عام ١٤٤٥ استولى شقيقه "جهان شاه" على العراق وعلى منطقة الجزيرة.

يعتبر عصر "جهان شاه" (١٤٣٩ - ١٤٦٧) العصر الذهبي في تاريخ القره قويونليين. وكانت الدولة القره قويونلية تمتد في هذا العصر من اذربايجان الى

خراسان ومن جورجيا (كرجستان) الى خليج البصرة. وكان "اوزون حسن" الحاكم الآق قويونلي يسيطر على مناطق دياربكر وارزنجان التي كانت تتخلل المناطق الشاسعة الخاضعة لحكم دولة القره قويونلو. وقد ابى اوزون حسن التخلي عن هذه المناطق الى جهان شاه فزحف جهان شاه بغية السيطرة عليه. غير انه اضطر الى تأجيل حملته بسبب ظروف موسم الشتاء القاسية. وعلم اوزون حسن بذلك عن طريق جواسيسه وعيونه وكان انذاك بسبيل الانسحاب من الجبهة بعد ان سرح اغلب جنوده فانتهز هذه الفرصة وقام بعملية هجوم ليلية مفاجئة ضد جهان شاه بقوة تبلغ ستة الاف جندي فقتل جهان شاه في هذه العملية وبمقتله تمزقت الدولة القره قويونلية وزالت من الوجود. وكان ذلك بداية لعهد سيادة الاق قويونليين [٩٤].

كان جهان شاه حاكم دولة القره قويونلو التي سقطت وهي في اوج قوتها، حاكما ذا شخصية قوية. وكان شاعرا بارعا ينظم قصائد شعرية جميلة باللغة الفارسية وباسمه الحقيقي. كما كان ابنه "بير بوداك" والي بغداد شاعرا ايضا. ومن اشهر اعمال جهان شاه المدرسة والمسجد الجامع الواقعين في تبريز والشهيرين باسم "كوك مدرسة – المدرسة الزرقاء" وايضا باسم "المدرسة المظفرية" التي تعد اثرا معماريا فريدا بما زخرت به من الفنون المعمارية والزخرفة. والمعروف ان زوجة جهان شاه كانت بدورها قد شيدت في تبريز مسجدا ومدرسة فخمتين.

عصر الآق قويونليين (١٤٦٨ – ١٥٠٨)

ان مؤسس دولة الآق قويونلو التركمانية هو "قره عثمان بك" الذى اشتهر باسم "قره يولوك". ولأن هذا الامير ينتسب الى فخذ البايندر الذى هو من افخاذ الاوغوز، فقد سميت دولته في التاريخ باسم "ألدولة البايندرية" ايضا. وكان قره عثمان في بداية امره قد انشأ كيان دولته تحت مظلة وحماية تيمور. واسس من ثم امارة قره قويونلو. وكان تيمور يستخدم قوات قره عثمان كقوات متقدمة امامية في حملاته التي كان يقوم بها على العراق وسوريا. وكان تيمور قد اقطع قره عثمان في مقابل خدماته هذه منطقة دياربكر وما جاورها. واستمر قره عثمان في الحكم تحت حماية تيمور من عام ١٤٠٣ وحتى عام ١٤٣٥.

وادى وفاة "قره يولوك عثمان بك" في عام ١٤٣٥ الى دخول دولة الاق قويونلو في خضم صراعات داخلية عنيفة. ومع ذلك فقد استطاعت هذه الدولة وبرغم المعارك المستمرة التي خاضتها ضد دولة القره قويونلو ان تحافظ على وجودها وتماسكها في مناطق دياربكر وارزنجان وما جاورها. وقد تولى الحكم بعد وفاة عثمان بك ابنه "علي بك" الذى فقد سلطته نتيجة دسيسة قام بها ضده اخوه "حمزة بك". ولما علم جهانكير الابن الكبير لـ "علي بك" بوفاة عمه حمزة بك في عام ١٤٤٤ توجه بسرعة فائقة الى ماردين وتسنم مقاليد السلطة في الامارة[٩٥]. على ان اوزون حسن الاخ الاصغر لجهانكير - الذى كان قد قدم لاخيه تأييدا كبيرا وساعده في تسنمه الحكم - وقع في خلاف مع اخيه جهانكير وفارقه. وبعد فترة تمكن اوزون حسن من استقطاب غالبية امراء الاق قويونلو حوله واستطاع بذلك الاستيلاء على دياربكر ومن ثم فاز بالامارة فاضطر اخوه جهانكير في عام ١٤٥٣ للفرار الى ماردين [٩٦].

خلال مدة حكم اوزون حسن التي دامت ثلاثين عاما، تمكن هذا الامير من توسيع رقعة دولة الاق قويونلو. وكانت تلك الفترة المع عصور هذه الدولة واقواها. وبينما كان اوزون حسن في عام ١٤٥٣ اميرا لدياربكر فقط، فانه تمكن فيما بعد من بسط سيطرته على المناطق الشرقية من الاناضول ايضا. وبانتصاره على عاهل القره قويونلو جهان شاه واستيلائه على عراق العرب وعراق العجم وايران وعلى المناطق التي تمتد حتى خراسان، تمكن اوزون حسن من تأسيس امبراطورية واسعة الارجاء [٩٧].

بعد الحاق اوزون حسن الاراضي العراقية بدولة الاق قويونلو وبفضل الانتصارات التي احرزها، فقد اصبح يمثّل قوة تستطيع ايقاف توسع العثمانيين مما حدا بكثير من الدول التي كانت تنتهج سياسة معادية للعثمانيين الى ان يسعوا لتحريض اوزون حسن ضدهم. واستطاع اوزون حسن بانتهاجه مناورات سياسية طويلة الامد من ان يؤلب كثيرا من القوى المعادية للعثمانيين ضد الجيوش العثمانية.

التقى الجيش العثماني بقيادة السلطان محمد الفاتح مع جيش الاق قويونلو الذى كان يقوده اوزون حسن في منطقة "اوتلوق بيلي". وفي ختام المعركة التي

جرت بين القوتين الكبيرتين في الحادي عشر من اغسطس لعام ١٤٧٣ منيت قوات الاق قويونلو بالهزيمة وتمكن اوزون حسن الذى اصيبت قواته بضربة قاصمة ان ينجو بنفسه من ميدان المعركة بصعوبة ولجأ الى الفرار. واضطر اوزون حسن بعد هذا التاريخ الى ان يتخلى عن المناطق الغربية التي كانت في الاصل اراضي عثمانية. وبذلك فقد جعل كثيرا من الحكام وملوك البندقية والمجر وصقلية اضافة الى البابا الذين عقدواعليه الامال لاسقاط الدولة العثمانية، جعلهم يشعرون بخيبة امل شديدة. وبعد وفاة اوزون حسن في عام ١٤٧٨ بدأت النزاعات المستمرة التي استعر اوارها تظهر بين ابنائه وابناء اخوته. وفيما بعد وفي عام ١٤٩٠ بوجه خاص آلت الدولة الاق قويونلية التي ضعفت كثيرا بسبب تلك النزاعات الى الانحطاط. وفشل خليل بك ابن اوزون حسن الذى ارتقى العرش بعد وفاة والده في ادارة امور الدولة ولم شملها بسبب سياساته الخاطئة، وفي الاخير قتل بعد ان هزم امام يعقوب بك والي دياربكر. وكان يعقوب بك الذى تسلّم الحكم اقوى رجل دولة بعد اوزون حسن. فقد تمكن بحسن ادارته من جمع صفوف امراء والده حوله ومن اخماد حركات التمرد التي ظهرت ضده واحراز انتصارات باهرة ضد المماليك. كما اصابه التوفيق في حملاته التي قام بها ضد الكرج وجرد حملة ضد الشيخ حيدر والد الشاه اسماعيل وتمكن من دحره وقتله.

تسبب وفاة يعقوب بك في عام ١٤٩٠ وهو في مقتبل عمره في اضعاف دولة الاق قويونلو وفتح السبيل امام النزاعات التي بدأت تنشب بين افراد العائلة الحاكمة. فان كلا من "باى سونكور" الذى حل محل والده يعقوب بك (١٤٩٠ – ١٤٩٢) ومن بعده " رستم مرزا " (١٤٩٢– ١٤٩٧) وثم "احمد كوده" (١٤٩٧) لم يوفّقوا في ادارة البلاد ولم يستطيعوا ان يحكموا طويلاً. وبعد ذلك قام العديد من امراء العائلة الحاكمة كل على حدة بالاعلان عن انفسهم حكاما في عديد من مناطق المملكة. وكان من بين هؤلاء "مروان بك" (١٤٩٨ – ١٥٠٨) الذى عقد في نهاية الامر اتفاقا مع "الوان ميرزا" ترك بموجبه مناطق اذربايجان ودياربكر اليه وبقيت بلاد فارس والعراق تحت حكمه. وفي تلك الاثناء كانت قوات الشاه اسماعيل مؤسس الدولة الصفوية تزحف على "مراد بك" لتنتصر عليه في عام

١٥٠١ ففر مراد بك الى بغداد. وعلى اثر زحف قوات الشاه اسماعيل نحو بغداد فقد اضطر مراد بك الى الانسحاب من بغداد ايضا. وبذلك دخلت بلاد فارس والعراق في عام ١٥٠٨ تحت سيطرة وحكم الدولة الصفوية [٩٨].

حكمت دولة الاق قويونلو في البداية في مناطق دياربكر وما جاورها. ثم بدأت بالتوسع اعتبارا من النصف الثاني من القرن الخامس عشر لتشمل سيطرتها جميع انحاء ايران واذربايجان وعراق العرب وعراق العجم. غير ان عوامل الضعف والانحطاط بدات تدب في جسم هذه الدولة. ومع ذلك فلا ينكر الجهود الجهيدة التي بذلها اوزون حسن بك في توطيد دعائم الدولة وتقوية شأنها سواء في المناحي الادارية او العسكرية او السياسية او الاقتصادية. وفي عهد حسن وابنه يعقوب بك اولت الدولة اهتمامها بالعلوم والاداب والفنون والثقافة والموسيقى وبسط بلاط الاق قويونلو حمايته وتاييده للعاملين في هذه المجالات. كما عني بالحياة الفكرية في هذه الحقبة ودبجت فيها الكثير من المؤلفات والابحاث النادرة التي تلقي الضوء على تاريخ وادب تلك الفترة [٩٩].

عصر الصفويين (١٥٠٨ – ١٥٣٤)

بعد انقضاء حكم دولة الآق قويونلو وبحلول عام ١٥٠٨ دخلت مناطق العراق والجزيرة تحت سيطرة الصفويين. وكانت العائلة المالكة الصفوية التي اختارت المذهب الشيعي كمذهب رسمي للدولة تستند من الناحية العسكرية بصورة تامة على البطون والافخاذ التركية. وكان القسم الاكبر من هذه البطون والافخاذ قد دخلت الى ايران قادمة من الاناضول. وكان الشاه اسماعيل مؤسس الدولة الصفوية يعد في نفس الوقت من فطاحل الشعراء. وتعد القصائد التي نظمها الشاه اسماعيل باللغة التركية وتحت لقب "خطائي" من القصائد النادرة التي لا تزال تقرأ بكل اشتياق من قبل اتراك ايران والعراق والاناضول وبالاخص من قبل البكتاشيين والعلويين حتى يومنا هذا. وتعد رباعيات الشاه اسماعيل التي نظمها على شكل منظومات اغاني نموذجا للشعر الراقي الذى يخاطب اذواق وافئدة الجماهير.

استمر حكم الدولة الصفوية في العراق ٢٦ عاما ليزول في عام ١٥٣٤ اثر حملة العراقين التي شنها عليها السلطان العثماني سليمان القانوني.

عهد العثمانيين (١٥٣٤ – ١٩١٨)

بدأت المناوشات الحربية بين الصفويين وبين الجيوش العثمانية في عهد السلطان ياووز. وبعد معركة جالديران التي انتهت بهزيمة الشاه اسماعيل امام السلطان ياووز سليم، تم الحاق مدن مهمة في العراق الشمالي مثل الموصل وكركوك واربيل بالاراضي العثمانية. على ان بغداد كانت ومنذ عام ١٥٠٨ بيد الصفويين [١٠٠].

قام السلطان سليمان القانوني بهدف وضع حد للنزاعات القائمة بين ايران وبين الامبراطورية العثمانية بتعيين الوزير الاعظم ابراهيم باشا سردارا (قائدا عاما) على ايران. وكان الدفتردار اسكندر جلبي قد عين بامر من السلطان بوظيفة مشاور وكتخدا في معية ابراهيم باشا الذى تحرك من استانبول في خريف من عام ١٥٣٣. ودخل الجيش العثماني حلب وتم توزيع القوات هنا وهناك في المعسكرات. ولأن الموسم كان موسم شتاء فقد استغل ابراهيم باشا هذه الفترة وعمل سرا على استمالة حكام القلاع التابعة للايرانيين واتخذ العدة لتسهيل الحملة التي ازمع على شنها مع بداية موسم الربيع. وبهذه الصورة تمت السيطرة بسهولة على قلاع "عدل جواز" و "ارجيش" و "وان" و "اخلاط".ولما جاء أوان التحرك في موسم الربيع غادر الجيش مدينة حلب. وكان ابراهيم باشا ينوي الزحف على بغداد نزولا اليها عن طريق الموصل. غير انه وبناء على توصية الباش دفتردار اسكندر جلبي فانه تحرك نحو تبريز. وفي تلك الاثناء كان الشاه طهماسب ابن الشاه اسماعيل قد غادر تبريز بداعي الصيد متوجها نحو مناطق خراسان. وكان الاعتقاد سائدا بانه في حالة الاستيلاء على تبريز فان بغداد ستسقط بكل سهولة. واثر تحرك ابراهيم باشا من دياربكر استسلم العديد من القلاع الصغيرة والكبيرة دون قتال. ودخل ابراهيم باشا تبريز في ١٣ تموز/ يوليو من عام ١٥٣٤ دون ان يلقى اية مقاومة. واعلن العديد من الامراء والخانات والشاهات تبعيتهم للعثمانيين. وكان السلطان سليمان قد ارسل ابراهيم

باشا بجيوش متقدمة بينما امضى هو موسم الشتاء في استانبول. واثر الظروف الجدية التي واكبت وجود الجيش العثماني في اراضي بلاد معادية، فان ابراهيم باشا دعا السلطان ليتولى معالجة الامر بنفسه. وتحرك القانوني من استانبول في شهر حزيران / يونيو من عام ١٥٣٤ وبعد ثلاثة اشهر ونصف استقبل من قبل الوزير الاعظم في موقع اوجان الواقع بين تبريز وهوا. وعندما وصل السلطان الى هناك كان موسم القيام بالحركات العسكرية قد انقضى. ولذا فقد امضى السلطان موسم ذلك الشتاء في تبريز وانشغل بالاستعدادات اللازمة للحرب وبإتمام التشكيلات والتنظيمات الادارية التي تكفل انضمام الاراضى المحتلة الى اراضى الدولة العثمانية بشكل نهائي. ولم يكن هناك بد من انتظار انقضاء موسم الشتاء قبل القيام بالزحف نحو بغداد. ومع ذلك فقد تقرر البدء بالحملة مبكرا رغم كون الظروف غير مواتية لذلك. وحتمت تلك الظروف القاسية طمر نحو مائة من المدافع تحت التراب لاستحالة نقلها. وبدأت الجيوش بالزحف دون خطة جيدة وفي وقت لا يصلح البتة لهذا الامر. غادرت الجيوش تبريز واجتازت مضيق قاراهان شبه الصحراوي واستمرت في تقدمها من دركوزين. وفي الطريق تم عزل الدفتردار اسكندر جلبى من منصبه. ووصلت الجيوش بعد حين الى اطراف همدان ثم سلكت طريق قصر شيرين ووصلت الى مشارف بغداد في ٢٧ يوما. وكان محافظ بغداد "تكالي خان" قد ترك بغداد قبل ان تصل الجيوش العثمانية اليها. ولهذا السبب فقد استسلمت قلعة بغداد دون مقاومة فتم الاستيلاء عليها ورفعت عليها الرايات العثمانية.

وبتاريخ كانون الاول/ ديسمبر من عام ١٥٣٤ (٢٤ جمادى الاولى ١٩٤١ هجرية) أمر السلطان سليمان القانوني بالتحرى عن مكان ضريح مؤسس المذهب الحنفي الامام الاعظم ابي حنيفة وقام بزيارة الضريح. وامر باحياء هذه البقعة بتشييد ضريح مزين بالزخارف الصينية وببناء جامع بجوار الضريح. وقام السلطان بعد ذلك بزيارة ضريح الامام موسى الكاظم واضرحة سائر ائمة وعلماء المسلمين فاكتسب بذلك امتنان السنة والشيعة على حد سواء.

وقد نظم الشاعر الكبير فضولي الذى ينتسب الى عشيرة البيات التركمانية قصيدته العصماء المعنونة باسم "بغداد" في تلك الفترة مهديا اياها الى السلطان

القانوني ومخلدا بذلك قدوم امبراطور العالم كله الى الابد. وجاء البيت الاخير من هذه القصيدة الفريدة ليسجل في كتب التاريخ تبجيل فضولى لحملة القانوني الى العراق.

بعد ان استولى السلطان سليمان القانوني على بغداد امضى موسم الشتاء هناك مستهدفا اجراء بعض الاصلاحات والتنظيمات الادارية في العراق. فمكث في بغداد اربعة اشهر تم فيها تحرير (تسجيل) الاراضي وتأسيس تشكيلات الزعامة والتمار. كما تم في نفس الفترة ترميم واعمار ضريح وجامع الامام الاعظم وضريح الشيخ عبد القادر الكيلاني واضرحة كثير من الاولياء والصالحين اضافة الى ترميم بعض البنايات الاخرى. وكان الشاه طهماسب قد عاد في تلك الفترة الى تبريز. ولما سمع القانوني بذلك بادر فورا بالتحرك من بغداد ووصل تبريز في تموز / يوليو من عام ١٥٣٥ ليعود بعد ذلك في عام ١٥٣٦ الى استانبول عن طريق حلب [١٠١].

لم تلق عملية انتقال السلطة الى العثمانيين في العراق اية مقاومة جدية. فقد قدم حاكم البصرة الراشد الى بغداد وقام بتقبيل ايادي السلطان وتقديم فروض الطاعة له. وازاء مبادرة الراشد هذه فقد تم ترك منطقة البصرة بيده بشرط ان يكون تابعا الى "بكلر بكي" اي امير بغداد. وبذلك اصبح العراق احدى ايالات الامبراطورية العثمانية تحت عنوان " بكلر بكي بغداد " اى امارة بغداد. وتم تعيين اوزون سليمان باشا الذى كان واليا على دياربكر من قبل، تم تعيينه واليا على العراق. ودخلت البصرة في عام ١٥٤٦ ضمن السلطة الفعلية التامة للعثمانيين. وقد حقق ذلك امير بغداد اياس باشا. وبموجب اتفاقية عام ١٥٥٥ اعترفت الدولة الصفوية الايرانية بصورة رسمية بعائدية العراق الى الدولة العثمانية. وفي الفترة التي سبقت عام ١٥٥٥ توطدت سلطة الامبراطورية العثمانية في كافة انحاء العراق.

توسعت حدود العراق في هذه الفترة بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل. فقد تم الحاق كل من الكويت والاحساء والقطيف بالعراق باعتبار كل واحدة منها سنجقا. وتم تحويل الاحساء فيما بعد الى ولاية مستقلة. واعترفت كل من النجد وقطر والبحرين وعمان المتصالح وجبل شمر بالسلطة التركية وتبعيتها اليها.

واودعت الادارة العثمانية امر حماية خليج البصرة وسواحلها الى امارات بغداد والبصرة والاحساء. ومن جهة اخرى فان اسطولا تركيا بقيادة "بيري رئيس" كان يقوم بفعاليات واسعة في كل من خليج البصرة وبحر عمان بغية بسط سيطرتها عليها وحماية سواحلها[١٠٢].

ولأن كركوك كانت منطقة تسكنها الجماعات التركمانية قبل ان تدخل ضمن حدود الحكم العثماني، فقد سميت باسم " كوك يورد - الوطن الازرق " ودخلت في السجلات الرسمية للامبراطورية بهذا الاسم [١٠٣].

بنتيجة الاحداث التي وقعت ببغداد عام ١٦٢٣ واثر مقتل والي بغداد يوسف باشا فقد قام "بكر صوباشي" صاحب النفوذ القوي والمتحكم بزمام الامور بتصفية معارضيه وأمر بتلاوة بلاغ مختلق يفيد اسناد منصب والي بغداد اليه. ولما علم المسؤولون في استانبول بالامر تم تعيين احد بيكات دياريكر وهو سليمان باشا واليا على بغداد. وارسل سليمان باشا "متسلّمه" وكيلا عنه. غير ان بكر صوباشي ارجع الوكيل قائلا: "اننا لم نكن نحتاج الى باشا". وازاء ذلك فقد تم اسناد مهمة معاقبة بكر صوباشي الى والي دياربكر "حافظ احمد باشا". وكان حافظ احمد باشا رجل دولة اريب ذكي وبعيد النظر. ولذا فانه قبل ان يتحرك لانجاز مهمته اجتمع ببعض رجالات الدولة من ذوي الخبرة والتجارب الادارية. ولم يتأخر حافظ باشا في فهم حقيقة ان بكر صوباشي سوف يلجأ الى طلب معونة شاه ايران اذا ما ضاقت به الامور فطلب من المسؤولين ايداع امر ايالة بغداد الى صوباشي. غير ان استانبول لم تقبل بهذا الاقتراح [١٠٤].

لما رأى اهالي الموصل تدخل الشاه في شؤون بغداد والعراق عامة اشتكوا اليه من تصرفات حسين باشا الاعمى وطلبوا منه العون لرفع الظلم عنهم. فارسل الشاه "قاسم خان" الى منطقة كركوك والموصل. ولما علم والي كركوك "بوستان باشا" بهذا الخبر افرغ المدينة وتوجه نحو مناطق دياربكر[١٠٥]. ولما وجد الجيش الايراني ان كركوك قد اخليت من كل شئ تحرك نحو الموصل. ولدى وصول اخبار تجمع القوات الايرانية في التون كوبرى وكركوك الى اسماع والي كرمان "جركس حسن باشا" فقد زحف بالاشتراك مع "كوجوك احمد باشا" على القوات الايرانية. واثر هذا الزحف الذى وقع في عام ١٦٢٤ فرّت سرية مؤلفة من الجنود القزلباش من

التون كوبرى الى كركوك. غير انهم تخوفوا من المكوث في كركوك ففرّوا من هناك ايضا. وهكذا عاد بوستان باشا ثانية الى كركوك ليتسلم زمام أمور المدينة وتم القضاء على الاجتياح الايراني [١٠٦]. على ان هذا الاجتياح الذى دام بضعة اشهر فقط احدث نتائج وخيمة في المنطقة. اذ اضحت المدن وكأنها قد تعرضت للنهب وتعرضت الاراضي الزراعية في المناطق المجاورة الى اضرار فادحة [١٠٧].

ومن ناحية اخرى فان حافظ باشا، الذى كان ولاة سيواس ومرعش والموصل وكركوك تابعين اليه، زحف مع هؤلاء الولاة على بغداد وتمكن من ان يهزم قوات بكر صوباشي. وفيما بعد زحفت القوات العثمانية نحو بغداد ووصلت حتى مشارفها. وارسل السردار الى بكر صوباشي من يعلمه بقبوله ان يختار صو باشي من يريده من باشوات الجيش ليعين بمنصب الوالي وان يستمر هو في وظيفته السابقة واعطاه المواثيق بان لا تتعرض حياته للخطر. غير ان بكر صوباشي لم يقبل بهذا العرض وقرر الدفاع عن بغداد. وازاء ذلك فقد ضرب الجيش الحصار على المدينة. واستشعر صوباشي خطورة الموقف فبادر بالاتصال بالشاه عباس طالبا حمايته له وواعدا اياه بان يسلّم بغداد اليه اذا ما تمكن من دحر القوات العثمانية. واستجاب الشاه لهذا الطلب وارسل احد قواده وهو "كارجيكاري" مع قوة تبلغ ثلاثين الفا من الجنود لمعونة صوباشي. وفي نفس الوقت أرسل بكر صوباشي، الذى كان يلعب على الحبلين، رسالة اخرى الى حافظ باشا يشعره فيها بانه سيستمر على الانضواء تحت الحكم العثماني في حالة اسناد منصب "بكلر بكي" اليه. وقام السردار بتقييم للموقف بالاشتراك مع أركانه وقرر اسناد ايالة اخرى الى صوباشي غير بغداد. على ان صوباشي رفض هذا العرض واعلن عن تبعية بغداد لشاه ايران وان بوسع من لا يرضى بذلك ان يترك المدينة. وادرك حافظ باشا جدية وخطورة الموقف فاعلن عن تعيين صوباشي واليا على بغداد واشعر قراره هذا الى صوباشي خطيا. وازاء ذلك فقد نكث صوباشي بوعده الذى قطعه للشاه وقام بالهاء "صافيل قولي خان" الذى كان قد وصل الى مشارف بغداد باقامة الولائم له اياما عديدة ثم رجع وأهان الوفد الايراني واجبره على العودة من حيث اتى. ولم ينس صوباشي ارسال خطاب شكر الى حافظ باشا ازاء تعيينه واليا على بغداد [١٠٨].

أمر الشاه عباس القوات الايرانية بالزحف على بغداد بقيادة "قارجيقاي خان". ودام الحصار الايراني لبغداد نحو ثلاثة اشهر. واستطاع الشاه ان يقنع "درويش محمد" ابن بكر باشا بموالاته واعدا اياه بتعيينه واليا على بغداد. وفي مساء يوم ١١ كانون الثاني/ يناير لعام ١٦٢٤ قام درويش محمد بتسليم بغداد عن طريق فتحه ابواب الحصن الداخلي الذى كان هو مكلفا بحمايته. وتم بهذه الصورة الاستيلاء على المدينة وتعرض صوباشي الى تعذيب شديد ثم جرى قتله. وادى سقوط بغداد الى فقدان العثمانيين للعراق بالاضافة الى ان ممارسة الشاه عباس صنوف الظلم والاضطهاد تجاه الاتراك سواء في بغداد او في سائر مدن العراق ادى الى حدوث حركة هجرة واسعة النطاق نحو المناطق الشمالية من البلاد وفتح السبيل لتشتت الجماعات التركية الساكنة في العراق. كما جرى تخريب العديد من الجوامع والمدارس الدينية والتكايا والمؤسسات العائدة الى السنة وقتل كبار علمائهم[١٠٩]. وتم نهب وتهديم ضريح الامام الاعظم ابي حنيفة وضريح الشيخ عبد القادر الكيلاني. وقام الشاه عباس بنفي درويش محمد الى خراسان بداعي خيانته لوالده قائلا: "ان من لا يكون فيه خير لوالده، هل أنال انا منه خيرا"[١١٠].

فتح وقوع العراق تحت السيطرة الايرانية السبيل الى دخول الامبراطورية العثمانية في الحرب من جديد. ففي شهر تشرين الاول/ اكتوبر من عام ١٦٢٥ قام حافظ باشا بمحاصرة بغداد. وبينما كان هذا الحصار الذى استمر نحو عام كامل يقترب نحو نتيجة ايجابية، فان التعب والمرض اللذين نالا من افراد الجيش ونقص الامدادات الغذائية اجبر حافظ باشا على العدول عن القتال ورفع الحصار عن بغداد قبل ان تثمر جهوده شيئا فضاعت الجهود المبذولة والخسائر المتكبدة هباء. وفي عام ١٦٢٩ قام "خسرو باشا" بمحاصرة بغداد بعد ان اجتاح ودمر همدان وكوزين ونهاوند. ودام الحصار نحو اربعين يوما انتهى بعده بالفشل. واخيرا وبتاريخ الثامن من شهر مايو/ ايار لعام ١٦٣٨تحرك السلطان مراد الرابع بجيشه المتمركز في منطقة اسكدار باستانبول للقيام بحملته الشهيرة على بغداد. ووصل الجيش العثماني بغداد في ١٥ تشرين الاول/ اكتوبر من نفس العام وبادر بمحاصرة المدينة [١١١]. وقام السلطان الذى وصل بغداد في ١١٩ يوما بنصب خيمته امام موقع ضريح الامام الاعظم على ضفاف نهر دجلة. على انه أجّل

قيامه بزيارة الضريح الى ما بعد فتح بغداد قائلا: "انني اخجل من زيارة مؤسس مذهبنا قبل قيامي بفتح بغداد". وقام حافظ احمد باشا بمحاصرة بغداد من جهة الباب المظلم الواقع في الجهة الجنوبية. كما قام خسرو باشا بمحاصرتها من جهة باب الامام الاعظم. واعلم الوزير الاعظم طيار باشا السلطان بان الحصار الواقع من جهة "آق قابو" غير كاف وامر الجنود بحفر الخنادق في تلك الجبهة تأمينا لإحكام الحصار. وبذلك حوصرت قلعة بغداد كلّية من جهة البر. وكان امر الدفاع عن بغداد مناطا بقائد اسمه "بكتاش خان". وكان السلطان مراد قد قام بتصنيع خمسة مدافع ضخمة في مدينة بيراجيك بتركيا لاستعمالها خلال هذا الحصار. وتم نصب المدافع في باب النهر المطل على نهر دجلة. وبدأت هذه المدافع بدورها بدك حصون وقلعة بغداد. وكان السلطان يزور الجنود شخصيا وهم في خنادقهم لرفع روحهم المعنوية، وكان يجاهد من اجل صد هجمات الايرانيين على الخنادق. وبعد حين بدأت جدران الاسوار بالتهدم وبدأ الخندق المحفور داخل الاسوار بالامتلاء في مواضع كثيرة. ومع ان الحصار كان قد وصل يومه السابع والثلاثين فان الوزير الاعظم طيار باشا لم يكن ليبادر بالهجوم. ونفذ صبر السلطان مراد تماما واستدعى طيار باشا وبدأ بتقريعه قائلا: "لقد امتلأ الخندق فلماذا لا نبدأ بالسير عليها". واجابه طيار باشا بالقول: "صبرا ايها السلطان، فقريبا سيتم فتح المدينة، ولم يحن بعد وقت الهجوم وعلينا ان لا نتعجل الامر فنتسبب في اندحار قواتنا". وعاد السلطان فخاطب طيار باشا قائلا: "هل هذه هي شهرتك وشجاعتك وبطولتك ؟ ما معنى هذا التأخير؟". وازاء ذلك اجاب طيار باشا: "اني قد فديت نفسي للسلطان فان موت مولاك طيار لا يجدي شيئا. فليتلطف الله علينا بالحصن". وبادر في اليوم التالي بالاعلان عن الهجوم على الحصن. وفعلا فقد تمت المباشرة في اليوم التالي بهجوم واسع على الحصن. وتم الاستيلاء على بعض القلاع ورفعت الرايات على ابراجها. وكان الوزير الاعظم يشارك جنوده في الهجوم على القلاع الكائنة في منطقته حاملا سيفه بيده. وبعد حين استشهد طيار باشا بطلقة بندقية اصابت جبينه. واوقع استشهاده السلطان في حزن عميق. واشتهرت كلمات السلطان في نعيه لوزيره الاعظم حينما قال: "آه يا طيار، فانك كنت تعادل مائة حصن من امثال حصن بغداد".

باستشهاد طيار باشا امر السلطان بتعيين اميرال البحر "كمانكيش قره مصطفى باشا" وزيرا اعظم بدلا عنه. وكانت الهجمات لا تزال مستمرة انذاك. وفي اليوم الاربعين من الحصار الذى صادف يوم جمعة، استسلم المدافعون عن الحصن وتم فتح بغداد في الرابع والعشرين من كانون الاول/ ديسمبر لعام ١٦٣٨ [١١٢].

باتمام حملة بغداد نال السلطان مراد لقب "فاتح بغداد". وقام السلطان فور تحقيقه النصر بزيارة مرقد الامام الاعظم الذى هو رمز العالم الاسلامي السني وأمر بذبح الاضاحي امام الضريح. كما قام بزيارة مرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني وأمر باصلاح الحصن في اقرب وقت. وفي تلك الفترة تم نقل جماعات ينتمون الى افخاذ تركمانية من الاناضول واسكانهم في مناطق خانقين وقزلرباط ومندلي وكركوك واربيل بغية تأمين جعل الروابط بين بغداد وما جاورها ومنطقة شمال العراق الحالي وبين منطقة الاناضول اكثر امنا واستقرارا. وباسكان الالوف من التركمان في تلك المنطقة تم تأمين قوة تستطيع الوقوف بوجه الهجمات التي قد تشنها ايران. وامر السلطان مراد خلال مدة اقامته في بغداد التي استمرت نحو شهرين بتعمير الكثير من المؤسسات الدينية والمباني الحكومية. وتنفيذا لاتفاقية قصر شيرين المعقودة في عام ١٦٣٩ دخل العراق بما فيه الاهواز وفيما عدا عراق العجم تحت السيادة العثمانية. وعندما غادر السلطان مراد بغداد في كانون الثاني/ يناير من عام ١٦٣٩ كان قد عين "كوجوك حسن باشا" بمنصب بكلر بكي

القشلة العثمانية في كركوك

بغداد. غير ان الوزير الاعظم قره مصطفى باشا قام بعد فترة من ذلك بتعيينه بمنصب بكلر بكي في وان وعين درويش محمد باشا بدلا عنه ومن ثم فقد غادر بغداد بدوره عائدا الى استانبول[١١٣].

في عام ١٦٤٥ شن محمد باشا حملة على البصرة قضى فيها على سلطة آل افراسياب الذين كانوا قد قبلوا سيادة السلطة الصفوية اثناء الحرب الايرانية الأخيرة وعين حسين باشا واليا على البصرة. وبعد فترة انخدع حسين باشا بتوصيات الامراء والشيوخ المحليين فاعلن العصيان. غير ان بكلر بكي بغداد قام في عام ١٦٦٧ باخماد هذا التمرد.

واتاح دخول الامبراطورية العثمانية بعد عام ١٦٨٣ في حروب طويلة ومستنزفة ضد "الحلف المقدس" الذى اعلنته الدول الاوروبية، اتاح الفرصة لبروز بعض الاشقياء وقطاع الطرق وتمرد بعض العشائر في الولايات البعيدة جدا عن المركز. ومن هؤلاء العصاة شيخ المنتفك "مانع" و خان الحويزة "فرج الله" اللذين سيطرا الواحد تلو الاخر على البصرة. واستولى الايرانيون فيما بعد على هذه المدينة. على ان السلطات العثمانية غضت النظر عن هذا الأمر الى حين استتباب السلام في الغرب. وبعد توقيع اتفاقية كارلوفجا في عام ١٦٩٩بدأت استانبول بالاهتمام بالوضع في العراق من جديد. فتم تعيين "دالتابان مصطفى باشا" بمنصب بكلر بكي بغداد. وكان اول اعمال مصطفى باشا التحرك لاستعادة البصرة والقضاء على قوة العشائر المتمردة. ولم يستطع شاه ايران المجازفة بالوقوف ضد هذه الحملة العثمانية القوية او مجابهتها فارسل مفاتيح البصرة ومعها قطعة من الماس تزن ٤٥ قيراطا وحقق بذلك استمرار السلام مع العثمانيين. وتحرك مصطفى باشا بقواته التي كان قد أعدّها سلفا واستعاد القرنة وحصون البصرة من ايدي الايرانيين وهيأ السبيل لـ "بيزادة علي باشا" الذى كان قد عيّن واليا على البصرة في عام ١٧٠٠ لأن يتسلّم منصبه وكسر قوة العشائر وشكيمتهم وجعل الامن والاستقرار يستتبان في المنطقة. غير ان كلا من عباس شيخ الخزاعة وابنه سلمان اللذين لم يرق لهما هذا الوضع قاما بالتمرد على السلطة ثانية. وازاء ذلك قام مصطفى باشا متحججا باصلاح قنوات الري المتهدمة بالتحرك نحو المنطقة

وشن حملة في عام ١٧٠١ ضد هذه العشيرة قرب الحسكة والحق بافرادها هزيمة نكراء واعاد ارتباط المنطقة بالسلطة المركزية ثانية.

وجاء تعيين "ايوبلي حسن باشا" بمنصب بكلر بكي بغداد وتعيين ابنه "كنج احمد باشا" واليا على البصرة اولا ومن ثم واليا على بغداد في عام ١٧٠٤ نقطة تحول وبداية عهد جديد في تاريخ العراق. اذ بدأ فيه عهد سلطة ولاة "الكولمن – المماليك". وقد بذل حسن باشا خلال مدة تسنمه منصب والي بغداد التي دامت ١٩ عاما جهودا كبيرة في اخضاع العشائر المتمردة واستمالة السكان المحليين للسلطنة العثمانية وحقق في هذه النواحي نتائج ايجابية كبيرة. فقد التجأ عديد من شيوخ القبائل الى حسن باشا طوعا واعلنوا اخلاصهم للدولة وولاءهم لها. وعمد حسن باشا الى خفض بعض الضرائب ورفع البعض الاخر من كاهل المواطنين واحدث بفضل ادارته الحكيمة والقوية تأثيرا ايجابيا لدى الاهالي وحقق الأمن والطمأنينة اللذين كان الناس يصبون اليها منذ فترة بعيدة. وتمكن ابنه احمد باشا بدوره من ارساء قواعد الأمن والسلام في ايالتي بغداد والبصرة اللتين كانتا تشكلان بلاد العراق كما حقق وفي نفس الوقت نجاحا باهرا في مهمة قيادة الجيش خلال الحروب العثمانية – الايرانية.

وعلى اثر الاصطدامات التي بدأت ثانية مع ايران، تم تعيين احمد باشا من قبل السلطان محمود الاول بمنصب "سر عسكر" (القائد العام) للقوات المحاربة ضد ايران. وبينما طلبت ايران الصلح في البداية، فانها عادت لتواصل هجماتها على القوات العثمانية. وفي مقابل ذلك فقد قامت القوات العثمانية بالهجوم على الايرانيين من جهة اذربايجان والعراق. ووجدت القوات الايرانية نفسها امام قوات احمد باشا الذى تحرك عليها من الجبهة العراقية فلم تتمكن من الصمود امام العثمانيين وتشتتت. واسترجعت القوات العثمانية كرمنشاه من الايرانيين واستولت على كافة المدافع وسائر الاسلحة الموجودة في تلك المدينة وذلك بتاريخ ٣٠ يوليو/ تموز ١٧٣١. وتحركت تلك القوات من هناك متوجهة نحو همدان، وعندما وصلت الى مشارف المدينة بدأت الرسائل ترد من الشاه لطلب الصلح. ومع ان القادة العثمانيين وافقوا على هذا الطلب فانهم لم يهملوا اليقظة والاستعداد لكل طارئ لعدم وثوقهم بوعود الشاه. وفعلا ظهر ان الشاه طهماسب

انما كان يرمي الى خداع والهاء القوات العثمانية بدعوته الى الصلح. فقد قام بالتحرك على القوات العثمانية على حين غرة بجيش مؤلف من اربعين الف مقاتل مع ٢٨ مدفعا ضخما و ٥٢٠٠ مدفعا آخر من من مختلف الاحجام والانواع. والتحمت القوتان عند صحراء كوريجان الواقعة على مسافة ست ساعات من همدان في معركة هزمت فيها القوات الايرانية واضطر الشاه الى الفرار مع خمسمائة شخص من اعوانه مجتازين مدينة دركوزين. ولم ينج في هذه المعركة اى فرد من قوات المشاة الايرانية البالغ عددها عشرون الفا وابيدت ثلاثة ارباع قوات الفرسان الايرانية كما قتل امراء قزوين وشيراز وهم من اركان حرب الشاه بالاضافة الى العديد من كبار رجالاته وتم وضع اليد على اثنين وثلاثين مدفع هاون ومائتي مدفع حلزوني وكمية كبيرة من الاسلحة والمعدات. وبعد هذا النصر الذى تم احرازه بدأت القوات العثمانية بالزحف نحو همدان. ولأن الشاه طهماسب كان قد فر من المدينة فانها استسلمت في ١٨ ايلول / سبتمبر من عام ١٧٣١ دون مقاومة تذكر. وامام هذا النصر الذى حققه احمد باشا فقد تم تكريمه من قبل السلطان العثماني بحلة من نوع صامور وسيف ثمين وهدايا قيمة اخرى كما ارسلت هدايا متنوعة الى اركان حربه. وبعد الاستيلاء على همدان ارسل قائد الجيوش احمد باشا والي ماردين "صادق اغا" نحو اصفهان لتخريب ما يلقاه امامه. وازاء هذه الهزيمة النكراء التي لحقت بالشاه طهماسب فانه اضطر خوفا من الاضرار والنتائج الوخيمة التي ستلحق بامبراطوريته في حالة استمرار هذه الحرب، اضطر الى طلب الصلح. غير ان اتفاقية الصلح التي ابرمت بين الطرفين والتي اشتهرت باسم "معاهدة احمد باشا" لم تكن كافية لارضاء الرأى العام العثماني لاحتوائها على شرط بقاء تبريز بيد الفرس. وفي تلك الاثناء كان طهماسب قوطلو خان الشهير باسم "نادر شاه" الذى كان قد انقذ بلاد ايران من الافغان والذى هيأ الجو لتسنم الشاه طهماسب العرش الصفوى، كان متواجدا في مناطق هرات وبعد عودته من حملاته نحو الشرق الى مدينة اصفهان، قام الشاه نادر بخلع الشاه طهماسب من العرش بسبب توقيعه على المعاهدة الانفة الذكر واعلن عن تنصيب ابنه عباس الذى كان لا يزال طفلا يحبو حاكما على البلاد وتولى هو مهمة الوصاية على العرش[١١٤].

وبموجب الاتفاقية المشار اليها توسعت الحدود الشرقية للعراق لتضم همدان اليها ثانية. غير ان الاتفاقية لم تدم الا عاما واحدا. فقد زحف نادر شاه الذى تولى السلطة في ايران نحو بغداد في ١٢ كانون الثاني/ يناير من عام ١٧٣٣ بعد ان استولى على اربيل وكركوك[١١٥]. وازاء ذلك ارسلت الادارة العثمانية قوات عاجلة الى مناطق بغداد ووان وروان وكنجا وتفليس واشعرت ولاة وقادة المدن الحدودية بخطورة الموقف. وفعلا فقد سار نادر خان بعد وقت قصير بجيش مؤلف من مائة الف مقاتل نحو بغداد وقام بمحاصرتها. ولبقاء احمد باشا والي بغداد والقائد العام لقوات جبهة العراق محاصرا داخل بغداد وتداركا للأمر فقد تم تعيين "طوبال عثمان باشا" والي ارضروم والوزير الاعظم السابق قائدا عاما لقوات المنطقة. وكانت بغداد تعاني من ضيق شديد. وتقدم طوبال عثمان باشا بقواته البالغ عددها ثمانين الف مقاتلا مجتازا كركوك ومتجها نحو بغداد لرفع حصار نادر شاه عنها. وعندما وصلت القوات العثمانية منطقة سامراء كانت قد اقتربت من طلائع القوات الايرانية. ولما علم نادر خان بالأمر ترك ١٢ الفا من مقاتليه ليواصلوا محاصرة بغداد وسار ببقية قواته فوصل الى منطقة الدجيل التي هي على مسافة اثنتي عشرة ساعة. وكان نادر خان الذى واجه قوات عثمان باشا هناك قد صف قواته البالغة ٨٠ الف مقاتل على شكل عشر طوابير. وبعد تسع ساعات من القتال الذى دار بين الطرفين منيت قوات نادر خان بالهزيمة وفر هو جريحا وغنمت القوات العثمانية كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات الحربية. وبذلك تخلصت بغداد في ٢٠ تموز/ يوليو ١٧٣٣ من الخطر الذى كان يحدق بها [١١٦].

واثر هذا الانتصار اقيمت في استانبول مظاهر السرور والبهجة التي استمرت ثلاثة ايام بلياليها وتم منح السلطان محمود لقب "الغازي" [١١٧]. وبعد ان تم رفع الحصار عن بغداد وبسبب عدم كفاية المواد الغذائية فان طوبال عثمان باشا انسحب الى كركوك وقام بتسريح القسم الاكبر من قواته على ان يعيد تجميعها في موسم الربيع. اما القسم الاخر من قواته المتبقية فقد كانت مشتتة. وكان عثمان باشا نفسه مريضا وراقدا في معسكر كركوك المسمى "القشلة". ورغم ان عثمان باشا طلب اعفاءه من منصب القائد العام للقوات المسلحة، فان السلطان محمود الاول رفض طلبه لخطورة الموقف ولأنه رأى ان من غير المناسب ان يترك قائد قدير وكفء مثله منصب قيادة الجيش.

اراد نادر خان الذى لم يسأم من الهزيمة ان ينتهز فرصة كون القوات العثمانية في وضع متشتت، فقام في تشرين الاول/ اكتوبر ١٧٣٣ بهجوم من جهة الموصل. غير انه آثر الانسحاب بعد خمس او ست ساعات من القتال الذى نشب بين قواته وبين القوات العثمانية التي كانت تحت قيادة والي الموصل محمد باشا. وكانت الهزائم المتتالية تحز في نفس نادر خان فزحف على قوات طوبال عثمان باشا التي كانت تقضي موسم الشتاء في كركوك منتهزا فرصة تسريح غالبية تلك القوات التي فاجأها بالظهور في مشارف المدينة. وفي القتال الذى نشب بين القوتين في منطقة ليلان الكائنة قرب كركوك، انهزمت القوات العثمانية واستشهد طوبال عثمان باشا في المعركة [١١٨]. ودفن القائد القدير عثمان باشا في كركوك ولا زال ضريحه قائما بجوار الجامع والزاوية اللذين يحملان اسمه والكائنين في محلة امام قاسم بكركوك. ويوجد داخل مرقد عثمان باشا ذى القبة الواحدة قبران آخران غير ضريح عثمان باشا [١١٩].

كان نادر خان يأمل بعد الهزيمة التي الحقها بالعثمانيين واستيلائه على شهرزور وكركوك وده رنة في ان يبادر العثمانيون الى طلب الصلح معه. غير ان السلطان العثماني اتخذ على العكس من ذلك وبعزيمة اكبر التدابير اللازمة للاستمرار في الحرب. فتم ارسال الصدر الاعظم "حكيم اوغلو علي باشا" الى الجبهة كما تم تعيين "كوبرولو زاده عبد الله باشا" خلفا لعثمان باشا وبعنوان والي الاناضول واعطيت له الحرية التامة في القيام بمهمته. وصدرت الاوامر الى امير القرم "قبلان كيراي" بالتوجه نحو قفقاسيا للعمل على تقوية النفوذ العثماني هناك والاشتراك في الحرب المزمع شنها ضد ايران. ومن جهة اخرى فان نادر خان وصل ثانية الى مشارف بغداد في كانون الثاني/ يناير من عام ١٧٣٤ بهدف القيام بحصار المدينة. وبعد ايام قليلة ارسل نادر خان موفدا الى احمد باشا طالبا منه تسليم ايالات وان وكنجة وشيروان وتفليس وكاهت اليه. واخذ احمد باشا بنظر الاعتبار عدم امتلاكه قوة تكفي للدفاع عن بغداد وعدم اكمال ما تم تخريبه خلال الحصار السابق فلم يرفض عرض الصلح الموجه اليه وطلب مهلة قدرها ثمانون يوما لاشعار استانبول بهذا العرض وانتظار الجواب الذى سيرد بشأنه. وازاء ذلك فقد عاد نادر خان الى ايران. وتمت دراسة مقترح الصلح في قصر الصدر الاعظم

وتم رفضه بصورة قاطعة وتم تبليغ ذلك الى قادة مناطق الحدود والى عبد الله باشا القائد العام للقوات في جبهة ايران. وصدرت الاوامر بتقوية الاستحكامات وزيادة القدرة الدفاعية لبغداد وتزويد هذا القاطع بالامدادات والمؤن.

ارسل نادر خان رسالتين الى كل من السلطان والصدر الاعظم احداهما باللغة الفارسية والاخرى باللغة التركية يدعوهما الى الصلح. واورد نادر خان في هاتين الرسالتين انه تركي الاصل بدوره شأنه شأن العائلة الحاكمة العثمانية وان هناك اواصر قرابة بين الطرفين. غير ان ذلك كله لم يؤد الى نتيجة ايجابية. ولم يكن نادر خان ليتوقف في مكان ما بل كان يتنقل من منطقة حدودية الى اخرى وكانت تحركاته الخداعية هذه تؤمن له النجاح في مسعاه فيما كان يقوم بين حين واخر بالهاء العثمانيين بعرضه رغبته في احلال السلام بين الطرفين. وانسحب نادر خان من اطراف الموصل زاحفا على شيروان وتمكن في ٢٨ اغسطس من عام ١٧٣٤ من الاستيلاء على شاماهي وحاول بعد ذلك الاستيلاء على كنجة التي كانت بيد العثمانيين. وكان القائد العام للجبهة الشرقية عبد الله باشا يتصرف بتردد كثير امام تحركات نادر خان رغم الصلاحيات الواسعة التي كان مخولا بها ولم يقم بالتحرك الا بعد الاوامر المشددة التي صدرت اليه ولم يكن يتخذ اية تدابير عسكرية كما انه لم يتمكن من انشاء اية شبكة استخبارات تستطلع اخبار العدو وكان لا يتخذ الحيطة والحذر بل يكتفي بمقاومة العدو عندما يبادر بالهجوم على قواته. وبادر نادر خان الذى كان على علم بهذا الوضع بالزحف بقواته البالغ ٧٠ الف مقاتل على القوات العثمانية التي كان عدد مقاتليها يبلغ ٨٠ الفا. وفي القتال الذى نشب بين الطرفين في ١٤ حزيران / يونيو ١٧٣٥ قرب بوكاورد منيت القوات العثمانية بالهزيمة ووقع عبد الله باشا شهيدا. وتقهقرت القوات العثمانية المنهزمة نحو قارص [١٢٠].

كان بكلر بكي بغداد احمد باشا الذى عيّن بمنصب القائد العام بدلا عن عبد الله باشا رجل دولة مجرب وحكيم. وكان يدرك عبث الحروب الايرانية – التركية وعدم جدواها. درس احمد باشا عرض الصلح الذى تقدم به نادر خان وعقد معه معاهدة صلح بتاريخ ١٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٧٣٦ على اساس ان تكون حدود قصر شيرين هي الحدود الفاصلة بين الطرفين. غير ان نادر خان قام في ربيع عام

١٧٤٣ بنقض اتفاقية الصلح هذه مرة اخرى اذ استولى في ٢٣ حزيران / يونيو على الحلة ومن بعدها على كركوك ليقوم بعده بمحاصرة الموصل. وفي هذه المرة تمكن قازيقجي حسين باشا وعبد الجليل زاده حسين باشا من ايقاف نادر خان عند حده. وخلال هذه الظروف العصيبة لجأت قبيلة بني جميل الى التمرد ثانية. غير ان القوات العثمانية تمكنت من القضاء على هذا التمرد بسرعة فائقة.

ساعدت اتفاقية الصلح التي تم عقدها مع ايران عام ١٧٤٦ على استتباب الامن والسلام في المنطقة. غير ان وفاة احمد باشا في عام ١٧٤٤ ووفاة ابنه حسن باشا من بعده في عام ١٧٤٦ خلق جوا من التوتر في ايالتي بغداد والبصرة. وكان رجلا الدولة الاب والابن على اطلاع تام باحوال تلك المنطقة منذ ما ينيف على الاربعين عاما. اذ كانا يتفهمان تفهما تاما التركيبة الدينية والقومية والاحوال الاجتماعية للمنطقة بحيث غدا كل منهما وكأنهما من اهلها سواء بسواء. وفيما بعد تم تعيين سليمان باشا بمنصب بكلر بكي بغداد بالاضافة الى اشغاله نفس المنصب في البصرة وبذلك بدأ عهد الولاة المماليك في العراق. ولذا فقد اضحت الحكومة العثمانية في وضع لا تستطيع معه ممارسة سلطاتها ونفوذها داخل هذه الايالة. وفي عام ١٧٧٩ حينما تسنم سليمان اغا المملوكي منصب حاكم البصرة، راجع الحكومة العثمانية طالبا منها تعيينه واليا على البصرة وتمت الاستجابة لطلبه. وبعد فترة قصيرة اسندت اليه ولاية ايالتي بغداد والزور. وكان من اوائل اعمال هذا الوالي الذى يدعى ايضا في كتب التاريخ باسم "سليمان باشا الكبير" ان اخضع لطاعته الكتخداوات الذين كانوا قد شكلوا قوة قوامها عشرة الاف مقاتل واخمد حركات التمرد الناشبة في انحاء عديدة وبسط سيطرته على القبائل العربية والكردية وحقق الأمن والسكينة في البلاد. وفيما عدا ذلك فان هذا الوالي قام بحركة اصلاح وتعمير واسعتين في العراق. وخلال ولايته التي استمرت ٢٤ عاما تطورت ونمت الزراعة والتجارة الى اقصى حد[١٢١]. وفي هذا العهد كانت اعقار المنطقة الشمالية من العراق بيد عائلة البابان التي كان لها حق التصرف في سنجق البابان. وبسبب المنافسات القائمة بين افراد هذه العائلة فان البعض من افرادها كانوا يقفون في صف الوالي لحماية انفسهم وحقوقهم. وبسبب تفاقم النزاعات العائلية هذه فقد تم اسناد منصب متصرف سنجق البابان الى احد

افراد هذه العائلة وهو ابراهيم باشا الذى كان يقيم انذاك في بغداد ومنح له لقب مير ميران (بكلر بكي)[١٢٢]. وبينما كانت بلدة شهربازار مركز اقامة البابانيين فان ابراهيم باشا نقل مركز اقامته الى بلدة سرجنار وقام في عام ١٧٨٤ بانشاء قضاء جديد في وادي تانجرو بالقرب من مصب رافد شيروان في بقعة جميلة من سهل سرجنارالذى تقع فيه قلعة شهرزور [١٢٣] واطلق على هذا القضاء اسم "السليمانية" الذى اخذه من اسم سليمان باشا الكبير تخليدا لإسم هذا الوالي الذى عينه على سنجق البابان. ونقل ابراهيم باشا مركز السنجق الى هذه البلدة [١٢٤].

بعد وفاة سليمان باشا الكبير في عام ١٨٠٢ اضطربت امور المنطقة بسبب تولي ولاة غير قديرين عليها. وكانت الحكومة العثمانية ترغب في وضع حد لسلطة المماليك في بغداد. وكانت سلطة والي بغداد كوجوك سليمان باشا (سليمان باشا الصغير) قد تزعزعت فزحف "حالت افندي" الذى ارسل الى بغداد بالاشتراك مع متصرف بابان عبد الرحمن باشا ووالي الموصل عبد الجليل زاده محمود باشا (محمود باشا الجليلي) حتى مشارف بغداد. واستطاعت القوات الموفدة في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٨١٠ ان تهزم سليمان باشا بجوار بغداد وقتل سليمان باشا من قبل عشيرة عربية في المنطقة كان قد التجأ اليها. ودخل حالت افندى بغداد وعين شخصا من المماليك ايضا وهو عبد الله اغا واليا على بغداد وازال تنظيمات المماليك وحقق السيادة للنفوذ العثماني من جديد.

استصدر حالت افندى فرمانا بتعيين داوود باشا واليا على ثلاث ايالات. وكان داوود باشا من المع الشخصيات في الامبراطورية العثمانية في ذلك التاريخ. وقدم داوود باشا الى بغداد في شباط/ فبراير سنة ١٨١٦ حيث استلم منصبه. وحظي العراق خلال مدة ولاية داوود باشا التي استمرت ١٥ عاما بالامن والاستقرار وانتعشت الزراعة والتجارة فيها من جديد واقيمت معامل اقمشة ومؤسسات صناعية واستحدث العديد من المؤسسات الدينية والثقافية في بغداد وفي سائر مدن العراق وتم تشكيل جيش قوامه عشرة الاف مقاتل من صنوف المشاة والمدفعية. واستعان داوود باشا من اجل تنظيم الجيش وفق الاسس والاساليب الغربية المتطورة بخدمات (دافوكس) وهو احد مرافقي نابليون السابقين. واستطاع هذا الجيش ان يدحر بسهولة قوات محمد علي ميرزا التي اقتربت من بغداد ابان

الحرب الايرانية التي نشبت عام ١٨٢١ وذلك بفضل التنظيم الجيد لهذا الجيش. على ان سعي داوود باشا لإعادة تأسيس تنظيمات المماليك لم يحظ بموافقة السلطان محمود الثاني الذى كان عاقدا العزم على تقوية وتوثيق السلطة المركزية داخل الامبراطورية وعدم افساح المجال لأية تنظيمات قد تضعف تلك السلطة. وقد ساعدت عوامل اخرى في نفاذ صبر الادارة العثمانية تجاه داوود باشا. اذ لم يرسل الاخير القوات التي طلبتها السلطة المركزية لاسناد القوات المحاربة في الجبهة الروسية اضافة الى قيامه بقتل الدفتردار صادق افندى الذى وفد بغداد من استانبول كممثل للسلطة المركزية. ودفعت هذه العوامل لان يعلن السلطان محمود اعتبار داوود باشا قائما بالعصيان وان يرسل عليه رضا باشا والي حلب لمعاقبته. غير ان قاسم باشا الذى كان على رأس طلائع القوات المتقدمة نحو بغداد لم يتمكن من القضاء على الاضطرابات التي بدأت بالظهور في المدينة ونشب حريق في قصره قتل قاسم باشا خلاله. على ان قلعة بغداد لم تستطع الصمود امام قوات علي رضا باشا القادمة من جهة الموصل غير تسعين يوما. فقد قام اهالي المدينة الذين كانوا في حال من البؤس الشديد بسبب الحصاربفتح ابواب "الباب المعظم" وتسليم بغداد لقوات علي رضا باشا. وقام علي رضا باشا بعملية تجميع لكافة المماليك لمدة ثلاثة ايام ثم أمر بقتلهم جميعا. وبذلك فان منظمة المماليك التي كانت قد تأسست لاول مرة من قبل حسن باشا ايوبلي زالت من الوجود. على ان داوود باشا حظي بعطف السلطان الذى اصدر اوامره بالعفو عنه، كما نجا نحو ١٥ مملوكيا من القتل عن طريق اختبائهم مدة من الزمن. وبعد هذه الاحداث وفي ١٧ ايلول / سبتمبر ١٨٣١ عادت بغداد لترتبط بالسلطة المركزية ثانية.

قام علي رضا باشا الذى عين واليا على بغداد بدلا من داوود باشا بادارة هذه الايالة لمدة ١٦ عاما. وتوطد نفوذ السلطة المركزية في الايالات العراقية بصورة تامة في عهود الباشوات نجيب ونامق وكوزلوكلو رشيد وتقى الدين الذين تولوا الادارة بعد علي رضا باشا [١٢٥]. وقامت السلطة المركزية بتطبيق مبادئ (التنظيمات) التي تعني لدى الامبراطورية العثمانية الاخذ بالانظمة العصرية المطبقة في الغرب، تطبيقها في هذه الايالات ايضا. وفي هذا العهد تم وضع

حد لاسلوب ادارة ايالات الزور وبغداد والبصرة التي كانت تمتد حتى ماردين من قبل وال واحد ذلك الاسلوب الذى دام تطبيقه لمدة تناهز المائة عاما. وتم تقسيم العراق مجددا الى مناطق ادارية واضحة الحدود. وفي عام ١٨٣٥ تم فصل ماردين عن العراق والحاقها بايالة دياربكر. والحقت الامارات الكردية الواقعة في الشمال الشرقي بسنجقي الموصل وكركوك. وتحولت البصرة في عام ١٨٧٥ الى ايالة مستقلة. وبذلك فقد تم تقسيم العراق الى اربع مناطق ادارية. وتم تطوير تطبيق مبادئ (التنظيمات) بمرور الزمن ليتم حتى عام ١٨٧٠ تنسيق التشكيلات الادارية في جميع انحاء العراق وفق النظم الجديدة. وبذلك انتهى عهد السلطات التي تستند على نفوذ الاشخاص او العوائل او القبائل والتي كانت تسود البلاد منذ مئات السنين واستعيض عنها بسلطة ونفوذ الدولة وحدها. وبموجب ذلك تم الغاء امارتي بهدنيان وبدرخان وفقدت عائلة الجليلي نفوذها السياسي في الموصل واكتفى افرادها بالانتماء الى صنف اصحاب الاراضي الواسعة والاشراف والاعيان. كما اخضعت القبائل الكائنة في جنوب البلاد الى سلطة ورقابة الدولة. وبعد ان تم بسط السيطرة المركزية في جميع انحاء العراق، بدأ عهد تجهيزها بمختلف الاجهزة والامكانات العصرية [١٢٦].

بدأ والي بغداد نامق باشا - بهدف احياء طرق المواصلات البرية - بفتح وتعبيد طريق يمتد من بغداد الى البصرة والموصل وخانقين. كما بذل جهودا كبيرة من اجل تأسيس شبكة تلغرف في العراق. وتم في هذا العهد ربط شبكة تلغراف العراق بشبكات التلغراف لميناء الفاو والهند. كما تم ربطها بالخطوط الايرانية عن طريق شبكة خانقين. وتم مد خطوط تلغراف فرعية الى كل من كربلاء والنجف والكوت والعمارة وبدرة ومندلي والاهواز.

وفي ٢٧ شباط / فبراير من عام ١٨٦٩ تم تعيين مدحت باشا واليا على العراق الذى تكثفت في عهد ولايته الجهود المبذولة لاحلال الاساليب العصرية في العراق. ففي هذا العهد اكتسبت الفعاليات التي تؤمن جني ثمار الاصلاحات التي بدا بها نامق باشا زخما كبيرا كما اضيفت اليها خطوات تقدمية جديدة. وبالاجمال فان مدحت باشا بذل كل ما في وسعه من اجل تأسيس وارساء اساليب الادارة العصرية في العراق وانجاح الخطوات الاصلاحية التي بوشر بها في زمن كوزلكجي رشيد باشا.

كان من اول اعمال مدحت باشا التي بدأ بها فور وصوله بغداد قيامه بالغاء الاساليب القديمة في تحصيل ضريبة الجمارك وما شابهها من الضرائب الثقيلة والاستعاضة عنها بوضع ضرائب على المحاصيل الزراعية للاراضي والبساتين المحيطة ببغداد. وتم توسيع هذا الاسلوب ليشمل كافة سناجق بغداد بما فيها البصرة والموصل [١٢٧].

جاءت الاصلاحات التي حققها مدحت باشا في بغداد خلال الفترة القصيرة لعهده التي دامت ثلاث سنوات فقط والمشاريع التي نفذها لخدمة الصالح العام وما اقامه من مؤسسات اجتماعية واقتصادية لتترك بصماتها الايجابية الخيرة ولتحدث أثرا عميقا وتخلد ذكراه الى يومنا هذا في العراق عامة وفي بغداد على وجه اخص [١٢٨].

قام مدحت باشا باسكان الاهالي القاطنين في المناطق الجبلية على الحدود التي تفصل السليمانية عن ايران والذين اضطروا للنزوح الى داخل الحدود لاختلافهم مع المسؤولين الايرانيين بسبب كونهم على المذهب السني - الشافعي. واستطاع - عن طريق تدخل الباب العالي في الامر - ان يحصل على مواثيق من الحكومة الايرانية بالاعفاء عنهم[١٢٩].

ووجد مدحت باشا ان لا سبيل الى تحصيل المبالغ الكبيرة التي بذمة افراد القبائل والعشائر لصالح الخزينة الا باستعمال القوة الجبرية. وازاء لجوء البعض من هذه القبائل الساكنين في منطقة الدغارة الى العصيان والتمرد، فقد شكل طابورا مؤلفا من الجنود النظاميين في الديوانية ومن خيالة المنتفك ومن قوات كردية وشاشانية وتمكن بفضل هذه القوة التي كانت تحت قيادته الشخصية وبالاستفادة من خدمات كل من ناصر باشا ومنصور باشا، من اخماد التمرد ومعاقبة المسؤولين عنه عن طريق محكمة عقدها لهذا الغرض بمدينة الديوانية. وسعى مدحت باشا بعد ذلك الى تغيير الاساليب القديمة المتبعة في جباية ضرائب الدولة من الاراضي الزراعية، تلك الاساليب التي كانت سببا للاستياء واضطراب الأمن ولنشوء كثير من حركات العصيان والتمرد الى ذلك التاريخ. فقد كان الاسلوب المتبع هو تقسيم كافة الاراضي العائدة للدولة والاراضي الخراجية العراقية التي يعود حق التصرف فيها للدولة الى مقاطعات بحيث يكون ثلثا

عائدات المحاصيل للدولة وثلثها فقط للزراع. واقام مدحت باشا بدلا عن ذلك مبدأ تصنيف الاراضي حسب طبيعتها وتوزيعها على الزراع ومنحهم حق ملكية تلك الاراضي والاكتفاء بجباية ضرائب عنها حددت حسب طبيعة الاراضي ونوع المزروعات[١٣٠].

وفي خطوة اصلاحية اخرى قام مدحت باشا بانشاء خطوط مواصلات نهرية تمخر في نهري دجلة والفرات وباصلاح السفن التي تعمل فيها وشراء باخرتين جديدتين الحقهما بتلك الخطوط. كما قام بانشاء سدود على النهرين لمنع حدوث الاضرار من جراء الفيضانات. ومن جملة ما قام به هذا الوالي احداثه مؤسسات تخدم الصالح العام مثل صندوق ضمان ومستشفى واصلاحية كما اقام سبائل ماء الشرب التي تملأ بالقرب في انحاء عديدة من المدينة وبضخ المياه الى القصور والبيوت والحدائق عن طريق المضخات. وكان من نتيجة ذلك كله تحقيق الرفاه والرخاء في بغداد. وفي عام ١٨٦٩ ولدى زيارة شاه ايران لبغداد قام مدحت باشا بناء على اوامر السلطان عبد العزيز بمرافقة الشاه فى زياراته التي استغرقت ثلاثة اشهر وشملت فيما عدا بغداد مدن كربلاء والنجف وعددا من المدن الاخرى. وفي خلال ذلك تم حل قضية استعمال العملة الايرانية في بغداد. ومن بين اصلاحات مدحت باشا قيامه بنقل مركز قضاء البصرة الى ضفاف شط العرب وتعميره وتحديث ترسانة اصلاح السفن بالبصرة وانشاء مدينتي الناصرية والرمادي وتصحيح تابعية الكويت وربطه بالبصرة واصلاح الاوضاع في نجد. وتمكن مدحت باشا عن طريق خدماته هذه التي حققت لأهل العراق حياة اكثر رفاها وراحة وطمأنينة من انعاش ايالة الامبراطورية هذه. وقوبل تمكّن مدحت باشا من تحسين العلاقات مع الوهابيين بالتقدير من لدن السلطان والباب العالي. وقام السلطان عبد العزيز بتكريمه باهداء سيف مرصع اليه. كما وجه الصدر الاعظم علي باشا رسالة خطية (١٠ اغسطس ١٨٧١) اليه يهنؤه فيها ببسط سلطته على نجد وعلى جميع مناطق العراق وعبر له عن أمله في ان تكون تلك المنطقة مصرا ثانية في اقصر وقت [١٣١].

ومن بين الاصلاحات التي جاء بها مدحت باشا اقامته مؤسسات تعليمية جديدة بالاضافة الى انشائه المدارس الابتدائية مثل المدرسة الرشدية العسكرية

والمدرسة الرشدية المدنية ومدرسة الحميدية. كما انشأ مدرسة صناعة على ضفاف نهر دجلة لتعليم وتنشئة الصبيان من الايتام ومن فقدوا عوائلهم تماما وهيأ لتلك المدارس الموارد المالية وادوات ووسائل التعليم والاساتذة والمدرسين وشيّد مستشفى الغرباء في الجانب الغربي من بغداد بالمبالغ النقدية التي تبرع بها الاهالي لهذا الغرض وقام بتزويدها بالعديد من الاطباء والجراحين ومستلزمات المعالجة. وقام ولأول مرة بتأسيس العديد من المؤسسات والدوائر الحكومية التي تخدم افراد الشعب مثل دوائر التربية والأحوال المدنية والبلدية. كما انه شيد معسكرا جديدا ومصنعا لنسج الاقمشة وخياطة الملابس العسكرية وهو المصنع الذى يدعى حتى الان باسم (العباخانة) [١٣٢].

استقدم مدحت باشا الى العراق ولاول مرة مطبعة تولت طباعة الكتب والجرائد وسميت هذه المطبعة بإسم (مطبعة الولاية) التي تم فيها طبع اول صحيفة دورية في العراق باسم (الزوراء) التي اصدرها هذا الوالي. وكان لهذه الصحيفة التي صدرت باللغتين التركية والعربية والتي استمرت في الصدور من عام ١٨٦٩ وحتى عام ١٩١٧ دور كبير في تطوير الحركة الفكرية والثقافية في العراق. وبهدف تسهيل المواصلات داخل المدينة أسس مدحت باشا ولاول مرة خطوط تراموای تتولى عملية النقل الجماعى. وكان هذا الترامواي الذى يسحب بالخيول يعمل بين مركز المدينة وبين مدينة الكاظمية. ولأول مرة في تاريخ العراق نفّذ مدحت باشا في عام ١٨٦٩ عملية تسجيل عام للنفوس في بغداد وذلك تمهيدا للبدء بعملية التجنيد الالزامي [١٣٣]. واستورد مدحت باشا من اوروبا أحدث الاجهزة اللازمة لتشغيل منابع البترول في منطقة خانقين. غير انه ترك منصبه قبل ان يتمكن من انجاز هذا المشروع المهم فتركت الاجهزة المستوردة عرضة للتلف في مدينة بعقوبة [١٣٤].

نجح مدحت باشا خلال مدة ولايته على بغداد التي دامت ثلاث سنوات في ان يحول الى العاصمة استانبول - بالاضافة الى المبالغ التي صرفها لاعمار البلاد - مبالغ ضخمة لا تقاس ابدا بما كان يتم تحويله اليها من قبل. كما انه تعهد بان يحول للسلطة المركزية في المستقبل ٢٥ الف قطعة ذهبية في كل عام. غير ان وفاة الصدر الاعظم علي باشا (١٨٧١) وتعيين محمود نديم باشا خلفا

له، وانسياق الصدر الاعظم الجديد لوشايات المعادين لمدحت باشا جعله ينتقد باستمرار الاجراءات التي كان يقوم بها هذا الوالي ويستخف بها ويستكثر المبالغ التي صرفت من اجلها. وازاء هذه التصرفات اضطر مدحت باشا في عام ١٨٧١ الى الاستقالة من منصبه والعودة الى استانبول وتم تعيين رؤوف باشا واليا على بغداد خلفا له [١٣٥]. وفيما بعد تم تعيين ولاة قديرين وشخصيات لامعة في بغداد من امثال تقي الدين باشا ورديف باشا وعبد الرحمن باشا ومصطفى عاصم باشا والنقيب السيد سليمان افندي وسري باشا الكريتلى والحاج حسن باشا والقاضي عبد الله افندي [١٣٦].

النزاعات حول المنطقة وعهد السلطان عبد الحميد الثاني

دخل الانجليز والفرنسيون على وجه اخص في صراع قوي حول الاستحواذ على مصادر العراق الطبيعية وذلك اعتبارا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٣٠ حصل الانجليز على رخصة من مدحت باشا لإقامة خط نهري يمتد من بيراجيك وحتى البصرة بالاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات. وعلى إثر ذلك أعدت الحكومة الانجليزية ولجنة شرقي الهند برنامجا لتشغيل الخطوط النهرية العراقية. غير ان القنصل الفرنسي قام بمحاولة للحيلولة دون انجاز هذا المشروع. وتعاقب على ذلك اعتراضات قبطان البصرة (قائد القوة البحرية) المكلف من الدولة العثمانية لادارة شؤون الخليج. ومع ذلك فقد تمكنت الحكومة البريطانية بفضل النفوذ الذى كانت تمتلكه في استانبول من الحصول على رخصة لإعداد وتنظيم خريطة نهري دجلة والفرات. غير ان هذا المشروع لم ير النور لمدة تناهز الخمس سنوات بسبب اعتراضات قبطان البصرة. ومع ذلك فان الانجليز باشروا في عام ١٨٣٩ بانجاز المشروع. وبدأ تطوير العمليات من قبل لنج وفيلكس وجونس وسيلبي مستخدمين ثلاث سفن لهذا الغرض. وفي عام ١٨٤٢ تم اعداد خريطة دقيقة لهذين الممرين المائيين[١٣٧]. وفي ختام هذه الدراسات تم استبعاد نهر الفرات من نطاق المشروع والاكتفاء بنهر دجلة الذى هو اكثر استقرارا في انصبابه.

قام الوالي كوزلوكجي رشيد باشا الذى كان يتابع جهود الانجليز متابعة دقيقة بتقييم للوضع وبادر في عام ١٨٥٥ بتأسيس شركة مواصلات بحرية تساهم الدولة في نصف رأسمالها ويساهم القطاع التجاري بالنصف الاخر وابتاع من انجلترة سفينتين تجاريتين تحملان اسم دجلة والفرات. غير ان وفاة رشيد باشا ادى الى تأخير تنفيذ هذا المشروع بعض الوقت. واخيرا وفي عام ١٨٦٨ اسس الوالى نامق باشا شركة النقليات البحرية العثمانية – العمانية ليفتح بذلك جبهة منافسة ضد شركة لنج الانجليزية. وقام نامق باشا بتصنيع سفينتين اخريين سماهما "الموصل" و"الرصافة"، كما قام ببناء الارصفة اللازمة لاستقبال ورسو السفن وشكل مديرية صحة في كل رصيف. ورغم ان نامق باشا مارس ضغطا على الحكومة المركزية لعدم منح الانجليز امتياز نقل بحري في المنطقة، فانه لم يستطع الوقوف بوجه الجهود التي كانت كل من السفارة البريطانية وشركة لنج تبذلانها في استانبول.

كان العراق قبل الحرب العالمية الاولى مسرحا لمنافسات قوية اشتد أوارها بين انجلترة والمانيا. وكانت اراضي موزوبوتاميا (بلاد ما بين النهرين) الخصبة ومنابع البترول الغنية في المنطقة والموقع الاستراتيجي المهم لخليج البصرة عوامل اساسية لزيادة اهتمام تلك الدول بهذه المنطقة[١٣٨]. وكانت السياسة الخارجية التي يتبعها السلطان عبد الحميد الثاني تتركز في احلال توازن بين الفعاليات والدسائس التي تحاك حول الامبراطورية لتأمين جعل القوات المعادية للامبراطورية تتصارع بين بعضها البعض. وفي تلك الحقبة احتل بترول العراق مكانته في السياسة العالمية كمادة خام جديدة لها اهميتها الاستراتيجية البالغة. وحظي البترول باهتمام واسع لدى حكومات الدول الاستعمارية الخاضعة لنفوذ شركات البترول العملاقة. ولهذا السبب فقد اراد السلطان عبد الحميد ان يستفيد من مبدأ "التحرك نحو الشرق" الذى كان رمز السياسة الالمانية التوسعية. وكان السلطان يهدف من ذلك الى ربط العراق بالحكومة المركزية من جهة والحصول على المساعدات العلنية او الخفية لقوات الدول العظمى الاوروبية من جهة اخرى[١٣٩].

عمد السلطان عبد الحميد الذى كان يأخذ جميع هذه التوازنات بنظر الاعتبار والذى كان قد اعلن بانه سيتم منح امتياز مد سكة حديد بغداد، عمد الى اصدار

فرمان بتاريخ ١٨ مارس ١٩٠٢ يقضي بمنح هذا الامتياز الى شركة الاناضول للسكك الحديد. وبذلك فقد منح امتياز مد سكة حديد استانبول والاناضول الى الالمان. غير ان امتداد خط سكة حديد حتى بغداد كان امرا يقلق بال الانجليز[١٤٠]. ومنعا للمعارضة العلنية التي سيقدم عليها الانجليز في هذا الصدد، فان السلطان عبد الحميد حدد امتياز السكة الحديد ليشمل مدها من محطة حيدر باشا في استانبول والى بغداد فقط دون ان يتعداه الى البصرة. وفي نفس الوقت سعى السلطان الى تحقيق مشروع الحلة – الهندية الذى كان يستهدف تنظيم مياه شط العرب والفرات الجنوبي عن طريق تعاون تركي – انجليزى. واعلن عبد الحميد عن اعتبار مناطق البترول على انها من "الممالك الشاهانية" اى كونها من الاملاك الشخصية الخاصة بالسلطان. وفي تلك الفترة قام عبد الحميد بفتح مدارس عسكرية ومدنية ومدارس صناعة في الولايات التي تشكّل العراق بهدف نشر التعليم والتربية في تلك البلاد. كما فتحت في بغداد مدرسة الحقوق بعد ان كان مثيل لها قد فتح في كل من سلانيك وبيروت[١٤١].

على ان السياسة الخارجية الحكيمة والبعيدة النظر التي كان السلطان عبد الحميد ينتهجها تزعزعت بفعل الصراعات الداخلية التي انجرت اليها الامبراطورية إثر عزله عن السلطنة في عام ١٩٠٩. واكتسبت المنافسة الالمانية – الانجليزية حول بترول الشرق الاوسط والتي كانت احد الاسباب الرئيسة لنشوب الحرب العالمية الاولى، اكتسبت زخما وقوة جديدتين. ولم تكن الحرب قد نشبت بعد. وقامت الحكومة البريطانية عن طريق سفرائها في استانبول بتهديد حكومة الاتحاد والترقي والمطالبة بمنحها امتياز استخراج البترول في منطقة الموصل. وقررت حكومة الاتحاد والترقي التي لم تستطع ان تصمد امام هذه الضغوط البدء بالمباحثات مع الانجليز حول الموضوع. ولعبت انجلتره تجاه الحكومة العثمانية ورقة السفن الحربية المسماة "السلطان عثمان" و"رشادية" و"الفاتح" التي كانت تصنع في ترساناتها لحساب الدولة العثمانية والتي كانت اثمانها قد سددت مقدما وبالكامل. ولم تتورع الحكومة البريطانية عن اشعار الحكومة العثمانية بانها في حال عدم منحها امتياز استخراج البترول المبحوث عنه فانها سوف لا تسلّم السفن الحربية المذكورة والتي كانت اقيامها تقدر بالملايين. وبعد نشوب

الحرب العالمية الاولى وفي وقت لم تكن فيه الدولة العثمانية قد دخلت الحرب بعد، قام وزير المالية العثماني جاويد بك بزيارة الى لندن للقيام بمباحثات حول موضوع البترول. وكان بصحبة الوزير رجل له مكانة بارزة في هيئة الديون العثمانية ويدّعي كونه أميرا منتسبا الى العائلة المالكة الارمنية. ولم يكن هذا الرجل غير "كالوست كولبنكيان" الشهير. وبينما كان جاويد بك يواصل مباحثاته مع وزارة الخارجية البريطانية وصله خطاب مستعجل مرسل من استانبول من قبل الصدر الاعظم سعيد حليم باشا غادر جاويد بك على اثره لندن وحل محله كولبنكيان الذى استمر في المباحثات مع الانجليز كممثل عن الحكومة العثمانية. وكان جاويد بك يأمل ان يعود ثانية ليواصل مهمته في لندن. غير ان الامور لم تسر وفق ما كان يبتغيه اذ اشتركت الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية. وبذلك فقد سنحت امام انجلترة فرصة كبيرة لا تعوض. واستغل الانجليز هذه الفرصة بشكل رائع اذ قاموا بالتوقيع على اتفاقية مع كولبنكيان الذى منحوه حصة قدرها ٥ ٪ من بترول الموصل[١٤٢].

الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨)

عندما اشتركت الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى كانت قد أخلت العراق من قواتها تقريبا. اذ لم يكن لها هناك غير فوج مؤلف من ثمانية الاف جندي مسلح وغير مسلح. وكان المقرر ان يتم الدفاع عن العراق على يد القوات المحلية والقبائل الذين كان من المظنون انهم سيهرعون لتلبية الدعوة الى "الجهاد الاكبر" كما حصل في طرابلس الغرب. ومن جهة اخرى فقد دخلت بريطانيا في مساومة مع شريف مكة المكرمة الامير حسين لضمان اشتراكه في الحرب ضد العثمانيين. وتم عقد اتفاقية بين الطرفين ربط الشريف حسين بموجبها مصيره بمصير الانجليز. وكان من المقرر ان يستنفر حسين كافة قواته العسكرية والسياسية تحت قيادته من اجل القتال ضد الاتراك على ان يؤمن الانجليز له الاموال والاسلحة. وكانت الخطة ان يتزعم حسين حركة تؤمن تمرد العالم العربي ضد الحكومة العثمانية وان يعلن للرأى العام العالمي كون العثمانيين اعداء للاسلام وان يعلن الانجليز في مقابل ذلك موافقتهم على استقلال العرب

في دولة يتم الاتفاق على حدودها فيما بعد مع اسناد منصب الخلافة الى شخص عربى[١٤٣]. وبالرغم من ذلك فان الشعب في العراق ظل بصورة عامة على اخلاصه لدولته طوال فترة الحرب بعكس عرب الحجاز وفلسطين وسوريا. ورغم الدعايات الواسعة التي بثها الانجليز، فانهم ظلوا - باستثناء بعض الحركات المتفرقة - ينتظرون ويأملون ان يكون النصر من نصيب العثمانيين.

وبنشوب الحرب العالمية الاولى فان استراتيجية بريطانيا حول الشرق الاوسط تركّزت بالاخص - كأحد مستلزمات سياستها الاستعمارية - حول استحواذها على بترول مدينة كركوك العراقية[١٤٤]. وفتح الانجليز جبهة العراق بتحريكهم قوة هندية - انجليزية من البحرين في السادس من تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩١٤ وقيامهم باحتلال ميناء الفاو تحت حماية قواتهم البحرية. وفي تلك الاثناء كان الانجليز قد وزّعوا مناشير باللغة العربية على القبائل المتواجدة في المنطقة وعلى الشيوخ والامراء وكافة الاهالي العرب في خليج البصرة. وكانت هذه المناشير تؤكد على عدالة الحرب المعلنة ضد العثمانيين وعلى ان الاتراك مارسوا دوما الظلم والاضطهاد بحق شعوب البلاد العربية وان الانجليز انما يسعون الى ان تعيش الشعوب العربية في جو من الأمن والرفاه وانهم يحترمون الدين الاسلامي مثل باقي الاديان وان اقامة علاقات صداقة وتعاون بين العرب وبين الانجليز ستكون في صالح شعوب المنطقة والانجليز على حد سواء[١٤٥].

كانت رئاسة الاركان العامة العثمانية تضع خططها الدفاعية عن العراق على اساس ان السكان المحليين سيشتركون في هذا الدفاع. ورغم اشتراك قسم من الاهالي في العمليات الدفاعية بصورة فعلية، فان الاركان العامة اضطرت الى الاقتناع بعدم امكانية الدفاع عن العراق على هذه الشاكلة. وبعد احتلال الانجليز لميناء الفاو، واصلوا تقدمهم البطئ واقتربوا حتى مشارف القرنة والبصرة. وقام سليمان بك العسكري بهجوم ناجح على رتل انجليزي بجوار القرنة في العشرين من كانون الثاني / يناير لعام ١٩١٥ اصيب فيه القائد العثماني بجروح. اما الانجليز فانهم اقاموا خطا دفاعيا في الشعيبة شمالي البصرة. وفي السادس من شباط/ فبراير دخل محمد فاضل باشا الداغستاني الحويزة. وفي التاسع من شهر مارس احرز انتصارا على رتل انجليزي وبدأ بالاقتراب من الاهواز. وازاء هذا

التطور تحرك سليمان العسكري على رأس قواته الموجودة في الناصرية لشن هجوم على الشعيبة. وبعد قتال دام يومين واثر اصابة نصف قواته بخسائر بالغة ولعجز قوات العشائر عن القتال، فانه اضطر الى الانسحاب من موقع المعركة.

كان سليمان بك العسكري اول قائد لجبهة العراق وكان من اهل العراق نفسه. وكان تحت امرته طابور "عثمانجيك" المنسوب الى التشكيلات المخصوصة (القوات الخاصة) الذى تم سوقه من استانبول الى هذه الجبهة بالاضافة الى السرية الخامسة والثلاثين. وكان من رأي العسكري باشا ان سوق العساكر الى العراق جناية وان بامكان قوات العشائر ان ترمي بالعدو الى البحر وان تقوم بهجوم حتى على الهند. وازاء الخيبة التي مني بها هذا القائد النبيل المتصف بالاباء والكرم والخبير في حرب العصابات، لم يملك الا اللجوء الى الانتحار ليدفع بحياته ثمن خطأ وجهة نظره التي كلفت بلاده غاليا. وجاءت هزيمة الشعيبة وانتحار قائد الجبهة ليضعا الجيش التركي في الجبهة العراقية في موقف محرج. وفيما عدا بعض العشائر الموالين للعسكري باشا فان كافة افراد القبائل العربية تركوا الجيش العثماني. بل ان الوحدات العسكرية المتراجعة تعرضت الى السلب والنهب من قبل افراد تلك القبائل. ونشبت في مناطق النجف وكربلاء حركة تمرد ضد العثمانيين. وكان الامر يقتضي اتخاذ تدابير مشددة في تلك المناطق. وفي ١٩ مايو/ ايار من عام ١٩١٥ تم تعيين نور الدين بك قائدا لجبهة العراق وانيطت به مهمة الدفاع عن المنطقة. واضطر نور الدين بك الى اخلاء بعض المناطق من اجل وقف زحف الانجليز. وفيما عدا بعض القوات المحلية فان امر الدفاع عن العراق انيط الى الوحدات المؤلفة من العنصر التركي. وفي تلك الاثناء اى في ٢١ مايو / ايار تمكنت القوات الانجليزية بقيادة الجنرال نيكسون من احتلال مدينة العمارة. وتلى ذلك وبعد شهرين دخولها الى مدينة الناصرية اثر قتال دام يومين تكبدت فيها القوات العثمانية خسائر كبيرة [١٤٦].

لم تكن القطعات العسكرية الخبيرة بفنون الحرب والتي امرت بالتوجه الى جبهة العراق من قفقاسيا قد وصلت المنطقة بعد. ولضعف القوات المتواجدة في تلك الجبهة وعدم كفايتها للدفاع عنها، فان القوات العثمانية اضطرت الى الانسحاب حتى منطقة سلمان باك وفقدت بذلك مواقع ذات اهمية استراتيجية

بالغة دخلت في يد القوات الانجليزية. وبوصول قوات عثمانية جديدة والتحاقها بالقوات المدافعة عن الجبهة، زاد القتال عنفا وشدة. وبدأ الجيش التركي الذى قوي جانبه بالقطعات الملتحقة به بالقتال بعزيمة اكبر كما تم اكمال نواقص الكوادر القيادية واعادة تنظيم صفوف القوات باكملها [١٤٧].

تقدم الجنرال طاوزند الذى كان يتولى قيادة القوات الانجليزية على طول نهر دجلة واستطاع في ٢٨ ايلول/ سبتمبر ان يحتل مدينة الكوت وان يصل الى العزيزية. وقام طاوزند بعد ذلك اى في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر بالهجوم على القوات المكلفة بحماية بغداد والمتمركزة في موقع سلمان باك. غير انه اضطر بعد قتال دموي عنيف دام ثلاثة ايام الى ان ينسحب نحو الكوت بعد ان منيت قواته بالهزيمة. وقام نور الدين بك بمحاصرة قوات طاوزند التي اخذت لها مواقع دفاعية في الكوت ومن ثم سار نحو بلدة الشيخ سعد الواقعة على بعد ثلاثين كيلومترا. ولما لم يثمر الهجومان اللذان شنهما على الكوت وبناء على اقتراح كلوتز باشا الذى عين قائدا على الجيش السادس فقد بوشر بعملية حصار مشددة على الكوت دامت حتى استسلام قوات طاوزند. وبمغادرة نور الدين بك هذه الجبهة ووفاة كولتز باشا فقد عين خليل باشا قائدا لهذه الجبهة. ولم تثمر المحاولات العديدة التي لجأ اليها الانجليز لخرق وانهاء الحصار شيئا وصدت القوات التركية جميع الهجمات التي قامت بها القوات الانجليزية. واخيرا وفي ٢٩ نيسان/ ابريل من عام ١٩١٦ اضطر الجيش الانجليزى المحاصر الى الاستسلام للقوات التركية البالغ عددها الفي مقاتلا وتم أسر خمسة جنرالات و٤٨١ ضابطا و٢٨٦٩ جنديا بريطانيا و١٠٤٤٠ جنديا هنديا كانت تمثل بمجموعها كامل قوات الجنرال طاوزند. اما الخسائر التي منيت بها القوات التركية في هذه المعركة فقد بلغت ٣٠٠ ضابطا وعشرة الاف جندي [١٤٨].

كانت معركة الكوت اشبه بملحمة برزت فيها مشاهد البطولة والاقدام من خلال ضربات المدفعية والمناورات العسكرية والقتال بالسلاح الابيض وجها لوجه [١٤٩]. وقد شكلت هذه المعركة صفحة ناصعة من صفحات التاريخ الحربي التركي ونصرا مؤزرا تحقق بفضل قيادة خليل باشا الحكيمة وجهود المقاتل التركى التى فاقت قدرة الانسان الاعتيادية. والمؤسف انه لم يتيسر قطف ثمار

هذه المعركة التي امتازت بأروع البطولات وسجلت ملحمة اخرى اضيفت الى ملحمة النصر في جناق قلعة. وكان السبب الرئيسي لذلك كما سيرد في ادناه التقليل من اهمية جبهة العراق ونقل بعض القوات المشاركة في هذه الجبهة الى جبهات حربية اخرى واعطاء الثقل لجبهة ايران. ورغم اعتراض خليل باشا على ذلك ولفته النظر الى خطأ هذه الاستراتيجية فان القيادة العامة بقيت مصرة على موقفها المذكور[١٥٠].

كانت القوات الروسية قد وصلت انذاك الى مشارف خانقين. وانيطت مهمة مجابهة الروس بالرتل الثالث عشر وبذلك تخلصت بغداد من الخطر لفترة ما. وكان الانجليز قد حشدوا في العراق بعد هزيمة الكوت قوات يبلغ تعداد افرادها ٢٦٥ الف مقاتل. وفي مقابل ذلك لم يكن عدد القوات التركية ليتجاوز ٢٥ الفا. ومع ان الرتل الثالث عشر التركي استطاع ان يجبر القوات الروسية على التقهقر حتى همدان، فان ابتعاد تلك القوات عن العراق بمسافة ٧٠٠ كيلومترا خلق فراغا كبيرا في الجبهة العراقية. واستمرت هجمات الانجليز الجديدة طيلة الفترة من كانون الاول / ديسمبر ١٩١٦ وحتى شهر مارس من عام ١٩١٧. وفي هذا التاريخ استطاعت القوات الانجليزية قلع القوات التركية من مواقها الدفاعية التي كانت متشبثة بها طوال تلك الفترة وسقطت بغداد بيد الانجليز في ١١ مارس من عام ١٩١٧ ووزع الجنرال مود الذى دخل بغداد دون مقاومة بيانا على المواطنين يبرر فيه هذا الاحتلال.

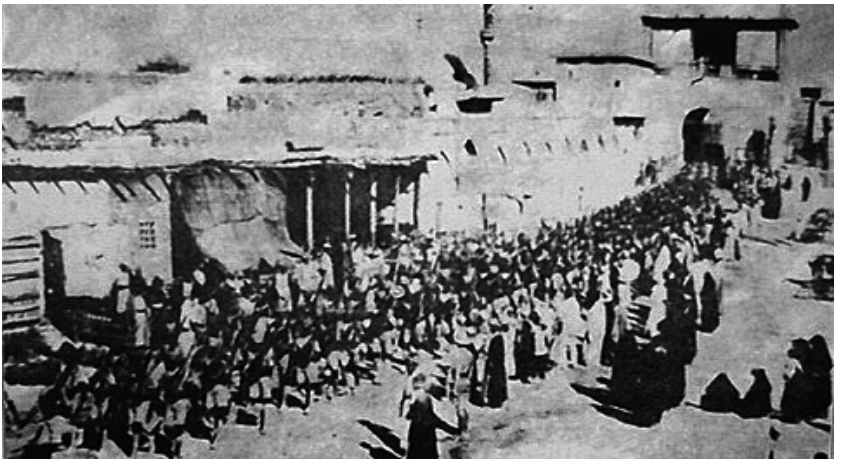

سقوط بغداد في ١١ مارت ١٩١٧م

تضمن بيان الجنرال مود هجوما عنيفا على معطيات الثقافة الاسلامية - التركية التي كانت نتاج حضارة امتدت جذورها وتركزت وعاشت في العراق منذ عام ١٠٥٥. وكانت عبارات البيان تحاول زرع بذور العداء للاتراك في نفوس العرب. على ان الشعب العراقي لم يتأثر بهذه الدعايات المغرضة بفضل فطنته وفشلت محاولات جعل اهالي بغداد يشعرون بالعداء نحو السلطة العثمانية. ورغم الجهود التي بذلها الانجليز فانهم فشلوا في خلق حركات عصيان او تمرد ضد العثمانيين في العراق شبيهة بما فعلوه في الحجاز وسوريا، بل على العكس من ذلك تماما كان العراقيون - شأنهم في ذلك شأن اهالي الاناضول وروميلي - ينتظرون انتهاء الحرب عاقدين الأمل كليا على انتصار العثمانيين. واحدث سقوط بغداد في نفوس المثقفين الاتراك نفس التاثير المفجع الذى احدثه احتلال ادرنة. واوقع انتقال جميع الاماكن المقدسة الى ايدي الانجليز موجة حزن عميقة لدى العالم التركي قاطبة. ولم تثمر قوات الصاعقة التي حشدت لانقاذ بغداد بقيادة فالكانهاين اية نتيجة ايجابية[١٥١].

بدات الوحدات التركية بالانسحاب امام القوات الانجليزية انسحابا تضمن مناورات بطولية وناجحة بالرغم من تعرضها لهجوم عنيف مرات عديدة. وفي نفس الوقت كانت قوات علي احسان سابيس باشا التي ارسلت الى ايران لكسر

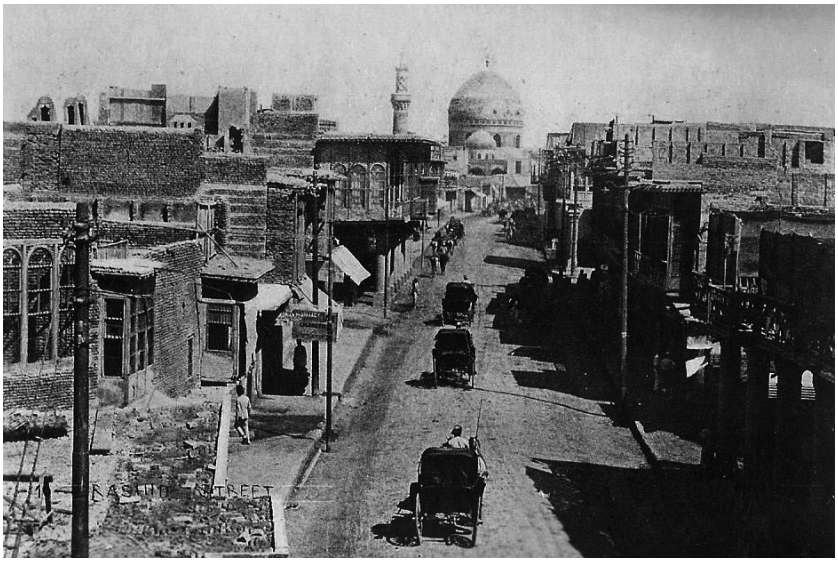

بغداد عام ١٩١٨م

الهجمات الروسية قد احرزت انتصارات باهرة وتمكنت القوات التركية التي انسحبت الى مواقع لها في تكريت من الصمود هناك نحو ٦ – ٧ شهرا. وفي ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩١٧ بدأ الانجليز بالهجوم على قوات الرتل الثالث عشر المتحصنة في قزلرباط ودلي عباس وجبل حمرين، وتمكنت القوات الانجليزية بالرغم من تكبدها خسائر فادحة من السيطرة على قزلرباط ودلي عباس. اما الرتل الثالث عشر فكان صامدا وبعناد في جنوبي كفري. وقام الانجليز الذين أمنوا جانبهم في جهة الشرق على امتداد نهر الفرات من قزلرباط وحتى الرمادي بقواتهم المتفوقة بالهجوم على الرتل الثامن عشر العثماني المتمركز في جنوب تكريت. وخلال القتال الذى نشب في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ والذى استمر منذ الصباح وحتى مساء ذلك اليوم صمدت القوات التركية ببطولة فائقة امام الانجليز رغم التفوق الساحق لقواتها. وفي تلك الليلة بدأ الرتل الثامن عشر بالانسحاب الى الشمال متابعا نهر الفرات ووصلت الى الفتحة (فتحة جبل حمرين) وبدأت بالتمركز هناك. وكان الانجليز يستفيدون من خطوط السكك الحديد التى انشأوها في جبهتي فلسطين والعراق لنقل الشاحنات (اللوريات) الكبيرة والصغيرة والمدرعات والذخائر الحربية والاسلحة وتجميعها في مراكز معينة وتوزيعها من ثم على مناطق الجبهة. كما اتاحت الخطوط الحديدية نقل الاغذية الى القوات دونما تاخير. اما الوحدات التركية فانها كانت تنقل الذخائر والاغذية على ظهور الجمال والحمير [١٥٢].

واتضح ان هدف القوات الانجليزية التي دخلت هناك في معارك قليلة الاهمية لم يكن دفع القوات التركية نحو الشمال بل ان الهدف الرئيسي كان التوجه الى الموصل[١٥٣]. وبحلول بدايات عام ١٩١٨ كان الجيش السادس العثماني قد فقد قوته تماما وتبعثر في منطقة شاسعة تكون شريطا يبلغ طوله ٤٠٠ كيلومترا ويمتد من هيت الى الفتحة قرب جبال حمرين ومن كفري وطوزخورماتو والى كركوك واربيل والموصل. وتحول هذا الجيش الى حشد مؤلف من ٣٣ الف فرد من الجائعين والمتهالكين [١٥٤].

هجمت القوات الانجليزية بعد ٢٧ نيسان / ابريل سنة ١٩١٨ وبسرعة كبيرة على الرتل الثالث عشر العثماني الذى كان يسيطر على مثلث قره تبة – كفري

- طوزخورماتو. وكان الرتل العثماني يدافع دفاعا مستميتا ضد القوات الانجليزية المتفوقة التي كانت تتلقى الامدادات باستمرار. ويصف خليل بك الذى قام بقيادة هذا الرتل شخصيا هذه الموقعة بهذا الشكل:

" القتال يدور بدون توقف. والجميع في شغل شاغل عن الطعام بل وحتى عن

دخول جيش الانجليز إلى مدينة كركوك

شرب الماء. وحيث ان العدو يضطر الى الانسحاب في كل مرة يهجم فيها علينا، بدأت مدافعه ومدرعاته بصب نيران مكثفة على قواتنا واستمرت هذه العملية ساعات عديدة ليتلوها هجوم القوات البرية مرة اخرى. غير ان كل ذلك لم يكن ليكفي لكسر صمود الرتل الثالث عشر. وكانت كل هجمة تكلف الانجليز الآف القتلى وكانت النيران الجهنمية تطلق علينا بعد كل هجوم. وتحولت الخنادق الى كتل من الطين الممتزج بالدم. كنا نضطر الى تضميد جروح الجنود بقطع من الملابس الممزقة التى يجري جمعها من هنا وهناك. وكنا نستعمل في ذلك حتى الملابس الداخلية للجنود الذين يفارقون الحياة. وآن وقت اسدال الستار على مشهد الموت هذا الذى استمر طيلة ايام ٢٧ و ٢٨ و٢٩ من نيسان / ابريل. اذ بدأ الرتل الثالث عشر بترك المواضع التي كانت تتحصن فيها لتنسحب شيئا فشيئا باتجاه كركوك.

خلال هذا الانسحاب بدات القوات الانجليزية التي كانت تتلقى معدات وقوات اضافية جديدة باستمرار بالتعرض لقواتنا المنسحبة نحو كركوك. ولذا فان قواتنا بدأت بتغيير اتجاهها من كركوك الى ما خلف الزاب الصغير عن طريق التون كوبري وبذلك تخلصت كركوك من الدمار. وكان الرتل يقوم اثناء الانسحاب بتدمير واتلاف الارزاق والذخائر الحربية التي يصعب نقلها واحدة

ألتون كوبري سنة ١٩١٨م

اثر الاخرى. وحتى الجرحى الراقدون في مستشفى كركوك تركوا تحت رحمة العدو. وتم صد هجوم شنته علينا قوة خيالة انجليزية من جهة التون كوبري ووقفه عند حده. وتم تحديد الزاب الصغير كموقع رئيسي للرتل الثالث عشر وبوشر ببناء التحصينات في ذلك الموضع. وبانسحاب الرتل الى ما وراء الزاب فقد اصبح خط مواصلات كركوك مسدودا بوجهنا كما غدا من غير الممكن تأمين المواصلات عن طريق السليمانية. وانتفت بذلك امكانية امدادنا بقوات اضافية او بالذخائر الحربية "[١٥٥].

لم تكن منطقة الموصل معرضة للهجمات الانجليزية حتى ذلك الوقت بسبب ظروفها الجغرافية. وتم تعيين علي احسان باشا قائدا للجيش السادس المتمركز في الموصل بدلا عن خليل باشا قائد الرتل الثالث عشر الذي غادر العراق. وبدات الدول المتحالفة مع تركيا بعقد الصلح مع العدو او القبول بالهزيمة لتنسحب بذلك من ساحة الحرب وبقيت تركيا وحيدة في الميدان. وكان الراى العام العالمي قد سأم من مآسي ومضايقات هذه الحرب الطويلة الامد. وكان نجم الزعماء الاوروبيين المؤيدين للسلام يزداد تألقا وفرصهم في الفوز خلال الانتخابات تزيد اكثر فاكثر. وكان هذا الوضع يجعل امكانية عقد اتفاقية هدنة مع تركيا بدورها ووضع نهاية للحرب امرا غير بعيد الاحتمال. وكانت الحكومة العثمانية قد اشعرت كافة القطعات المتحاربة في اواخر شهر تشرين الاول / اكتوبر بوجود احتمال لعقد اتفاقية هدنة مع الاعداء. وكان الانجليز يتلهفون ويسعون بدون هوادة لاحتلال الموصل قبل الجلوس الى مائدة المفاوضات حول الهدنة. ولهذا السبب فقد امكن رؤية الطائرات الانجليزية في اواسط شهر تشرين الاول / اكتوبر وهي تقوم بطيران استطلاعي في سماء منطقة الموصل. ولم يكن من الصعب استنتاج ان الانجليز سيقومون بالهجوم على المنطقة خلال بضعة ايام.

وفي ١٨ تشرين الاول / اكتوبر تحركت وحدتا خيالة انجليزية في محاولة للهجوم على القطعات التركية المتواجدة في جنوب كركوك. وذهب قائد الجيش علي احسان باشا حتى كركوك ليعود في الثاني والعشرين من نفس الشهر الى الموصل ثانية. وفي نفس يوم وصوله الى مركز قيادته قام الانجليز بهجوم واسع

على امتداد نهر دجلة. واصدر قائد الجيش اوامر قاطعة الى اسماعيل حقي بك الذى كان يتولى قيادة الوحدات المتمركزة على طول نهر دجلة بالدفاع عن مواضعه مهما كلفه الامر. وكان الهدف هو عدم افساح المجال للانجليز لاحتلال الموصل قبل عقد الهدنة اى قبل نهاية شهر تشرين الاول / اكتوبر [١٥٦].

اضطرت الوحدات التركية الى الانسحاب امام هجوم القوات الانجليزية المتفوقة فأخلت جبل حمرين في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر. وبدات القوات الانجليزية بهجوم على (الفتحة) الواقعة في شمالي المنطقة في الخامس والعشرين من نفس الشهرليعبروا رافد الزاب بعد ذلك بيوم واحد. وكانت وحدات دجلة تعمل على تجميع قواتها في الضفة اليمنى من نهر دجلة. وبسبب القتال الشديد الذى دار في تلك المنطقة فقد انقطع الاتصال بين وحدة دجلة وبين قيادة الجيش وبسبب ذلك وفي الثامن والعشرين من نفس الشهر ايضا تم تكليف احد الطيارين الالمان للقيام بعملية استطلاع جوية مقابل اعطائه بعض المكافآت. وكلف الطيار بايصال امر بالشفرة الى وحدة دجلة لتقوم بالانسحاب الى موضع القيارة. غير انه تبين فيما بعد ان الطيار لم يقم بتنفيذ مهمته رغم ادعائه بالقاء الامر على الوحدة. ومع ان علي احسان باشا قام بارسال اوامر جديدة الى وحدة دجلة في ٢٩ من الشهر المذكور تتضمن نفس الطلب وبواسطة عدد من الفرسان الابطال من وحدة الخيالة، فقد تبين فيما بعد ان اوامره لم تصل الى الوحدة المذكورة [١٥٧].

وخلال القتال الشديد الذى دار بين القوتين في ٢٩ من شهر تشرين الاول / اكتوبر، وقعت بعض الوحدات العسكرية التركية في اسر الانجليز. ودارت رحى معركة ضارية في موضعي جيرناف والشرقاط. وفي الثلاثين من نفس الشهر اسرت القوات الانجليزية وحدة دجلة بعد ان حاصرتها في بقعة مساحتها ثلاثة كيلومترات تقع في الجنوب الغربي من جيرناف. وبلغت الخسائر التركية هناك ثمان سريات مشاة وخمسين مدفعا وسبعين رشاشا. وكان افضع ما في الامر عدم بقاء اية وحدات يمكنها الوقوف بعد ذلك امام قوات الانجليز [١٥٨].

عندما اعلنت هدنة موندروس في الثلاثين من شهر تشرين الاول / اكتوبر لسنة ١٩١٨ التي وضعت نهاية للحرب العالمية الاولى، لم يكن الانجليز قد دخلوا الموصل بعد. غير ان الجيش الانجليزى رغم تبلغه باحكام مواد اتفاقية الهدنة،

خرق هذه الاتفاقية منذ اليوم الاول لتوقيعها. ولم تتورع القوات الانجليزية عن تكثيف هجماتها رغم اعلان الهدنة متذرعة بحجة حماية المسيحيين من اهالي الموصل من جهة وتمزيق الجيش السادس العثماني الموجود في المنطقة وابادته من جهة اخرى. غير ان الهدف الحقيقي للانجليز كان الاستيلاء على حقول البترول الموجودة في المنطقة[١٥٩]. ولم يعر الانجليز اية اهمية للبيان الرسمي الصادر من قائد اللواء الخامس بهذا الصدد، فدخلت قواتها في الاول من شهر تشرين الثاني / نوفمبر لعام ١٩١٨ بلدة حمام العليل. واصدر الجنرال مارشال انذارا رسميا يتضمن ان قواته ستقوم باحتلال الموصل وان على القوات التركية ان تنسحب الى مسافة خمسة اميال اخرى نحو الشمال وقام فورا بالتقدم نحو الموصل. ومع ان ذلك كان امرا يتناقض مع احكام اتفاقيات الحروب الدولية، فان الانجليز تذرعوا باحكام المادة السابعة من اتفاقية الهدنة لتبرير استمرارهم على تلك التحركات. وفي اليوم التاسع من نفس الشهر وصلت القوات الانجليزية الى مشارف الموصل. وفي اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر حققت بالتهديدات المتواصلة اخلاء القوات التركية للموصل. وبذلك تكون الموصل قد احتلت من قبل الانجليز احتلالا فعليا مستندا على الامر الواقع خارقين بذلك احكام القانون الدولي واتفاقية الهدنة. ومع ان الانجليز سمحوا لعلي احسان باشا قائد الجيش السادس وآخر ضابط عثماني في العراق بمغادرة الموصل، فقد تم القاء القبض عليه لدى وصوله استانبول ونفي بعد فترة الى جزيرة مالطا بداعي مسؤوليته عن وقوع وحدة دجلة في الاسر [١٦٠].

الهوامش :

١- ورد ذلك في بعض المراجع بشكل مغاير. فقد ورد في الطبري على شكل: (قباج) او (قاباج). وورد في مرجع آخر بشكل: (خاتون) و(فتح خاتون) و(قنق خاتون) و (قبيق) و (قبيغ). انظر لمزيد من التفاصيل: Hakkı Dursun Islamiyet ve Türkler : Yıldız ، استانبول ، ١٩٧٦ ص ١١ - ١٣ و ١٥؛ Mirza Bala، مادة Bahara ، İslam Ansiklopedisi جلد ٢ استانبول ١٩٦١ ص ٧٦٢؛ وانظر:

Zekeriya Kitapci: "İslamın İlk Devirlerinde Arap Şehirlerine Yerleştirilen ilk Tükler" ، Türk Kültürü السنة ١٠ العدد ١١٢ (شباط/فبراير ١٩٧٢) ص ٢١٤.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ترجمة: Mustafa Peyda، انقرة ١٩٨٧، ص ٥٩٦ - ٥٩٧. الجاحظ، مناقب جيش الخلافة وفضائل الاتراك، ترجمة: Ramazan Şeşen، انقرة ١٩٦٧، ص ٢٣؛ شاكر صابر الضابط "تاريخ الصداقة بين

العراق وتركيا" بغداد ١٩٥٥، ص ٢٩ – ٣٠؛ نفس المصدر، "موجز تاريخ التركمان في العراق" الجلد الاول، بغداد ١٩٦١، ص ٣٥ – ٣٨.

٣– Zeki Velidi Togan ، Umumi Türk Tarihine Giriş، جلد ١، الطبعة الاولى ، استانبول ١٩٧٠ ، ص ١٧٤.

٤– مصطفى جواد "مختصر تاريخ الترك في العراق " مجلة الدليل ، السنة الاولى ، العدد ٢ ، النجف ، (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٦) ، ص ٦١.

٥ – شاكر صابر الضابط ، المصدر السابق ، ص ٣٩.

٦ – Hakkı Dursun Yıldız ، المصدر السابق ، ص ٦٦ ـ ٦٧.

٧ – Fuad Köprülü, Tükiye Edebiyatında ؛٨٣ – ٨٤ ،Köprülüzade Mehmed Fuad, Tükiye Tarihi، استانبول ١٩٢٣ ، ص İlk Mutasavvuflar, الطبعة الثانية ، انقره ١٩٦٦ ، ص ١٠.

٨ – مادة "Irak Türkleri " الانسكلوبيدية التركية ، الجلد : ١٩، انقره ١٩٧١، ص ٤٥٩.

٩– Hakkı Dursun Yıldız ,"Abbasiler Devrinde Türk Kumandanları"، مجلة: Türk Kültürü Araştırmaları، السنة/٢ العدد/١٢، (انقره ١٩٦٥)، ص ٢٠٣.

١٠– الجاهز، المصدر السابق ، ص ٣١.

١١– Fuat Köprülü ، المصدر السابق، ص ٩٨ – ٩٩.

١٢– Zeki Velidi Togan ، المصدر السابق ص ١٧٥؛ Selcuklular ve Islamiyet ، Osman Turan ، استانبول ١٩٧١، ص ١٩٩.

١٣– Zeki Velidi Togan ، نفس المصدر ، ص ١٧٥.

١٤– The World Of Islam ، Erns J Grube ، لندن ١٩٦٦، ص ١٨ ـ ١٩؛ İslam، H.Viollet Oktay Aslanapa Ansiklopedisı، مادة "Samerra"، جلد ١٠، استانبول ١٩٦٦، ص ١٤٤ ـ ١٤٧.

١٥– İslam Ansiklopedisi : K.V. Zettersteen ، مادة "Abbasiler" ، جلد ٥، استانبول ١٩٦٥، ص ١٨ – ١٩.

١٦– Islam Ansiklopedisi، مادة "Emirul Umera" ، جلد ٤، استانبول ١٩٦٤، ص ٢٦٤.

١٧– K V Zettersteen ، İslam Ansiklopedisi ، مادة "Beckem" ، جلد ٢ ، استانبول ١٩٦١، ص ٤٣٣.

١٨– شاكر صابر الضابط ، المصدر السابق ، ص ٥١.

١٩– K V Zettersteen ، مادة، "Beckem" ، نفس المصدر ، ص ٤٣٣.

٢٠– K V Zettersteen، مادة : Muizzud-Devle، İslam Anseklopedisi، جلد ٨، استانبول ١٩٧١، ص ٥٦١.

٢١– K V Zettersteen ، مادة، Buveyhiler ، İslam Ansiklopedisi ، جلد ٢ ، استانبول ١٩٦١ ، ص ٨٤٣.

٢٢– Ahmet Ateş ، مادة، Deylem، İslam Ansiklopedisi، جلد ٣ ، استانبول ١٩٦٣ ، ص ٥٧٢ – ٥٧٣.

٢٣– مصطفى جواد ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩.

٢٤– Ahmet Ateş المصدر السابق ، ص٥٧٢ – ٥٧٣.

٢٥– حسين أمين ، تاريخ الترك في العصر السلجوقي، بغداد ، ١٩٦٥، ص ٥٧.

٢٦– Ahmet Ateş، المصدر السابق ، ص ٥٧٣.

٢٧– الراوندي ، راحة الصدور في آية السرور، ترجمة Ahmet Ateş ، جلد ١، انقرة ١٩٥٧، ص١٠١ – ١٠٢. الاصفهاني، Irak ve Horasan Selcukluları، ترجمة : Kivamettin Burslan ، استانبول ١٩٤٣، ص ٥. حسين أمين، المصدر السابق، ص ٥٦. Selcuklu Devri Türk Tarihi ، Mehmet Köymen ، انقرة ١٩٦٣، ص ٥٤؛

Selcuklular Tarihi ve Türk Islam Medeniyeti ، Osman Turan ، انقرة ١٩٦٥ ، ص ٦٢.

٢٨- مادة Besasiri، İslam Anseklopedisi، جلد ٢، استانبول ١٩٦١، ص ٥٦٧.

٢٩- الحسيني ، اخبار الدولة السلجوقية ، انقرة ١٩٤٣ ، ص ١٣.

٣٠- الراوندي ، المصدر السابق، ص ١٠٣.

٣١- الاصفهاني ، المصدر السابق، ص ٧.

٣٢- Başlangıçından Zamanımıza Kadar Büyük Türkiye Tarihi ، Yılmaz Oztuna، جلد ١ ، استانبول ١٩٧٧، ص ٣٨٧ - ٣٨٨.

٣٣- Osman Turan ، المصدر السابق، ص ٨٦.

٣٤- الراوندي، المصدر السابق، ص١٠٤. الاصفهاني، المصدر السابق، ص ٨.

٣٥- من المعلوم ان هذه المدينة التي اطلق عليها اسم مدينة طغرل بك جرى توسيعها بالاضافات التي الحقت بها من قبل ملكشاه.

٣٦- Osman Turan ، المصدر السابق ، ص ٨٧.

٣٧- تم سك مدالية ذهبية في بغداد تخليدا لذكرى هذا الحفل.ويوجد في أحد وجهي المدالية اسم الخليفة وفي الوجه الثاني اسم طغرل بك. كما تضمن وجها المدالية صورة تخطيطية بارزة لطغرل بك. (انظر: Osman Turan، المصدر السابق، ص ٩٧).

٣٨- يمكن الرجوع حول عصر طغرل بك الى المصادر الآتية: Osman Turan ، المصدر السابق، ص ٨٥ - ٩٥. M Altay Köymen ، المصدر السابق، ص ١٨٦ - ١٩٢. حسين امين، المصدر السابق ، ص ٥٦ - ٧١.

٣٩- الشحنات هم القادة المعينون من قبل السلاطين السلاجقة من العاملين في مراكز الايالات التابعة الى الديوان الكبير. اما العمداء فهم المعينون بدورهم من قبل السلاطين غير انهم مسؤولون عن الادارة المدنية (انظر: İbrahim Kafesoğlu ، مادة Selcuklular، İslam Ansiklopedisi، جلد ١٠، استانبول ١٩٦٦، ص ٣٩٩). ويرى حسين امين ان صلاحيات العمداء كانت اوسع من صلاحيات الشحنات ، ذلك لأن الشحنة مسؤول عن مركز الايالة فحسب بينما يتولى العمدة جميع شؤون الايالة. فمثلا انه في مقابل ارتباط جميع الشؤون الادارية في العراق بالعمدة ، فان الشحنة كان مسؤولا عن بغداد فقط. على انه كان يشاهد في فترات مختلفة كون احدهما مساعدا للآخر (انظر: حسين أمين، المصدر السابق، ص ٢٠١ - ٢٠٢).

٤٠- Osman Turan ، المصدر السابق ، ص١٣٢.

٤١- Osman Turan ، نفس المصدر ، ص ١٣٤.

٤٢- حسين أمين ، المصدر السابق، ص ٧٣ ،

٤٣- İbrahim Kafesoğlu، مادة "Selcuklular"، المصدر السابق، ص ٣٥٣–٣٨٢؛ Osman Turan ، المصدر السابق، ص ١٣٩.

٤٤- İbrahim Kafesoğlu ، مادة "Selcuklular" ، المصدر السابق، ص ٣٧٠ - ٣٧٣؛ نفس المؤلف: مادة "Nizam-ul Mulk" ، İslam Ansiklopedisi، جلد ٩، استانبول ١٩٦٤، ص ٣٢٩ - ٣٣٣.

٤٥- Osman Turan ، المصدر السابق ، ص ١٤٩. İbrahim Kafesoğlu ، مادة "Melikşah" ، İslam Ansiklopedisi، جلد ٧، استانبول ١٩٧٠، ص ٦٦٥ - ٦٧٣.

٤٦- انظر حول تفاصيل حفلة الزفاف هذه التي تصور دخول ملكشاه بغداد وعظمة الامبراطورية السلجوقية ونفوذها

احسن تصوير: Osman Turan ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ – ١٥١.

٤٧- حسين امين ، المصدر السابق ، ص ٧٢.

٤٨- Osman Turan ، المصدر السابق ، ص ١٣٤.

٤٩- İbrahim Kafesoğlu ، Selcuklu Tarihi ، استانبول ١٩٧٢ ، ص ٦٤ – ٦٨.

٥٠- Osman Turan ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ – ١٦٠.

٥١- Papas Grigorun Zeyli Urfalı Mateos (١١٣٦ – ٩٥٢) Vakay- i Namesi ، (١١٦٢- ١١٣٦) ، انقرة ١٩٦٢ ص ٢٣١ – ٢٣٢.

٥٢- İbrahim Kafesoğlu ، المصدر السابق ، ص ٨١ – ٨٥.

٥٣- الاصفهاني ، المصدر السابق ، ص ١٦٤.

٥٤- Mesud b Muhammed Tapar Faruk Sümer ، İslam Ansiklopedisi، جلد ٨ ، استانبول ١٩٧١، ص ١٣٥-١٤١.

٥٥- انظر حول سلاجقة العراق المصادر الآتية: الاصفهاني، المصدر السابق؛ İbrahim Kafesoğlu، مادة Selcuklular، المصدر السابق، ص ٣٧٣ – ٣٧٨؛ المصدر السابق، ص ٧٢ – ٨٦. حسين امين ، المصدر السابق ، ص ٩٢ – ١٢٠.

٥٦- حسين امين ، المصدر السابق، ص ٢٠٩ – ٢١١.

٥٧- H Namık Orkun ، Türk Tarihi ، جلد ٣ ، انقرة ١٩٤٦ ، ص ٨٦.

٥٨- Yılmaz Oztuna ، المصدر السابق، ص ١٠٥ ، جلد ٢.

٥٩- H Namık Orkun ، المصدر السابق، ص ٨٦. شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص ٦١ – ٦٢.

٦٠- الحسيني ، اخبار الدولة السلجوقية ، ترجمة : Necati Lugal ، انقرة ١٩٤٣ ، ص ٢٥ – ٥٣. سعيد الديوه جي، الموصل في العهد الاتابكي ، بغداد ١٩٥٨ ، ص ١٦ – ١٧؛ Ali Sevim, "Suriye Selcukluları"، (من الفتح وحتى وفاة طوطوش) ، انقرة ١٩٦٥ ، ص ١١٢ – ١١٥.

٦١- سعيد الديوه جي ، المصدر السابق، ص ١٧.

٦٢- İbrahim Kafesoğlu، مادة: İslam Anseklopedisi، Kur - Boş ، جلد ٦، استانبول ١٩٦٧، ص ١٠٨٤ – ١٠٨٦.

٦٣- سعيد الديوه جي ، المصدر السابق، ص ١٧ – ١٩.

٦٤- سعيد الديوه جي ، المصدر السابق، ص ١٩ – ٢١.

٦٥- الخطيب العمري ، منهل الاولياء ومشرب الاصفياء في ذكر سادات الموصل الحدباء ، الناشر : سعيد الديوه جي ، جلد ١ ، الموصل ١٩٦٧ ، ص ١٠٧ – ١٠٨؛ سعيد الديوه جي ، المصدر السابق، ص ٢١ – ٢٣.

٦٦- M Altay Kömen ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥.

٦٧- Fuat Küprülü ، المصدر السابق، ص ٢٣٣.

٦٨- M Altay Kömen ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦.

٦٩- H Namık Orkun ، المصدر السابق، ص ٨٧ – ٨٨.

٧٠- الخطيب العمري ، المصدر السابق ، ص ١١٠.

٧١- الخطيب العمري ، نفس المصدر ، ص ١١١.

٧٢- سعيد الديوه جي ، المصدر السابق ، ص ٢٥.

٧٣- Yılmaz Oztuna ، المصدر السابق، ص ١٠٥.

٧٤- M Altay Köymen ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦.

٧٥- سعيد الديوه جي ، المصدر السابق ، ص ٣٠.

٧٦- سعيد الديوه جي ، نفس المصدر ، ص ٣٢.

٧٧- سعيد الديوه جي ، نفس المصدر ، ص ٣٥ - ٣٨.

٧٨- الخطيب العماري ، المصدر السابق ، ص ١١١ - ١٢٦.

٧٩- مادة : İslam Ansiklopedisi، Begitiginliler ، جلد ٢، استانبول ١٩٦١، ص ٤٤٩ ـ ٤٥٠.

٨٠- ان المصدر الرئيسي الذي اتخذناه اساسا في هذا القسم هو : İbrahim Kafesoğlu ، مادة İslam Gok - Bori، Ansiklopedisi ، جلد ٦ ، استانبول ١٩٦٧، ص ٨٨٥ - ٨٩٢. ويمكن الرجوع ايضا الى المصادر الاتية: Halil Edhem ، Duvel-i Islamiye، استانبول ١٩٢٧ ص ٢٣٦. شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص ٦٦ - ٧٢. نفس المؤلف، تاريخ الصداقة، ص ٨٥ - ٩٠. محسن محمد حسين، اربيل في العهد الاتابكي، بغداد ١٩٧٦. زبير بلال اسماعيل ، اربيل في ادوارها التاريخية ، النجف ١٩٧١.

٨١- Faruk Sümer، Oğüzlar (Türkmenler) Tarihleri - Boy teşkilatı Destanları، الطبعة الثالثة ، استانبول ١٩٨٠، ص ١٢٧ - ١٢٨.

٨٢- فاضل مهدي بيات ، امارة قفجاق التركمانية ، مجلة قارداشلق ، السنة ١٦، العدد ٩ - ١٢ ، (كانون الثاني / يناير - نيسان / ابريل ١٩٧٧) ، ص ٨.

٨٣- فاضل مهدي بيات ، المصدر السابق ، ص ٨ ـ ٩.

٨٤- Faruk Sümer ، المصدر السابق ، ص ١٢٨.

٨٥- انظر حول العهد الذي يسبق دخول الخوارزميين والايلخانيين الى بغداد المصادر الاتية: مادة "Harzimşahlar M Fuad Köprülü ، İslam Ansiklopedisi، الجلد ٥ ، استانبول ١٩٦٤، ص ٢٦٥ - ٢٩٦؛ جعفر حسين خصباك، العراق في عهد المغول الايلخانيين (١٢٥٨ - ١٣٣٥) ، بغداد ١٩٦٨، ص ١ - ٢٥؛ شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص ٩١- ٩٩. الضابط، نفس المصدر ، ص ٩١- ٩٩؛ نفس المؤلف ، تاريخ الصداقة، ص ١٠٢ - ١٠٩.

٨٦- Türkü Ansiklopedisi ، مادة Irak ، الجلد ١٩ ، انقرة ١٩٧١ ، ص ٤٤٩.

٨٧- Zeki Velidi Togan ، المصدر السابق، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٩.

٨٨- مادة، Irak ، المصدر السابق، ص ٤٩٩.

٨٩- Mukrimin Halil Yinanc ، مادة : "Celayir" ، İslam Ansiklopedisi، الجلد ٣ ، استانبول ١٩٦٣ ، ص ٦٤.

٩٠- مادة، Irak، المصدر السابق، ص ٤٤٩.

٩١- Mukrimin Halil Yinanc المصدر السابق، ص ٦٥.

٩٢ - Anadolu Beylikleri ve Akkoyunlu Devletleri, İsmail Hakkı Uzunçarşılı ، انقرة ١٩٦٩ ، ص ١٨٠.

٩٣ - Karakoyunlular, Faruk Sümer (Başlangıçtan Cihan - Şah a kadar) انقرة ١٩٦٧ ، ص ٥٧. جلد/١

٩٤- İsmail Hakkı Uzunçarşılı ، المصدر السابق، ص ١٨٣ - ١٨٤.

٩٥- İsmail Hakkı Uzunçarşılı ، نفس المصدر ، ص ١٨٨ - ١٩٠.

٩٦- Mukrimin Halil Yinanc مادة،"Akkoyunlular" ; İslam Ansiklopedis ، جلد/١ ، استانبول ١٩٦٥ ، ص ٢٥٩.

٩٧- İsmail Hakkı Uzunçarşılı المصدر السابق، ص ١٩٠ - ١٩٢.

٩٨-Mukrimin Halil Yinanc المصدر السابق، ص ٢٦٠ - ٢٦٢.

٩٩- İsmail Hakkı Uzunçarşılı المصدر السابق، ص ١٩٧ - ١٩٨.

١٠٠- مادة Irak المصدر السابق، ص ٤٥٠.

١٠١- Osmanlı Tarihi ، İsmail Hakkı Uzunçarşılı جلد ٢ ، الطبعة الخامسة، انقرة ١٩٨٨ ، ص ٣٥٠ -٣٥٢.

١٠٢- مادة: "Irak" المصدر السابق، ص ٤٥١.

١٠٣- المديرية العامة لارشيف الدولة، رئاسة وزراء الجمهورية التركية، رئاسة دائرة الارشيف العثماني، Kerkük -Musul ile ilgili Arşiv Belgeleri (١٥٢٥—١٩١٩) انقرة ، ص ٢٤ - ٢٥.

١٠٤- Osmanlı Tarihi، İsmail Hakkı Uzunçarşılı جلد ٣،١ تشرين الثاني/نوفمبر، الطبعة الرابعة، انقرة ١٩٨٨، ص١٥٣- ١٥٥.

١٠٥- Naima- Mustafa Efendi ، Tarih- i Naima ترجمة Zuhuri Danışman، جلد ٢، استانبول ١٩٦٨، ص ٨٥١.

١٠٦- عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، جلد ٤ ، بغداد ١٩٤٩، ص ١٨٢ - ١٨٤.

١٠٧- مادة: "Kerkük" ، Türk Ansiklopedisi، جلد ٢١، انقرة ١٩٧٤، ص ٤٩٧.

١٠٨- İsmail Hakkı Uzunçarşılı، المصدر السابق، ص ١٥٥ - ١٥٧.

١٠٩- مادة، Irak ، المصدر السابق، ص ٤٥٢.

١١٠- İsmail Hakkı Uzunçarşılı المصدر السابق، ص ١٦٠.

١١١-İsmail Hami Danişmend ،Izahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi، جلد ٣، استانبول ١٩٧٢، ص ٣٧٢ - ٣٧٩.

١١٢- İsmail Hakkı Uzunçarşılı المصدر السابق، ص ٢٠٢ - ٢٠٤؛ Ismail Hami Danişmend ، المصدر السابق، ص ٣٧٥ - ٣٧٩.

١١٣- مادة، "Irak" ، المصدر السابق، ص ٤٥٢.

١١٤- Osmanlı tarihi, İsmail Hakki Uzunçarşılı جلد ٤، القسم الاول، الطبعة الرابعة، انقرة ١٩٨٨، ص ٢١٩.

١١٥- مادة، "Irak" ، المصدر السابق، ص ٤٥٢ - ٤٥٣.

١١٦- İsmail Hakkı Uzunçarşılı المصدر السابق، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

١١٧- مادة، "Irak"، المصدر السابق، ص ٤٥٢.

١١٨- İsmail Hakkı Uzunçarşılı المصدر السابق، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

١١٩- Kerkük Kenti ve Ev Mimarisi, Suphi Saatçı رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الهندسة المعمارية - قسم اعادة التعمير، استانبول ١٩٩٣ ، ص ٤٩ - ٥٠. المخطوطات ص ٢١٥ - ٢١٦.

١٢٠-١٢٠ - İsmail Hakkı Uzunçarşılı ، المصدر السابق، ص ٢٢٦ - ٢٢٩.

١٢١- مادة، "Irak" ، المصدر السابق، ص ٤٥٣.

١٢٢- İsmail Hakkı Uzunçarşılı ، المصدر السابق، ص ٦٠٨.

١٢٣- V Minorsky ، مادة، "Süleymaniye" ، İslam Ansiklopedisi، جلد ١١، استانبول ١٩٧٠ ، ص ٢٠٠.

١٢٤- İsmail Hakkı Uzunçarşılı ، المصدر السابق، ص ٦٠٨، الهامش رقم ١.

١٢٥- M Cavit Baysun ، مادة، "Bağdat"، İslam Ansiklopedisi، جلد ٢ ، استانبول ١٩٦١ ، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

١٢٦- مادة، Irak ، المصدر السابق، ص ٤٥٢ - ٤٥٤.

١٢٧-M Tayyib Gökbilgin ، مادة، "Mithat Paşa"، İslam Ansiklopedisi، جلد ٨ ، استانبول ١٩٧١ ، ص ٢٧٣.

١٢٨- مصطفى جواد، احمد سوسة، دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديما وحديثا، بغداد ١٩٥٣، ص ٢٣٠.

١٢٩- M Tayyib Gökbilgin ، المصدر السابق، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

١٣٠-١٣٠ -M Tayyib Gökbilgin ، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

١٣١- M Tayyib Gökbilgin ، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

١٣٢- مصطفى جواد ، احمد سوسة ، المصدر السابق، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

١٣٣- نشرت نتائج هذا الاحصاء في العدد ٩ من جريدة الزوراء الصادر في ٢ جمادى الاولى من عام ١٢٨٦ (٩ اغسطس ١٨٦٩). وجاءت نتائج هذا الاحصاء الذي شمل الذكور كما شمل مناطق الكاظمية والاعظمية ايضا بالاضافة الى بغداد كما يلي: مجموع عدد المساكن: ١٨٤٠٧، مجموع نفوس الذكور: ٦٧٥٦٨٣ (بلغ عدد نفوس الاجانب ضمن المجموع المذكور ٢٤١١ شخصا. وجاء توزيع هذا العدد بحسب جنسيات هؤلاء الاجانب كالاتي: ايران ٢١٢٦، بريطانيا ومستعمراتها ٢٦٥، روسيا ١٤، فرنسا ٣ ، النمسا ٣).

١٣٤- مصطفى جواد ، احمد سوسة ، المصدر السابق، ص ٢٣١.

١٣٥- M Tayyib Gökbilgin ، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

١٣٦- مادة، Irak، المصدر السابق، ص ٤٥٥.

١٣٧- اليس من المعلوم استعمال البريطانيين هذه الخرائط وعلى نطاق واسع اثناء الحرب العالمية الاولى ؟

١٣٨- Irak Türkleri, Mehmet Atalar، اطروحة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ التركي العام بمعهد العلوم الاجتماعية في جامعة استانبول، استانبول ١٩٨٦، ص ١٩.

١٣٩- مادة، Irak، المصدر السابق، ص ٤٥٥.

١٤٠- Bağdat Demiryolu Savaşı, Edward Earle، ترجمة الى التركية: Kaim Yargıcı ، استانبول ١٩٧٢، ص ٨١ وما بعدها.

١٤١- مادة، Irak، المصدر السابق، ص ٤٥٥.

١٤٢- Mehmet Atalar ، المصدر السابق، ص ٢٠ - ٢١.

١٤٣- Türkiyenin Paylaşması, Laurence Evans، ترجمة الى التركية : Tevfik Alanay ، استانبول ١٩٧٢، ص ١٠٩.

١٤٤- P W Ireland ، العراق، دراسة في تطوره السياسي (A Study in Political Development Iraq) ترجمة ج خياط ، بيروت ١٩٤٩، ص ٣٢.

١٤٥- Cavit (والي بغداد السابق)، Irak Seferi ve İttihat Hükümetinin Hayalet ve Cehalet-i Siyasiyesi، استانبول ١٣٤٤ ، ص ١٣ - ١٧.

١٤٦- مادة، Irak ، المصدر السابق، ص ٤٥٦.

١٤٧- Musul Meselesi ve Irak Türkleri, Kadir Misirlioğlu، استانبول ١٩٧٢ ، ص ٧٦.

١٤٨- Birinci Cihan Harbinde Türk Harbi, Fahri Belen، جلد ٣ ، انقرة ١٩٦٤، ص ١٤٨ - ١٥٠. مكث

الجنرال البريطاني طاوزند الذي وقع اسيرا في هذه الموقعة وبقي في جزيرة (بيوك ادا) باستانبول حتى نهاية الحرب. لمزيد من التفاصيل حول هذه المعارك يمكن الرجوع الى المرجع الاتي الذي الفه الجنرال نفسه : Charles V. F. Townshend، Irak Seferim، استانبول ١٣٣٧.

١٤٩- Halil Paşa، Bitmeyen Savaş ، (اعداد : Sorgun Taylan .M)، استانبول ١٩٧٢ ، ص ١٥٣ - ١٩٠.

١٥٠- Halil Paşa ، المصدر السابق، ص ١٩٣ - ١٩٧.

١٥١- مادة، Irak ، المصدر السابق، ص ٤٥٧.

١٥٢- Halil Paşa ، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

١٥٣- Kadir Mısırlıoğlu ، المصدر السابق، ص ٧٨.

١٥٤- مادة، Irak ، المصدر السابق، ص ٤٥٧.

١٥٥- Halil Paşa ، المصدر السابق، ص ٢١٤ - ٢١٥.

١٥٦- Kadir Mısırlıoğlu ، المصدر السابق، ص ٧٩ - ٨٠.

١٥٧- Kurmay Albay Dadayli Halit Bey Akmansu, Ziya Gögem (١٨٨٤- ١٩٥٣) ، جلد ١، استانبول ١٩٥٤، ص ٤٣ - ٤٤.

١٥٨- Ziya Gögem ، المصدر السابق، ص ٤٥.

١٥٩- مادة، Irak، المصدر السابق، ص ٤٥٧.

١٦٠- Kadir Mısırlıoğlu ، المصدر السابق، ص ٨١ - ٨٣.

الفصل الثاني

مشكلة الموصل

باحتلال الانجليز مدينة الموصل انتهت السلطة الفعلية الحاكمة للأتراك في عراق اليوم والتي كانت قد بدأت منذ تاريخ ٢٥ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٠٥٥. وبرزت المنطقة التي كانت تسمى انذاك "ايالة الموصل" والتي تضم حاليا مناطق كركوك والموصل واربيل والسليمانية والتي تهم مصير تركمان العراق عن قرب، برزت آنذاك كمشكلة دولية. وتحولت هذه الازمة التي دخلت التاريخ باسم (مشكلة الموصل) والتي كانت في البداية مبعثا لنزاع كبير بين تركيا وبريطانيا، تحولت بعد الحرب العالمية الاولى الى صراع دبلوماسي عنيف.

والواقع ان السياسة الاستعمارية البريطانية التي تكثفت حول العراق منذ مائة عام او يزيد كانت خطوطها الرئيسية قد ظهرت خلال المباحثات التي بدأت قبل بداية الحرب العالمية الاولى بين ممثلي العثمانيين والالمان والفرنسيين والروس. وبموجب ذلك فقد تحددت المصالح البريطانية في العراق في اطار

ثلّة من الجنود العثمانيين وهم يغادرون مدينة الموصل عام ١٩١٨ م

السيطرة على المواصلات النهرية عن طريق دجلة والفرات والحصول على امتيازات مشاريع الري في المنطقة وعلى نسبة قدرها ٧٥ ٪ من بترول المنطقة. اما المصالح الالمانية فقد تحددت بالسيطرة على المواصلات البرية الى العراق وتشغيل مينائي البصرة وبغداد والحصول على نسبة قدرها ٢٥ ٪ من البترول. على ان اشتراك الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى فتح السبيل لاجراء تعديلات جديدة في خطط تقاسم مناطق الشرق الاوسط ومن ضمنها العراق. وكانت هذه المباحثات تستند في البداية الى اتفاقية تقسيم مناطق النفوذ الروسية – البريطانية المعقودة في عام ١٩٠٧. غير ان الاوضاع الجديدة التي ولدتها الحرب جعلت مشاريع الخطط تتغير باستمرار، واستمرت الاجتماعات حتى بعد انتهاء الحرب. وفي البداية اشترك في هذه المباحثات كل من بريطانيا وروسيا وفرنسا ثم انضمت اليها ايطاليا وفي الاخير الولايات المتحدة الامريكية، وعقدت بين هذه الدول اتفاقيات عديدة. وكانت اهم اتفاقية تؤثر على مصير العراق، الاتفاقية المعقودة في ٩ – ١٦ مايو/ ايار من عام ١٩١٦ بين بريطانيا العظمى وفرنسا والتي تسمى اتفاقية سايكس – بيكو. وكانت هذه الاتفاقية تنص على ان تكون المناطق الساحلية الشمالية لسوريا باجمعها واعتبارا من عكا – بما فيها بيروت – ومناطق اطنة ومرسين للفرنسيين، وان تبقى المناطق التي تقع بين دجلة والفرات بين بغداد والبصرة بيد الانجليز، وان تؤسس في المنطقة المتبقية دولة عربية او دول عربية فدرالية على ان يخضع القسم الذى يشمل خط عكا – كركوك من المنطقة المخصصة للدول العربية الى النفوذ الفرنسي، وان يخضع القسم الجنوبي من ذلك الخط الى النفوذ البريطاني، وان تعلن الاسكندرون كميناء حر، وان تكون فلسطين منطقة دولية [١].

وبعد عقد هذه الاتفاقية جاءت احداث الثورة البلشفية وسقوط النظام الروسي القيصري ونشر البلاشفة لجميع الاتفاقيات السرية للدبلوماسية القيصرية، لتحدث خيبة امل مريرة لدى العرب وللشريف حسين بصورة خاصة ولتظهر الاعيب بريطانيا بكل تفاصيلها. سعت بريطانيا منذ الايام الاولى لنشوب الحرب العالمية الاولى – بهدف طعن الدولة العثمانية من وراء ظهرها – الى تحريض العالم العربي بأجمعه للثورة ضد هذه الدولة ودخلت من اجل ذلك في مباحثات مع الشريف حسين شريف مكة المكرمة. وازاء اشتراط الشريف حسين مساعدة

بريطانيا له في موضوع الاعلان عن استقلال الحجاز ونزع منصب الخلافة من السلطان العثماني، فان بريطانيا تباطأت عن المضي في هذا الموضوع. ولذا فان الشريف حسين اتصل بحكومة الدولة العثمانية طالبا منها اعطاءه امارة الحجاز على ان تكون هذه الامارة وراثية اي ان تنتقل الى اولاده ايضا. غير ان هذا الطلب لم يلق قبولا من لدن الحكومة العثمانية. وفيما بعد وإثر اشتداد اوار الحرب بمرور الايام فقد كثفت بريطانيا مساعيها من اجل التفاهم مع الشريف حسين. وطالب الشريف حسين بان تؤسس دولة مستقلة تضم كامل اراضي شبه الجزيرة العربية وسوريا والعراق وان يتاح له تولي رئاسة هذه الدولة وحكمها. وبعد لقاءات ومفاوضات عديدة جرت خلال عام ١٩١٥ وفي الشهر الاول من عام ١٩١٦ تم الاتفاق حول الموضوع بين بريطانيا والشريف حسين [٢].

اظهر قيام الانجليز بعقد اتفاقية سايكس ـ بيكو مع فرنسا بعد تاريخ اتفاقها مع الشريف حسين، ان الانجليز انما كانوا يخادعون العرب ويوقعونهم في الفخ. ولم تقتصر مخادعة الانجليز للشريف حسين عند هذا الحد، فانها دخلت من جهة اخرى في مباحثات مع ابن سعود امير نجد واثمرت تلك المباحثات عن عقد اتفاقية مع هذا الامير في كانون الأول/ ديسمبر الاول من عام ١٩١٥. وبموجب هذه الاتفاقية اعترفت بريطانيا باستقلال وسيادة ابن سعود في السواحل الجنوبية من خليج البصرة فيما عدا اراضي نجد والكويت، في وقت كانت قد اقرت فيه للشريف حسين بسيادته على الاراضي المذكورة عينها. على ان ابن سعود لم يعلن الحرب ضد العثمانيين رغم اتفاقيته المذكورة مع الانجليز. ومع ذلك فان تركه المجال للانجليز للتحرك في الخليج دون اعتراض ساعد كثيرا على تسهيل مهمة الجيوش البريطانية في سيطرتها على الاراضي العراقية.

اما الشريف حسين فانه كان قد اعلن الحرب ضد الدولة العثمانية في حزيران / يونيو من عام ١٩١٦. وكان قد اعلن نفسه في شهر اكتوبر/ تشرين الاول من العام نفسه ملكا على عربستان واعترفت الحكومة البريطانية بذلك فورا [٣].

ساعد انهيار الامبراطورية الروسية وعدول الولايات المتحدة الامريكية بعد مؤتمر الشام لعام ١٩١٩ عن سياسة الشرق الاوسط التي كانت تتبعها، ساعد على جعل بريطانيا صاحبة النفوذ المطلق في المنطقة. وكان الممثلون العراقيون قد

اقترحوا في المؤتمر المشار اليه اقامة مملكة عراقية مستقلة تضم مناطق دير الزور وديار بكر والموصل والمحمرة وتنصيب احد ابني شريف الحجاز وهما عبد الله وزيد ملكا على هذه المملكة مع عدم التدخل في شؤونها الداخلية ومنع الهجرات اليهودية والهندية اليها ورفض موضوع الانتداب المتروك لقرار عصبة الامم. غير ان المؤتمر انفض دون ان يتوصل الاطراف المشاركة فيه الى اى اتفاق. واخيرا وفي ٢٤ نيسان/ابريل من عام ١٩٢٠ قرر الحلفاء المجتمعون في سان ريمو استعمال حق الانتداب الذى تخولهم اياه المادة ٢٤ من ميثاق عصبة الامم واتفقوا على حدود وتفاصيل هذا الحق. وبذلك دخل العراق تحت الانتداب البريطاني.

وفي ٢٣ اغسطس من عام ١٩٢١ قام الانجليز بتنصيب الامير فيصل ملكا على العراق ليكون العوبة بيدهم ولينفّذ سياساتهم. وصدر دستور هذه المملكة في عام ١٩٢٥ واجتمع اول مجلس نيابي له في نفس العام. ولان كلا من مؤتمر لوزان (١٩٢٣) ومؤتمر الخليج (١٩٢٤) لم يكن قد عقد بعد، ولعدم اتضاح الموقف فانه لم يتم ادخال ولاية الموصل ضمن حدود تلك الدولة التى اعلن عنها تحت اسم "المملكة العراقية".

الأمير فيصل (في مقدمة الصورة) قبيل تنصيبه ملكا على العراق (١٩٢١م)

وعلى اثر عقد اتفاقية هدنة موندروس في ٣٠ تشرين الاول/ اكتوبر من عام ١٩١٨ بدأ الانجليز والفرنسيون بوجه خاص باحتلال اراضي الاناضول متذرعين باحكام المادة السابعة من تلك الاتفاقية. وبدأ اهالي المناطق التي تعرضت للاحتلال بالوقوف بوجه المحتلين وبالدفاع عن وطنهم.

كانت حركة النضال القومي التي نشأت في الاناضول قد دخلت في معارك قتالية مستمرة ضد العدو المحتل، وفي نفس الوقت كانت المؤتمرات تعقد في جميع انحاء الوطن التركي لتأمين تجميع افراد الشعب في تنظيمات دفاعية. وجاءت القرارات المتخذة في مؤتمري ارضروم وسيواس لتحدد القواعد الرئيسية للدولة التركية المزمع تشكيلها. اما موضوع تعيين حدود الدولة الجديدة فقد تم تركه للمستقبل. وباعلان "الميثاق القومي" في كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٢٠ تم حل قضية تثبيت الحدود ايضا.

كان مصطفى كمال يرغب في مصادقة المجلس الوطني على الميثاق القومي للحصول على موافقة شعبية عليه. وبعد المباحثات الجارية مع حكومة استانبول تم اجراء الانتخابات وانعقد مجلس المبعوثان (المجلس النيابي - البرلمان) في استانبول. وفي ١٠ كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٢٠ وافق المجلس على الميثاق

مصطفى كمال (في الوسط) بعد عقد هدنة موندروس في ٣٠ اكتوبر ١٩١٨ م

القومي. وعلى اثر ذلك بادر الانجليز بالهجوم على المجلس وقاموا بتشتيته وبذلك انفض عقد آخر مجلس نيابي عثماني. وانعقد مجلس الشعب التركي الكبير بانقرة يوم ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٢٠. وكان من اول اعمال هذا المجلس موافقته واعلانه الميثاق القومي التاريخي الذى حدد حدود الجمهورية التركية الفتية المزمع تأسيسها. ونص الميثاق القومي بشكل واضح وصريح على ان كافة الاراضي والمناطق التي يسكنها الاتراك والتي بقيت بيد الجيوش التركية حتى تاريخ عقد هدنة موندوس الموافق ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩١٨ تدخل بدون قيد او شرط ضمن حدود الدولة التركية الجديدة. وبذلك يكون المجلس الوطني قد اتخذ قراره التاريخي الذى هو بمثابة قسم وطني مستند على وحدة واستقلال الوطن التركي [٤].

مؤتمر لوزان ومشكلة الموصل

كان التوصل الى حل لقضية الموصل قد اجّل لحين انعقاد مؤتمر الصلح الذى كان مزمعا عقده في مدينة لوزان بسويسرا. وكان من المقرر ان يشترك في هذا المؤتمر وفد تركي يتم انتخاب اعضائه من قبل المجلس الوطني التركي. وانعقد المجلس في جو من الحماس الذى ولده صدور الميثاق القومي وقرر باغلبية اصواته انتخاب عصمت باشا رئيسا للوفد وانتخاب وزير المالية حسن

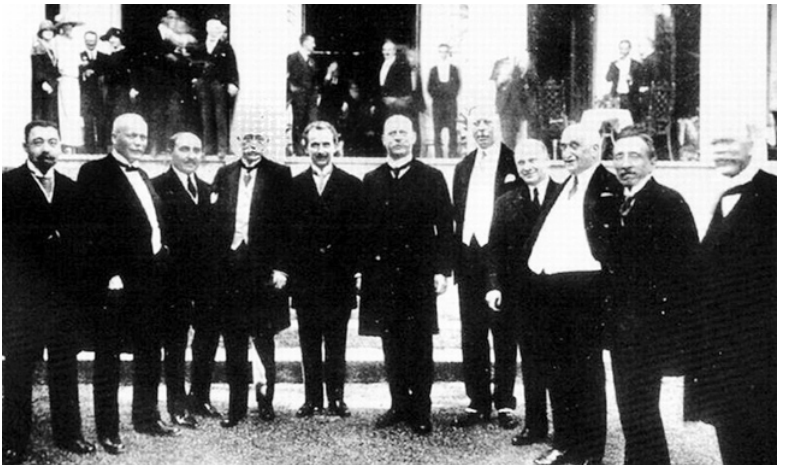

رؤساء الوفود في مؤتمر لوزان

بك ووزير الصحة رضا نور بك اعضاء في الوفد. واعتلى عصمت باشا كرسي المجلس والقى كلمة امام المجلس جاء فيها بايجاز ما يلي:

"اشكر المجلس المحترم على ثقته بشخصي. وستكون هذه الثقة حافزا لى للدفاع عن حقوقنا القومية في مؤتمر السلام ولنيل هذه الحقوق. ان استقلالنا حق مشروع معترف به لنا من قبل الرأي العام العالمي. وسيكون الخط الذي سيحدد حركاتنا في المؤتمر المعاهدات التي اقرها المجلس الموقر والميثاق القومي المعلن عنه".

ادلى عصمت باشا بأول تصريح صحفي له قائلا:

"ان شروطنا للسلام معروفة لدى العالم كله. ان الجميع مطلعون على هذه الشروط لاننا لم نتوان عن اعلانها عديدا من المرات وبمختلف الوسائل. ان اهدافنا التي قدمنا من اجلها ومنذ سنوات عديدة كل انواع التضحيات هي اهداف متواضعة جدا بقدر ما هي محقة ايضا. ان اهدافنا تكمن في كلمتين فقط : الميثاق القومي...." [٥].

كانت مشكلة الموصل تأتي على رأس القضايا التي تلقى اكبر الاهتمام في مؤتمر لوزان. اذ كانت قضية الموصل التي ترسم حدود تركيا مع العراق تلقى من الاهتمام الذى يكفل جذب انظار العالم كله بسبب شكل وماهية دفاع تركيا بصددها. وكانت الجلسة التي تم بحث هذه القضية فيها مسرحا لسجال وعراك

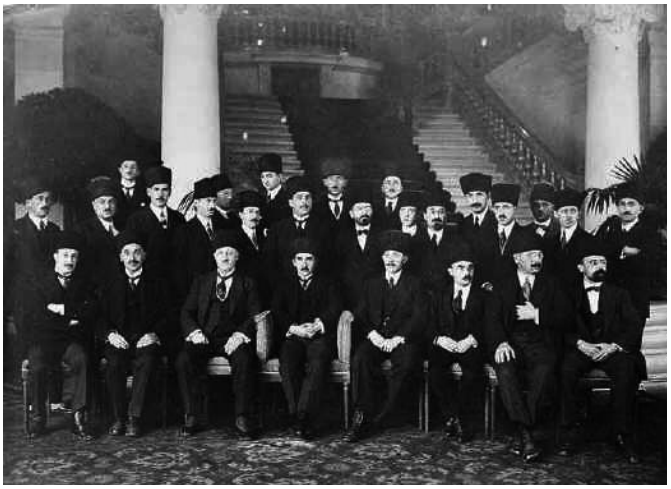

الوفد التركي الى مؤتمر لوزان

منقطعي النظير بين ممثلي تركيا وبريطانيا بحيث غدت تلك الجلسة اكثر جلسات مؤتمر السلام اثارة واشدها عنفا [٦]. تناول المؤتمر بحث هذه القضية لأول مرة وبصورة علنية في جلستي الصباح والمساء اللتين عقدتا يوم الثلاثاء ٢٣ كانون الثاني / يناير لعام ١٩٢٣. وندرج في ادناه خلاصة مطولة لمحاضر هذه الجلسة وذلك لتعلق الامر بموضوع هذا الكتاب:

اللورد كورزون

في جلسة المؤتمر الصباحية افاد اللورد كورزن انه توجد ضمن مواد معاهدة الصلح التي يؤمل عقدها في القريب قضية تحديد الحدود الجنوبية للاراضي التركية. وكان من المقرر ان تبحث هذه القضية من قبل اللجنة في يوم ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢ اى بعد اسبوع من انعقاد المؤتمر. غير ان عصمت باشا طلب من اللورد كورزن في مساء يوم ٢٦ من نفس الشهر العدول عن مناقشة هذا الموضوع في جلسة علنية وان يستعاض عن ذلك باجراء مباحثات مباشرة بين الطرفين حول الموضوع. وقبل اللورد كورزن هذا الطلب بامتنان. وبدأت المباحثات بصورة شفهية تارة وتحريرية تارة اخرى غير انها لم تثمر عن نتيجة ايجابية. ولم يتخل الوفد التركي باية صورة من الصور عن طلبه اعادة ولاية الموصل الى تركيا واضطر اللورد كورزن مرات عديدة الى الاعراب عن معارضته لهذا الطلب. وازاء ذلك لم يبق ما يمكن عمله لافساح المجال للطرفين لابداء وجهتي نظرهما الى المؤتمر والاعلان عنها الى العالم، الا نقل الموضوع الى المؤتمر نفسه. وطلب اللورد كورزن من الوفد التركي بيان وجهة نظره حول القضية على ان تبين بريطانيا وجهة نظرها بعد ذلك.

بدأ عصمت باشا كلامه بقراءة البيان الاتي:

"ان قضية الموصل بحثت بين الوفدين التركي والبريطاني بصورة شفهية وتحريرية. واسمحوا لي ان القي امامكم نظرة عاجلة على الادعاءات التي طرحها كل من الجانبين واسباب عدم قبول تركيا اعطاء ولاية الموصل الى دولة

اخرى غيرها. ان هذه الاسباب ذات اوصاف عرقية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية.

١ ـ الاسباب العرقية :

ان عدد سكان ولاية الموصل يبلغ نحو ٥٠٣٠٠٠ نسمة. وتوجد داخل الولاية فيما عدا هؤلاء قبائل رحّل كردية وتركية وعربية ويبلغ عدد نفوس هذه القبائل ١٧٠٠٠٠ فردا على وجه التقريب. وهذه القبائل الرحّل تقوم بتغيير مواطن اقامتها بحسب المواسم وحتى انها تغادر حدود الولاية تماما في بعض اشهر السنة. ولهذا السبب فليس من الممكن اجراء احصاء دقيق لعدد نفوس تلك القبائل فهي تقضي مختلف مواسم السنة في بغداد والنجف والموصل والزور وديار بكر بحسب ظروفها واحتياجاتها المعاشية. وهذا ما يجعل اعتبارهم ضمن نفوس ولاية الموصل امرا غير صحيح اطلاقا. ويبلغ نفوس الاهالي المقيمين اى المستقرين في الولاية حسب الاحصاءات التركية ٥٠٣٠٠٠ نسمة.

واستمر عصمت باشا في الكلام قائلا :

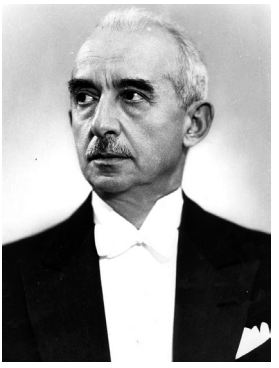

عصمت باشا رئيس الوفد التركي الى مؤتمر لوزان

"ان العنصر العربي قليل جدا في سنجقي السليمانية وكركوك. اما في سنجق مركز مدينة الموصل ففي مقابل وجود ١٣٧٠٠٠ نسمة من الترك والكرد توجد ٢٨٠٠٠ نسمة من العرب فقط كما انه في مقابل وجود ٤١٠٧٩٠ نسمة من الترك والكرد في ولاية الموصل باكملها، توجد ٣١٠٠٠ نسمة من الاهالي غير المسلمين. ويعني ذلك ان الاتراك والاكراد يؤلفون اكثر من اربعة اخماس نفوس الولاية وان العرب والسكان غير المسلمين يؤلفون اقل من خمس عدد نفوسها.

ان الوفد البريطاني لا يعترف بصحة الارقام التي اوردناها اضافة الى ادعائه بان الحكومة التركية لم تستطع في اى وقت من الاوقات ان تجري احصائيات صحيحة لنفوس سكان ولاية الموصل وانه في مقابل ذلك فان الضباط والموظفين

الانجليز تجولوا في المنطقة بعد اعلان هدنة عام ١٩١٨ وقاموا باحصاء لعدد السكان القاطنين في المنطقة من كل عنصر ومذهب بصورة افضل واصح مما قامت به حكومتنا في السابق. ويمكن الرد على هذا الادعاء بكل سهولة. ان ولاية الموصل تعود الى تركيا منذ مئات السنين وان الحكومة التركية مضطرة الى معرفة التطورات والتغييرات التى تحصل في اعداد سكان المنطقة بصورة صحيحة بسبب ضرورات التجنيد الالزامي. واخيرا فان الاحصائيات التركية اجريت قبل قيام الحرب العالمية واستنادا الى تحريات وتحقيقات اساسية ودقيقة. ولم تكن للحكومة التركية انذاك اية مصلحة سياسية في تغيير ارقام نسبة النفوس بين مختلف العناصر التي تكّون اهالي المنطقة. اما الحكومة البريطانية فانها لم تكن تملك السلطة او الحكم في تلك المنطقة في اى وقت او زمن يضاف الى ذلك ان الضباط والموظفين الانجليز لم يستطيعوا ان يدخلوا الى سنجق السليمانية حتى يومنا هذا.

وعليه فانه يظهر بكل جلية ووضوح عدم امكان القبول بصحة احصائيات تخص الولاية باجمعها ويقوم بها عدد ضئيل من الموظفين الذين تجولوا في جزء من مناطق الولاية فقط وفي وقت لم تستطع فيه حكومتهم من بسط سيطرتها ونفوذها على كامل الولاية. ناهيك عن ان الارقام التي قدمها الوفد البريطاني تظهر بوضوح ان الحكومة البريطانية نفسها تقبل بحقيقة كون العرب وغير المسلمين اقلية ضمن نفوس الولاية وان الاتراك والاكراد يشكلون الاغلبية.

ان جميع العرب تقريبا يسكنون جنوب خط القيارة - سنجار في الضفة اليمنى من نهر دجلة. وباستثناء شريط ضيق من الارض يمتد من الفتحة الى كركوك، فان المنطقة الواقعة في الضفة اليسرى من نهر دجلة مسكونة تماما من قبل الاتراك والاكراد وتستعمل مدينة الموصل اللغات التركية والكردية والعربية معا وفي نفس الوقت. على ان الذين يتكلمون اللغة العربية ويعدّون من ضمن العرب في هذه المدينة هم في الواقع اتراك. فان هؤلاء وبسبب علاقاتهم مع العرب منذ أمد طويل فانهم تعلموا اللغتين معا.

ان الوفد البريطاني يقر ويعترف بكون تلعفر مدينة تركية وبوجود عدد كبير من القرى التركية في المناطق المحيطة بالموصل. اضافة الى ان كون هذه المنطقة

ومناطق كركوك واربيل مناطق تركية امر معترف به من قبل الحكومة البريطانية ايضا. ذلك لأن كافة المناشير والتبليغات الموزعة من قبل الموظفين الانجليز على اهالي هذه المناطق مكتوبة باللغة التركية وبلهجة استانبول.

ومن بين الادعاءات الانجليزية ان اتراك ولاية الموصل هم ليسوا باتراك بل انهم تركمان وانهم يتكلمون لغة هي غير اللغة المستعملة في استانبول. والحقيقة ان التركية التي يتكلم بها اهالي هذه المنطقة هي نفس التركية المستعملة في الاناضول ولا توجد في الاناضول اية بقعة يتحدث فيها اهلها بلهجة استانبول التركية. علاوة على وجود حقيقة قاطعة اخرى وهي ان اتراك الاناضول يعتبرون في عداد المجتمعات المسماة بالتركمان. ان محاولة فصل اتراك الموصل عن اتراك اسيا الصغرى أمر لا يستند الى اى اساس سليم.

٢ - الاسباب السياسية :

ان الاسباب السياسية التي يستند اليها الوفد البريطاني في معارضته لاعادة ولاية الموصل الى تركيا هي :

آ - وجود عدد كبير من العرب الذين يسكنون داخل هذه الولاية.

ب - ان الاكراد لا يريدون العيش مع الاتراك على صعيد مشترك.

ج - ان الحكومة البريطانية دخلت خلال مدة الحرب وبعد اعلان الهدنة في تعهدات تجاه العرب الذين اظهروا تعلقهم ببريطانيا بصورة كبيرة.

د - ان بريطانيا العظمى تحملت مسؤوليات تجاه دول الحلفاء بقبولها الانتداب على العراق تحت حماية ورقابة عصبة الامم، وذلك بموجب المادة ٢٢ من اتفاقية سان ريمو المعقودة في ابريل/ نيسان من عام ١٩٢٠ ولا يمكن لها ان تتملص باى حال من تعهداتها تجاه الحلفاء.

هـ - حيث ان الجيوش البريطانية انتصرت على الجيوش التركية في الحرب وقامت بـ (فتح) كامل اراضي العراق، فان بوسعها الادعاء بسيطرتها على تلك البلاد استنادا الى حق الفتح الذي يبيح لها ذلك.

ويتشرف الوفد التركي ان يقدم وجهة نظره للرد على جميع الادعاءات المسرودة في اعلاه :

آ - ان العرب حتى وان ائتلفوا مع غير المسلمين فانهم وفق ما برهنا عليه وما اعترف به الوفد البريطاني ايضا يكونون اقلية في ولاية الموصل. ومن اجل ذلك فان المطالبة بالحاق ولاية الموصل استنادا الى هذ الحجة يكون امرا مجحفا.

ب - ان الادعاء بعدم رغبة الاكراد في العيش مع الاتراك ادعاء غير صحيح اطلاقا. فالصحيح ان هذين الشعبين مرتبطان ومتحدان ومنذ قرون عديدة بروابط مشتركة من حيث الاصل والعقيدة والتطلعات والاعراف والعادات والتقاليد وانهما يعيشان معا في أمن ووئام كاملين.

ج - ان المناشير الموزعة خلال الحرب المتضمنة رغبة العرب في التخلص من الحكم التركي والتي تحرضهم على ذلك أمر معلوم للجميع. على انه من الضروري القبول بحقيقة ان هذه الادعاءات فقدت تأثيرها اعتبارا من عام ١٩١٨. هذا بالاضافة الى ان تصريحات الامير فيصل المنشورة في صحف الشام والصادرة بتاريخ ١٥ شباط / فبراير من عام ١٩٢٠ تظهر بوضوح انه خلال المباحثات الجارية بين الحكومة البريطانية وبين والده حسين شريف مكة المكرمة من اجل ضمان قيامه برفع راية العصيان ضد الامبراطورية العثمانية، لم تقبل حكومة بريطانيا بضم ولاية الموصل الى الدولة العربية الحرة والمستقلة المزمع اقامتها. ولاظهار حقيقة ماهية اخلاص العرب لبريطانيا يكفي التذكير بالحوادث التي انفجرت في العراق عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ومدى ضخامة الفعاليات العسكرية التي قام بها الانجليز من اجل القضاء على تطلعات العرب نحو الاستقلال بقوة السلاح. واخيرا ينبغي التذكير بالرغبة العارمة للشعب العربي في العراق والتي اظهرها في كل المناسبات في التخلص من شكل الادارة المفروضة عليه والذى لا يختلف في شئ عن الادارة الاستعمارية مهما سميت باسماء اخرى. ولو ان الحكومة البريطانية كانت قد تركت المجال ولو للحظة للشعب العراقي الذى وعدت بتحريره بان يتحرر من كافة انواع الاحتلال والتسلط ولو انها سمحت له بان يصوت في جو من الحرية التامة بشأن تحديد مصير وطنه وارضه فانها لم تكن لتجد ولو فردا واحدا يقبل بالاحتلال او الحماية او الانتداب، لان الشعوب تريد اليوم ان تحدد مصيرها بنفسها ولا تتطلع الى اية جهة لتقوم بحمايتها او بارشادها.

د - ان تركيا لم تقبل بفكرة ضرورة فرض الانتداب على العراق في اى وقت من الاوقات علاوة على انها لم تحط علما ابدا باعطاء حق الانتداب الى بريطانيا. وفيما عدا ذلك فانه لا قيمة قانونية اطلاقا للمعاهدات والاتفاقيات التي تبرم بشأن العراق الذي يعتبر من الناحية القانونية جزءا من الامبراطورية العثمانية. ونرى لزاما علينا ان نبين بانه لم يتم التصرف بالشكل الذى يتفق مع احكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم التي يتبجح بها الوفد البريطاني. ذلك لان شعب العراق لم يترك حرا لان يدلي بصوته في موضوع الانتداب الذى استصدرت بريطانيا قرار تكليفها هي بتوليه وفي جو من التحرر وعدم التبعية. ناهيك عن ان الاستفتاء الذى اجري في ذلك البلد بصدد موضوع الامير فيصل - وليس بصدد موضوع الانتداب - جرى اثر احتلال مسلح وتحت ضغوط قوات الاحتلال. ولهذا السبب فان اخلاص اهل هذا البلد الى النظام الحالي وتعلقهم به لا يمكن اثباته عن طريق مثل هذا التصويت.

هـ - لا قيمة مطلقا في هذا العصر لحق الفتح الذى تذرعت بريطانيا به لاثبات احقيتها في وضع اليد على الموصل والعراق. ان الوفد التركي لا يتخوّف من الرجوع الى الراى العام العالمي في هذا الموضوع. ان الوفد يؤمن بحقيقة ان وجهة النظر التي يسوقها الوفد التركي - في مقابل المبدأ الذى تتذرع به بريطانيا والذى يخالف المبادئ العصرية والتقدمية ـ والتي تتمثل في عدم جواز انتقال شعب ما من سيادة دولة معينة الى سيادة دولة اخرى بصورة تتعارض مع الارادة الذاتية لهذا الشعب، ان وجهة النظر هذه ستحظى بتأييد الديموقراطيين الحقيقيين في العالم بأسره.

٣ - الاسباب والاسانيد التاريخية :

ان الموصل والمناطق التي تمتد الى شمالي بغداد كانت تعود باستمرار وبدون انقطاع الى تركيا وذلك منذ احد عشر قرنا من الزمن اى قبل نشوء الامبراطوريتين السلجوقية والعثمانية بكثير. وكانت هذه المناطق في زمن الخلفاء العباسيين تدار باستمرار وبدون انقطاع من قبل الولاة الاتراك. وفيما بعد أسست العائلة الاتابكية ومن بعدها العائلة الارتوكلية دولا عديدة وبسطت سيادتها على الموصل وسنجار وجزيرة ابن عمر وخربوط وماردين وتركت العوائل الحاكمة هذه آثارا تاريخية

عديدة وبالاخص في الموصل. ان الموصل مدينة بالشئ الكثير الى السلجوقيين الذين حكموها بعد تلك الامارات وقبل تاسيس الامبراطورية العثمانية.

٤ - الاسباب الجغرافية والاقتصادية :

ان الخط الذى يفصل الاناضول عن العراق من حيث الجغرافيا ونوع التربة والمناخ هو خط جبل حمرين - جبل الفحول - وادي التتار - جبل سنجار. وتتماثل ولاية الموصل التي تقع شمالي هذا الخط مع مناطق الاناضول من حيث المناخ والعوامل الاخرى. ولان مدينة الموصل وولاية الموصل تقعان في ملتقى الطريق الذى يربط سوريا بايران فانهما تعدان نقطة عبور لا يمكن الاستغناء عنها في المواصلات بين جنوبي الاناضول وبين كل من سوريا وايران. وتكتسب هذه المنطقة دورا حيويا اكثر في مجال تشكيل شبكة مواصلات بين مناطق الاناضول المختلفة. ذلك لان الطرق التي تربط السليمانية وكركوك وديار بكر واورفا وبتليس وسعرت وغيرها بعضها بالبعض الاخر انما تلتقي في هذه المنطقة.

٥ - الاسباب العسكرية والاستراتيجية :

كما تطرقنا اليه سابقا، فان للموصل اهمية كبرى من حيث تأمين المواصلات بين مختلف اجزاء جنوبي الاناضول. وكنتيجة لذلك من حيث تأمين استتباب الامن ايضا في المنطقة، فقد طلبنا ان يكون خط جبل حمرين - جبل الفحول - وادي التتار - جبل سنجار حدا فاصلا بين الاناضول والعراق. لان هذا الخط - اضافة الى المبررات الجغرافية والعرقية والسياسية وما شابهها - يشكل حدا فاصلا طبيعيا وقاطعا بين هاتين المنطقتين.

ان مجموع مساحة ولايتي البصرة وبغداد اللتين تشكلان العراق، اكبر من مساحة معظم الدول الاوروبية. ومن ناحية المصادر الاقتصادية فان اوسع الاراضي الزراعية واكثرها خصوبة في العالم كله توجد في ذلك البلد. ويمر من اراضي العراق نهران كبيران يرويان تلك الاراضي ويصلح جميع اجزاء هذين النهرين للملاحة البحرية جيئة وذهابا. فاذا ما اخذنا هذه الظروف بنظر الاعتبار كوحدة متكاملة، نجد انه لا يبقى لمقولة وجوب جعل العراق دولة يمكن ان تقف على اقدامها من تبرير او سند الا قضية الحدود الاستراتيجية. غير ان الادعاء

الاستراتيجي بانه في حالة عدم حصول العراق على ولاية الموصل فانه سيفقد استقلاله عند اى هجوم تركي عليه، لا يمت بدوره الى الحقيقة بصلة.

ويرغب الوفد التركي ان يوضح هنا بان خط جبل حمرين - جبل الفحول - وادي التتار - جبل سنجار المقترح يشكل حدا فاصلا طبيعيا بين تركيا والعراق لانه يتألف من سلسلة من الجبال ولذا فان هذا الخط يمكن اعتباره ايضا حدودا استراتيجية. ان الوفد التركي لا يرغب بعد هذا مناقشة نظرية الحدود الاستراتيجية بتفصيل مرة اخرى لعدم الحاجة الى تقييم هذه النظرية من جديد. ان الوفد التركي يرفض تمام الرفض فكرة وجود النية لدى تركيا للاستيلاء على العراق او القيام بالفتح تجاهه لان هذا الادعاء الذى يراد الصاقه بتركيا لا يستند الى اى سبب معقول. ان تاريخ القرنين الماضيين يظهر ان تركيا لم تكن لها اطماع تجاه البلاد المجاورة لها ابدا وانها حاربت دوما ليس من اجل القيام بالفتوحات بل بالعكس من اجل الدفاع عن اراضيها التي كان الآخرون يطمعون في الاستيلاء عليها. واخيرا فان تركيا التي عدلت عن ان تكون امبراطورية واعادت تكوين نفسها كدولة قومية، لا يمكن لها ان تفكر في الاعتداء على بلد يتألف شعبه من قومية اخرى او ان تقوم بفتح بلاده. اما بصدد موضوع احتمال اعتداء عربي على تركيا فلا حاجة حتى الى ذكر ان تركيا لا يعتقد بامكان حصول شئ من ذلك ابدا. ذلك لان من الواضح جدا ان الشعبين الشقيقين التركي والعربي اللذين عاشا مئات من السنين معا في جو من الاخوة والوئام لا يمكن لو اتيحت لهما التصرف بدون تدخل خارجي ان يفكر احدهما بالاعتداء على الاخر مطلقا.

ان اقوى ضمانة لأمن وسلامة العراق يكمن في كسبه صداقة تركيا كائنا من كان الذى بيده السلطة في العراق. كما ان من الواضح ايضا انه في حالة حل قضية الحدود بصورة عادلة وبما يتفق مع المصالح القومية لهذه المجتمعات فان تركيا ستكون احسن جارة موثوق بها بالنسبة للعراق.

ان تركيا لم تقم حتى اليوم باى تصرف يمكن ان يستنتج منه انها فكرت باحتمال تركها ولاية الموصل الى دولة اخرى. اما انجلترة فان موقفها ليس كذلك. ان الادعاءات التي تتقدم بها الان لاثبات عدم امكان فصل الموصل عن العراق لم تكن كذلك عندما دخلت في مفاوضات مع شريف مكة عام ١٩١٥، او

عندما ابدت رضاها بوضع هذه المنطقة تحت الانتداب الفرنسي في عام ١٩١٦. ان التغيير الوحيد في الفكرة التي يمكن للوفد البريطاني ان يسوقها بشأن عدم امكان فصل الموصل عن العراق هو اتفاقية سان ريمو.

ويمكنني ان الخص وجهة النظر التركية التي تصر على عدم رضائها بفصل ولاية الموصل عنها بما يلي :

١- ان الغالبية العظمى لسكان هذه الولاية هم من الاتراك والاكراد.

٢ - ان المقيمين في هذه الولاية يطالبون باصرار باعادة ربط الولاية بتركيا لانهم يدركون جيدا بانهم سيتخلصون من ان يكونوا شعبا مستعمرا ليكونوا مواطنين في دولة مستقلة.

٣ - ان هذه الولاية من الناحية الجغرافية والسياسية جزء لا يتجزأ عن الاناضول وهي منطقة متممة لها وليس بوسع هذه الولاية ان تحقق الاتصال بموانئ البحر الابيض المتوسط الا بالتحاقها وارتباطها بالاناضول.

٤ - من الناحية القانونية لا قيمة ابدا لكافة المعاهدات والاتفاقيات والعقود التي تبرمها بريطانيا بخصوص منطقة هي جزء من الامبراطورية العثمانية وبالاخص عندما نضع في الاعتبار عدم اتاحة الفرصة لمواطني تلك المنطقة للاعراب عن ارادتها بحرية ودون ضغوط اجنبية واحتلال اجنبي.

٥ - من المحتم ان تكون ولاية الموصل تحت سيادة تركيا لضمان سلامة وامن علاقاتها التجارية باعتبار ان الموصل هي نقطة التقاء الطرق التي تربط جنوبي الاناضول ببعضها البعض وكذلك من منطلق امن تلك المنطقة.

٦ - ان ولاية الموصل - شأنها شأن عديد من الاجزاء الاخرى لوطننا - قد سلبت من تركيا بعد انتهاء الحرب وبشكل يتعارض مع الاتفاقيات المعقودة".

بعد انتهاء عصمت باشا من القاء كلمته تولى اللورد كورزن رئيس الوفد البريطاني القاء كلمته التي جاء فيها ما يلي:

"ان كافة اجزاء موزوبوتاميا (بلاد ما بين النهرين) تم الاستيلاء عليها من قبل القوات الانجليزية خلال الحرب العالمية. ان هذه البلاد التي ندعوها موزوبوتاميا اعتاد اهلها على تسميتها باسم (العراق). وعندما بدأت قواتنا بالتقدم في اراضي

العراق فقد وعدنا شعب هذا البلد باننا في حالة انتصارنا فسوف يتخلص من السيطرة التركية. وفي نفس الوقت فقد كانت علينا التزامات تجاه الملك حسين. لقد افاد عصمت باشا قبل قليل بان اهل هذا البلد واهل ولاية الموصل لم يجدوا الفرصة في اى وقت للاعراب عن رايهم بحرية، بينما ان الامر ليس كذلك ابدا. لقد سألنا المقيمين في هذه البلاد هل يرغبون العيش معا كشعب في بلد موحد يضم الموصل وبغداد والبصرة ام يريدون الانفصال عن بعضهم البعض. واجاب الاهالي ان المناطق المذكورة هي اجزاء من وطن واحد لا يتجزأ وانهم لا يريدون الانفصال عن سائر اخوانهم. وسألنا اهالي المنطقة عما اذا كانوا يرغبون في ان يحكمهم ملك عربي ام لا، واذا كانوا يريدون ذلك فمن الذى يختارونه ليتولى العرش في بلدهم. ولم يستطع هؤلاء ان يتفقوا في تلك الاثناء على جواب موحد ولذا فلم يتسن لنا عمل اى شئ بهذا الصدد انذاك.

ان عصمت باشا بنى نظريته - التي ترمي الى تحقيق اعادة ولاية الموصل الى تركيا - على مبررات عرقية واقتصادية وتاريخية واستراتيجية واستهل كلامه بتزويدنا بسلسلة من الارقام والاحصائيات الخاصة بنفوس الولاية. ان هذه الاحصائيات ليست لها قيمة تذكر لانها اعدت في تواريخ قديمة ولاغراض التجنيد الالزامي فحسب. وفي مقابل ذلك فان الارقام التي سأسردها هي ارقام استخلصها الضباط الانجليز بعد استقراء لجميع الحقائق والاوضاع بدقة تامة وفي تاريخ قريب اي في عام ١٩٢١. لماذا يتوجب اعادة مدينة الموصل الى تركيا ؟ ان الموصل مدينة عربية بناها العرب وان المدينة لم تفقد ابدا طابعها العربي طيلة مئات السنين من الاستيلاء التركي عليها. ان نفوس الاتراك في ولاية الموصل لا يبلغ الا واحدا من اثني عشر جزءا من مجموع النفوس. ان الاتراك يسكنون بصورة خاصة في مدن اربيل والتون كوبري وكركوك وكفري وان هؤلاء ليسوا اتراكا عثمانيين ابدا. ان هؤلاء هم احفاد المستولين الطورانيين الذين قدموا من اسيا الوسطى قبل استيلاء السلجوقيين والعثمانيين على هذه البلاد وانهم يتكلمون بلهجة خاصة بهم. وتوجد في المنطقة اعداد من عوائل الضباط والموظفين الذين استخدمتهم الحكومة العثمانية هنالك. ان كافة اهالي هذه المنطقة - فيما عدا منطقة كركوك - صوتوا لصالح تنصيب الامير فيصل

ملكا على العراق واعربوا عن اخلاصهم للعرش الملكي العراقي. ولنعتبر هؤلاء الناس مؤيدين لحكومة انقرة ويرغبون في الانضمام تحت سلطة تلك الحكومة من جديد. فهل يمكن الادعاء بصورة جدية بضرورة تقرير مصير جميع هذه الولاية الكبيرة وفق رغبات فئة تمثل واحدا من اثني عشر جزءا من مجموع اهالي المنطقة ممن لا يعرف اصلهم العرقي ولا حقيقة ميولهم ورغباتهم ؟

ان الموصل - حسب رأي عصمت باشا - مرتبطة من الناحية التجارية بالاناضول. والصحيح ان كافة علاقات الموصل التجارية هي مع حلب وسوريا في الغرب ومع بغداد في الجنوب. ان بغداد بصورة خاصة تتغذى بالمحاصيل الزراعية المنتجة في الموصل والتي تصل اليها عن طريق المواصلات النهرية. افاد عصمت باشا بان جبل حمرين يشكل خط دفاع جيد، في حين ان جبل حمرين ليس عبارة عن سلسلة جبال عالية بل انه لا يعدو كونه سلسلة تلال رملية ناشئة من تحرك الاتربة والرمال. ان جيشا تركيا محتشدا في الموصل يمكن له ان يهدد بغداد بالاضافة الى امكانه قطع الطريق المؤدي الى خانقين مما يتسبب في حرمان البلد من طريقه التجاري المتفتح على العالم الشرقي وقطعه كلية.

ويصر عصمت باشا على ان الموصل تم احتلالها بعد عقد هدنة موندروس في حين انه بنفسه دافع خلال الاسابيع الماضية عن فكرة ان هدنة موندروس لم تعد لها اية قيمة قانونية وادعى بوجوب عدم الاعتداد بها وانه يقتضي البدء بكل شئ انطلاقا من اتفاقية مودانيا المعقودة قبل ثلاثة اشهر والتعامل وفق هذه الاتفاقية وحدها. ويستند عصمت باشا في ادعاءاته هذه على ان القوات البريطانية لم تكن قد احتلت القسم الاكبر من ولاية الموصل بتاريخ نفاذ الاتفاقية المصادف ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩١٨ وانه ليس لنا الحق في ابقاء ولاية الموصل بيدنا. نعم ان الهدنة عقدت في تشرين الاول / اكتوبر ١٩١٨ غير ان اخبار الهدنة لم تصل الى المناطق النائية من الموصل الا بعد اسبوع كامل اى بعد تاريخ الاول من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني. بينما كانت القوات البريطانية قد اكملت في تاريخ ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر احتلالها لمدن التون كوبري وكركوك وداقوق وطوزخورماتو وغيرها من المدن التي تشكل المدن التركية ضمن ولاية الموصل. وفي الاول من تشرين الثاني / نوفمبر وقبل وصول اخبار الهدنة كانت

تلك القوات على مقربة ١٣ ميلا من مدينة الموصل، وان القوات الانجليزية احتلت المدينة في الثالث من تشرين الثاني / نوفمبر.

ان من الضروري ان نقوم بالتاكد عما ستكون عليه الحدود الشمالية للعراق الذى هو تحت الانتداب حاليا. ان عصمت باشا بنى الدفاع عن وجهة نظره على عديد من العوامل الاقتصادية والاستراتيجية وما شابهها، تلك العوامل التي يصعب على من ليس له علم بالموضوع ان يفهمها او ان يدلي بصوته حولها. وما دام الامر كذلك فانني اقترح اجراء تحقيق محايد ومتصف بهذه الاوصاف حول عناصر هذه القضية. وانني ارى ان الجهة التي يمكن تكليفها باجراء هذا التحقيق هي عصبة الامم. وانني اتقدم برأيي هذا كاقتراح يطرح للمداولة وانتظر جواب الوفد التركي على ذلك.

في نفس اليوم اى في يوم الثلاثاء المصادف ٢٣ كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٢٣، تم الاستمرار بمناقشة قضية الموصل. ونتابع الان المناقشات التي جرت هناك من وقائع محاضر الجلسة :

بعد الكلمة التي القاها اللورد كورزن اوضح عصمت باشا انه يرى ان من الضروري اعادة تدقيق وتقييم الادعاءات التي تقدم بها الطرفان تقييما اساسيا وجديا. وكان عصمت باشا قد استعرض في الجلسة السابقة اعتراضات اللورد كورزن وقام بدحض هذه الادعاءات.

واوضح عصمت باشا بانه لا يمكن مجابهة تركيا بالادعاء الخاص بسلطة الانتداب وان تركيا لم تقبل في اى وقت من الاوقات المبدأ الذى تستند عليه سلطة الانتداب بالاضافة الى ان تركيا لم تكن حتى على علم بوجود مثل هذا الامر. ان حكومة المجلس الوطني التركي الكبير لا يمكنها اعتبار الاتفاقيات المعقودة او التي ستعقد بين دول اخرى حول اراضي تركية مستندات ووثائق ملزمة. ان التفكير بكون تركيا معترفة بسلطة الانتداب خلال مناقشة موضوع تقاسم الديون القديمة للامبراطورية العثمانية انما يشكل خطأ وسوء فهم كبيرين.

ان الادعاء بان وجود الاتراك في الموصل امر يهدد أمن بغداد لا يمكن توجيهه تجاه الاتراك. ذلك لان من يدعي ان مرور السفن الحربية الاجنبية من المضائق ومن استانبول لا يشكل تهديدا لوجود وامن تركيا هو انجلترة نفسها.

ان عصمت باشا يستغرب الشعور بالقلق حول امن بغداد في وقت لا يشعر فيه بنفس القلق تجاه أمن استانبول.

وانتقل عصمت باشا الى موضوع احتلال الموصل من قبل القوات البريطانية قائلا ان الموصل كانت بيد الاتراك عند توقيع اتفاقية هدنة موندروس يوم ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر لعام ١٩١٨ وهو يرغب ان يوضح ايضا انه عندما يتطرق الى هدنة موندروس فان ذلك لا يعني انه يعتبر تلك الاتفاقية كمستند او كوثيقة لها قيمتها القانونية في الحال الحاضر ايضا، بل انه يبحث عنها كمؤشر لتاريخ انتهاء الحركات العسكرية. ان مدينة الموصل انما احتلت بعد انتهاء الحرب. ولكون الحرب قد توقفت فعلا فان احتلال المدينة تم دون قتال. ان اللورد كورزن افاد بان اخبار عقد الهدنة وصلت الى الموصل في الاول من تشرين الثاني/نوفمبر لعام ١٩١٨ وان الحكومة اعطت اوامر اخلاء المدينة في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني. ان هذا الحادث بدوره يؤيد احتلال المدينة دون قتال. ذلك لانه في الوقت الذى كانت فيه الوحدات التركية تتلقى اوامر وتعليمات متواصلة بتجنب استعمال القوة والابتعاد عن الدفاع عن بلادها، كانت القيادة البريطانية تصر على تجاهل وجود هدنة وتستغل الموقف التركي للتقدم بقواتها ما امكنها ذلك. ومهما كان الامر، فان احتلال هذه المنطقة بعد عقد اتفاقية الهدنة ينبغي اعتباره من الناحية القانونية بمثابة احتلال لبلد غير مدافع عنه.

ان عرض قضية شعب بالغة الاهمية مثل قضية الموصل على عصبة الامم سيكون امرا مجافيا للحق. ان هذه القضية التي يحتمل كسبها او خسارتها هي بالنسبة الى الاتراك جزء من كيانهم القومي. اما بالنسبة الى الحكومة البريطانية فان الامر لا يعدو عن تحملها مخاطر مناقشة ادارتها لبلد هو غير بلدها. ان الوفد المفاوض المنتخب من قبل حكومة المجلس الوطني التركي الكبير لا يمكنه ان يقبل ترك مصير منطقة شاسعة تمثل جزءا متمما للوطن مثل ولاية الموصل ولا ان يترك مصير شعب المنطقة ومصير المصادر الطبيعية الموجودة فيها ليكون معلقا على قرار يصدر من هيئة تحكيم. ان الحكومة التركية تدرك قيمة واهمية وجهة النظر التي تدافع عنها وعدالتها وهي لا تتنازل عن رأيها في وجوب اعادة ولاية الموصل الى تركيا [٧].

بعد انتهاء عصمت باشا من القاء كلمته، طلب اللورد كورزن الكلام وقال بايجاز ما يلي :

" سوف اوضح وجهة نظري بايجاز حول ثلاث او اربع من النقاط. فقبل كل شئ يرى عصمت باشا ان تركيا لا تعترف باية سلطة انتداب تفرض على اى بلد. في حين انه جرى تثبيت للحدود بين تركيا وسوريا بموجب اتفاقية خاصة عقدت بين حكومة انقرة وبين ممثل عن الحكومة الفرنسية. ان ذلك يعني بالضبط الاعتراف التام ببلد يدار من قبل سلطة انتداب. ومن جهة ثانية فان عصمت باشا يبين ان العرب يؤلفون ربع عدد سكان ولاية الموصل ويتساءل كيف يمكن القبول بان تحدد هذه النسبة من السكان مصير البلاد باجمعها. وفي مقابل ذلك فان الوفد التركي يطالب باعطاء ولاية الموصل الى الاتراك الذين لا يؤلفون الا واحدا من اثني عشر جزءا من نفوس ولاية الموصل. ان عصمت باشا يستند على امكانية اختيار رئيس دولة او ملك عن طريق الاستفتاء الشعبي للتوصل الى القول بامكان تحديد مصير بلد ما عن نفس الطريق ويخلص من ذلك الى القول وباصرار بضرورة حل قضية الموصل ايضا عن طريق الاستفتاء. ان الاستفتاء بشأن تثبيت الحدود اجراء مضر ومشؤوم اذ يقتضي اولا التوصل الى قرار بشان من الذين سيدلون باصواتهم وكم ينبغي ان تكون اعمارهم وبشأن ظروف الاقامة في المنطقة ومدة هذه الاقامة. ان القسم الاعظم من نفوس الموصل هم من القبائل الرحّل وهناك عشائر تغير اماكن تواجدها بصورة مستمرة. فمن الذين يمكنهم الادلاء باصواتهم ضمن هؤلاء. والاهم من ذلك من هي الجهة التي ستتولى شؤون الامن خلال عملية التصويت.

قبل انفضاض الجلسة قدم العضو المفاوض لدولة الولايات المتحدة الامريكية م. جيلد الى رئيس المؤتمر نص بلاغ طلب الوفد الامريكي ضمه الى محاضر المؤتمر [٨].

في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٢٣ التي استمر فيها بحث قضية الموصل، احدث عدم التوصل الى ارضية للتفاهم واصرار كل من الوفدين التركي والبريطاني على وجهتي نظرهما، احدث قناعة لدى كافة الوفود المجتمعة في لوزان بان المؤتمر قد وصل الى طريق مسدود بل الى نقطة التفكك

والانفضاض. وفي المباحثات التي اجريت فيما بعد توصل المجتمعون الى قناعة بعدم امكان التوصل في هذه المرحلة من المؤتمر وضمن ذلك الزخم من الخلافات في الرأي الى حلول بشأن قضايا الامتيازات والاضرار والخسائر التي تكبدها مواطنو دول الحلفاء [٩].

في اليوم الرابع من شهر شباط/فبراير لعام ١٩٢٣ تم ابلاغ جواب الوفد المفاوض التركي الى دول الحلفاء. غير ان الحلفاء الذين قابلوا المذكرة التركية بشكل ايجابى، سرعان ما اعترضوا على بعض النقاط التي اوردها عصمت باشا في المذكرة. ولم يقبل عصمت باشا بدوره تلك الاعتراضات ورفض طلبات الحلفاء قائلا بانه سوف لا يقبل باي تحفظ ينافي السيادة القومية التركية. واثر الازمة التي بدات في صباح يوم ٣١ من نفس الشهر ولتوقف الاجتماعات ابتداء من مساء الرابع من فبراير/شباط، فقد بدأت الوفود المفاوضة بمغادرة لوزان [١٠].

واثر اتضاح عدم امكان التوصل الى حلول حول الخلافات التي ظهرت في مؤتمر السلام بمدينة لوزان وما نتج عن ذلك من انقطاع المفاوضات، فان وزير الخارجية التركي عصمت باشا الذى ترأس الوفد التركي المفاوض في لوزان شارك بعد عودته الى تركيا في الجلسات السرية المتوالية التي كان المجلس الوطني التركي الكبير يعقدها لبحث هذه القضية. وفي كلمته التي القاها في جلسة ٢١ شباط / فبراير من عام ١٩٢٣ اشعر عصمت باشا المجلس بمعلومات مفصلة حول اعمال المؤتمر قائلا ان قضية ولاية الموصل شكلت اصعب جزء من المفاوضات وانه ولهذا السبب فقد تم تقديم العديد من المذكرات الى المؤتمر وانه كان لهذه القضية الدور الكبير في انقطاع المفاوضات.

وفي جلسة المجلس التي انعقدت بعد ذلك بيومين القى نائب ارضروم حسين عوني (اولاش) بك كلمة مطولة لفت فيها نظر المجلس الى نقاط مهمة. وافاد حسين عوني بك ان الذين يؤمنون بالصداقة الانجليزية انما يخدعون انفسهم وانهم – دون ان يدركوا ذلك او يقصدوه – سيقومون بخيانة هذا الوطن. وادعى حسين عوني بك ان عصبة الامم مؤلفة من الانجليز واعوانهم وان سعي انجلترة احالة القضية الى عصبة الامم انما هو محاولة لايقاعنا في الفخ.

تسببت المناقشات الحادة التي جرت حول قضية الموصل خلال الجلسات السرية للمجلس الوطني التركي الكبير في انتشار الاقاويل لدى الرأي العام وفي بعض الاحيان على صفحات الجرائد بان الحرب ستنشب من جديد. والواقع انه ازاء الاحداث التي جرت ابتداء من تاريخ ٩ ايلول/سبتمبر الذى وضع نهاية قاطعة لحرب الاستقلال والى تاريخ اتفاقية لوزان، قد حدت برئاسة الاركان التركية الى الدخول في استعدادات سرية لتهيئة واعداد خطة الحركات العسكرية. وكان مصطفى كمال باشا يؤمن بان الاهداف التي تسعى تركيا لتحقيقها، يمكن تحقيقها بالطرق السلمية. ومع ذلك فان رئيس اركان الجيش التركي وبأمر من القائد الاعلى بالذات لم يضع جانبا امر التخطيط لكافة انواع الاستعدادات اللازمة للدخول في حرب محتملة. بل ان الامر وصل الى حد اكمال كافة الاستعدادات للتدخل العسكري في الموضوع في حال فشل مفاوضات لوزان وبدأ الجيش التركي يستعد لادامة حرب الاستقلال. وقد شعرت تركيا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٢٢ بان مؤتمر لوزان سيدخل في متاهة لا مخرج منها. اذ جاء في الاوامر المرقمة ١١٢ الموجهة الى الجيوش والتي صدرت بتاريخ ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٢٢ من رئيس اركان الجيش المارشال فوزي جاقماق الذى كان يتولى قيادة الجبهة الغربية بالوكالة ما يلي: ان احتمالات تعثر مفاوضات لوزان تبدو وشيكة. وقد تم التخطيط - في حال انفضاض المؤتمر دون نتيجة - لتحريك الجيوش الواقعة في الجبهة الغربية بسرعة وقيامها بهذه الحركة بالذات كأول هدف لها. وفي نفس الوقت سيتم شن هجوم عسكري من جهة الموصل ايضا [١٥].

وبعكس النواب الذين ابدوا معارضة شديدة في المجلس، فان النواب المعتدلين كانوا يسعون لتهدئة الجو ولتقريب وجهات النظر. وبالرغم من ذلك فان الجزء الثاني من جلسات مؤتمر لوزان بدأ بتاريخ ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٢٣. وكانت الحكومة البريطانية قد ارسلت السير هورك رومبولد ليترأس وفد بلاده بدلا عن اللورد كورزن. واثر وصول جميع الوفود الى لوزان، بدأت الاجتماعات يوم الاثنين المصادف ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٢٣ [١٦].

ويفهم من اقوال السير هورك لومبورد في جلسة المؤتمر المعقودة في ٢٤ نيسان / ابريل قبوله الاقتراح التركي المقدم بتاريخ الرابع من شباط / فبراير المتضمن

قيام الدولتين بالتفاهم بينهما لحل القضية وديا خلال عام واحد وبعكس ذلك ان يتم عرض القضية على عصبة الامم. كما يفهم من اقواله استعداد بلاده لتقديم مذكرة تتضمن هذه النقاط. على ان السير رامبولد اكد على ضرورة الحفاظ على الوضع الحاضر في المنطقة وطلب تعهدا بعدم القيام باى تغيير في وضع المنطقة خلال تلك المدة مشيرا الى اهمية هذه النقطة بالنسبة الى بريطانيا والى عدم احتواء الاقتراح التركي لشئ من ذلك. واضاف السير رامبولد بان الوفد البريطاني سيوافق على اقتراح تركيا في حالة اضافة النقطة المشار اليها الى الاقتراح وبشرط تباحثه مع عصمت باشا حول المدة الواردة فيه [١٧].

في الجلسة المعقودة بتاريخ ٢٦ حزيران / يونيو قرأ السير رامبولد نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة الخاصة بموضوع حدود العراق والتي تم الاتفاق على صيغتها بين الطرفين. ويفهم من الملاحظات المسجلة بصدد الاجتماع المعقود بتاريخ ٧ تموز / يوليو ١٩٢٣ ان المدة التي تم الاتفاق عليها ستبدأ اعتبارا من مباشرة القوات الاجنبية باخلاء البلاد. وبذلك يكون الاتفاق قد تم حول المادة السابعة من بروتوكول ومذكرة الاخلاء ايضا. كما يفهم من الاتفاق ان كلا من تركيا وبريطانيا قد تعهدتا تعهدا متقابلا بعدم القيام باى تصرف يغير الوضع القائم في المنطقة، وانهما اتفقا على البدء بالمباحثات فور الانتهاء من الاخلاء وان تبدأ المدة البالغة تسعة اشهر اعتبارا من يوم المباشرة بالمباحثات [١٨].

واخيرا تمت مباحثات لوزان للسلام وتم التوقيع على الاتفاقية في يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ تموز / يوليو ١٩٢٣. وتنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية والتي تهم قضية الموصل لعلاقتها بتعيين حدود العراق - وهي الفقرة التي كانت محل مناقشات عويصة طوال مدة المؤتمر - على ما يلي:

"يتم تعيين الحدود بين تركيا والعراق خلال تسعة اشهر وعن طريق الاتفاق الودي بين تركيا وبريطانيا العظمى. وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق بين الحكومتين خلال تلك المدة، يتم عرض الخلاف على مجلس عصبة الامم. وتتعهد الحكومتان التركية والبريطانية تعهدا متقابلا بعدم القيام باية حركات عسكرية او باية حركات اخرى ينجم عنها تغيير الوضع القائم في المنطقة لحين التوصل الى قرار نهائي بشأن تلك الاراضي التي يتعلق مصيرها بذلك القرار، والانتظار لحين صدور القرار المتعلق بالحدود" [١٩].

كان من المقرر بموجب المادة السابعة من البروتوكول المرقم ١٤ من اتفاقية لوزان ان يبدأ سريان المدة البالغة تسعة اشهر اعتبارا من البدء بالمباحثات والتي كانت ستبدأ بدورها بعد اتمام عملية الجلاء من الاراضي التركية. وكان من المقرر ايضا وبموجب احكام نفس البروتوكول ان تبدأ عملية الجلاء المذكورة من تاريخ مصادقة المجلس الوطني التركي الكبير على اتفاقية لوزان وعلى سائر القرارات المتخذة وان تنتهي تلك العملية خلال ستة اسابيع. على ان بريطانيا التي ابدت هذا القدر من الحساسية تجاه الحفاظ على الوضع القائم في ولاية الموصل والتي اصرت على احتواء الاتفاقية احكاما تتضمن ذلك، لم تحترم هذه الاتفاقية ولم تتورع عن خرقها [٢٠]. بل ان الانجليز لم يتورعوا عن قذف القنابل على السليمانية في وقت لم يكن قد مر فيه شهر واحد فقط على توقيع الاتفاقية ليقوموا بعد ذلك بهجوم جوي وبري أسفر عن احتلالهم تلك المدينة. ولم تسفر مذكرات الاحتجاج التي قدمتها تركيا الى الحكومة البريطانية عن اية نتيجة [٢١].

وبعد جدال ونقاش عنيفين وانتقادات مرة وجهت الى الاتفاقية في المجلس، وفي ٢٣ اغسطس ١٩٢٣ صادق المجلس الوطني التركي الكبير على اتفاقية لوزان[٢٢].

التوقيع على اتفاقية السلام في لوزان

مؤتمر الخليج وقضية الموصل

بعد تجميد قضية الموصل بموجب اتفاقية لوزان، تقرر اجراء مباحثات بين تركيا وبريطانيا لتعيين الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق وذلك خلال تسعة اشهر. وجاء هذا الحكم في نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاتفاقية المعقودة بين الطرفين بهذا الصدد. وقد تقرر ايضا احالة الموضوع الى عصبة الامم في حالة فشل المباحثات المذكورة. وبناء على ذلك فقد تم عقد مؤتمر في استانبول يضم كلا من بريطانيا وتركيا. وتم افتتاح المؤتمر في يوم الاثنين الموافق ١٩ مايو/ ايار لسنة ١٩٢٤.

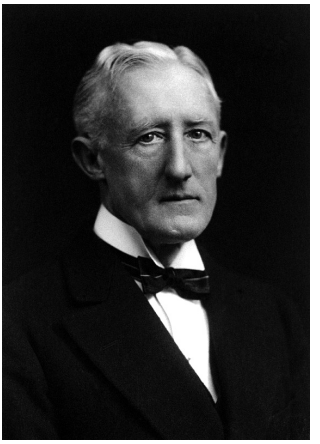

السير برسي كوكس

غير انه ومنذ اليوم الاول من المؤتمر تبين وجود تعارض مهم وكبير في وجهتي نظر الحكومتين حيال الموضوع. وعقدت الجلسة الثانية للمؤتمر في يوم الاربعاء الموافق ٢١ مايو/ ايار من نفس العام. وفي هذه الجلسة طالب رئيس الوفد التركي فتحي بك باعادة ولاية الموصل الى تركيا مع المحافظة على نفس حدود الولاية التي كانت عليها في زمن الادارة العثمانية. وفي مقابل ذلك قدم السير برسي كوك مذكرة تعكس وجهة النظر البريطانية مطالبا بضفتي نهر الفرات بما فيها الموصل. واجاب فتحي بك على ذلك بمذكرة ثم اوضح ضرورة قبول وجهة النظر التركية لاسباب عديدة سردها شفاها. ورد عليه السير برسي كوكس بانه سيجري دراسة حول هذه النقطة [٢٣].

عقدت الجلسة الثالثة للمؤتمر يوم السبت الموافق ٢٤ مايو/ ايار لسنة ١٩٢٤. واشار فتحي بك في الجلسة الى الوثائق التي اعدها. غير ان رئيس الوفد البريطاني بدلا عن الاجابة حول المطلب التركي بدأ بالمطالبة - اضافة الى الموصل - بالاقضية التابعة الى ولاية حكاري التي هي تحت الادارة التركية وهي اقضية بيت الشباب وجولامريك وراوندوز بشكل مبالغ في طلباته بحيث خرج عن نطاق جدول اعمال المؤتمر. وكان المؤتمر قد انعقد على وجه الحصر من اجل تحديد

الجهة التي تعود اليها ولاية الموصل. وبذلك اتضح ان الوفد البريطاني لم يأت الى استانبول من أجل التفاهم والاتفاق. وانفضت الجلسة الثالثة للمؤتمر دون تحديد موعد جديد لانعقاده [٢٤].

عقد مؤتمر الخليج آخر جلسة له بعد عشرة ايام اي في يوم الخميس المصادف الخامس من حزيران / يونيو لسنة ١٩٢٤. وفي هذه الجلسة تم اشعار الوفد البريطاني تحريريا بالتعليمات الجديدة الواردة الى الوفد التركي من انقرة. واستهل فتحي بك الجلسة بكلمة اوضح فيها وجهة النظر التركية حول الحدود العراقية. وتطرق فتحي بك في كلمته هذه الى ان الوفد البريطاني بمطالبته باراض جديدة تتبع ولاية حكاري يكون قد أثار قضية جديدة لم ترد مطلقا في اتفاقية لوزان لا نصا ولا روحا. واضاف فتحي بك انه ينبغي التقيد بالأمور الواردة في نص الاتفاقية والمباشرة بالمفاوضات حول تلك النقاط بالذات وانه اذا ما اصر الوفد البريطاني على احالة النزاع الى عصبة الامم فان ذلك سيخلق انطباعا يفيد التهرب من المباحثات المباشرة ويكشف عن نية الانجليز في رفع القضية الى عصبة الامم وترك حلها اليها، وان موضوع مباحثات لوزان كان قضية الموصل فحسب ولم يجر في لوزان اي بحث حول التنازل عن اراضي في ولاية حكاري وان الظاهر ان الوفد البريطاني لا يتراجع عن مطالبته باراض تعود الى ولاية حكاري وان هذا النوع من التصرف يغاير احكام اتفاقية لوزان وانه لذلك يأسف لبيان عدم امكان التوصل الى اية نتيجة حتى ولو استمرت المفاوضات بسبب استمرار الوفد البريطاني على وجهة نظره السابقة. ولعدم جدوى المضي في المباحثات فقد انتهى الموضوع بقطع اعمال المؤتمر بصورة نهائية [٢٥].

لم يكن اشتراك الانجليز في مؤتمر الخليج يهدف الا الى تحقيق غاية واحدة وهي الاستجابة شكلا للشرط الوارد في المادة الثالثة من اتفاقية لوزان التي تتضمن وجوب حل قضية الموصل التي علقت في مؤتمر لوزان عن طريق المفاوضات الثنائية وخلال تسعة اشهر من الزمن وفي حالة فشل تلك المفاوضات احالة القضية الى عصبة الامم. واتضح بذلك ان هدف بريطانيا هو استنفاذ احكام تلك المادة. والواقع ان الخطط التي دبرتها بريطانيا بصدد الموصل كانت قد اعدت من قبلها مسبقا وكان يتم تعديل بعض اقسامها باستمرار. وازاء التطورات الحاصلة جرى توسيع نطاق الخطة المعدة. بل ظهر ان الانجليز قد مدوا حدود

تركيا مع العراق نحو الشمال شيئا فشيئا في كل مرحلة من مراحل المفاوضات الخاصة بتعيين الحدود. ففي حين ورد في طبعة ١٩١٠ من الموسوعة البريطانية ان حدود العراق الشمالية يمر من شمال بغداد بمسافة ٦٠ - ٧٠ كيلومترا، فقد زاد الانجليز من هذه المسافة بعد عقد الهدنة لتبلغ ٣٠٠ كيلومترا. واضاف اللورد كورزن اليها اثناء مفاوضات مؤتمر لوزان مائة كيلومترا اخرى ليمد حدود العراق الشمالية الى مسافة ٤٠٠ كيلومترا من بغداد. وجاء السيربرسي كوك رئيس الوفد البريطاني الى مؤتمر الخليج ليضيف الى تلك المسافة مائة كيلومترا اخرى بصورة عشوائية مادا بذلك الحدود الى مسافة ٥٠٠ كيلومترا شمالي بغداد. وظهر لذلك وبكل وضوح ان الانجليز لا ينوون التوصل الى اي اتفاق وانهم انما يهدفون الى كسب الوقت لتنتهي المدة المحددة البالغة تسعة اشهر فيصار الى احالة القضية الى عصبة الامم لتتولى التحكيم في النزاع [٢٦].

قضية الموصل في عصبة الامم

تعذر الوصول الى نتيجة ايجابية في المباحثات الجارية في مؤتمر الخليج. ولذا فقد تقرر احالة القضية الى عصبة الامم. فقد راجعت الحكومة البريطانية عصبة الامم طالبة ادراج قضية الموصل ضمن جدول اعمالها. ومع ان تركيا لم تكن عضوة في عصبة الامم انذاك، فقد كان لها الحق بموجب المادة ١١ من نظام العصبة في ارسال وفد اليها لتعلق الموضوع المزمع بحثه بها. واستنادا الى

اعضاء مجلس عصبة الأمم

المادة المشار اليها وفي ١٩ اغسطس من عام ١٩٢٤ طلبت عصبة الامم بخطاب وجهته الى الحكومة التركية الاجابة حول الموضوع. وفي اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ٣ ايلول / سبتمبر من نفس العام تم اختيار الوفد الذى يمثل تركيا في عصبة الامم وتقرر ان يرأس الوفد رئيس المجلس الوطني التركي الكبير فتحي (اوكيار) بك. "[٢٧].

قدم كل من بريطانيا العظمى وتركيا مذكرة الى عصبة الامم اوضحتا فيهما وجهة نظرهما حول الموضوع. وتبنت تركيا فكرة ان اجراء استفتاء شعبي في ولاية الموصل أمر يتفق مع مفاهيم العدالة. اما بريطانيا فانها دافعت عن فكرة ان مهمة مجلس العصبة هي تثبيت حدود تضمن ربط الموصل بالعراق [٢٨].

عقد مجلس عصبة الامم اول جلسة له لبحث قضية الموصل بتاريخ ٢٤ ايلول / سبتمبر من عام ١٩٢٤. وكان اول من تكلم في الجلسة الموفد البريطاني اللورد بارمور الذى كان يشغل منصب وزير العدل البريطاني انذاك. وجاء في اقواله بايجاز ما يلي: " ان الموصل جزء من العراق منذ أمد بعيد. ان مناقشة مصير الموصل لا يمكن ان يكون موضع بحث هنا اطلاقا. ذلك لأن هذا الامر قد تم حسمه ويقتضي الان رسم حدود البلدين. ان الوفد المفاوض التركي يتحدث عن اجراء استفتاء شعبي لحل قضية الحدود هذه. ولا يمكن حل قضية الحدود عن طريق الاستفتاء الشعبي ابدا. ان هذه قضية عسكرية، غير انه وكما قلت سابقا ينبغي اولا اتخاذ قرار حول سبب هذا الخلاف. ومن اجل ذلك فاني اقترح ان يتم اختيار لجنة مؤلفة من محايدين تتولى بحث الموضوع واتخاذ قرار حوله [٢٩]. اما فتحي بك فانه اوضح وجهة النظر التركية حول الموضوع واشار الى سبب الخلاف الناشب بين الدولتين حول قضية الموصل. واضاف بان اللجنة التي اقترحت بريطانيا ارسالها الى هناك بغية حل النزاع لا يمكنها الوقوف على مشاعر اهالي المنطقة كما ينبغي وان افضل حل للموضوع هو اللجوء الى الاستفتاء الشعبي[٣٠].

اجتمع مجلس عصبة الامم بتاريخ ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٢٤ ليستمر في بحث قضية الموصل. وفي هذه الجلسة طلب مقرر المجلس المسيو برانتينغ من بريطانيا وتركيا ان توضحا هل ان القرار الذى سيصدره مجلس عصبة الامم حول الموضوع سينال قبولا منهما ام لا. واجاب فتحي بك انه لا يفكر في الموضوع

بالشكل الذى يفهمه الوفد البريطاني وان اللجوء الى تحكيم عصبة الامم لا يعني بالنسبة الى تركيا تخلّيها عن حقها في السيادة على الموصل. غير ان تركيا مستعدة لقبول نتائج الاستفتاء الشعبي الذى تطالب باجرائه.

استمر مجلس عصبة الامم في بحث قضية الموصل في جلسته المؤرخة ٣٠ ايلول/ سبتمبر من نفس الشهر وقرر تشكيل لجنة مؤلفة من ثلاثة اعضاء تتولى تزويد المجلس بالمعلومات الضرورية وبالاقتراحات الملائمة. واختار المجلس لعضوية اللجنة التي ستقوم بهذه الدراسة كلا من :

- الكونت تيلاكي (رئيس وزراء المجر السابق).
- آف فيرسان (سفير فرنسا في بروكسل).
- آ. باوليس (ضابط متقاعد بلجيكي).

اجتمعت اللجنة المنتخبة بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤ في جنيف وحددت اسلوب عملها ونظمت قائمة باسئلة توجه الى طرفي النزاع. وبدأت اللجنة اعمالها بزيارة الجهات الرسمية المسؤولة في لندن. وبعد ان استطلعت آراء تلك الجهات، قامت بزيارة لأنقرة في الرابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥، حيث اجرت الاتصالات اللازمة مع المسؤولين الاتراك[٣١].

وصلت اللجنة الى بغداد بتاريخ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥ واجتمعت هناك بالحاكم العسكري البريطاني السير هنري دوبز. وقدم الملك فيصل مذكرة الى اللجنة طلب فيها اعطاء ولاية الموصل الى العراق وسرد الخدمات التي قدمتها حكومته في العراق. وتعرضت اللجنة منذ اليوم الاول لتواجدها في العراق الى مختلف انواع الضغوط من الانجليز ومن السلطات العراقية على حد سواء. وقد اشعرت اللجنة عصبة الامم بهذه الضغوط في تقريرها المقدم اليها. ومن المفيد ان ندرج هنا مثالا واحدا للدلالة على تلك الضغوط. ففي احد الاجتماعات المعقودة في بغداد والذى حضره ايضا الحاكم العسكري البريطاني السير هنري دوبز، طلب الحاكم العسكري اخراج اثنين من الخبراء الاتراك من قاعة الاجتماع بحجة ان هذين الخبيرين وهما ناظم بك وفتاح بك يحملان الجنسية العراقية وانهما يعتبران من المعادين للحكومة العراقية. بل ان الحاكم العسكري البريطاني تمادى في طلباته اكثر من ذلك اذ طلب القاء القبض على هذين الخبيرين. غير

ان اللجنة لم تر داعيا لهذا الاجراء واشارت الى ان الخبيرين المذكورين هما من اهالي ولاية الموصل وانهما لا يعتبران عراقيين ما لم يتم حسم قضية الموصل. وبالتالي فقد رفضت اللجنة الطلب المذكور. وبالرغم من ذلك فقد تم حجز مساعدي جواد باشا ومرافقه في احدى الثكنات العسكرية حيث وضعا تحت المراقبة والنظارة. وبناء على طلب جواد باشا الذى اشعر اللجنة بالامر، ذهب اعضاء اللجنة الى حيث يوجد المحتجزون ووجدوا اعضاء الوفد التركي معتقلين في ثكنات عسكرية محاطة بالاسلاك الشائكة على بعد بضعة كيلومترات خارج بغداد. ولفتت اللجنة نظر الحاكم العسكري الى هذا التصرف المشين.

وعندما انتقلت اللجنة الى الموصل بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥ انتاب اعضاءها الذهول والحيرة ازاء مظاهر الاحتفاء التي لقوها من اهالي الموصل. وكانت المسيرات المنظمة هناك تتحول هنا وهناك الى حشود مكثفة من المتظاهرين[٣٢]. وبعد هذا الحادث القي القبض على الاشخاص المتظاهرين. وفي نفس الوقت تم وضع اعضاء اللجنة تحت رقابة مشددة. وازاء ذلك فقد اقتنعت اللجنة باستحالة تمشية اعمالها في التقصي والتحقيق تحت ظل هذه الظروف واشعرت الاعضاء المساعدين الاتراك والانجليز بذلك. وبعد كل هذا العناء تمكنت اللجنة اخيرا من المضي في مهمتها. واثناء ممارسة اللجنة لفعالياتها تم الاستماع الى اشخاص من عامة الشعب ومن الذين لهم وزنهم في المجتمع واستطلاع آرائهم في الموضوع. واجرت اللجنة استقصاءاتها بكامل اعضائها في المناطق المهمة مثل الموصل واربيل وكركوك بينما كلفت لجانا فرعية باجراء هذا الاستقصاء في المناطق السكنية المجاورة لمراكز المدن والقصبات المهمة مثل سنجار وتلعفر وعقرة والتون كوبري وكفري. وكان اعضاء اللجنة الذين انتقلوا اولا الى السليمانية ومنها الى كركوك وثم الى التون كوبري واربيل ومن ثم الى الموصل وبعدها الى زاخو ودهوك، يمارسون نشاطهم في الاستقصاء عن طريق الاستماع الى الاشخاص الذين كان طرفا النزاع يزودان اللجنة باسمائهم. وكانت اللجنة تعمد في بعض الاحيان الى استدعاء مجموعة من الاشخاص من المسجلين في قائمتي الطرفين بينما كانت تستمع في احيان اخرى الى اولئك الاشخاص كل على حدة وذلك حسب مقتضى الحال.

بعد ان انتهت لجنة تقصي الحقائق التابعة لعصبة الامم من أداء اعمالها تركت المنطقة عائدة الى جنيف حيث قدمت تقريرا الى عصبة الامم مؤرخا في ١٦ تموز / يوليو ١٩٢٥ تضمن بيانا لاعمالها وفعالياتها ومعلومات عن التحقيقات والتدقيقات التي اجرتها والنتائج التي توصلت اليها [٣٤].

تركز تقرير اللجنة حول موضوع اى من الطرفين ينبغي الحاق ولاية الموصل به. وبصورة عامة يلاحظ على التقرير المذكور ما يلي :

١ - بينت اللجنة انه توجد من حيث تحقيق مصلحة المواطنين فائدة قلت او كثرت في تقسيم ولاية الموصل بين الطرفين.

٢ - اعتمدت اللجنة في تكوين رأيها على الادلة المستمدة من الاحوال الجغرافية والاقتصادية وعلى آراء اكثرية سكان المنطقة. ومع ان التقرير المفصل الذى قدمته اللجنة الى عصبة الامم جاء في مجمله لصالح تركيا، فانه لم يسلم من الوقوع في اخطاء عديدة بل وفي تناقضات ظاهرة. ويظهر من قراءة التقرير وبسهولة ان اللجنة لم تستطع خلال ممارستها لنشاطها ان تسبر غور البنيان العرقي والديموغرافي والاجتماعي والسياسي للمنطقة بما فيه الكفاية وان اللجنة - في سبيل ان تقدم تقريرها الى عصبة الامم في اقصر وقت - لم تجد الوقت الكافي لتدقيق وتفهم البعض من الحقائق [٣٥].

تضمن التقرير المقدم القرارات ووجهات النظر الاتية:

١ - القبول بخط بروكسل كحدود فاصلة بين الطرفين.

٢ - اقترحت اللجنة ربط المنطقة بالعراق مع عقد اتفاقية اقتصادية مع تركيا وتمديد مدة الانتداب المفروض على العراق خمسة وعشرين عاما آخر نظرا لقرب انتهاء مدته في عام ١٩٢٨ واعطاء الاكراد حرية ادارة انفسهم ومنحهم حقوقا ثقافية.

٣ - رأت اللجنة انه في حالة عدم الأخذ بالبندين الواردين في اعلاه فان من الافضل اعطاء ولاية الموصل الى تركيا. واقترحت اللجنة في حالة قيام مجلس عصبة الامم بتقسيم منطقة الموصل الى قسمين اعتبار خط رافد الزاب الصغير حدودا بين القسمين [٣٦].

كان على عصبة الامم ان تدقق التقرير وان تصل الى حل ما للموضوع. غير ان الخلافات حول مدى كون القرار الذى سيتخذه المجلس ملزما للطرفين بدأت بالظهور منذ اول ايام المباحثات حول القضية. ومن اجل الوصول الى حل قاطع حول هذه النقطة فقد استفسر مقرر مجلس عصبة الامم م. اوندان من ممثل بريطانيا اللورد بارمور عما اذا كانت حكومته ستقبل باى قرار يصدره المجلس مهما كان محتواه. واجاب ممثل بريطانيا على الاستفسار بالايجاب. وعلى اثر ذلك تم توجيه نفس السؤال الى ممثل تركيا فتحي بك. واجاب فتحي بك بانه سيقبل بالقرار عملا باحكام المادة ١٥ من دستور عصبة الامم. على ان المادة المتعلقة بالموضوع من اتفاقية لوزان كانت تتضمن عبارة مؤداها انه في حالة عدم امكان التوصل الى حل حول الخلاف الحاصل بين الطرفين خلال تسعة اشهر، فان القضية "ستعرض على عصبة الامم". ومن هذا المنطلق فان قيام عصبة الامم بتحديد وتعيين الحدود بين الطرفين بالاستناد الى مثل هذه المادة كان امرا خارج نطاق صلاحياتها. ان هذا الاقتراح الذى كان يفتقر الى سند قانوني كانت بريطانيا هي التي تقدمت به. بينما كانت المادتان ٥ و ١٥ من دستور عصبة الامم تنصان على ان الخلاف انما يجري بحثه بتفاهم بين الطرفين. ووفقا للمادة الخامسة فانه لم يكن بالوسع اتخاذ المجلس اى قرار الا باجماع اصوات الدول الاعضاء في المجلس وكانت لاية دولة غير عضو في المجلس نفس حقوق الدول الاعضاء وذلك في المواضيع التي تخصها. ولهذا السبب فقد كان يقتضي من اجل اصدار المجلس لاي قرار حول الموضوع ان تصوت تركيا ايضا في جانب هذا القرار والا فلم يكن بالامكان اتخاذ اي قرار حول الموضوع. اما المادة الخامسة عشرة فانها كانت تتناول اصدار التوصيات فحسب. وبالنتيجة فلم يكن ممكنا اتخاذ قرار لصالح بريطانيا والزام تركيا بالقبول به [٣٨].

عندما وصل الموضوع الى هذه المرحلة تقدم م. اوندون بطلب الى المجلس في جلسته المؤرخة ٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٢٥ لتشكيل لجنة فرعية تقوم ببحث الموضوع. وفعلا تم تشكيل اللجنة الفرعية التي اوضحت رأيها للمجلس خلال اجتماعه المؤرخ في ١٩ ايلول/سبتمبر من نفس العام والمتضمن وجوب اللجوء الى رأي محكمة العدل الدولية من اجل القاء الضوء على بعض النقاط.

وقرر مجلس عصبة الامم بتاريخ ٢٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٢٥ اللجوء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي لبيان رأيها حول ثلاث نقاط وهي:

١ - ما هي القيمة القانونية للقرار الذى سيصدره مجلس عصبة الامم وفقا للمادة الثالثة من اتفاقية لوزان، وبتعبير آخر هل ان قرار المجلس سيكون بمثابة قرار تحكيم ام مجرد توصية، ام ان مهمة المجلس هي مجرد الوساطة بين الطرفين؟

٢ - هل من الضروري ان يصدر مثل هذا القرار بالاجماع التام ؟ اى هل يقتضي موافقة كافة الاطراف على مثل هذا القرار ام يكفي لاصداره موافقة الاغلبية عليه ؟

٣ - هل ان ممثلي الاطراف المعنية يملكون حق التصويت لدى اصدار القرار؟ [٤٠].

اعترضت تركيا على هذا الاجراء بداعي عدم امكان حل قضية سياسية بالاساليب القانونية، ولهذا السبب فانها لم تقبل المثول امام المحكمة المذكورة. وفي يوم ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر من نفس العام اعلنت محكمة العدل الدولية وجهة نظرها حول موضوع الخلاف كما يلي :

١ - ان طرفي النزاع اى تركيا والعراق طلبتا في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من اتفاقية لوزان الوصول الى حل نهائي للموضوع، وبتعبير آخر فانهما ترغبان في الوصول الى حل قاطع للنزاع الناشب حول الحدود التركية العراقية. ويقتضي ان يكون لهذا القرار صفة القطعية والالزام لكلا الطرفين.

٢ - يجب ان يقترن القرار الذى سيصدره مجلس عصبة الامم بالاجماع، ولا يمكن للطرفين ان يشتركا في التصويت[٤١].

وبهذه الصورة فقد حرمت تركيا من الحيلولة دون اصدار قرار ضدها عن طريق تصويتها ضد القرار. غير انه نظرا لان رأي محكمة العدل الدولية كان يحمل صفة التوصية فقط، فان مجلس عصبة الامم لم يكن ملزما باتباع هذا الرأي. وكان من اللازم من اجل تبني المجلس رأي المحكمة ان يصدر قرار بهذا المضمون من المجلس نفسه. ولم يكن بالوسع اتخاذ مثل هذا القرار الا بالاستناد الى المادة الخامسة المشار اليها آنفا. وبدوره فان اتخاذ القرار بالاستناد

الى المادة الخامسة فتح السبيل لجدل جديد حول اشتراك كل من تركيا وبريطانيا في التصويت من عدمه. وبالرغم من ذلك فان المجلس صادق على رأي محكمة العدل الدولية بعدم احتساب اصوات طرفي النزاع عند اصدار القرار. وازاء ذلك فان تركيا اعلنت ان المجلس قد خرق احكام ميثاق عصبة الامم وسحبت ممثليها الموجودين في جنيف [٤٢].

كان الرأي العام التركي يترقب بمزيد من الهياج والحماس مصير ولاية الموصل. واحتلت هذه القضية ابرز صفحات الصحف والمجلات التركية الصادرة انذاك وباستمرار سواء عن طريق الاخبار التي كانت تنقلها تلك الصحف او المقالات التي كانت تعالج بها القضية من كل جوانبها او الكاريكاتورات التي كانت تبرز مختلف جوانبها.

لم تكن قضية الموصل تنال اهتمام تركيا فحسب، بل كان العالم الخارجي يولي اهتماما بالغا بتطورات هذه القضية. وكان الاتراك الذين يعيشون خارج تركيا يتابعون باهتمام متزايد مصير قضية الموصل عن طريق الصحف اليومية الصادرة هنا وهناك. بل ان الاتراك المقيمين في برلين نظموا اجتماعا ومسيرة كبيرين وعاشت مدينة برلين يوما فريدا في هذا الاجتماع المقام امام القصر الامبراطوري[٤٣].

بالرغم من كل هذه الاحداث فان مجلس عصبة الامم تبنى التقرير المؤرخ ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٢٥ المنظم من قبل اللجنة الثلاثية وقرر اعطاء الاراضي الواقعة جنوب خط بروكسل الى العراق وترك الاراضي الواقعة شمالي هذا الخط الى تركيا، واوصى المجلس بناء على اقتراح اللجنة المذكور بتمديد مدة الانتداب المفروض على العراق لمدة ٢٥ عاما آخر وعقد اتفاقية مع العراق لهذا الغرض.

امام هذا الوضع كان على تركيا التي عاشت سنينا طويلة وهي تخوض غمار الحروب ان تختار احد هذين السبيلين :

١ - الاعلان عن استمرار سيادة تركيا من الناحية القانونية على ولاية الموصل.

٢ - القبول بالوضع القائم منذ اتفاقية موندروس المعقودة في عام ١٩١٨ والوصول الى نتيجة ما عن طريق التباحث مع الحكومة البريطانية حول الموضوع[٤٥].

لم تستمر مقاومة تركيا طويلا، وكان للعوامل الداخلية والخارجية دور كبير في ذلك. فبادئ ذي بدء لم تكن تركيا عضوة في عصبة الامم التي كانت بريطانيا تتحكم فيها تماما وكان للتمرد الكردي مع ما صاحبه من استعمال القوة لأخماده، وعدم القبول باعادة النسطوريين ورفض دخول الجنرال الاستوني ليندور الى الاراضي التركية وعدم مثول تركيا امام محكمة العدل الدولية في لاهاي واقتصار ممثلي الدول الذين بحثوا قضية الموصل على الاوروبيين، كان لكل هذه العوامل الاثر الكبير في دفع تركيا الى الانعزال عن العالم. وكانت تركيا الدولة المسلمة الوحيدة التي تناضل من اجل نيل حقوقها لدى المنظمات الاوروبية مما جعل موقفها صعبا وسلبيا الى حد كبير [٤٦].

وفيما عدا الخيارين المبحوث عنهما اعلاه، كان امام تركيا طريق ثالث ايضا، وهو الدخول مجددا في حرب من اجل استعادة الموصل. وكان لتصعيد الصحافة التركية مواقفها المعادية لبريطانيا في تلك الاثناء أثره في احباط عزم الحكومتين التركية والبريطانية معا في المضي نحو خطوات اكثر خطورة. ذلك لان المجازفة بدخول حرب جديدة بعد سنوات طويلة من الحرب كان أمرا يجلب مخاطر وعواقب غير مرغوب فيها ابدا. ناهيك عن انه كانت هناك وفي الجبهة الداخلية مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة تنتظر الحلول والمعالجة.

وامام كل هذه المصاعب والازمات، فقد اضطرت تركيا الى ان تتوجه الى الوصول الى حل مع بريطانيا. وفي الرابع من كانون الاول/ ديسمبر ١٩٢٥ افاد وزير الخارجية البريطاني السير اوستون تشمبرلن في مقابلة له مع السفير التركي ان بامكانه السعي من اجل صياغة قرار عصبة الامم في قالب "يمكن ان ينال قبول تركيا". وصرح السفير البريطاني في تركيا السير رونالد ليندساي خلال اجتماعه برئيس الوزراء التركي عصمت باشا بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٦ انه ابلغ حكومته بان تركيا لا تطمع في الحصول على اراض وانها تطالب بتامين

الظروف اللازمة لتأمين سلامتها وامنها. وأكد السير ليندساي خلال اجتماعه مع توفيق رشدي بك على موضوع اعطاء حصة من البترول العراقي الى تركيا. اما في تقريره المؤرخ ٢ مايو/ ايار، فان السير ليندساي اقترح منح تركيا التي كانت تعاني صعوبات اقتصادية جمة مبلغا وقدره ٥٠٠ الف جنيه استرليني في مقابل تنازل تركيا عن المطالبة بالارض وعن حصتها في البترول [٥٠].

اسفرت المباحثات التي جرت بين الطرفين عن عقد (اتفاقية انقرة) في الخامس من حزيران لعام ١٩٢٦ التي وضعت حدا نهائيا لقضية الموصل. وتنص الاتفاقية على القبول من حيث المبدأ بالخط المرسوم من قبل عصبة الامم في بروكسل كحدود دولية بين تركيا والعراق مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة على هذا الخط لصالح تركيا. كما نصت الاتفاقية على ان تسدد الحكومة العراقية لتركيا في مقابل تنازلها عن حقوقها في ولاية الموصل نسبة تبلغ ١٠ ٪ من اجمالي عائدات البترول التي يجنيها العراق ولمدة خمسة وعشرين عاما. وبموجب المذكرات التي الحقت باتفاقية عام ١٩٢٦ فيما بعد فقد تنازلت تركياعن حقوقها في البترول مقابل استلامها مبلغ ٥٠٠ الف جنيه استرليني [٥١].

تمت المصادقة على اتفاقية انقرة في السابع من شهر حزيران/ يونيو وقدمت الى المجلس الوطني التركي الكبير لأقرارها. وبعد مباحثات ومناقشات دارت في المجلس، ألقى وزير الخارجية الدكتور توفيق رشدي اراس كلمة في المجلس

توفيق رشدي بك (في اليسار) مع مصطفى كمال

دافع فيها عن الاتفاقية، واضاف بأن عدم اعترافنا بالقرار الصادر حول قضية الموصل سيجرنا شئنا او ابينا الى أتون حرب جديدة[٥٢].

الهوامش

١ – Siyasi Tarih, Fahir Armaoglu (١٧٨٩ –١٩٦٠) ، الطبعة الثالثة، انقرة ١٩٧٥، ص٤٤٠.

٢ – Fahir Armaoğlu ، نفس المصدر ، ص ٤٣٠ – ٤٤٠.

٣ – Fahir Armaoğlu ، نفس المصدر ، ص ٤٤٠ – ٤٤١.

٤ – Kerkük Türkleri, Mustafa Kafali ، مجلة Tore، السنة ٤ ، العدد ١٧ ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٢ ، ص ٤٤.

٥ – Naci Ali Karacan ، Lozan ، الطبعة الثانية ، استانبول ١٩٧١ ، ص ٦٣ – ٧٨.

٦ – Ali Naci Karacan ، نفس المصدر ، ص ٢٤٢.

٧ – المبدأ السياسي الذي يتبنى فكرة التوسع وضم الاراضي، نشأ في اواخر القرن التاسع عشر بايطاليا والذي تبناه الحزب الايطالي الذي كان ينادي بالحاق الاراضي التي يسكنها ايطاليون خارج حدود دولة ايطاليا الى هذه الدولة.

٨ – Lozan Baris Konferansi ، Belgeler - Tutanaklar، ترجمه الى التركية : Meray L Seha ، المجموعة الاولى، جلد ١ ، انقرة ١٩٦٩ ، ص ٣٤٢ – ٣٥٤.

٩ – Lozan Barış Konferansı ، ص ٣٥٤ – ٣٦٥.

١٠ – Lozan Barış Konferansı ، ص ٣٦٦ – ٣٦٩.

١١ – Lozan Barış Konferansı ، ص ٣٧٠ – ٣٧٥.

١٢ – Ali Naci Karacan ، المصدر السابق، ص ٢٥٧ – ٢٥٨.

١٣ – Ali Naci Karacan ، المصدر السابق، ص ٢٩٢ – ٣٠٥.

١٤ –II Atatürkün Soylev ve Demeçleri (١٩٠٦ – ١٩٣٨) ، الطبعة الثانية ، انقرة ١٩٥٩ ، ص ٦ و ١٢ ، انظر النص المترجم الى التركية الحديثة : Soylevleri Atatürkün Diliyle Bugünün ، ترجمة : Kemal Behcet Cağlar ، انقرة ١٩٦٨ ، ص ١٢ – ١٣ و ١٨.

١٥ – I Atatürkün Soylev ve Demeçleri (١٩١٩ – ١٩٣٨) ، استانبول ١٩٤٥ ، ص ٧١.

١٦ – II Atatürkün Soylev ve Demeçleri. (١٩١٨ – ١٩٣٧) ، انقرة ١٩٥٤ ، ص ٥٦.

١٧ – Mim Kemal Öke ، Musul Meselesi Kronolojisi ، (١٩١٨–١٩٢٦) ، استانبول ١٩٨٧، ص ١٠٦ – ١٠٧.

١٨ – III Atatürkün Soylev ve Demeçleri. (١٩١٨ – ١٩٣٧) ، ص ٥٩.

١٩ – T B M M Gizli Celse Zabıtları ، جلد ٤ ، انقرة ١٩٨٥، ص ١٣٠٥ – ١٣١٦.

٢٠ – T. B. M .M Gizli Celse Zabitlari ، ص ١٣١٧ – ١٣١٨.

٢١ – Mim Kemal Öke ، المصدر السابق، ص ١٠٩ – ١١٠.

٢٢ – Mim Kemal Öke ، المصدر السابق، ص ١١٠.

٢٣ – Mim Kemal Öke ، المصدر السابق، ص ١١١ – ١١٢.

٢٤ -Lozan Konferansının Başarısızlığa Uğraması Halinde Türk Genel Kurmayının Gizli, İhsan İlgar Harekkat Planı (خطة الحركات السرية لرئاسة اركان الجيش التركي في حالة فشل مؤتمر لوزان)، مجلة Belgelerle Türk Tarih ، العدد ٣٦ ، ايلول/ سبتمبر ١٩٧٠ ، ص ٣٣ و ٤٢.

٢٥ - Ali Naci Karacan ، المصدر السابق، ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

٢٦ - M Cemil (Bilsel) ، Lozan ، جلد ٢ ، استانبول ١٩٣٣ ، ص ٣١٧.

٢٧ - M Cemil (Bilsel) ، نفس المصدر ، ص ٣١٧ - ٣١٨.

٢٨ - Yusuf Hikmet Bayur ، Türkiye Devletinin Dış Siyasasi ، انقرة ١٩٧٣ ، ص ١٦٤ - ١٦٥.

٢٩ - S Yurdakul ، Musul Meselesi ، انقرة ١٩٧٥ ، ص ٢٤.

٣٠ - Yusuf Hikmet Bayur ، المصدر السابق، ص ١٦٥.

٣١ - مادة : Lozan Andlaşması، Büyük Türk Ansiklopedisi ، جلد ٦ ، استانبول ١٩٨٥ ، ص ٢١٠١ - ٢١٠٣.

٣٢ - "Haliç Konferansı" ، Ayin Tarihi، جلد ٣ ، العدد ٧ - ١٠ ، مارت - حزيران ، ١٣٤٠، ص ١٧١ - ١٧٤.

٣٣ - "Haliç Konferansı" ، نفس المصدر ، ص ١٧٤ - ١٧٥.

٣٤ - "Haliç Konferansı" ، نفس المصدر ، ص ١٧٦ - ١٨٠.

٣٥ - Yusuf Hikmet Bayur ، المصدر السابق، ص ١٦٥.

٣٦ - Cemiyet -i Akvamda Musul Meselesi ، Ayin Tarihi، جلد ٤ ، ١٣٤٠ ، ص ١٣٥ - ١٣٦.

٣٧ - S Yurdakul ، المصدر السابق، ص ٢٨.

٣٨ -Cemiyet -i Akvamda Musul Meselesi ، Ayin Tarihi ، جلد ٤ ، ١٣٤٠ ، ص ١٣٨ - ١٣٩.

٣٩ - Cemiyet -i Akvamda Musul Meselesi ، ص ١٤٠.

٤٠ - Ayin Tarihi ، جلد ٥ ، العدد ١٧ ، ١٣٤١ ، ص ٣١٧.

٤١ - Ayin Tarihi ، جلد ٥ ، العدد ١٧ ، ١٣٤١ ، ص ٣٢٠ - ٣٢١.

٤٢ - Vakit لقاء لجريدة الوقت مع اعضاء الوفد الذي كان يزور الموصل ، ٣ نيسان / ابريل ١٩٢٥).

٤٣ - Melek Kemal ، Sorunu Musul Belgeleriyle İngiliz ، (١٨٩٠ - ١٩٢٦) ، استانبول ١٩٨٣ ، ص ٤٨.

٤٤ - انظر النص التركي للتقرير المترجم من قبل وزارة الخارجية التركية : Cemiyet-i Akvam Turkiye ve Irak Hududu Meselesi، انقرة ١٣٤١ - ١٩٢٥.

٤٥ -Kemal Melek، المصدر السابق، ص ٤٨.

٤٦ -K Mısıroğlu، المصدر السابق، ص ١٩٣.

٤٧ - Bayur Hikmet Yusuf ، المصدر السابق، ص ١٦٦ - ١٦٧.

٤٨ - S Yurdakul ، المصدر السابق، ص ٣٤ - ٣٥.

٤٩ - K Mısıroğlu ، المصدر السابق، ص ١٥٥ - ١٥٧.

٥٠ - Kemal Melek ، المصدر السابق، ص ٤٩.

٥١ - S Yurdakul ، المصدر السابق، ص ٣٦.

٥٢ - Vakit ، ٥ ايلول ١٩٢٥.

٥٣ - Kemal Melek ، المصدر السابق، ص ٤٩ - ٥٠.

٥٤ – Yusuf Hikmet Bayır، المصدر السابق، ص ١٧١.

٥٥ – Kemal Melek ، المصدر السابق، ص ٥٠.

٥٦ – F. Armaoğlu، المصدر السابق، ص ٦٤٠ – ٦٤١.

٥٧ – Kemal Melek ، المصدر السابق، ص ٥١.

٥٨ – K Mısıroğlu، المصدر السابق، ص ١٦٠.

٥٩ – Kemal Melek، المصدر السابق، ص ٥١.

٦٠ – S Yurdakul، المصدر السابق، ص ٣٧.

٦١ – Mim Kemal Öke، المصدر السابق، ص ١٩٤.

٦٢ – Ertuğrul zekai Ökte ” Dış Türkler ve Kerkük Türkleri “، مجلة Belgelerle Türk Tarihi، العدد ٣٨، تشرين الثاني ١٩٧٠، ص ٢ – ٣.

٦٣ – Abdi Ipekçi ” Unutulan Soydaşlarımız “، جريدة Milliyet ، ١٢ تشرين الاول ١٩٧٢.

الفصل الثالث

تركمان العراق بعد قيام دولة العراق

يعتبر وقوع العراق تحت الاحتلال البريطاني في نهاية الحرب العالمية الاولى بداية لفترة مظلمة خيمت بظلالها على اتراك (تركمان) العراق. ولقد بادر الصفوة من تركمان الموصل وكركوك واربيل الذين تعرض ترابهم الوطني لاستيلاء الانجليز، الى التحرك من اجل النضال ضد القوات المحتلة. وكان الحكام العسكريون الانجليز يبذلون جهودا كبيرة لأستمالة بعض رؤساء العشائر وضمهم الى صفوفهم عن طريق اغرائهم بالاموال الطائلة التي كانوا يوزعونها عليهم. وفي مقابل ذلك كان زعماء التركمان يبذلون جهودا مستميتة لاحباط جهود الانجليز ومحاولاتهم تلك. وكان من بين هؤلاء المناضلين العالم الديني الكبير كوجوك موللا افندي (موللا افندي الصغير) التركماني والاربيللي المولد والمنشأ (١٨٦٧-١٩٤٣). وكان هذا العالم الجليل يحضى في مجتمعه بمودة واحترام الكبير والصغير. بادر موللا افندي الى دعوة الاهالي للكفاح والنضال ضد الانجليز الغزاة. وكانت لاحاديثه ومسامراته التي تدعو الناس الى اليقظة تجاه الدعايات المغرضة التي يبثها المحتلون واعوانهم الأثر الكبير في توعية الناس وجعلهم يدركون حقيقة الأمر ومدى زيف تلك الدعايات والاشاعات. وكان كوجوك موللا افندي يشغل انذاك وظيفة مدرس في اكبر مساجد مدينة اربيل وهو المسجد المسمى "اولو جامع" (الجامع الكبير). وكان يتمتع بنفوذ كبير لدى الخاصة والعامة من اهالي المدينة وبالاخص لدى الاشراف

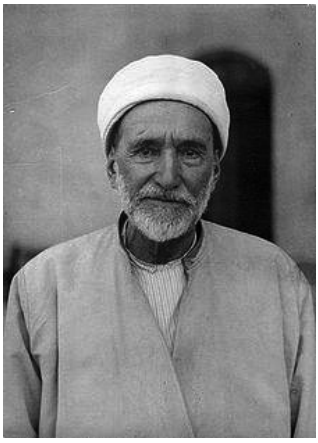

العالم الديني الكبير
كوجوك موللا افندي

وعلية القوم. ولهذا السبب فقد عمد الانجليز الى اغلاق المساجد الكائنة في المناطق التي كانت تحت سيطرتهم والتي كانت تقع في اكثر المواقع ازدحاما بالمصلين وتتخذ مقرا لاجتماع وتواجد الناس بصورة واسعة متذرعين بمختلف الحجج والمعاذير. وقد ساق تخوف الانجليز من اجتماع الاهالي وتداولهم فيما بينهم، ساقهم الى ان يأمروا بغلق عشر مساجد من مجموع اثني عشر مسجدا في مدينة اربيل بحجة تفشي امراض معدية في المدينة! وكان الغرض الحقيقي من هذا الاجراء هو الحيلولة دون اجتماع الناس في مكان واحد وخلق روابط فيما بينهم لان اجتماع الناس في مسجدين فقط يجعل من السهولة مراقبة تحركاتهم ونشاطاتهم. وازاء ذلك فقد تحول منزل كوجوك موللا افندي الى مركز لاجتماع الاهالي.

ابرق والي محافظة وان حيدر بك برقية مشفرة الى وزارة الداخلية بتاريخ السادس من اغسطس ١٩١٩ ابلغ فيها الوزارة بان الانجليز خصصوا راتبا شهريا مقداره سبعون روبية الى كل واحد من رؤساء العشائر في اربيل وراوندوز وان اغوات اربيل ورؤساء العشائر رفضوا استلام هذه الرواتب مثل رفضهم لسلطة الانجليز وانه بالعكس مما كان يطلب منهم فانهم وقفوا حائلا دون نجاح مؤامرات والاعيب الانجليز. وقد احدث نجاح الانجليز في استمالة (سيد طه) الشخصية المعروفة في المنطقة ودعوتهم اياه لزيارة بغداد وقبول هذه الشخصية لهذه الدعوة وتهيؤه للسفر الى بغداد، احدث رد فعل عنيف لدى الاهالي كافة. ولذا فقد تم دعوة سيد طه الذى كان يستعد لزيارة بغداد استجابة لدعوة الحاكم السياسي البريطاني، الى اجتماع في منزل كوجوك موللا افندى حضره كافة اغوات واشراف اربيل. ووجه اغوات اربيل الخطاب الى سيد طه قائلين له انهم مستعدون لان يدفعوا له ضعف المبلغ الذى يمكن ان يمنحه الانجليز له ورجوا منه رفض دعوة العدو (الانجليز) لئلا يفتح ذلك السبيل الى الفرقة والانشقاق وضعف عزيمة الاهالي وبذر بذور النفاق بينهم. ولما لم يستجب سيد طه لهذا الرجاء فقد جوبه باهانة بالغة وتعنيف كبير من لدن الحضور. وعند عودة سيد طه من تلك الزيارة واجهه عامة الناس وكافة العشائر بمظاهر الكراهية والاستصغار.[١]

بعد الاحتلال البريطاني للعراق، كانت هناك في بغداد وكركوك والموصل وفي سائر مدن العراق جموع هائلة من المواطنين ممن كانوا يرغبون في عودة السيادة التركية الى مناطقهم، وهذا ما دعى الى تشكيل جمعية تركية سرية في بغداد تمارس نشاطها فيه. وفي شهر مايو ١٩١٩ ارسلت الجمعية (نوري افندي) الى الموصل من اجل العمل على نشر الافكار المعادية للأنكيز هناك. واستطاع نوري افندي خلال فترة قصيرة من ممارسة نشاطه في الموصل ان يستقطب حول افكار ومبادئ الجمعية عددا كبيرا من المناصرين والمؤيدين. كما انضم اليهم ضباط اكراد وعدد كبير من الضباط العرب المتقاعدين ومن الذين تم الاستغناء عن خدماتهم وعدد مماثل من المدنيين. وكان يترأس الجمعية التي وسعت من نشاطاتها السرية في مجال نشر افكارها ومبادئها، ضابط برتبة نقيب من اهالي كركوك ويقيم في الموصل وهو النقيب عبد الجبار. اما الهيئة الادارية للجمعية فكانت تضم وطنيين احرارمن امثال داود افندي ابن احمد ياور وداود جلبي الحاج سليم وشقيقه سعيد جلبي ورؤوف محمد افندي الكركوكي. كما كان بين اعضاء الجمعية شخصيات لها وزنها انذاك. ويأتي بين من امكن تثبيت اسمائهم كل من: اكاه افندي وشاكر افندي وهما شقيقان وابنان لحسن افندي وعبد الله جناباز افندي وعزت افندي الكركوكي وضابط الشرطة عبد القادر افندي وسعيد خلوصي افندي. اما مناصرو الجمعية ومؤيدوها فقد كان عددهم كبيرا جدا ايضا[٢]. وكان من بين من اخلصوا الود للدولة العثمانية واظهروا لها الولاء طوال ايام الحرب العالمية الاولى احد رؤساء العشائر العراقية المعروفين وهو سعدون باشا العجمي[٣] الذى قدم خدمات جلى للعثمانيين. وقد كافح هذا المناضل ضد الانجليز وناصبهم العداء بدون هوادة وكان في نفس الوقت يراسل مصطفى كمال باشا سرا وينقل له مشاعر العراق والعراقيين الموالية لتركيا[٤]. وكان سعدون باشا شخصية قوية وذا نفوذ واسع لدى العشائر ولدى الاهالي عموما. وخاض سعدون باشا ابان الحرب العالمية الاولى غمار نضال غير متكافئ ولكنه اسطوري ضد الانجليز وانتقل بعد انتهاء الحرب الى الاناضول وشارك بكل جهوده وبكل ما يملك في حروب الاستقلال القومية [٥].

ثورة العشرين

كان العراق خلال الفترة من عام ١٩١٨ والى عام ١٩٢٠ يرزح تحت نير الاحتلال العسكري البريطاني لأراضيه. وكان كل من الشعب والسلطة غير مرتاحين لهذا الوضع. وكان الحاكم السياسي البريطاني بالوكالة السير ارنولد ويلز اداريا ناجحا ولكنه كان يتميز بالصلابة والعنف في نفس الوقت. ولم يكن لافراد الشعب اى دور في تسيير امور البلاد اى انه لم تسند لاى من المواطنين اية وظيفة ادارية او قيادية. وزاد التأخر في صدور قرار ما بشأن مستقبل العراق من تازم الاوضاع فيه اكثر فاكثر ولم يفلح انهاء الاحتلال البريطاني واعلان الانتداب على العراق في كسب رضاء اى من المواطنين. وادى ذلك في النهاية الى ان تنفجر بين الاهالي حركة عصيان قوية جدا ضد السلطة الحاكمة [٦].

جاء الحادث الذى وقع في (الرميثة) عام ١٩٢٠ بمثابة الفتيل الذى اشعل نار حركة التمرد المسلح او الثورة المسلحة بتعبير اصح. وتحولت حركة التمرد التي بدأت في الرابع من يوليو/ تموز الى ثورة مسلحة امتدت الى انحاء واسعة من العراق. وازاء فشل التدابير التي اتخذها الانجليز لاخماد تلك الحركات، فقد تحولت الحركة الى ثورة قومية انارت سماء العراق كله. على انه تم اخماد تمرد الرميثة في العشرين من تموز/ يوليو، وتمت استعادة (السماوة) في ١٤ تشرين الاول/ اكتوبر. غير ان كافة العشائر القاطنة في الفرات الوسطى انخرطت في صفوف الثوار وتلى ذلك مشاركة اهالي الفرات الجنوبية والمنتفك في حركة التمرد. وبدأت الحركة تظهر نفسها في شمالي وغربي بغداد ايضا. فقد تم شن هجوم مسلح على دائرة المالية بمدينة بعقوبة في الثامن من اغسطس لنفس العام. وفي ١٢ اغسطس وقعت (دلتاوة) بيد المتمردين وامتد لهيب حركة التمرد في ١٣ اغسطس وبمبادرة جماعة من القوميين الى (شهربان) حيث قتل فيها اربعة من الضباط الانجليز برتبة نقيب وعدد من الضباط من مختلف الرتب. وشكل الثوار فيما بعد حكومة موقتة. واستمرت حركة التمرد التي نشبت في خانقين وقزلرباط حتى الرابع عشر من شهر اغسطس. اما في مندلي فقد تمكن الياس اغا نقيب زادة الذى كانت له علاقة وثيقة مع طالب باشا الموجود في بغداد، تمكن من نزع السلطة من يد الحاكم السياسي البريطاني وقام بتشكيل حكومة

موقتة. وفي هذه الاثناء بدأت حركات التمرد ضد الانجليز في كركوك ايضا. وفي ٢٦ اغسطس تمكن العشائر من الاستيلاء على قضاء كفري حيث قتلوا الحاكم السياسي البريطاني النقيب ج. ن. سالمون. اما الجنرال البريطاني ج. أ. لاجمان فقد قتل بيد العشائر في منطقة شمال بغداد [٧].

ملحمة (قاجا قاج) لتركمان تلعفر

شكّلت الجمعية التي مارست فعالياتها في الموصل الاطار الفكري لقيام ثورة واسعة في قضاء تلعفر التركمانية التي هي اكبر اقضية العراق، تلك الثورة التي حفلت باروع مظاهر التكاتف والتساند والتضحية من اجل الوطن. وقد عقد كبار رجالات تلعفر اجتماعا خارج مركز القضاء رسموا فيه خطة الثورة ومسارات الحركة. وتمكن المجتمعون بعد ذلك من الحصول على تأييد رؤساء العشائر العربية الموجودة في المنطقة لهذه الثورة الوطنية.

بدأت ثورة تلعفر بهجوم مسلح على الثكنة العسكرية البريطانية الموجودة داخل القضاء. وخاض الثوار معارك حامية ضد القوات الانجليزية وتمكنوا من قتل وابادة معظم الضباط والجنود الانجليز. وعلى اثر وصول انباء تحشيد الانجليز لقوات ضخمة وقرب قيامهم بالهجوم على تلعفر لغرض اخماد الثورة

منظر عام لمدينة تلعفر

الناشبة، عمد اهالي تلعفر الى تنفيذ خطة اخلاء القضاء من جميع السكان بما فيهم الرجال والنساء والاطفال ولم يتركوا وراءهم غير من هو مريض قعيد الفراش او شيخ واهن عاجز عن المشي والحركة. واتخذ الاهالي مواضع لهم على سفوح جبال قاراجوق محتمين هناك من هجمات قوات الانجليز وعانوا خلال ثلاثة اشهر قضوها في الجبال صنوف المشاق والمجاعة. وفوجئت القوات البريطانية التي دخلت البلدة بكونها خاوية على عروشها، ومع ذلك فانها لم تتورع عن تخريب عدد كبير من دور المواطنين وحرقها بنيران المدافع واحراق مخازن الغلال وغيرها من الذخائر العائدة للمواطنين. وفيما بعد عاد الاهالي الى مساكنهم بعد الحصول على وعد من الانجليز بعدم التعرض لأي احد. غير ان الانجليز نقضوا هذا الوعد والقوا القبض على العديد من رجالات البلد والمتعلمين والمثقفين من الاهالي، وتعرض البعض منهم للتعذيب بينما تم نفي البعض الآخر الى مناطق اخرى نائية. وتركت هذه الاحداث آثارا عميقة وأليمة في نفوس الاهالي بعد ان عاشوا اياما مليئة بالويلات والاحزان. وسجلت هذه الانتفاضة الوطنية التي جرت في عام ١٩٢٠ في صفحات التاريخ باسم (عام قاج قاج) الذى خلد بطولة تركمان تلعفر وشجاعتهم حتى يومنا هذا [٨].

آثار ثورة العشرين

كانت ثورة العشرين انتفاضة قوية ضد المستعمرين حظيت بتأييد واشتراك اغلب عشائر بلاد ما بين النهرين والاوساط الشعبية والمثقفين والاشراف والمدنيين والضباط العرب في الجيوش العثمانية المحتجين على احتلال سوريا من قبل الفرنسيين. وفكر الانجليز الذين فوجئوا بحركة عصيان وتمرد شاملة، ان يستفيدوا من القوميين العرب للوقوف بوجه الثورة. ومن هذا المنطلق وضع الانجليز في برنامجهم اقناع فيصل لجعله وسيلة لتحقيق اهداف بريطانيا في العراق وبدأوا بالسعي لايجاد صيغة تحقق تلك الاهداف. غير انه اتضح شيئا فشيئا حقيقة عدم انخداع الموصل بما يحيكه الانجليز من مؤامرات. وكان مصطفى كمال على اتصال دائم مع القوميين في المنطقة ومع العشائر ورؤسائهم بالاخص من امثال سعدون باشا العجمي. ويفهم من الوثائق البريطانية ان ابناء المنطقة لم يكونوا

يقفون وحدهم مع فكرة الاستناد على الاناضول من اجل ضمان مستقبلهم بدلا من الوقوف مع الشريف حسين شريف مكة وابنه فيصل، فان العرب والاكراد الساكنين في الموصل كانوا بدورهم يؤمنون بنفس ذلك الهدف.

كان من بين العرب من يؤمن بضرورة عودة السيادة التركية واقامة (كومنويلث) اى اتحاد تركي - عربي يكون فيه الطرفان على قدم المساواة في السلطة. وبجانب هذه الفئة كانت هناك فئة اخرى تصر على نيل الاستقلال والسيادة الكاملين. ولم تكن للجماعات التي تناهض الاحتلال البريطاني قائد او زعيم محنك يستطيع لم شمل صفوفهم. وكانت تلك الجماعات تعقد اجتماعات في المساجد بغية وضع خطط لمقاومة الانجليز. وفي ١٣ مايو/ايار عقد العرب الموالون للاتراك اجتماعا في دار فؤاد الدفتري حضره فتاح باشا ايضا. وقرر المجتمعون رفض الانتداب البريطاني على العراق وكان شعارهم: "اما الانتداب التركي او الاستقلال". واستلهم القوميون من العرب من اسم جمعية المناضلين الحقوقيين فسموا الجمعية التي شكلوها باسم (جمعية فدائيي الوطن). ولفترة ما لم يبادر الانجليز بالتحرك ضد هذه التجمعات واكتفوا بمراقبة تطورات الوضع. غير انه واثر توسع حركة الثورة ضدهم فقد بادروا باستقدام قوات اضافية من الهند وتمكنوا بذلك من اخماد الثورة ولكن بعد جهد جهيد[٩].

بادر الحاكم السياسي البريطاني ويلسون بعد نجاحه في اخماد الثورة بشن حملة اعتقالات واعدامات جماعية، كما تم ابعاد عدد كبير من المثقفين القوميين والشخصيات المعروفة الى مناطق نائية. وقد تكبد الانجليز في هذه الاحداث ٤٢٦ قتيلا و١٢٢٨ جريحا و٦١٥ اسيرا ومفقودا. اما خسائر الثوار فقد بلغت ٨٤٢٠ شهيدا. وانتاب الرأي العام واوساط الجيش في بريطانيا الرعب والقلق لدى توافد انباء الثورة الى بلادهم. وبدأت الصحافة الانجليزية تطالب بعدول بريطانيا عن احتلال العراق وبتوجيه انتقادات عنيفة الى السياسة المتبعة في العراق[١٠]. والواقع ان بريطانيا جابهت موقفا عصيبا للغاية بسبب هذه الثورة التي لم تكن تتوقعها اطلاقا. وتم استبعاد ويلسون من منصبه وتعيين السير برسي كوكس حاكما سياسيا بدلا عنه. ووقعت بريطانيا في ضائقة مالية خانقة بسبب احداث تلك الثورة التي كبدتها اضرارا وخسائر جسيمة [١١].

استمرار الثورة في شمال العراق

ساعد نشوب الثورة واستمرارها على انبثاق حركات ثورية في انحاء عديدة من البلاد. فلقد هب اهالي (راوندوز) الواقعة في شمالي البلاد لتأييد الثورة وطلبوا العون من تركيا. ولم يكن في منطقة الجزيرة الا وحدة تركية متواضعة من حيث العدد والعدة، ولذا فلم يكن بالامكان الا ارسال سرية واحدة من الجنود لمساعدة الاهالي. ففي اغسطس من عام ١٩٢١ تم ارسال النقيب شوقي بك ليتولى قيادة القوات في منطقة السليمانية. اما في ربيع عام ١٩٢٢ فقد تم ارسال قائد القوات الشعبية في عينتاب اوزدمير بك على رأس قوة صغيرة من دياربكر الى الموصل. وكان ضمن هذه القوة جنود جزائريون وتونسيون من الفارين من القوات الفرنسية. وكانت التعليمات الصادرة الى اوزدمير بك تفيد بان مهمته هي الحيلولة دون استيلاء القوات التابعة الى الملك فيصل على الموصل. واستقبل اهالي راوندوز اوزدمير بك باحتفال كبير وتم في هذه الاثناء اقامة علاقات مع الشيخ محمود الذى كان قد اعلن التمرد على الانجليز. وافاد الشيخ محمود بانه في حالة تزويده بقوات كافية فانه سيقوم بمساعدة ودعم الاتراك. على ان القوات البريطانية قامت بحركة هجومية واسعة في كانون الاول / ديسمبر من عام ١٩٢٢ تساندها الطائرات الحربية. ولعدم وصول الامدادات الى اوزدمير فانه اضطر الى الانسحاب [١٢].

الاستفتاء حول تنصيب فيصل ملكا على العراق

على اثر قيام الثورة عينت الحكومة البريطانية السير برسي كوكس حاكما سياسيا على العراق بدلا من ويلسون. ووصل برسي كوكس بغداد في الاول من تشرين الاول/ اكتوبر لعام ١٩٢٠. وكان الشريف حسين الذى سبق وان اتفق مع الانجليز ضد الدولة العثمانية يطالب باقامة دولة عربية وان يتم تنصيب ابنه ملكا عليها. وبعد ان رفض الشعب السوري تنصيب فيصل ملكا عليهم، اوصت وزارة المستعمرات البريطانية بان يتم تنصيب فيصل ملكا على العراق. اما الحاكم السياسي الجديد السير برسي كوكس الذى باشر مهمته في بغداد، فانه كان يرى بان هذا الامر لا يمكن تحقيقه الا بعد الرجوع الى رأي الشعب واخذ موافقته

لان ذلك سيقوي من موقف الملك الجديد. وجاءت نتيجة التصويت الشعبي الذى اجراه الانجليز رفض اهالي المدن الواقعة في شمال العراق وهي مدن كركوك والموصل واربيل والسليمانية تولي الامير فيصل عرش العراق. بل ان اهالي مدينة كركوك هجموا على صناديق الاقتراع وحطموها تعبيرا عن استيائهم لأتخاذ هذا الاجراء ومعربين عن رأيهم بعدم امكان تنصيب الامير فيصل ملكا على العراق وحتى بعدم امكان التفكير باجراء مثل هذا التصويت اصلا. وبالرغم من ذلك فان الانجليز البسوا التاج للامير فيصل في ٢٨ اغسطس من عام ١٩٢١ خلال احتفال اجري بهذه المناسبة[١٣].

كانت اكثرية أهالي شمال العراق مؤلفة من الاتراك (التركمان)، في حين ان الملك فيصل ووالده الشريف حسين كانا يشتهران بعدائهما الشديد للاتراك. وفيما عدا ذلك فان الامر لم يكن يعدو استيراد عائلة من خارج البلاد لتتولى الحكم على شعبها. ولم تكن لهذه العائلة اية قاعدة شعبية او انصار بين اوساط الشعب الذى لم يكن يميل الى نظام مستورد ولا يريد مثل هذا النظام مثلما كان يكره نظام الانتداب المفروض عليه.

تولي الامير فيصل ملكا على العراق

كان الانجليز يرغبون في البداية ان يتم اجراء انتخابات حرة لضمان تنصيب فيصل ملكا على العراق برضاء الشعب وموافقته. بينما كان فيصل يريد ان يتم تنصيبه من قبل الحكومة البريطانية مباشرة وقبل اللجوء الى رأي الشعب. غير ان المسؤولين البريطانيين كانوا يرون بان تعيين بريطانيا لفيصل ملكا وبصورة مباشرة امر مضحك وغريب جدا. وكان هؤلاء المسؤولين يلاقون صعوبة بالغة في افهام فيصل ضرورة حل هذه القضية عن طريق التصويت الشعبي[١٤].

كانت الصفوة من تركمان العراق والادباء والشعراء ورجال الفكر يرفعون اصواتهم ويناضلون بتصميم اكبر من اجل عدم انخداع الشعب بالاعيب الانجليز. وكان في مقدمة من يسعون في هذا السبيل الشاعر الكركوكي الشهير محمد صادق[١٥] (١٨٨٦ - ١٩٦٧) الذى نظم قصيدة مطولة يعارض فيها انتخاب فيصل ملكا وكان مطلعها كما يلي: "لن انتخبك يا فيصل ملكا على عرش العراق"

لم يحل تنصيب فيصل ملكا على العراق عن طريق التلاعب في نتائج التصويت الشعبي دون مضي محبي الوطن وصفوة المثقفين من التركمان وغيرهم في كفاحهم ضد هذا الاجراء. ولم تنجح محاولات القضاء على حركات الاحتجاج ضد النظام الدكتاتوري الموالي للانجليز الذى كان يمثله فيصل واستمرت مظاهرات الاحتجاج والانتفاضات فترة طويلة. وتعرض زعماء التركمان الذين جاهروا بآرائهم لمختلف انواع الضغوط وعمليات الكبت وتحجيم الافواه[١٦]. ولم يسلم الكثير من الكتاب والشعراء والصحفيين والمدرسين وسائر المثقفين والمفكرين الذين رصد الانجليز نشاطاتهم خلال ثورة العشرين والفترة التي اعقبتها من عمليات الاعتقال والتعذيب والنفي. وتم وضع الكثير من هؤلاء المثقفين ومن رجالات البلد في القائمة السوداء للنظام الدكتاتوري فعانوا بسبب ذلك صنوف الكبت والحرمان والمحن لسنوات عديدة. ويجدر بنا ان نشير الى اسماء بعض هؤلاء المناضلين الابطال من تركمان العراق الذين خلّدوا اسماءهم في سجل النضال القومي ضد المحتلين في تلك الفترة (ندرج الاسماء بحسب المناطق وتسلسل الحروف الابجدية) :

منطقة كركوك: عبد الغني الحاج باقي، عبد القادر يحياوالي، عبد الله التون نالباندلي، عبد الرحمن بكر كولمن، عبد الرحمن بكر بري، عبد الرحمن

الحاج قادر، احمد مدني قدسي زاده، احمد ناظم شهيد زادة، علي اغا عبد الله الموصللي، علي درويش قازانجي، علي توفيق قوجاق، المحامي سيد سلامي، دايي جمال يعقوبي، اسعد كتانه، فهمي عرب اغا، حبيب الله داغستانلي، الحاج علي احمد حمزه لي، الحاج عارف جلبي، الحاج امين قره، الحاج ايوب قصاب، الحاج حسن آوجي، الحاج عزت ولي تيلجي، الحاج طاهر احمد، خليل كاكائي، حسن الحاج احمد اغا، خير الله حسني زاده، خضر لطفي، الشيخ كمال، حسين فهمي الصالحي، حسين نفطجي، ابراهيم حسن نقيب، اسماعيل حقي نجار، عزت عبد الله، عزت باشا صاري كهيه، عزت عمر تحصيلدار، عزالدين طوقاتلي افندي، قاسم مصطفى صالحي، محمد امين صديق قابل، محمد حماسي افندي، محمد راسخ اوز توركمن، موللا احمد موللا حكيم، موللا محمد حاج علي اوطراقجي، موللا محمد صادق، موللا صابر بيوك موللا محمد، موللا صديق ترزي باشي، موللا سليمان بزركان، موللا طاهر موللا صالح مدرس، المختار محمود توتونجي، المختار زينل، مصطفى سليم عراقلي، نامق محمد مفتي، عمر عبد الصمد قيردار، عمر اغا ترجيللي، رشيد عاكف الهرمزي، رضا افندي تسعينلي، سعد الله صبحي مفتي، سيد احمد مصطفى خطيب، سيد حسين رفاعي، سيد سعيد ابراهيم، صديق ارسلان، شيخ قدرت كتانه، طاهر علي باشا، طاهر عثمان، توفيق كدك اغا.

طوز خورماتو: عباس كهيه، علي موللا سفر، علي موللا ولي افندي، جلال رشيد افندي، رشيد خليفه داقوقلي، فاضل موللا مصطفى، حسن معروف، خورشيد باقر اغا، قنبر حسين اغا، كاظم محمد سليمان، موللا مهدي خليل، موسى قنبر اغا، نجم محمد جاير، سيد محمد سيد علي، وهاب رستم اغا.

التون كوبري : الحاج عزيز، الحاج ولي علي مولود، حسن اغا، كريم احمد بك، صالح اغا محمد سعيد، يوسف اغا عبد الصمد.

منطقة ديالى (قزلرباط ومندلي): عبد الله افندي، عبد الوهاب محمد اغا، الحاج علي رشيد، الحاج قدوري صالح، مجيد اسماعيل، محمد حسن سفر، موسى افندي، ابراهيم صفان، اسماعيل موالي، رشيد محمد اغا، صالح سفر اغا، سمين علي نعمان، سليمان حاج صالح، شكر مختار.

منطقة ديالى (خانقين): خليل محمد، محمد شاهبندر افندي، نوري مردان بياتلي، طاهر دايي زاده افندي، توفيق احمد بزاز [١٧].

منطقة الموصل (تلعفر): عبد الرحمن عباس افندي بيرنادارلي، عبد الرحمن امين جلبي، الحاج علي عبد الكريم اغا، علي دولو، حاج عزيز اغا الاي بكلي، حاج يونس عزير الاي بكلي، حمو حاج صالح علي دولو، خضر عباس همتلي، حسين الياس افندي مرادلي، حاج يونس اغا الاي بكلي، اسماعيل ابراهيم عباس اغا همتلي، علي حسن ايلخانلي، علي يوسف مرادلي، محمد سعيد محمد افندي (امام مسجد اولو جامع)، سيد عبد الله وهاب اغا (من عائلة سيد ايوي)، سيد ابراهيم الخان بكلي، سيد محمد اغا (من عائلة كلش ايوي)، يوسف فرهان اغا[١٨].

المذبحة الاولى التي تعرض لها تركمان العراق (٤ مايو/ ايار ١٩٢٤)

حدثت اول مذبحة جماعية تعرض لها تركمان العراق بعد تشكيل دولة العراق في مدينة كركوك. وكان ذلك في يوم الاحد الرابع من شهر مايو/ ايار لعام ١٩٢٤ الموافق ٣٠ رمضان ١٣٤٢ هجرية. ارتكبت هذه المذبحة الوحشية بحق الاهالي العزل في اليوم الاخير من شهر رمضان المبارك من قبل جنود من قوات الليفي المؤلفة من الليفيين (الاثوريين) التابعة لسلطات الاحتلال البريطاني[١٩] بينما كان الاهالي يستعدون للاحتفال بالعيد في اليوم التالي. واطلق اهالي كركوك على هذا الحدث خطأ اسم (معركة الارمن).

كان الجنود التياريون قد ارتكبوا في ١٥ اغسطس ١٩٢٣ جرائم قتل ومذابح جماعية في وسط السوق بمدينة الموصل. ولم تتخذ الحكومة أي اجراء ضد هؤلاء الجناة غير نقلهم الى مدينة كركوك. ويظهر من ذلك انه كان للحكومة بنتيجة موقفها السلبي هذا نصيب كبير في حدوث تلك المذبحة في كركوك. كان هؤلاء الجنود يتعرضون في كل مناسبة لمشاعر الاهالي ولا يتورعون عن محاولة اهانتهم والاستخفاف بهم بل وكانوا يدخلون في شجار مع الناس لابسط الامور واتفهها. كان مجموعة من هؤلاء الجنود يقومون في ذلك اليوم بالتسوق في (السوق الكبير) وهو السوق الرئيسي للصوب القديم من مدينة كركوك. ودخل البعض منهم في جدال مع احد اصحاب الدكاكين واشتد الجدال فيما بعد وتطور

الى شجار نتج عنه اصابة احد الجنود بجروح ولجأ باقي الجنود الى الفرار عائدين الى معسكرهم. وبعد هنيهة استصحب هؤلاء الجنود رفاقا آخرين معهم وتوجهوا الى مكان الحادث بعد ان تسلح جميعهم بمختلف الاسلحة وشرعوا بالهجوم على المواطنين العزل دون تمييز وفتحوا عليهم وابلا من النار بشكل عشوائي[٢٠]. كان السوق الكبير انذاك مكتضا بالناس الذين كانوا منشغلين بابتياع مستلزمات العيد. ولم ير الاهالي سبيلا لرد هذا الاعتداء الوحشي والدفاع عن انفسهم الا بمقابلة المعتدين بالمثل. وعمد الجنود الى الاستفادة من البيوت العائدة للمسيحيين في قلعة كركوك وفتحوا نيرانا كثيفة من تلك المواضع العالية على المناطق المحيطة بالقلعة ليتسببوا في احداث مجزرة دموية وقتال عنيف. وانتشرت انباء الاعتداء الوحشي للتياريين الذي أدى الى مقتل عدد كبير من المواطنين الابرياء بما فيهم النساء والاطفال، مما حدا بافراد العشائر القاطنة في المناطق المجاورة لمدينة كركوك الى ان يزحفوا نحو المدينة متسلحين بمختلف الاسلحة بغية الهجوم على الجنود التياريين لأخذ الثأر منهم [٢١].

كان اليوم الاول للعيد يوم بؤس وأسى للمواطنين التركمان في كركوك. واقيمت المأتم ومجالس العزاء في عشرات البيوت، وساد المدينة جو من الحزن يخالطه الرعب والخوف من رد فعل الذين تعرضوا لتلك المذبحة الوحشية. وبذل الحاكم البريطاني في كركوك جهودا كبيرة لتهدئة المواطنين وافراد العشائر الوافدة الى المدينة واعلن عن انه سيقوم بمعاقبة الجناة فورا. وقامت السلطات البريطانية بتوزيع منشور محرر باللغة التركية يناشد فيه الاهالي التذرع بالصبر والسكينة ويكرر الوعد بمعاقبة المسؤولين عن هذه المذبحة. وورد في هذا المنشور المؤرخ ٥ مايو/ ايار ١٩٢٤ والذي يحمل توقيع الحاكم السياسي البريطاني هـ. دوبز انه تم وعلى الفور نقل كافة الجنود الاثوريين من افراد الجيش الليفي الى قصبة جمجمال الواقعة في منتصف المسافة بين كركوك والسليمانية وان الحكومة قررت تشكيل محكمة تتولى اصدار القرارات بتعويض المواطنين المتضررين ممن قتل او جرح احد افرادهم او تعرضت دكاكينهم ومحلاتهم للنهب او التخريب او تكبدوا خسائر مادية من جراء هذا الحادث. واكتفت الحكومة بهذه الاجراءات الشكلية التي استهدفت منها تهدئة مشاعر الناس ليس الا [٢٢].

اتصالات مصطفى كمال باشا مع زعماء المنطقة

خلال فترة حرب الاستقلال التي خاضها الشعب التركي ضد القوات الاجنبية التي احتلت اراضيها، كان مصطفى كمال باشا يتلقى برقيات عديدة من سعدون باشا العجمي الذى كان يناضل في صف الاتراك من اجل قضية ولاية الموصل. وكان مصطفى كمال باشا على اتصال دائم مع هذا المناضل. وكان سيد محمد جباري رئيس احدى العشائر القاطنة في منطقة كركوك على اتصال دائم مع سعدون باشا وكان بدوره يبذل قصارى جهده لرفع معنويات المواطنين والهاب مشاعرهم للنضال ضد المحتلين الانجليز. وكانت عائلة الجباري من العوائل المعروفة في كركوك وكانت لها تكية ومسجد يقعان في قلعة كركوك وظلا قائمين حتى وقت قريب. وكان لهذه العائلة دور مشّرف في الدفاع عن الحقوق المشروعة للتركمان. وكان سيد محمد جباري على اتصال دائم مع مصطفى كمال باشا وفي نفس الوقت كان قد اقام علاقات تضامن وثيقة مع الزعماء القوميين في كركوك.

احدث قرار عصبة الامم المؤرخ ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٢٥ الخاص بقضية الموصل والصادر لصالح بريطانيا خيبة امل كبيرة لدى جميع المناضلين ضد الاحتلال البريطاني. وبناء على اتفاقية انقرة المعقودة في حزيران ١٩٢٦ بين تركيا وبريطانيا تم ترك منطقة ولاية الموصل بصورة رسمية لدولة العراق وتحت الانتداب البريطاني، وتم ترك تركمان العراق لمصيرهم دون اية ضمانات دولية. ذلك لأن اتفاقية انقرة لم تتضمن اية مادة تضمن استفادة تركمان العراق من اية حقوق سياسية او ثقافية ولم تتطرق الى ضمان مصالحهم [٢٤]. ولم يكن امام التركمان بعد ذلك الا خياران: فبموجب الخيار الاول كان بوسعهم وفقا للمادة ٣١ من اتفاقية لوزان القبول بالجنسية التركية. غير ان الحق الذى اعترفت به تلك الاتفاقية للاشخاص البالغين المقيمين خارج حدود الجمهورية التركية كانت مقصورة على أمد قدره سنتان فقط. وكانت تلك المدة قد انقضت منذ اجل بعيد. اما الخيار الثاني فكان القبول بالجنسية العراقية وفقا للمادة ٣٠ من الاتفاقية المشار اليها. ولم يبق امام من كان يرغب في ترك المنطقة الا الاستفادة من احكام المادة ٣٣ من الاتفاقية والتي تنص على ان من حق مواطني الدولتين

الذين يرغبون في التجنس بجنسية دولة اخرى غير الدولة التي يقيمون فيها ان ينتقلوا الى اية دولة يختارونها مع احتفاظهم بممتلكاتهم في محلات اقامتهم الاصلية، وذلك خلال ١٢ شهرا. وقد اختار بعض المتعلمين والمثقفين وبعض اصحاب الاعمال هذا الطريق فنزحوا من موطنهم الاصلي، بينما فضل الاكثرية الساحقة من التركمان البقاء والعيش ضمن دولة العراق [٢٥].

وبالرغم من ان افراد الشعب التركماني في العراق استمروا في العيش كمواطنين عراقيين، فانهم لم يسلموا من الضغوط والمضايقات التي مارستها السلطة ضدهم. ولم يكن التركمان يقفون مكتوفي الايدي امام هذه الممارسات التعسفية، بل كانوا يناضلون ضد هذه الممارسات وضد عمليات التذويب او الصهر القومي. اما السلطات البريطانية فانها لم تكن تتورع عن تسفير من كانوا يرون انه من المشاغبين من المثقفين التركمان الى خارج العراق او الزامهم بالاقامة الاجبارية في احدى مدن جنوب العراق النائية.

لم يكن الزعماء القوميون ليهضمون بأي شكل حقيقة تنصيب أحد اعوان الانجليز وهو فيصل ملكا على عرش العراق، وقد كان ذلك مثار استياء ليس لدى التركمان فحسب بل لدى العرب والاكراد ايضا. وكان الملك فيصل يقوم من اجل تهدئة الخواطر بزيارات الى مختلف المدن بين حين وآخر كمحاولة لخطب ود افراد الشعب. وفي عام ١٩٢٨ قام الملك فيصل - ضمن زياراته التقليدية هذه - بزيارة الى مدينة كركوك. وكان فيصل يتوقع ان يقابله الشعب بمظاهر السرور. غير انه اصيب بخيبة امل شديدة في تلك الزيارة وقوبل لدى تجوله في المدينة بمظاهر الاحتجاج من قبل الاهالي فاضطر الى ان يقطع زيارته ويعود من حيث اتى. ولما وصلت فيصل معلومات من المسؤولين بان طلاب مدرسة الصناعة بكركوك هم وراء هذه الاحتجاجات، أمر بغلق هذه المدرسة. وهكذا تم اغلاق مدرسة الصناعة التي كانت تخرج كل عام خيرة المهنيين منذ افتتاحها عام ١٩٠٩ نكاية بطلابها التركمان وكعقاب لهم على فعلتهم !

الاستقلال الممنوح للعراق

في عام ١٩٣٠ منحت سلطات الانتداب البريطانية الاستقلال للعراق. على ان تلك السلطات لم تنس مصالح بريطانيا في المنطقة. وفي هذا السياق ووفقا للمادة الاولى من المعاهدة المعقودة بين العراق وبين بريطانيا العظمى فقد كان على العراق ان تستشير بريطانيا في قضايا السياسة الخارجية وفي القضايا التي تهم المصالح المشتركة للطرفين. والتزم العراق بموجب المادة الرابعة من نفس المعاهدة بان يضع كامل تراب الوطن والموانئ والسكك الحديد وسائر المؤسسات الحيوية تحت امرة الانجليز. كما التزم بموجب المادة الخامسة من تلك المعاهدة بعدم المساس بالقواعد والمؤسسات العسكرية البريطانية التي كانت قائمة في العراق منذ ايام الاحتلال البريطاني. وبعد ان جعلت بريطانيا العراق في قبضة يدها تماما، قامت في عام ١٩٣٢ بترشيحه لعضوية عصبة الامم. وتم قبول العراق عضوا في هذه المؤسسة الدولية في نفس العام [٢٦].

بعد مهزلة الاستقلال الصوري الذى ناله العراق، اخذت ضغوط السلطات العراقية تجاه الشعب التركماني في العراق بالازدياد. على ان السلطات العراقية قد قبلت منح تركمان العراق حقوقا سياسية منذ عهد رئيس الوزراء محسن السعدون. بل ان السلطة سجلت اعترافها بهذه الحقوق السياسية منذ اول نشوء دولة العراق في عام ١٩٢١ عن طريق اشراك مواطن تركماني من اهالي كركوك وزيرا في اول مجلس وزراء تم تشكيله في العراق. وقد اشترطت المادة الثالثة من المعاهدة المبرمة بين العراق وبريطانيا عام ١٩٢٢ ان يتضمن القانون الاساسي (الدستور) المزمع اصداره في العراق نصوصا تقر بعدم التمييز بين المواطنين من حيث الحقوق السياسية والسماح بالتدريس في المدارس الرسمية في المناطق غير العربية بلغة الأم. واخذت الحكومة العراقية هذه المضامين بنظر الاعتبار فطبعت اول دستور اصدرته عام ١٩٢٥ باللغات العربية والتركية والكردية. ولم يتضمن هذا الدستور وجميع التعديلات التي طرأت عليه حتى قيام العهد الجمهوري (١٩٥٨) اية مادة يفهم منها التمييز بين المواطنين من حيث التمتع بالحقوق السياسية بسبب العرق او القومية. وافادت المادة ١٧ من الدستور الذى اخذ شكله النهائي عام ١٩٣٣ انه: (فيما عدا الاحوال المستثناة بموجب القانون فان اللغة الرسمية في العراق هي اللغة

العربية). اما هذه الاستثناءات فقد تم تحديدها وبيانها في قانون اللغات المحلية رقم ٧٤ الصادر في عام ١٩٣١. وبموجب هذا القانون فقد تقرر اجراء التقاضي في محاكم المناطق التركمانية وعلى رأسها منطقتي كركوك واربيل باللغة التركية. كما نص ذلك القانون على ان يكون التدريس في المدارس التي تكون غالبية طلابها من التركمان باللغة التركية[٢٧].

البيان الصادر من المملكة العراقية (٣٠ مايو/ ايار ١٩٣٢)

على اثر اكتساب المملكة العراقية عضوية عصبة الامم، اصدرت المملكة بيانا اعترفت فيه بكيان التركمان وسائر شرائح المجتمع العراقي وتعهدت بضمان حقوقهم. صدر هذا البيان في بغداد من قبل رئيس الوزراء نوري السعيد بإسم المملكة العراقية وذلك في ٣٠ مايو / ايار من عام ١٩٣٢. وتضمنت المادة الاولى من البيان كون تعهدات الدولة بمثابة قوانين اساسية للدولة وعدم امكان اصدار اى قانون او نظام او قرارات يتناقض مضمونها مع الاحكام والمواد الواردة في نص البيان وعدم امكان تعديل او تغيير مواد البيان او اصدار تشريعات تكون اكثر منها قوة او الزاما.

ووفقا لهذا البيان المحفوظ في ارشيف وزارة الخارجية البريطانية تحت رقم (الشرق الاوسط – ١٢٧)، تعهدت دولة العراق بضمان حق الحياة وحريات كافة الشعوب والقوميات والاقليات القاطنة في البلاد دون تمييز بينهم بسبب الدين او اللغة او العرق وان المواطنين سواسية امام القانون وان لهم نفس الحقوق المدنية والسياسية وان بوسعهم اشغال الوظائف الحكومية وممارسة المهن الحرة دون اية قيود.

نوري السعيد (في اليسار) رئيس وزراء العراق مع الأمير عبد الإله

وتضمن البيان كذلك تعهدا باقامة نظام انتخابات يؤمن تمثيل كافة الاقليات في المجلس

النيابي دون تمييز او تفريق وان بامكان المواطنين التركمان والاكراد وكذلك اي مواطن تكون لغته الأم غير اللغة العربية ان يدلوا بافاداتهم امام المحاكم بلغتهم التي يتكلمون بها (لغة الأم) وان بوسعهم افتتاح مدارس والتدريس فيها بلغتهم وان اللغة الرسمية في مدينتي كركوك وكفري التابعتين الى محافظة كركوك التي يشكل التركمان الغالبية العظمى من نفوسها، اللغة التركية وكذلك الكردية بجانب اللغة العربية وانه يتم اختيار موظفي الدولة وتعيينهم في هذه المناطق من بين السكان المحليين الذين يعرفون اللغة التركية. ويعتبر هذا البيان وثيقة ذات اهمية بالغة من حيث ضمان الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية والمعيشية لتركمان العراق. ولذا فقد آثرنا ان ندرج ادناه النص الكامل لهذا البيان الذى تم ايداع نسخة منه في ارشيف سكرتارية عصبة الأمم[٢٧].

البيان الصادر بمناسبة انتهاء نظام الانتداب في العراق[١]

القسم الأول :

المادة (١) :

ان الالتزامات الواردة في هذا القسم تعتبر بمثابة تشريعات اساسية لدولة العراق ولا يمكن لأي قانون او نظام او اجراء رسمي ان يناقض هذه المواد او ان يتضمن احكاما تخالفها ولا يمكن اصدار اي قانون او نظام او اتخاذ اي اجراء رسمي في الحال الحاضر او في المستقبل يكون اكثر من هذا البيان قوة والزاما.

المادة (٢)

١- تضمن الدولة حق الحياة والحريات الاساسية لكافة الافراد القاطنين في العراق دون تمييز بينهم بسبب الميلاد او القومية او اللغة او العرق او الدين.

٢- لكافة الافراد القاطنين في العراق حرية العبادة وفقا لأي دين او معتقد او فلسفة يؤمنون بها سواء على انفراد او بشكل جماعات بشرط عدم اخلالهم بالنظام العام او الآداب العامة.

---

١ ان النص الرسمي لهذا البيان مسجل ومحفوظ في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية تحت رقم (Mille East No ١٢٧) .

المادة (٣)

يعتبر مواطنو الدولة العثمانية القاطنون في العراق بتاريخ ٦ اغسطس ١٩٢٤ قد فقدوا جنسيتهم العثمانية واكتسبوا الجنسية العراقية وذلك وفقا لاحكام المادة ٣٠ من اتفاقية لوزان وبموجب الشروط الواردة في قانون الجنسية العراقية الصادر بتاريخ ٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٢٤.

المادة (٤)

١- يكون كافة المواطنين العراقيين متساوين امام القانون ولهم الاستفادة من نفس الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز بينهم بسبب العرق او اللغة او الدين.

٢- يضمن نظام الانتخابات تمثيل كافة الاقليات العرقية واللغوية والدينية في العراق بصورة متساوية.

٣- ان اي اختلاف في العرق او اللغة او الدين لا يمكن ان يقف حائلا دون استفادة المواطنين العراقيين من حقوقهم المدنية والسياسية (مثل: تسنم المناصب الرسمية، القيام بالفعاليات والاستفادة من التكريم، الفعاليات المهنية والصناعية).

نوري السعيد (في اليسار) رئيس وزراء العراق مع عدنان مندرس رئيس وزراء تركيا

٤- لا يمكن وضع اية قيود على اجراء اي عراقي لأية اتصالات باية لغة كانت بحرية تامة او قيامه باية فعاليات تجارية او دينية او اية فعاليات في مجال الصحافة والنشر على اختلاف انواعها او تنظيمه اجتماعات عامة.

٥- تتاح الفرص الكافية لكافة المواطنين العراقيين ممن لغتهم الأم هي غير لغة البلاد الرسمية لاستعمالهم لغتهم في المحاكم كتابة او تكلما على ان لا يخل ذلك بكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية لحكومة العراق او باية تنظيمات خاصة تتخذها هذه الحكومة.

المادة (٥)

تكون الشعوب العراقية المنتسبةالى اقليات عرقية او دينية او لغوية في نفس المستوى ويتم التعامل معها على قدم المساواة مع سائر الشعوب العراقية سواء من الناحية القانونية ام من الناحية العملية. وبصفة خاصة تكون لأفراد تلك الشعوب الحق في تسيير اعمالهم التي تؤمن لهم سبل عيشهم وادارة هذه الأعمال ومراقبتها كما يكون لهم الحق في تأسيس معاهد خيرية ودينية واجتماعية وفتح المدارس او سائر المؤسسات التعليمية وذلك بهدف استعمال لغتهم الخاصة وممارسة الطقوس التي تفرضها عليهم اديانهم.

المادة (٦)

تتعهد حكومة العراق باتخاذ التدابير الكفيلة بحل المسائل الخاصة بالحقوق الشخصية والقضايا القانونية للاقليات من غير المسلمين بشكل يتفق مع اعراف وعادات الجماعات التي ترتبط بها تلك الاقليات.

ستشعر حكومة العراق مجلس عصبة الامم بالمعلومات المقتضية حول كيفية تطبيق هذه التدابير

المادة (٧)

١- تضمن حكومة العراق حق الكنائس ومعابد اليهود والمقابر وسائر المؤسسات الدينية العائدة الى الاقليات الدينية الموجودة في العراق في تأسيس مؤسسات خيرية واوقاف كما تضمن صلاحيات هذه المؤسسات بهذا الصدد.

٢- يحق لكل واحدة من هذه الطوائف تأسيس مجالس في مراكز المدن المهمة لادارة المؤسسات الخيرية والاوقاف العائدة لها. وتكون هذه المجالس مخولة بجمع ايرادات لتلك المؤسسات وصرف المبالغ وفقا لرغبة الوقف واعراف الطائفة. كما ان لهذه الطوائف الحق في الوصاية على اموال الايتام بما يتفق مع احكام القوانين. وتخضع المجالس الواردة في اعلاه لرقابة الحكومة.

٣- ان حكومة العراق سوف لا تعارض تشكيل مؤسسات دينية وخيرية جديدة او اضافة ما يقتضي من مؤسسات ملحقة الى ما هو موجود منها وذلك ضمن نطاق الاحكام الواردة اعلاه.

المادة (٨)

١- تؤمن حكومة العراق لأطفال جماعات المواطنين العراقيين الذين لغتهم الأم هي غير اللغة العربية ممن يشكلون نسبة معينة في المدن او الاقضية الفرصة والحق للتعلم في المدارس الابتدائية بلغتهم الخاصة وضمن النظام التعليمي السائد. ان اتاحة هذه الفرصة لا تشكل حائلا دون امكان اعتبار حكومة العراق اللغة العربية لغة الزامية في المدارس المذكورة.

٢- سوف يتم ضمان استفادة المواطنين العراقيين المنتسبين الى اقليات عرقية او دينية او لغوية ممن لهم كثافة معينة في المدن والاقضية التي يقطنون فيها وعلى قدم المساواة، من الايرادات المتجمعة في صناديق الدولة والبلديات وسائر الصناديق المشكلة لاغراض تعليمية او دينية او خيرية.

المادة (٩)

١- يضمن العراق ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية بجانب اللغة العربية في الاقضية التابعة لمحافظات الموصل واربيل وكركوك والسليمانية التي يشكل العرق الكردي الاغلبية العظمى من سكانها.

ومع ذلك فستكون اللغة الرسمية في قضائي كفري وكركوك التابعين لمحافظة كركوك اللذين يشكل العرق التركماني اغلبية نفوس سكانهما هي اللغة الكردية او التركية بجانب اللغة العربية.

٢- يضمن العراق ان يتم تعيين موظفي الدولة العاملين في القضائين

المذكورين - فيما عدا استثناءات بقدر معقول - من بين الذين يعرفون اللغتين الكردية والتركية بدرجة كافية درءا لكل الاحتمالات.

٣- مهما كان المقياس في اختيار الموظفين لهذه الاقضية هو عامل كون الموظف اهلا لعمله وذا معرفة باللغة اكثر من عامل العرق (القومية) شأن ذلك شأن الحال المتبع في سائر مناطق البلاد، فان العراق يتعهد بان يتم اختيار الموظفين لتلك الاقضية من بين العراقيين القاطنين في تلك الاقضية بقدر الامكان وكما هو متبع لحد الان.

المادة (١٠)

ان التعهدات الواردة في مواد هذا البيان والتي تتعلق بالاقليات العرقية والقومية والدينية هي التزامات دولية ستكون تحت ضمانة عصبة الامم. ولا يمكن اجراء اي تغيير في هذه التعهدات ما لم يحظ ذلك بموافقة اغلبية اعضاء مجلس عصبة الامم.

ويمكن لأي عضو من اعضاء مجلس عصبة الامم ان يلفت نظر المجلس لأية مخالفة لأية قاعدة من القواعد او لأي اخلال بأي تعهد من تلك التعهدات. ويتخذ المجلس بناء على ذلك التدابير المقتضية ويصدر التعليمات الفعالة بما يتناسب مع تلك الاوضاع.

ان اي اختلاف في وجهات النظر بين العراق وبين اي عضو من اعضاء مجلس عصبة الأمم حول اي موضوع خارج عن نطاق هذه المواد او حول اي موضوع قانوني، يتم تقييمه وفقا لاحكام المادة ١٤ من ميثاق عصبة الأمم على انه نزاع ذو صبغة دولية. وفي حال طلب اي من الطرفين يتم احالة هذا النزاع الى المحكمة الدولية الدائمية. ويكون القرار الصادر من هذه المحكمة نهائيا وله نفس قوة الزام القرارات الصادرة وفق المادة ١٣ من ميثاق عصبة الأمم.

القسم الثاني :

المادة (١١)

١- مع الأخذ بنظر الاعتبار مبدأ المعاملة بالمثل، يتعهد العراق بان يعامل الدول الاعضاء في عصبة الامم معاملة الدولة الاكثر حظوة وذلك لمدة عشرة

سنوات تلي تاريخ اكتساب العراق عضوية عصبة الامم. ومع ذلك ففي حالة كون القرارات المتخذة من قبل اي دولة عضو في عصبة الامم او كون القرارات النافذة المفعول خلال المدة المبحوث عنها اعلاه او القرارات المتخذة خلال الفترة الزمنية الواردة في الفقرة التالية، مخلا بالتوازن التجاري بين العراق وبين الدولة العضو في عصبة الامم اخلالا يضر بالعراق وكانت هذه القرارات تضر بصادرات العراق الرئيسية ضررا جديا فيكون للعراق الحق في الطلب من عصبة الامم ان تبادر الى بحث هذه النقطة فورا.

وفي حالة عدم امكان التوصل في المباحثات الجارية الى اي حل للموضوع خلال مدة ثلاثة اشهر تلي تاريخ الطلب، يكون من حق كل من العراق والدولة العضو في عصبة الامم التي حصل معها الخلاف ان يعلن انه اعفى نفسه من الالتزامات المبينة في آخر فقرة مما ورد اعلاه.

٢- لا تسري التعهدات المبينة في الفقرة الاولى اعلاه في حالة قيام العراق باتخاذ تدابير مواءمة بهدف تسهيل عملية انتقال البضائع في الحدود مع دولة مجاورة له او عند نشوء امتيازات نابعة من اتفاق العراق من اجل وحدة جمركية. كما لا تشمل هذه التعهدات الامتيازات الجمركية الخاصة التي يؤمنها العراق لصالح البضائع المنتجة من قبل تركيا او لصالح اي بلد كان داخلا ضمن اراضي الامبراطورية العثمانية في اسيا عام ١٩١٤.

المادة (١٢)

يعرض العراق على العراقيين والاجانب نظاما قانونيا لا يتغير. وسيتضمن هذا النظام قوة الزامية تؤمن حماية العراقيين والاجانب واستعمالهم لحقوقهم بصورة كاملة.

ان النظام القانوني السائد حاليا والمستند الى المواد ٢ و ٣ و ٤ من الاتفاقية المؤرخة ٤ مارت ١٩٣١ المعقودة بين العراق وبين سلطات الانتداب، سيبقى نافذا ومرعيا دون ان يجري عليه اي تعديل ولمدة عشرة سنوات اعتبارا من تاريخ اكتساب العراق عضوية عصبة الامم. ويجري تعيين الحقوقيين الاجانب المبحوث عنهم في المادة ٢ من الاتفاقية المذكورة في الاماكن المخصصة لهم

لممارسة وظائفهم فيها، من قبل الحكومة العراقية. ويكون من يتم تعيينهم في هذه الوظائف من الحقوقيين. وينبغي ان يختار هؤلاء بعناية ودون تفريق بين الشعوب التي ينتمون اليها وان يكونوا حائزين على الكفاءات اللازمة لاداء وظائفهم.

المادة (١٣)

يوافق العراق على الزام نفسه بكافة الاتفاقيات والعقود الدولية العامة والخاصة الموقع عليها بمبادرة منه او الموقع عليها من قبل سلطات الانتداب باسم العراق والتي يكون العراق طرفا فيها. ومع الاحتفاظ بحق نقد مثل هذه الاتفاقيات والاحكام، فانها ستكون موضع تطبيق طوال مدة نفاذها في العراق.

المادة (١٤)

سيأخذ العراق قرارات مجلس عصبة الامم المؤرخة في ١٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٢٥ بنظر الاعتبار:

١- يعلن العراق انه سيعترف بكافة الحقوق المقررة للاشخاص الحقيقيين او للاشخاص المعنويين او للجماعات قبل انتهاء مدة نظام الانتداب ومهما كان شكل او كيفية نشوء هذه الحقوق.

٢- يتعهد العراق بانه سيقر في كل الاحوال بكافة الالتزامات المالية التي تعهدت بها سلطات الانتداب باسم العراق في فترة الانتداب.

المادة (١٥)

يتعهد العراق بضمان حرية القيام بالنشاطات التعليمية والطبية داخل حدوده لكافة المعتقدات والعبادات الدينية من قبل الجماعات او الاشخاص المنتمين الى اي شعب وذلك ضمن نطاق المعايير الاساسية للحفاظ على النظام العام والاداب العامة.

المادة (١٦)

ان الاحكام الواردة في هذا القسم هي احكام تخص الالتزامات الدولية. ويحق لاي عضو من اعضاء عصبة الامم ان يعرض الى انظار مجلس عصبة الامم اية قضية تتعارض مع هذه الاحكام. ولا يمكن اجراء اي تعديل في هذه

المواضيع ما لم تبرم اتفاقية بين العراق وبين مجلس عصبة الامم تحوز على موافقة اغلبية اصوات اعضاء المجلس.

ان اي خلاف في وجهات النظر حول تنفيذ هذه الاحكام ينشأ بين العراق وبين اي عضو من اعضاء عصبة الامم وممثل في مجلس عصبة الامم، يتم عرضه بناء على طلب اي عضو على محكمة العدل الدولية الدائمية لاصدار قرار حوله.

صدر هذا البيان ببغداد في اليوم الثلاثين من شهر مايس/ ايار لعام ١٩٣٢. ويتم حفظ نسخة منه في ارشيف سكرتارية عصبة الامم.

رئيس وزراء العراق
نوري سعيد

الاخلال بحقوق التركمان

مع ان بعضا من الحقوق الثقافية للتركمان قد تم الاقرار به نظريا بموجب بعض القوانين الصادرة في العراق، فقد حصلت خلال التطبيق الفعلي مشاكل ومضايقات كبيرة. ولأن النظام العراقي كان يستهدف تطبيق خطة تعريب طويلة المدى للشعب التركماني في العراق، فان هذا النظام لم يكن ينظر الى ممارسة التركمان لحقوقهم الثقافية بعين الارتياح. وكان التركمان مصرين على الحفاظ على هويتهم القومية ولغتهم وتقاليدهم وتراثهم، ولذا فان محاولات زرع بذورالشعور بالهوية العربية لم تكن تجدي حيالهم نفعا. ومع ان التركمان قد تقبلوا فكرة العيش كمواطنين عراقيين بعد اعطاء ولاية الموصل للعراق، فانهم كانوا مصرين على نيل عديد من الحقوق السياسية والثقافية الاساسية مثل التعليم والتعلم واصدار الصحف والمجلات وسائر المؤلفات بلغتهم واشتراكهم في أمر ادارة الدولة اشتراكا فعليا يتناسب مع نسبة نفوسهم. اما النظام العراقي فانه لم يكن ليميل الى الاقرار لهم بشئ من ذلك بل على العكس من ذلك كانت الحكومات المتعاقبة تلجأ الى اتخاذ مختلف الاساليب التي تستهدف صهر التركمان في البودقة العربية. وبالرغم من المعاهدات والمواثيق الدولية التي ارتبطت السلطة بها، فانها عمدت في بداية السنة الدراسية ١٩٣٠ - ١٩٣١ الى منع التدريس باللغة التركية في المدارس الابتدائية التي تقع خارج مركز مدينة كركوك. اما في مدينة كركوك فقد اقتصر تدريس اللغة التركية على حصة واحدة في الاسبوع تدرس كلغة اجنبية وفي عدد محدود من المدارس الابتدائية فقط. وفي عام ١٩٣٧ قررت الحكومة الغاء هذه الحصة ايضا. وفيما عدا ذلك فان الحكومة اتبعت سياسة تعيين من يرغب في العمل من التركمان في وظائف حكومية في مناطق خارج المناطق التركمانية وتعيين مواطنين من أصل عربي او كردي في الجيش او الشرطة او التعليم في كركوك وما يجاورها من المناطق التركمانية. ومنعت الحكومة ايضا تأسيس المواطنين التركمان لأية جمعيات ثقافية او اجتماعية في بلدهم[٢٨].

ازاء هذه الممارسات التي تتنافى مع ابسط الحقوق الانسانية، عمد كثير من المفكرين والمثقفين التركمان الى الكفاح ضد ممارسات النظام هذه وبدأت بالبحث عن السبل التي تكفل استمرار الوجود القومي التركماني في العراق. واشتهرت في هذا المجال قصائد شعرية لشعراء شباب متوثبين ومؤمنين بحقوق مجتمعهم التركماني من امثال ناظم رفيق قوجاق (١٩٠٥ - ١٩٦٢) وغيره. وبدأ الناس يتداولون هذه القصائد ويحفظونها عن ظهر قلب رغم عدم نشرها في اية صحيفة. مما جعل العديد من المثقفين من الموظفين ومن بينهم ناظم رفيق ايضا يضطرون لأدامة حياتهم الى العمل في وظائف حكومية خارج مدينة كركوك طيلة حياتهم الوظيفية[٢٩].

ولأن مدينة كركوك هي اكبر المراكز التي يقطنها التركمان في العراق، فانها تعرضت لضغوط ومضايقات اكثر كثافة من قبل السلطات العراقية. فقد كان المعلمون والمدرسون وسائر المثقفين يتعرضون وباستمرار الى الوان من الكبت والضغوط بشكل مبرمج ومدروس، واستمرت سياسة ابعادهم من بلدهم عن طريق نقلهم الى وظائف في مناطق اخرى من العراق وبالاخص في الجنوب. مما جعلهم يعانون آلام اعتبارهم غرباء في وطنهم طيلة حياتهم. وقد جرت اكبر حملات النفي وفرض الاقامة الاجبارية على التركمان في عامي ١٩٣٦ و ١٩٤١ [٣٠].

بدأت الدولة بعملية الغاء وتعطيل ممارسة الحقوق الثقافية المقررة للتركمان بصورة تدريجية ولكنها مرسومة ومبرمجة. وعلى اثر الانقلاب العسكري الذى حدث في العراق عام ١٩٣٦ تولى حكمت سليمان منصب رئاسة الوزراء. وكان حكمت سليمان اصلا من الاتراك المماليك وكان شقيقه محمود شوكت باشا يشغل في احدى الفترات منصب الصدر الاعظم (رئيس الوزراء) في الدولة العثمانية. واستمر حكمت سليمان في منصبه لمدة عامين، وبعد تقديمه استقالته بدا برنامج الغاء حقوق التركمان يدخل حيز التطبيق من جديد [٣١].

العلاقات العراقية التركية

بالرغم من اقرار الدولة بالحقوق الثقافية لتركمان العراق منذ عام ١٩٢٣، فان هذه الحقوق لم تر النور ولم يتسن ممارستها باي شكل وفي اي زمن.

ففي الاعوام بين ١٩٣٦ و ١٩٥٨ كان تأسيس جمعيات او محطات اذاعة تقوم بتقديم خدمات وفعاليات ثقافية او اجتماعية للتركمان أمرا ممنوعا بتاتا. ولم يسمح النظام الملكي طيلة فترة استمراره للتركمان بان يتلقوا تعليما بلغتهم. وكان التركمان في الواقع يعيشون انذاك فترة مظلمة. وبينما كان تركمان العراق على هذا الوضع المؤسف، قام الملك فيصل (الاول) بزيارة الى تركيا في شهر تموز/ يوليو من عام ١٩٣١. وفي اواخر العام نفسه قام رئيس الوزراء نوري السعيد بزيارة الى انقرة واجرى فيها مباحثات مع الحكومة التركية. مما اتاح المجال الى تطور العلاقات التركية - العراقية تطورا ايجابيا. وعلى اثر حل الخلافات الحدودية بين ايران والعراق، تم عقد حلف سعد آباد في طهران بتاريخ ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٧ بين كل من تركيا وايران والعراق وافغانستان [٣٢].

حفلت فترة حكم نوري السعيد الذى لم يسمح ابدا بالتعليم والنشر باللغة التركية بالعديد من الممارسات التي تستهدف هضم حقوق التركمان. وكان قيام الوفد التركي الذى قدم العراق بمناسبة عقد حلف سعد آباد بزيارة الى مدينة كركوك، مصدر انزعاج وقلق كبيرين للسلطات العراقية. فقد قابل اهالي كركوك الوفد التركي بمظاهر الاحتفاء والترحيب وحملوا اعضاء الوفد على الاكتاف. وفي اليوم التالي اعتقلت السلطات مئات من المثقفين التركمان وتم ابعادهم الى المناطق الجنوبية من العراق حيث وضعوا تحت المراقبة والاقامة الاجبارية. ولم تسمح السلطات بعد هذا الحادث لأي وفد قادم من تركيا بزيارة مدينة كركوك. وقد تعرض التركمان لحملات اخرى من الاعتقال والابعاد في عامي ١٩٤١ و١٩٤٦ [٣٣].

مذبحة كاورباغي (١٢ تموز / يوليو ١٩٤٦)

عاشت كركوك في اعقاب الحرب العالمية الثانية يوما أشد ما يكون ايلاما وحزنا. كان العمال الذين يشتغلون في شركة نفط العراق قد قدموا طلبات الى مسؤولي الشركة تتضمن زيادة الاجور وتحسين ظروف العمل والمعيشة. ولما وجد العمال ان مطاليبهم لم تحمل محمل الجد، عمدوا الى اصدار بيان نشروه في الصحف يتضمن تلك المطاليب مستهدفين اعلام الرأي العام بماهيتها. وبعد

ايام من ذلك وفي الاول من تموز / يوليو عام ١٩٤٦ بالتحديد، نفّذ العمال اضرابا جماعيا عن العمل. وفي الايام التي تلت بداية الاضراب بدأ العمال يتجمعون كل مساء في المنطقة المسماة (كاور باغي) ليوضحوا ماهية طلباتهم وعدالتها وضرورة الاستجابة لها. وفي الرابع من نفس الشهر وبناء على طلب مسؤولي الشركة عمدت اجهزة الشرطة الى اعتقال قسم من منظمي الاضراب مما زاد من هياج العمال وتصميمهم على نيل مطاليبهم. وفي اليوم الثاني عشر من تموز / يوليو لجأت قوات الشرطة - بهدف تشتيت جموع المضربين وانهاء الاضراب - الى تطويق المنطقة التي كان العمال يتجمعون فيها كل مساء، ولما وجدت سلطات الشرطة عدم جدوى هذا الاجراء واصرار العمال على التجمع في تلك المنطقة، بدأت باطلاق النار عليهم بصورة عشوائية من البنادق والرشاشات. وجاءت محصّلة هذه المجزرة التي عرفت باسم (مذبحة كاور باغي) مقتل نحو عشرين من العمال والمواطنين من بينهم امرأة واحدة وطفل واحد وجرح مئات الاشخاص. وفي اليوم التالي لهذه المذبحة الوحشية اى في يوم ١٣ يوليو/ تموز بدأ المواطنون بمراسيم تشييع جنائز المقتولين لمواراتهم التراب في جو ملئ بالألم والحزن. والقيت خلال تلك المراسيم هتافات تتضمن ادانة الحكومة ومسؤولي شركة النفط وشجب هذه الجريمة التي تنافي ابسط مبادئ حقوق الانسان.

احداث في انتخابات المجلس النيابي

وقعت بعض الاحداث في مدينة كركوك خلال الايام التي سبقت الانتخابات النيابية التي جرت في خريف عام ١٩٤٧. وحسب المعلومات المستقاة من الذين عاصروا تلك الفترة وعاشوا احداثها، فقد تم عقد اجتماع في الهواء الطلق لتأييد ومناصرة المرشحين التركمان في الانتخابات. وتحولت هذه التجمعات التي جرت في محلة (المصلى) والتي شارك فيها عدد كبير من الطلاب والاهالي، تحولت الى اجتماع منظم اسفر عن القيام بمظاهرة حظيت بتأييد اصحاب الحرف والباعة الذين اغلقوا محلاتهم ودكاكينهم اعرابا عن تأييدهم للمتظاهرين وللاشتراك فعليا في المظاهرة. وتحولت المظاهرة الى كتلة عارمة من الاهالي تحركت من منطقة المصلى لتصل الى "السوق الكبير" الكائن في نفس الجانب القديم

من المدينة. وسارت المظاهرة نحو الجسر الحجري القديم قاصدة الانتقال الى الجانب الآخر من المدينة. ولما وصلت طلائع المظاهرة الى امام ميدان الغلال جوبه المتظاهرون بقوات الشرطة التي كانت قد سدّت مدخل الجسر ووضعت متاريس امام السوق لمنع اجتيازه. وزاد هياج المتظاهرين وبدأوا باطلاق هتافات تتضمن تأييدا للمرشحين التركمان. ولما وجدت الشرطة عدم انصياع المواطنين لأوامر التفرّق، هجموا عليهم بالعصي والهراوات مما ادى الى اصابة عدد من المتظاهرين بجروح خطيرة واضطر الباقون الى التفرق بعد اشتداد هجوم افراد الشرطة عليهم.

وفي عام ١٩٤٩ طالب المواطنون التركمان بتغيير محافظ ورئيس بلدية كركوك وتعيين اثنين من التركمان بدلا عنهما. وقام الالاف من الطلبة واصحاب المهن بعقد اجتماعات وتنظيم مسيرات تأييدا لهذا المطلب. وقوبلت هذه المسيرات ايضا بقمع من قبل قوات الشرطة وملاحقة منظميها. غير ان تلك الجهود افلحت في توجيه نداء قوي الى الحكومة تتضمن ضرورة اصغائها لهذه المطاليب. ولم تر الحكومة بدا من الاستجابة لهذه المطاليب ولو جزئيا فقامت بعد شهرين من ذلك بتعيين (شامل اليعقوبي) التركماني رئيسا لبلدية كركوك.

حلف بغداد (٢٤ شباط / فبراير ١٩٥٥)

تأسس حلف بغداد بموجب الاتفاقية المؤرخة ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥ المعقودة بين كل من تركيا والعراق. واستهدف هذا الحلف اقامة تعاون مشترك بين الدولتين في مجال الأمن والدفاع، ونتج عنه تحسّن العلاقات بين الدولتين[٣٤] على ان تحسّن العلاقات بين تركيا والعراق لم يحل دون استمرار العراق في سياسة القمع والتعريب والصهر القومي تجاه مواطنيه التركمان. بل ان هذه الممارسات ازدادت حدة وعنفا. وتحولت سياسة كبت وتحجيم التركمان التي كانت متبعة عندما كان العراق تحت الانتداب البريطاني، تحولت بعد نيل العراق استقلاله الى ممارسة عمليات قمع ومصادرة حريات وملاحقة لهؤلاء المواطنين. وبدأت سياسة تعريب التركمان تنفذ بشكل مبرمج ومدروس وبالاخص في الفترات التي كان نوري السعيد يتولى فيها رئاسة الوزراء[٣٥]. ولقد كان كل من

تحسين العسكري ومصطفى القره داغي ورشيد نجيب - وكلهم من المواطنين الاكراد - الذين عيّنوا محافظين في كركوك إبان فترات حكم نوري السعيد قد اذاقوا المواطنين التركمان في كركوك الويلات ومختلف صنوف المضايقات والقمع والارهاب [٣٦].

لم تتطرق المعاهدات المبرمة بين تركيا والعراق الى اوضاع المواطنين من تركمان العراق. ولم يطرأ اى تحسن في موضوع التعليم باللغة التركية واستمر منع التدريس بهذه اللغة. وباختصار فانه بينما زادت علاقات حسن الجوار بين تركيا والعراق تحسنا، زاد نظام العراق من عمليات القمع وكبت الحريات للتركمان وباستمرار. وبينما كان الأمر على هذا الحال قامت ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ التي انهت النظام الملكي في العراق.

رئيس واعضاء المجلس البلدي سنة ١٩٥٢م
من اليمين (توفيق يحي بك – ناصح بك الصالحي – عمر اغا تارجيلي – سيد محمود سيد جهاد – يونس يك النفطجي – فخري جولاخ – شامل بك اليعقوبي (رئيس البلدية في وسط الصورة) شفيق عبدالله سمين – رشاد اغا عساف – حاج محمد نجيب).

الفصل الرابع

التركمان في العهد الجمهوري

اعلان الجمهورية (١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨)

استيقظ الناس في العراق صبيحة يوم ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ ليشهدوا نهاية النظام الملكي واقامة نظام جمهوري بدلا عنه. وقامت السلطات العسكرية التي تولت الحكم نتيجة ضربة دموية بقتل العائلة المالكة وبعض السياسيين وكبار رجالات العهد الملكي وعلى رأسهم رئيس الوزراء نوري السعيد. وكان لمجموعة الضباط الذين حققوا الثورة زعيمان هما اللواء عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف. وأدلى الزعيمان بتصريحات من الاذاعة أكدا فيها ان العراق يتألف من ثلاث قوميات رئيسية. وكان لهذه التصريحات الوقع الحسن لدى جماهير التركمان الذين اعتبروا تلك الاقوال اعترافا رسميا بكيانهم وبكونهم القومية الرئيسية الثالثة في العراق. وبذا دخلت جماهير التركمان في فترة مليئة بالحركة والنشاط.

اللواء عبد الكريم قاسم (في اليمين) مع العقيد عبد السلام عارف

كان تأييد التركمان لقيام الجمهورية تأييدا جماهيريا عارما ومنقطع النظير نابعا من الشعور بالابتهاج لانتهاء العهد الملكي الملئ بالمحن والالام بالنسبة لهم. ولا عجب فقد زال عهد سلطة نوري السعيد العدو الاول للتركمان، واقيم نظام جمهوري ظنوا انهم سيتمتعون في ظلاله بالحرية وبالمكاسب الديمقراطية وستتاح لهم فرصة التعلّم في المدارس بلغتهم الأم وسيتم تشكيل الاتحادات الطلابية والنقابات، والأهم من كل ذلك فسيشهد العراق ولأول مرة نظاما برلمانيا حقيقيا تمثل فيه كافة قطاعات الشعب في ظل انتخابات حرة وعادلة. وفي هذا الجو المفعم بالحماس والأمل والشعور بالثقة من المستقبل المشرق، كان الطلاب والعمال واصحاب المهن الحرة والحرفيون وكافة قطاعات جماهير الشعب التركماني يتهيأون لخوض الانتخابات على كافة الاصعدة وكان افراد الشعب يقيمون الاحتفالات ابتهاجا بحلول عهد الحرية والنور والأمل[٣٧].

وباختصار فقد كان الجميع يشعرون بالامتنان لتخلصهم من نظام الحكم الدكتاتوري الفردي ويأملون في حلول عهد يؤمن العدالة الاجتماعية والحريات السياسية للجميع. غير ان تطورات الاحداث احدثت خيبة امل كبيرة لدى المتطلعين بتفاؤل الى تلك الحياة الحرة الكريمة. فقد ولدت محاولة الانتقال من نظام اقطاعي الى نظام شعبي احداثا دامية وتحول الأمر الى صراع عنيف بين الشيوعيين والقوميين[٣٨].

الخلافات بين زعماء الثورة

كان عبد السلام عارف، الرجل الثاني في صفوف قياديي الثورة، من المؤمنين بالقومية العربية ومن انصار الرئيس المصري جمال عبد الناصر. اجتمع عبد السلام عارف بعد اشهر قليلة من قيام الثورة مع جمال عبد الناصر في العاصمة السورية دمشق. واتفق الزعيمان خلال هذا الاجتماع حول مبادئ واسس معينة تخص الوحدة بين العراق ومصر. وانقسم ضباط الجيش المعارضون للسياسة الموالية للغرب التي كانت متبعة في العهد الملكي، انقسموا الى فئتين: فمنهم من كان يؤمن بالقومية (الناصرية) ومنهم من اعتنق المبدأ الشيوعي وسانده وسعى لأقامته في العراق. وبدأ التناحر والصراع يظهر شيئا فشيئا بين انصار الفريقين،

الأمر الذى كان يدفع النظام الجديد نحو هاوية الانقسام. وكانت اولى وزارة الفها عبد الكريم قاسم تضم اثني عشر وزيرا من بينهم اربعة من الشيوعيين. وكان انصار عبد السلام عارف يظهرون رد فعل عنيف تجاه عبد الكريم قاسم الذى كان يتلقى تأييدا من الاتحاد السوفياتي. وعين قاسم احد الشيوعيين المعروفين وهو كامل قزانجي الذى تلقى تعليمه لسنوات طوال في موسكو قائدا لمنظمة المقاومة الشعبية التي شكلها قاسم نفسه [٣٩].

ومع ان الدستور الموقت الذى اصدره عبد الكريم قاسم بعد فترة من قيام الثورة تضمن نصا يفيد بان العراق "جزء من الأمة العربية" فانه جاء بمادة اخرى تفيد بـ "ان العرب والاكراد شركاء في الوطن العراقي". وكان القانون الاساسي (الدستور) الصادر في العهد الملكي يتضمن نصا تقرّ بالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب الدين او اللغة او المعتقد، ومع ذلك فان التركمان لم ينالوا في واقع الأمر اية حقوق سياسية او ثقافية. اما الدستور الصادر في العهد الجمهوري فانه تجاهل حقيقة وجود وكيان التركمان تماما. وولّد هذا الأمر رد فعل عنيف لدى جماهير الشعب التركماني. فقد اتضح لديهم انه ليس في نية الناصريين ولا الشيوعيين الأقرار باية حقوق للتركمان. وكانت مواد الدستور المشار اليه والتي يناقض بعضها البعض تترجم من جهة ضغوط وقوة الناصريين وتشير من جهة اخرى الى ثقل دور النزعات التي تعمل على اقامة دولة كردية في المستقبل. وبعد ثلاثة اشهر فقط من قيام الجمهورية حصلت تطورات خطيرة في القيادة العراقية العليا نتج عنها اعتقال عبد السلام عارف وبدء حركة تصفية للقوميين الناصريين وغدا عبد الكريم قاسم الرجل الأوحد الذى يمسك زمام السلطة بيده في العراق[٤٠].

ادى تصفية القوميين (الناصريين) الى حدوث صراعات ومصادمات بين الشيوعيين وبين القوميين. وبتدخل من وحدات الجيش تم اعتقال نحو الفي شخص في بغداد وحدها وانهارت آمال انصار عارف الذين كانوا يهدفون الى اقامة وحدة بين العراق وبين الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا). وبدأ قاسم – الذى نال تأييدا واسعا من الشيوعيين – بتقوية وتوطيد علاقاته مع

الاتحاد السوفياتي، وتم تسليح الجيش بالاسلحة السوفياتية، ووفد الى العراق خلال فترة قصيرة نحو ٧٤٢ طبيبا و ١٠٥٣ مهندسا زراعيا و ١٤٣ خبيرا في شؤون البترول و ٧٠٥ مدرسا وعدد كبير من الخبراء العسكريين من الاتحاد السوفياتي. وشرعت منظمات المقاومة الشعبية باعتقال اعداد كبيرة من المواطنين واستجوابهم وتعذيبهم دونما سبب معقول. وقام افراد المنظمة بالتحري في بيوت من يشتبهون فيهم من المواطنين وبقتل عدد لا يستهان به منهم [٤١].

اما في شمال العراق فقد تحرك الاكراد بصورة علنية مطالبين بالاستقلال. وانتهز الاكراد فرصة انهيار النظام الملكي واقامة نظام جمهوري اشتراكي بدلا عنه وكون عبد الكريم قاسم ينتمي الى القومية الكردية من جهة الأم، فشرعوا في سلوك مختلف السبل التي توصلهم الى اهدافهم[٤٢].

في تلك الاثناء حدثت في مدينة كركوك بعض الاحداث التي اقلقت بال التركمان واقضت مضجعهم. اذ بدأ خطر الشيوعية وخطر اقامة دولة كردية يظهران بوضوح ويتركان بصماتهما في المناطق التركمانية. وبدأت عبارات الاهانة والاستصغار توجه علنا الى التركمان الذين كانوا يجابهون بعبارات مهينة مثل: (ليس للتركمان الحق في الحياة). وكان احتفاظ التركمان في كركوك بهدوء اعصابهم وعدم انسياقهم مع ممارسات الشيوعيين او اتباعهم اساليبهم يزيد من اثارة حفيظة الشيوعيين وحنقهم. فلم يكن الفلاحون يشتكون من اصحاب الاراضي، وكان الفقراء ينظرون الى الاغنياء كأخوة لهم. وبذلك فلم يحظ تيار معاداة الثروة الذى اطلق الشيوعيون له العنان باية استجابة او تأييد في المناطق التركمانية [٤٣].

اصدرت سلطات الجمهورية بيانا بالعفو عن جميع السياسيين الفارين الى خارج العراق ودعتهم الى العودة الى وطنهم العراق. وكان من بين هؤلاء الملا مصطفى البرزاني الذى كان قد قضى أحد عشر عاما منفيا في الاتحاد السوفياتي. واستفاد البرزاني من قرار العفو وبادر بالعودة الى العراق واستقبل في بغداد بحفاوة ومظاهر تكريم بالغتين[٤٤]. وشجعت عودة البرزاني الاكراد بدرجة كبيرة وبدأوا بالتخطيط لضم كركوك الغنية بحقول البترول الى مناطقهم. واختار الاكراد

منطقة كركوك كهدف ينبغي نيله لتأمين المصدر الاقتصادي لدولتهم التي كانوا يخططون لإقامتها. غير ان هذا الهدف كان يصطدم بحائل او بالاحرى بجدار صلد يحول دون تنفيذه وهو كون كركوك مدينة تركمانية بالكامل. ولم يكن في كركوك آنذاك الا عدد ضئيل من الاكراد[٤٥].

وصل مصطفى البرزاني الى المطار العسكري بمدينة كركوك يوم ٢٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٨ قادما بالطائرة من بغداد في طريقه الى السليمانية. واستقبل البرزاني في المطار من قبل جموع من الاكراد قدموا خصيصا من شتى المناطق الكردية بشكل مخطط ومدبّر. وانتقل البرزاني من المطار الى السليمانية حيث قضى فيها يومين اجتمع خلالهما مع الاغوات الاكراد. وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر عاد البرزاني الى كركوك مصطحبا معه مئات من الاكراد ذوي الميول الشيوعية. وخلق وصول مجاميع الاكراد المسلحين الى كركوك جوا مفعما بالتوتر. وبدأت حشود الاكراد هؤلاء بالتجول في شوارع المدينة وباطلاق هتافات مختلفة ضد التركمان. وزادت تحركاتهم اللا مسؤولة شدة مع مرور الدقائق والساعات، وأدى مرور هذه الجموع من امام مقهى (يلدز) التي كان يؤمها الشباب التركمان وتوجيههم الشتائم والعبارات النابية لهؤلاء الشباب الى زيادة التوتر وحصول بعض المناوشات بين الطرفين. وفي اليوم التالي ازدادت تحرشات المتظاهرين الشيوعيين شدة. اذ شرعوا بنهب بعض المخازن والدكاكين وبالهجوم على بعض منازل التركمان. وعمد التركمان الى الدفاع عن انفسهم واموالهم فوقعت مناوشات هنا وهناك بينهم وبين الشيوعيين. والغريب في الامر هو التزام وحدات من قوات الجيش - بتحريض من الضباط الشيوعيين - جانب المعتدين من الشيوعيين والاكراد واشتراكها فعلا في عمليات التهجم على المواطنين التركمان[٤٦].

استمرت جموع الاكراد المسلحين القادمين من السليمانية بسيارات الحمل (اللوريات) والذين بلغت اعدادهم مئات الالوف بالتجول في شوارع المدينة في عملية استعراض للعضلات حاملين بوسترات وتصاوير عبد الكريم قاسم والبرزاني ولافتات مخطوطة باللغة الكردية، وباطلاق الهتافات ضد التركمان.

هدايت ارسلان، آمر الانضباط العسكري في كركوك عام ١٩٥٩

وجاءت هتافات هذه الجموع: (غادروا هذه المدينة ايها التركمان، ان كركوك هي للاكراد) لتزيد من تأزم وتفاقم الوضع. وحصل اول اصطدام كبير بين التركمان وبين الاكراد. وفي تلك الاثناء كان (هدايت ارسلان) آمر الانضباط العسكري لمدينة كركوك يبذل جهودا كبيرة لتفادي تفاقم الاحداث. وكان من المقرر ان يغادر البرزاني كركوك عائدا الى بغداد من المطار العسكري للمدينة. وكان هدايت ارسلان يشعر بمدى الثقل الملقى على عاتقه باشتراكه في توديع البرزاني الذى لم تكن له اية صفة رسمية، وكان يحز في نفسه هذه التهجمات على ابناء جلدته من المواطنين التركمان. ولم يتحمل قلبه ثقل هذه المحن فاصيب بجلطة قلبية في نفس الوقت الذى كان البرزاني فيه على متن الطائرة العسكرية مغادرا الى بغداد. وتوفي هدايت ارسلان متأثرا بالجلطة القلبية في نفس الليلة. وجاءت وفاة ارسلان لتثير مشاعر الأهالي التركمان ايما اثارة[٤٧]. وفي اليوم التالي اى في يوم ٢٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٨ واثر تفاقم الوضع وازدياد حدة النزاع اصدر قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن ناظم الطبقجلي بيانا حثّ فيه المواطنين على الهدوء وعدم الانسياق وراء محاولات التحريض. وفي نفس اليوم تم تشييع جنازة هدايت ارسلان واشترك في مراسيم التشييع والدفن الاف الاشخاص. وبعد الانتهاء من تلك المراسيم سار المشيّعون في مسيرة صامتة ولكنها حاشدة من المقبرة وحتى بناية مقر الفرقة الثانية. وبفضل جهود عطا خير الله الزعيم التركماني الذي كان يحضى باحترام ومودة الجميع تفرقت المسيرة في وقار وهدوء ودون وقوع اية احداث تكدّر صفو الأمن[٤٨].

جهود ناظم الطبقجلي

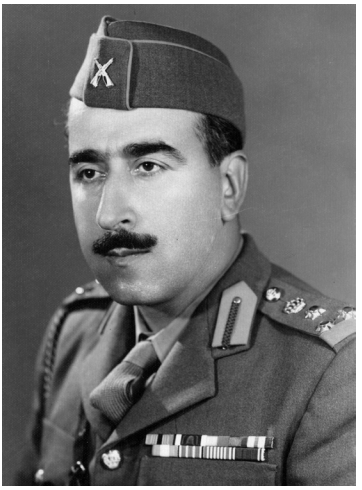
الزعيم الركن ناظم الطبقجلي

بعد يومين من قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ تم تعيين الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائدا للفرقة الثانية التي مقرها مدينة كركوك. وقد اورد الطبقجلي في مذكراته التي نشرت بعد اعوام طويلة انه خلال مدة توليه منصبه في كركوك كان يعير اكبر الاهتمام لموضوعين رئيسيين: اولهما ضمان حماية حقول البترول في كركوك والثاني هو تأسيس روابط اخوية بين القوميات المختلفة الموجودة في المنطقة.

واتضح ان الطبقجلي كان يقدم تقارير سرية متوالية عن طريق الاستخبارات العسكرية الى عبد الكريم قاسم اثر التطورات السلبية التي برزت في المنطقة. وقد ورد في التقرير السري المؤرخ ٩ /٩ / ١٩٥٨ المقدم الى عبد الكريم قاسم ما يلي:

(بالرغم من ان اهالي كركوك ليسوا اكرادا، فانه يراد ضم هذه المدينة داخل حدود كردستان.ان الهدف من ذلك هو السيطرة على البترول الذى هو ثروة قومية للجمهورية العراقية. ان جعل مركز مديرية تربية كردستان في كركوك وتعيين شخص كردي كمدير لها أمر غير صائب اطلاقا. ان من الضروري ان يكون من يتم تعيينه مديرا للتربية في كركوك شخصا عربيا وان يكون هذا الشخص محايدا وعادلا).

كما ان الطبقجلي ارسل الى قاسم عن طريق الاستخبارات العسكرية ايضا بطاقتي معايدة تم توزيعهما من قبل الاكراد في كركوك. وكانت البطاقتان تتضمنان صورة للبرزاني بالزي العسكري السوفياتي على انه زعيم لكردستان وحول الصورة راية كردستان التي ترفرف في شمال العراق ورموز توحي بكون كركوك داخلة ضمن حدود كردستان وكون بترول العراق عائدا الى الاكراد. واورد الطبقجلي في تقريره السري الذى ارفقه ببطاقتي المعايدة ان الاكراد يسعون الى تكريد مدينة كركوك التي غالبية سكانها من التركمان وانهم يسعون الى تجميع اكراد المناطق

المجاورة في مدينة كركوك لغرض الاستيلاء على محافظة كركوك وانه في حالة عدم الوقوف امام هذه المحاولات فان ذلك سيولّد عواقب اكثر وخامة[٤٩].

وبالرغم من التحذيرات المتكررة للطبقجلي فان السلطة الحاكمة في بغداد لم تتخذ اى اجراء حيال الموضوع. ولما وجد الطبقجلي ان تطورات الاحداث ستولد نتائج اكثر خطورة، فقد ارسل بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ تقريرا سريا آخر. وتضمن هذا التقرير المرسل الى قاسم وجهات النظر الاتية:

(حدثت تكتلات بين بعض الضباط الاكراد وفئة من الضباط العرب من حملة المبادئ الشيوعية. وقد لقي هؤلاء تاييدا من بغداد ايضا. وقامت تلك الفئات بالتحري في بيوت بعض المواطنين التركمان. وكما افدت سابقا فان من الضروري التقليل من عدد الضباط الاكراد في الفرقة الثانية واحلال ضباط عرب محايدين بدلا عنهم ليكونوا عنصر توازن بين القوميتين). ويورد الطبقجلي في مذكراته معلومات حول التحريات المبحوث عنها فيقول: (خلال التحريات التي اجريت في بيوت التركمان تم العثور في بيت ابراهيم النفطجي على ١٣ سكينة مطبخ ومسدس واحد مجاز وبندقية صيد واحدة مجازة. اما في بيت العقيد المتقاعد عطا خير الله فقد تم العثور على مسدسين مجازين. وبذلك ذهبت جهود هذه الزمرة المشبوهة التي كانت تلقى تأييدا من حكومة بغداد هباء.

أرسل ناظم لطبقجلي آخر تقرير له الى الاستخبارات العسكرية بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير من عام ١٩٥٩. وتضمن هذا التقرير قلق الطبقجلي حول مجريات الاحداث وتحذيرا قويا الى سلطات بغداد. اذ يقول فيه: (ارجوكم ان تلتفتوا الى التحذيرات التي اوردتها سابقا، وبعكس ذلك فان الاكراد سيقومون في المستقبل بالحاق كركوك التي يشكل التركمان اكثرية سكانها الى منطقة كردستان. اني ارجو ان يتم اتخاذ القرارات السياسية المقتضية حول هذا الموضوع واعلامنا بها في اسرع وقت) [٥٠].

صدى الاحداث في خارج العراق

كان رد فعل المصادمات التي وقعت بين التركمان وبين الاكراد في كركوك عنيفا وقويا. وبوجه خاص قام الطلاب التركمان الذين كانوا يتلقون تعليمهم

في الجامعات التركية بارسال برقيات الى رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس مجلس النواب رفيق قورالتان ورئيس الوزراء عدنان مندرس. وتضمنت تلك البرقيات التي نشرت الصحف اليومية التركية نصها الكامل شجب الاعتداءات التي تعرض لها التركمان في كركوك والطلب من الحكومة التركية مساندة تركمان العراق ومساعدتهم في محنتهم. وتضمنت الصحف الصادرة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨ تصريحات مهمة لنظام الدين النفطجي الذى كان قد أبعد من العراق سابقا. واورد النفطجي ان عناصر معينة يسعون في الظلام ومنذ الايام الاولى لثورة ١٩٥٨ لازالة الكيان التركماني في العراق، وان الشيوعيين زودوا عبد الكريم قاسم بقائمة تتضمن اسماء ٤٠٠ من مثقفي ومفكري التركمان طالبين منه تصفيتهم وامحاءهم من الوجود وان مساعي قائد الفرقة الثانية ناظم الطبقجلي هي التي حالت دون تنفيذ هذه الخطة الجهنمية[٥١].

ولفت نظام الدين النفطجي في تصريحاته تلك انظار الرأي العام التركي الى تدهور الاوضاع نحو الاسوأ وقام بتحذير الرأي العام التركي والعالمي وتذكيره بانه ليس من المستبعد ان يتعرض التركمان في العراق الى مذبحة دموية تستهدف تصفية كيانهم[٥٢].

ثورة الشواف في الموصل (٨ مارس ١٩٥٩)

كان للحركات الغوغائية المنظمة والمخطط لها التي حصلت خلال زيارة البرزاني لمدينة كركوك أثرها الكبير في اثارة نعرات العداء والبغضاء. وادى الانفعال المتزايد للتركمان في كركوك وشعورهم بالامتعاض الشديد تجاه النشاطات العدوانية في المدينة والنظر ببرود ولا مبالاة الى قضية الاكراد في العراق بصورة عامة، الى دفع الاكراد نحو العمل المشترك مع الشيوعيين وبالتالي الى الوقوع في شباك المبادئ والافكار الشيوعية[٥٣].

كان اول رد فعل عنيف ضد الشيوعيين في العراق قد ظهر على شكل حركة تمرد عسكرية قام بها العقيد عبد الوهاب الشواف بتاريخ ٨ مارس ١٩٥٩ في مدينة الموصل. وكان واضحا ان هذه الحركة موجهة ضد عبد الكريم قاسم والشيوعيين الذين كانوا يساندونه. وفور وصول انباء التمرد الى بغداد صدرت

الاوامر بقصف حامية الموصل بالطائرات الحربية. وبعد انتهاء التمرد بالفشل، قام الشيوعيون بالهجوم على المواطنين من العرب القوميين بالاسلحة الثقيلة واستمرت المصادمات الدموية بين الفريقين لمدة اربعة ايام دون توقف نفذ الشيوعيون خلالها مذبحة دموية شنيعة ضد اهالي الموصل. وتم اخماد الحركة الموجهة ضد قاسم بابشع وسيلة. وقتل خلال هذه الاحداث المفجعة مئات من الابرياء العزل دونما ذنب جنوه. وجرت محاكمة سريعة لمن تم اعتقالهم بعد فشل حركة التمرد وتم تنفيذ احكام الاعدام الصادرة بحقهم فورا. وبعد ان اخمد الشيوعيون حركة التمرد بهذه الصورة الوحشية، زادوا من نشاطاتهم الحزبية، وخيم على البلاد حالة من الرعب والفوضى والارهاب. اما في مدينة كركوك فقد بادرت السلطة باعتقال قائد الفرقة الثانية ناظم الطبقجلي الذى كان يقف كصخرة صلدة ضد نشاطات الشيوعيين واعمالهم الاجرامية. وتم تقديم الطبقجلي الى محكمة الشعب ببغداد بتهمة اشتراكه في حركة التمرد التي قادها الشواف في الموصل. وتم اعدام الطبقجلي فيما بعد مع عشرات من الضباط والمدنيين المناوئين للشيوعية. وتم تعيين أحد غلاة الضباط الشيوعيين وهو (داود الجنابي) قائدا للفرقة الثانية في كركوك [٥٤]. وكان اول عمل لداود الجنابي هو فرض رقابة عسكرية مشددة على الصحف الصادرة في كركوك باللغتين العربية والتركية وفي مقدمتها جريدة (البشير) الاسبوعية التي كان العدد الاول منها قد صدر في ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٥٨. وصدر العدد السادس والعشرون من (البشير) صبيحة يوم الثلاثاء الموافق ١٧ مارس ٩٥٩. وفي مساء نفس اليوم اعتقلت السلطات رئيس تحرير الجريدة (المحامي محمد الحاج عزت) وتم ابعاده الى مدينة العمارة الواقعة في جنوب العراق. اما مدير التحرير الادبي للقسم العربي من الجريدة (المحامي حبيب الهرمزي) فقد تم اعتقاله في نفس اليوم ايضا واودع في احد السجون ببغداد لبضعة ايام ثم ابعد الى مدينة الناصرية الواقعة على مبعدة ٣٠٠ كيلومترا جنوبي بغداد حيث وضع تحت الاقامة الاجبارية هناك. وبعد يوم واحد اي في يوم ١٨ مارس ١٩٥٩ تم اعتقال مدير تحرير القسم التركي من الجريدة وهو الاديب والمؤرخ التركماني الشهير (المحامي عطا ترزي باشي) وتم تسفيره الى بغداد ووضع رهن الاعتقال في احد معتقلات معسكر الرشيد. وفي

نفس اليوم ايضا صدر أمر السلطات العسكرية بتعطيل جريدة البشير ومعها سائر الصحف العائدة الى التركمان في كركوك [٥٥].

وفي الايام التي تلت ذلك تم تعيين عشرات من ذوي الميول الشيوعية كمدراء لمختلف الدوائر الحكومية. وكان على رأس هؤلاء (معروف البرزنجي) الذى تلقى تعليمه لسنوات طوال في موسكو حيث تم تعيينه رئيسا لبلدية كركوك. كما تم تعيين احد الشيوعيين من اصل ارمني والمسمى (اوجين) قائدا لمنظمة المقاومة الشعبية في المدينة. وبعد فترة قصيرة بدأت حركة اعتقالات واسعة بين المواطنين التركمان في كركوك والمناطق التركمانية المجاورة لها وكان بينهم اعداد كبيرة من الموظفين والمهنيين واصحاب الحرف الحرة وعلى رأسهم محامون واطباء وصيادلة ومتقاعدون وغيرهم، كما تم ابعاد عديد من المثقفين والمفكرين التركمان الى مناطق خارج محلات اقامتهم. وبذا تم وضع المجتمع التركماني بين فكي الكماشة بصورة تامة وامتلأت السجون بالتركمان المعتقلين وصدرت الاوامر حتى بمنع تكلم التركمان بلغتهم التركية ولم يبق اى ضمان لحياة التركمان او لممتلكاتهم. وبدأت السلطات بنقل الميليشيات الكردية من الذين تلقوا تدريبا على حرب العصابات في موسكو عى شكل مجموعات الى العراق وتم اسكانهم بوجه خاص في المناطق التي فيها كثافة عالية من المواطنين التركمان. وأدى سيطرة عبد الكريم قاسم التامة على مقاليد الحكم في البلاد الى حالة من عدم الارتياح لدى الدول المجاورة التي باتت قلقة من تطور الاوضاع في العراق وانجرافه نحو النظام الشيوعي. ووصلت الأمور الى ابعاد تنذر بالقلق وبالاخص حول مستقبل حياة التركمان في العراق[٥٧]. وفي الاشهر التي سبقت يوم ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٩ بدأت حركة تسليح واسعة للميليشيات الشيوعية والكردية الذين كانوا يتدفقون سرا الى كركوك.

هكذا كانت الحال في كركوك عند اقتراب الذكرى السنوية الاولى لاعلان الجمهورية في الوقت الذى كان التركمان فيه منشغلين بتهيئة واعداد مراسيم الاحتفال بذك اليوم.

مجزرة كركوك (١٤ – ١٦ تموز / يوليو ١٩٥٩)

عندما حل صباح يوم ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٩ كانت المدينة قد زينت بالعديد من اقواس النصر تناهز المائة احتفالا بالنصر الذى تحقق بقيام الجمهورية. كانت كركوك قد لبست ابهى حلة وكانت الاستعدادات التي جرت في كل مكان من المدينة تجعلها وكأنها تعيش يوم عيد عظيم بل وكانت تعيشه فعلا. كانت الاستعدادات التي استمرت اسابيع طويلة قد تمت وكان الاهالي كبيرهم وصغيرهم، رجالهم ونساؤهم، اطفالهم وشبابهم قد لبسوا ملابسهم الشعبية التقليدية الزاهية وراحوا ينتظرون بداية مراسيم الاحتفال بهذا اليوم البهيج. واذ خفت حدة القيض الشديد بدأ الناس ومنذ الساعة السادسة مساء يكتضون في الشوارع والازقة. وكان الناس في ملابسهم الشعبية المزينة بشتى الالوان ينشدون الاغاني المحلية ويرقصون رقصات شعبية وهم في غمرة فرحة هذا العيد. اما المسيرة الرسمية فقد بدأت في الساعة السابعة مساء. وكان بين من احتلوا الصفوف الاولى من هذه المسيرة الرسمية رئيس البلدية معروف البرزنجي ورؤساء الدوائر الحكومية الشيوعيون ومئات من رؤساء واعضاء وميليشيات المنظمات الشيوعية من امثال منظمات الشبيبة وانصار السلام ونقابة المعلمين الثوريين والمقاومة الشعبية. وبدأ افراد الميليشيات وفقا لخطة مدبرة ومنظمة سلفا باطلاق شعارات ضد التركمان تتهمهم بالرجعية والطورانية والفاشية. وفي الساعة السابعة والنصف سمعت اصوات اولى اطلاقات نارية وبدأ الاهالي يتعرضون الى الاعتداءات هنا وهناك. وكان اول شهيد تركماني راح ضحية سيل الطلقات النارية التي اطلقت على مقهى ١٤ تموز الواقعة في طريق المسيرة هو صاحب المقهى الشهيد عثمان خضر. ولم تتورع الميليشيات الشيوعية من ربط هذا الشهيد من ساقيه بالحبال خلف احدى السيارات وسحله في شوارع المدينة.

كانت الجماهير التركمانية غير مسلحة بالمرة لانها انما خرجت الى الشوارع للاحتفال بالذكرى الاولى لاعلان الجمهورية ليس الا. ولما فوجئ الاهالي باصوات طلقات البنادق والرشاشات تفرقت جموعهم وبدأ الاطفال والنساء يهرعون مرعوبين مبهوتين بحثا عن مكان آمن يلجأون اليه. هكذا بدأت هذه المذبحة التي يطلق عليها في التاريخ اسم (مجزرة كركوك) والتي استمرت ثلاثة

ايام بلياليها. وبينما كان الناس يتراكضون في كل اتجاه للبحث عن ملجأ يقيهم من نيران الاسلحة التي كانت تحصدهم دون هوادة، اعلن قرار منع التجول في المدينة بناء على امر اصدرته قيادة الفرقة الثانية. على انه اتضح بعد وقت قصير ان قرار منع التجول انما صدر بالنسبة للتركمان فقط [٥٨].

بادر المخططون لمجزرة كركوك الى تنفيذ خطواتها واحدة تلو الاخرى. فقد تم اخراج اشخاص معينين من صفوة المجتمع التركماني من بيوتهم ونقلهم الى مقر قيادة الفرقة الثانية بحجة صدور اوامر بذلك من قيادة الفرقة. واجريت لهؤلاء الاشخاص الابرياء محاكمات صورية في محاكم سموها محكمة الشعب في مقر الفرقة دامت بضع دقائق وصدرت بحقهم احكام بالاعدام وتم تنفيذ الحكم فيهم فورا رميا بالرصاص. وتعاون افراد الجيش والشرطة والمنظمات الشعبية والحزب الشيوعي في شن حملات تفتيش للبيوت في جوف الليل حيث اعتقلوا مئات من التركمان وقاموا بقتل قسم منهم بالحراب وباخمص البنادق واستشهد بعض زعماء وقادة التركمان برصاص هؤلاء المجرمين في بيوتهم وامام اعين عوائلهم واطفالهم ومن ثم قاموا بربط ضحاياهم بالحبال من ارجلهم وبسحلهم في الشوارع والازقة وراء السيارات العسكرية. بهذه الصورة ارتكبت هذه الزمرة جرائم قتل هؤلاء الابرياء والذين جاء في مقدمتهم ابن المجتمع التركماني البار الشهيد عطا خير الله وشقيقه الطبيب العسكري العميد احسان خير الله. ولم يتورع هؤلاء الجناة عن ربط بعض ابناء التركمان بالحبال وهم احياء خلف سيارتي جيب عسكريتين تحركتا الى جهتين متعارضتين فتمزقت اجسادهم وانشطرت الى قسمين فلفظوا انفاسهم الاخيرة بهذه الصورة البشعة. اما البعض الآخر من الضحايا فانهم بعد سحلهم في الشوارع ساعات عديدة قاموا بامرار سيارات حمل (لوريات) وتراكتورات فوق اجسادهم الممزقة[٥٩].

قام منظمو المجزرة بعد ذلك بتفتيش عدد كبير من مساكن التركمان وبالاخص اصحاب المهن والمثقفين كالاطباء والمحامين والصيادلة والمعلمين والتجار وغيرهم وذلك وفق قوائم اتضح فيما بعد انها كانت قد اعدت من قبلهم مسبقا. ولاقى اغلب هؤلاء نفس مصير اخوانهم الذين سبقوهم في طريق الاستشهاد. وساقت النزعة الدموية لهؤلاء الجناة الى اقتراف ابشع الجرائم الوحشية التي يندى

لها جبين الانسانية. ولم يتورع هؤلاء الجناة حتى عن دفن العديد من الضحايا وهم احياء وعلقوا عددا آخر منهم على اعمدة الكهرباء واشجار الكالبتوس وتركوهم تحت اشعة الشمس الحارقة، بينما فقأوا اعين البعض الآخر قبل قتلهم. وفيما عدا من قتلهم هؤلاء الجناة، فقد اصيب المئات من التركمان بجروح مختلفة خلال الاعتداءات الوحشية تلك. وفقد البعض ممن ساقه حظه التعس الى مشاهدة هذه الجرائم عقولهم واصيبوا بالجنون حتى آخر حياتهم، واجهضت الكثير من النساء الحوامل من شدة الرعب والهلع ففقدن فلذات اكبادهن قبل ان يرى هؤلاء النور وامتلأت المستشفيات بالجرحى وتم تحويل عديد من ابنية المدارس الى معتقلات نظرا لأمتلاء المواقف والسجون بالمعتقلين [٦٠].

وبينما كانت هذه الجرائم الوحشية مستمرة ليلا ونهارا، قام الرعاع الفوضويون بنهب الدكاكين والمخازن والمحلات التجارية والبيوت العائدة الى التركمان الذين لم يبق لهم اى ضمان لا لأنفسهم ولا لأموالهم. ورأى الكثيرون بأم اعينهم القائمين بالنهب والسلب وهم يحملون الاموال والبضائع والاثاث البيتية العائدة للتركمان في سيارات حمل (لوريات) وينقلونها الى المناطق الشمالية من البلاد. وامكن تثبيت هوية البعض من المواطنين الذين استشهدوا في مجزرة كركوك الرهيبة وهم: عطا خير الله، احسان خير الله، قاسم النفطجي، صلاح الدين آوجي، محمد آوجي، جاهد فخر الدين، عثمان خضر، أمل فؤاد مختار، جهاد فؤاد مختار، نهاد فؤاد مختار، نور الدين عزيز، عبد الله بياتلي، ابراهيم رمضان، عبد الخالق اسماعيل، حسيب علي، جمعة قنبر، كاظم عباس بكتاش، شاكر زينل، الحاج نجم، انور عباس، عادل عبد الحميد، زهير عزت جايجي، فتح الله يونس، كمال عبد الصمد، سيد غني النقيب [٦١].

احدث انتقال انباء هذه المجزرة الدموية التي قل حدوث نظيرها في تاريخ البشرية صدى عميقا لدى كافة الاوساط في مختلف مناطق العراق، وكانت صدمة عنيفة لكل من في قلبه ذرة من الضمير والشعور الانساني. وانتقلت انباء المجزرة الى خارج العراق ايضا، اذ تناقلت الصحف والاذاعات الخارجية انباء هذه الفاجعة الاليمة بشئ كثير من التفصيل. وخصصت صحف واذاعات دمشق والقاهرة وبيروت ولندن حيزا كبيرا لاخبار هذه المجزرة. كما تناقلت وسائل

الاعلام التركية هذه الانباء بالتفصيل [٦٢]. وازاء رد الفعل العنيف الذى احدثته هذه المجزرة الرهيبة لدى الرأي العام العراقي والعالمي، اضطر عبد الكريم قاسم الى ان يتطرق لهذا الحدث خلال زيارة له الى كنيسة مار يوسف ببغداد صباح يوم العشرين من تموز/ يوليو فأدان هذه الجريمة ومرتكبيها وصرح بان هؤلاء المجرمين سيلاقون أشد العقوبات الرادعة. وأقر عبد الكريم قاسم بان المجزرة كانت مدبرة سلفا لتحقيق غايات معينة واعلن انه سيقدم الجناة الى المحاكم[٦٣].

رد فعل تركيا

بدأت انباء حدوث مجزرة تجاه التركمان في كركوك تصل الى تركيا اعتبارا من تاريخ ١٩ تموز/ يوليو. وفي مساء ذلك اليوم كان وزير الخارجية التركي فطين رشدي زورلو قد وصل انقرة عائدا من زيارة رسمية له الى سويسرا. وانتقل زورلو فورا من المطار الى مكتبه في وزارة الخارجية حيث بقي هناك حتى ساعة متأخرة من الليل لتقييم انباء المجزرة التي بدأت تتوالى في الانتقال اليه تباعا.

احسان خير الله

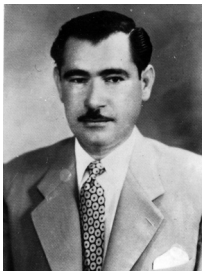

عطا خير الله

أول شهيد، عثمان خضر

قاسم نفطجي

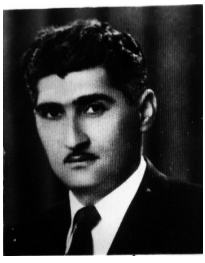

صلاح الدين آوجي

نهاد فؤاد مختار

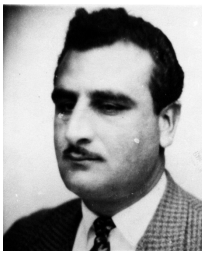

جاهد فخرالدين

صور لبعض شهداء مجزرة كركوك

وبعد يومين من ذلك استقبل زورلو السفير العراقي في انقرة وطلب منه ضمانات لحياة وأمن التركمان في العراق. وقدم السفير التركي في بغداد فؤاد بايرام اوغلو الى انقرة لغرض تزويد وزير خارجيته بمعلومات عن تلك الاحداث وعقد مع الوزير عدة اجتماعات حول الموضوع. وعاد السفير التركي الى بغداد بعد ان تلقى التعليمات اللازمة حول الموضوع ونقل الى عبد الكريم قاسم وجهة نظر وطلبات الحكومة التركية بهذا الصدد، كما نقل اليه رسالة من رئيس الوزراء عدنان مندرس تتضمن وجهة نظره حول الموضوع.

في يوم ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٩ اصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا موجها الى الرأي العام التركي يتطرق الى مقتل نحو ثلاثين من المواطنين العراقيين التركمان نتيجة للاحداث المؤسفة التي وقعت في مدينة كركوك، وان الحكومة التركية اجرت اتصالا مع وزارة الخارجية العراقية عن طريق السفير التركي في بغداد وان السفير العراقي في انقرة الذى استقبل من قبل وزير الخارجية التركي أيد وجهة نظر الوزير التركي واعطى ضمانات بعدم تكرر مثل هذه الاحداث المؤلمة التي تتعارض مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة، وانه مثلما افادت به الحكومة العراقية سيتم اتخاذ التدابير لمنع وقوع مثل هذه الاحداث او تكررها في المستقبل.

المؤتمر الصحفي لعبد الكريم قاسم

عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في الثامن والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٥٩ شجب فيه مجزرة كركوك بشدة وبيّن ان الجرائم المرتكبة بحق التركمان في كركوك هي من ابشع الجرائم الدنيئة المرتكبة في العالم كله وانه حتى الفاشيون لم يرتكبوا مثل هذه الفضائع الوحشية. ووزع قاسم على الصحفيين صورا فوتوغرافية ملتقطة اثناء احداث المجزرة[٦٤]. وبعد فترة قصيرة من ذلك تم اعتقال داود الجنابي المسؤول الاول عن المجزرة ومعه ٢٦٠ شخصا من الجناة[٦٥]. وتمت محاكمة الجناة امام محاكم عسكرية وصدرت احكام بالاعدام بحق البعض من مدبري ومنفذي المجزرة كما صدرت احكام اخرى بالحبس لمدد مختلفة على البعض الآخر. اما باقي الجناة فقد اطلق سراحهم رغم كونهم مذنبين في الحادث. ولم يتم تنفيذ احكام الاعدام بحق الجناة طوال مدة حكم عبد الكريم قاسم[٦٦].

تركت الحكومة معظم الجناة يسرحون ويمرحون دون ان يلاقوا اي جزاء مما كان يثير حنق التركمان وامتعاضهم الشديد. وادى اتهام السلطات للعناصر القومية بكونها مسؤولة عن ارتكاب المجزرة الى بدء حملة من الاتهامات المتبادلة بين القوميين والشيوعيين على صفحات الجرائد اليومية العراقية. وبدأ الكتاب القوميون من العرب الذين كانوا يدافعون عن حقوق التركمان بنشر سلسلة من المقالات العنيفة التي تندد بالمجازر الوحشية المرتكبة ضد المواطنين التركمان الابرياء. وكان على رأس من تبنى تلك الحملات من الصحف القومية جريدتا الفجر الجديد والحرية اليوميتان. وأدى نشر الصحف للصور الفوتوغرافية التي تقشعر لها الابدان والتي التقطت اثناء الاحداث الدموية في كركوك، الى خلق موجة عارمة من الكراهية والحقد والنفور لدى الرأي العام تجاه الشيوعيين.

ووصلت الانباء والصور والوثائق المتعلقة بالمجزرة الى تركيا ايضا. وأدى نشر كل ذلك في الصحف اليومية الى رد فعل عنيف لدى الرأي العام التركي بدوره. واضطرت السلطات التركية من اجل الحيلولة دون تفاقم ردود الفعل ضد تلك الاحداث لدى الرأي العام التركي الى منع عقد المؤتمرات الصحفية حول هذا الموضوع. كما اصدر مجلس الوزراء في ٢١ تشرين الاول/ اكتوبر من نفس العام قرارا منع بموجبه دخول الصور والافلام وسائر الوثائق التي تتعلق بالمجازر المرتكبة في كركوك في ايام ١٤ - ١٦ تموز/ يوليو الى تركيا[٦٧].

الحركات الانتقامية للتركمان

اظهر التركمان رد فعل عنيف تجاه عدم ايفاء سلطات بغداد بالوعود التي قطعتها حول معاقبة الجناة المسؤولين عن مجزرة كركوك. وكان القتلة والمشتبه فيهم باشتراكهم في الاحداث الدموية ومسؤوليتهم عنها يتمتعون بكامل حريتهم وكانوا يشاهدون في الاسواق والشوارع والمحلات العامة وكأن شيئا لم يحدث او كأنهم لم يشتركوا قبل قليل من الزمن في ابشع جرائم ترتكب علنا ودون رادع. وكان ذلك مثار استياء وانفعال شديد لدى المواطنين التركمان وبالاخص لدى اقارب واصدقاء ومحبي الشهداء. ولوحظ بعد فترة تعرض القتلة والمجرمين الذين تركوا احرارا لعمليات انتقامية ادت الى مقتل قسم منهم واحدا تلو الآخر. وظهرت حقيقة ان التركمان باشروا بحركة انتقام للأخذ بالثأر بايديهم ما دامت

السلطة لا تحرّك ساكنا في الامر. وبنتيجة تلك الحركات الانتقامية لاقى حوالي ٤٠ من القتلة والجناة مصيرهم المحتوم على يد فدائيين تركمان مجهولين. وبذلك فقد حقق هؤلاء العدالة التي لم تشأ سلطات بغداد ان تفعل شيئا بشأنها.

أول مؤتمر للمعلمين التركمان (٢٨ – ٣٠ اغسطس ١٩٦٠)

عقد المؤتمر الاول للمعلمين التركمان الذى يحتل مكانة مهمة في التاريخ الثقافي لتركمان العراق بتاريخ ٢٨ - ٣٠ اغسطس ١٩٦٠. وشارك في هذا المؤتمر الذى عقد بمدينة كركوك معلمون ومدرسون من كركوك واربيل وتلعفر وخانقين وطوزخورماتو وكفري والتون كوبري وغيرها من المناطق التركمانية. وعاشت كركوك في تلك الايام الثلاثة التي استغرقها المؤتمر جوا مفعما بالسرور وكأنها ايام عيد بهيج. بدأ المؤتمر اعماله بكلمة افتتاحية القاها نقيب المعلمين التركمان حقي الهرمزي (١٩١٩ - ١٩٦٦) اوضح فيه انه تم تحديد المسائل الثقافية لتركمان العراق بعد المداولة والتشاور مع المشتغلين بالقضايا التربوية اضافة الى لقاءات تم اجراؤها مع سائر قطاعات المجتمع. واستمرت اعمال المؤتمر عن طريق خمس لجان شكلت لدراسة النقاط الاتية :

١- البرامج المدرسية والكتب الدراسية.
٢- المدارس الرسمية والمدارس الأهلية.
٣- تعليم المتقدمين في السن.
٤- التعليم العالي والمنح الدراسية.
٥- التراجم والنشريات.

وصدرت في نهاية المؤتمر قرارات التوصية الاتية، كما قرر المؤتمرون عرض هذه التوصيات على المراجع المختصة:

١- تعليم اللغة التركية في المدارس الابتدائية بالمناطق التركمانية وفتح دورات تدريبية للمعلمين الذين سيقومون بتعليم هذه اللغة.

٢- اعداد كتب الالفباء والمطالعة اللازمة لتعليم اللغة التركية.

٣- اعداد كتب متخصصة لتعليم المتقدمين في السن وفتح مراكز تعليمية لهذا الغرض في القرى.

٤- اتاحة الفرصة لدخول طلاب المناطق التركمانية الى الجامعات بنسبة تكفي لسد احتياجات تلك المناطق واتاحة الفرصة للطلاب التركمان للدراسة في خارج البلاد عن طريق تخصيص نسبة معينة سنويا لهؤلاء الطلاب ضمن البعثات الدراسية وسد نواقص المدرسين في المدارس المتوسطة والثانوية.

٥- تأسيس مطبعة تتيح طبع المطبوعات بالاحرف التركية واصدار مجلة من قبل نقابة المعلمين باللغتين العربية والتركية وتقديم المساعدات للادباء والباحثين وتدريس تاريخ التركمان وجغرافية المناطق التركمانية في المدارس[٦٨].

اشتداد حدة نضال التركمان

استمر التركمان في ممارسة الضغوط على السلطة المركزية في بغداد من اجل نيل حقوقهم القومية المشروعة. فقد كان يحزّ في نفوس التركمان حرمانهم من الحقوق الممنوحة لاخوانهم الاكراد ولبعض الاقليات الاخرى في مجال الاعلام والنشر بما فيه الاذاعة واصدار الصحف. ومع انه كان قد بوشر اعتبارا من الاول من شباط / فبراير ١٩٥٩ ببث برامج بالتركمانية من اذاعة بغداد ولمدة نصف ساعة في اليوم، فانه وفي مقابل ذلك كانت السلطات قد قررت في ١٧ مارت ١٩٥٩ تعطيل جريدة (البشير) التي كانت تصدر في مدينة كركوك باللغتين التركية والعربية. وقد اثمرت جهود التركمان في موافقة الحكومة على فتح ناد في بغداد باسم (نادي الاخاء التركماني) بتاريخ ٧ مايس/ ايار ١٩٦٠. وتم افتتاح النادي وباشر بنشاطاته فعلا. وقد لعب (نادي الاخاء التركماني) دورا مهما جدا في التاريخ القريب لتركمان العراق باعتباره مؤسسة ثقافية واجتماعية وتمكن من تقديم خدمات كبيرة في هذين المجالين. واستصدر هذا النادي بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير لعام ١٩٦١ قرارا بمنح امتياز له لاصدار مجلة تخدم اغراضه. وصدر العدد الاول من المجلة التي كانت تحمل اسم (قارداشلق - الأخاء) باللغتين العربية والتركية في شهر مايس/ايار من العام نفسه. وقدمت هذه المجلة خدمات جليلة للمجتمع التركماني في مناحي الثقافة والاداب والفنون والتراث الشعبي ولسنوات عديدة من عمرها.

وبالرغم من كل ذلك فان تركمان العراق بالاضافة الى بقائهم محرومين من ممارسة الحقوق السياسية، كانوا يقفون وحيدين في النضال تجاه فعاليات الشيوعيين واعوانهم من الميليشيات الأخرى الذين كانوا يتلقون الدعم من سلطات بغداد وبالاخص من عبد الكريم قاسم.

مظاهرة في استانبول لنصرة التركمان (١٧ مارت ١٩٦١)

ازاء استمرار تعرض التركمان لهذه الضغوط ولتلك المآسي قامت جماعة من الطلاب التركمان الذين كانوا يتلقون تعليمهم في جامعات استانبول ومعهم جمع غفير من طلاب الجامعات بمظاهرة حاشدة تبعها اجتماع كبير للتنديد بما يلاقيه التركمان في العراق من ضيم وعنت وهضم لكافة حقوقهم. وكانت انباء مجزرة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٩ المرتكبة في كركوك والمقالات والتحقيقات الصحفية الصادرة حولها في الصحف اليومية وباستمرار تحدث اثرها العميق لدى الرأي العام التركي. وبذا فان الاجتماعين اللذين نظمهما الشباب من طلاب الجامعات بتاريخ ١٧ مارت ١٩٦١ في منطقتين مختلفتين من استانبول وفي نفس الساعة واليوم للاعراب عن احتجاجهم على ما يلاقيه التركمان في العراق من مظالم وسلب للحقوق، لقيا صدى واسعا لدى العامة والخاصة وعلى صفحات الجرائد اليومية[٦٩].

وفي اول مظاهرة نظمت في استانبول بعد انقلاب ٢٧ مايس/ ايار ١٩٦٠ في تركيا، اشترك في هذه المظاهرة اكثر من الفين من طلاب جامعة استانبول اجتمعوا في حدائق الجامعة رغم هطول الامطار واطلقوا هتافات لنصرة تركمان العراق. وجاء في بعضها: (لا يمكن ترك مصير تركمان العراق لمصيرهم المظلم، نشجب محاولات قتل لغة ودين وثقافة وتراث التركمان). وبعد كلمة حماسية القاها احد الطلاب سارت المظاهرة بجموعها الحاشدة نحو ميدان (تقسيم) بوسط استانبول وهي تحمل لافتات تحوي شعارات متعددة كالاتي: (كركوك الحبيبة، كركوك التركمانية)، (الشباب التركي يساند تركمان العراق)، (لا يمكن تصور كركوك بدون تركمان ولا التركمان بدون كركوك). ووصلت المظاهرة الى ميدان تقسيم بعد ان تضاعف اعداد المشاركين فيها بالتحاق مئات من الشباب اليها. وفي نهاية المظاهرة وقف الجميع دقيقة واحدة حدادا على ارواح شهداء كركوك ثم انصرفوا برزانة وهدوء[٧٠].

اغتيالات تدبر ضد التركمان

ادت بعض حوادث الاغتيال التي بدأت في كركوك اعتبارا من عام ١٩٦١ الى خلق جو مفعم بالقلق والى تأزم الاجواء في المدينة. وقد جرت اولى عمليات الاغتيال هذه يوم ٦ مارت ١٩٦١. ففي ذلك اليوم كان الشاب التركماني (صلاح الدين قاياجي) الذى كان يشتغل في اعمال قلع الصخور ونقلها الى المدينة حيث تستعمل في اعمال البناء، قادما بشاحنته من المحجر الذى كان يشتغل فيه. ووقع هذا الشاب في كمين نصبه له الجناة في الطريق وقتل رميا بالاسلحة الرشاشة من قبل اشخاص مجهولين. وأثار هذا الحادث المؤلم مشاعر الاهالي وضاعف من آلآمهم. واشترك في مراسيم تشييع جنازة هذا الشهيد الذى اغتيل دون ذنب جناه آلاف المشيعين من اصحاب المهن والطلاب وسائر الاهالي وتحولت مراسيم التشييع الى مظاهرة حاشدة.

مقتل صلاح ترزي وابراهيم حمزة

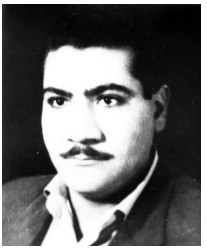
الشهيد صلاح ترزي

استمر التوتر في كركوك بعد هذا الحادث لفترة طويلة. وفي التاسع من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢ فجعت كركوك بعملية اغتيال ثانية. وفي هذه المرة كان رد فعل التركمان اكثر عنفا وشدة. ففي ذلك اليوم الذى صادف احد ايام شهر رمضان المبارك، كان (صلاح ترزي) جالسا في دكانه مع اثنين من اصدقائه يتناولون طعام الافطار. وفوجئ الثلاثة بسيل من الطلقات النارية توجّه اليهم. ونجا احد الجالسين في الدكان واسمه (كمال) من حادث الاعتداء بجروح طفيفة، بينما توفي الصديق الثاني وهو (ابراهيم حمزة) متأثرا بجراحه في منتصف تلك الليلة في المستشفى. اما صلاح ترزي فكان قد اصيب بجروح بليغة. وهرع الناس مندفعين الى المستشفى وتسابقوا في التبرع بدمائهم لصلاح ترزي وبالتضرع له الى الله لشفائه. وفي ظهر اليوم التالي اي في يوم السبت الموافق ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢ لفظ صلاح ترزي أخر انفاسه وانتقل الى الرفيق الاعلى رغم كل المحاولات التي بذلت في المستشفى لانقاذ حياته.

وفي اليوم التالي بدأت عائلة الفقيدين وجمع غفير من الاصدقاء والمحبين بالاعداد لتشييع جنازة الشهيدين وهم في غمرة من الحزن الشديد والانفعال والغيظ. غير ان السلطات الحكومية لم تقبل بتسليم الجنازتين الى المشيعين لدواعي امنية. واهتاج الاهالي لهذا القرار وحصلت امام بناية المستشفى بعض المصادمات بين الاهالي وبين افراد الشرطة والامن. وتم نقل الجنازتين الى المقبرة من قبل قوات الشرطة حيث جرى تسليمهما الى المشيعين. وبعد اتمام مراسيم دفن الشهيدين حاولت قوات الشرطة تفريق المشيعين. وازاء عدم انصياع المشيعين لهذا الامر بدأ افراد الشرطة باستعمال القوة ضدهم وانهالوا عليهم ضربا بالهراوات وحصلت مصادمات عنيفة بين الطرفين. وفي اليوم التالي اقفل جميع اصحاب المهن والباعة دكاكينهم ومحلاتهم احتجاجا على تصرفات المسؤولين هذه. ولم يكتف الاهالي التركمان بهذا القدر من الاعراب عن غيظهم بل هجموا على القتلة الذين كانوا قد لعبوا دورا في احداث مجزرة كركوك. واخترق الاهالي الحصار الذى ضربه افراد الشرطة حولهم وبدأوا بالهجوم على الشيوعيين حاملين في ايديهم العصي والسكاكين. واسقط في يد قوات الأمن ولم يستطيعوا ان يفعلوا شيئا ازاء تدفق الجموع الحاشدة كالسيل العارم. ونتج عن تلك الاضطرابات مقتل احد الشيوعيين واصابة خمسة عشر شيوعيا بجروح خطيرة تم نقلهم على اثرها الى المستشفى. وبعد هذه الاحداث اعتقلت السلطات ١٢٠ تركمانيا وتم نفيهم الى خارج مدينة كركوك حيث وضعوا تحت الاقامة الاجبارية. وتناقلت اذاعات اسرائيل والقاهرة انباء هذه الاحداث بتفصيل[٧١].

نهاية عبد الكريم قاسم المحتومة

بدأت السلطة الفعلية للزعيم عبد الكريم قاسم تضعف بعد عام ١٩٦١ بسبب المشاكل والازمات الداخلية والخارجية.

وبدأ الاكراد الذين اختلفوا مع الحكومة بحركة تمرّد مسلحة. وتكونت في داخل صفوف الجيش تكتلات وتحزبات متباينة. ومن جهة اخرى فقد اتخذت شركات البترول الاجنبية موقفا معاديا لعبد الكريم قاسم وادى ذلك، اضافة الى التهديدات التي كان يوجهها قاسم نحو الكويت، الى خلق جبهة معادية لقاسم تشترك فيها بريطانيا والدول العربية ايضا. وفي النهاية سقط حكم عبد الكريم

قاسم في الثامن من شهر فبراير/ شباط ١٩٦٣ نتيجة انقلاب عسكري قامت به مجموعة من الضباط بالاشتراك مع قيادة فرع العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي. وقتل عبد الكريم قاسم واعوانه من الضباط القياديين[٧٢].

وفي هذه الفترة التي تولى فيها عبد السلام عارف مهام رئاسة الجمهورية وفي ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٦٣ بالتحديد، تم تنفيذ احكام الاعدام الصادرة قبلا بحق ٢٨ من مدبري ومنفذي مجزرة كركوك الرهيبة علنا وفي ثلاث مناطق مختلفة من مدينة كركوك[٧٣]. وبذلك تكون الجماعة العسكرية التي اطاحت بحكم عبد الكريم قاسم قد خطت خطوة مهمة نحو تطييب خاطر التركمان. وعاش التركمان بعد هذا التاريخ فترة استقرار وهدوء نسبيين. غير انه لم يطرأ اي تحسن في موضوع الحقوق الثقافية للتركمان[٧٤].

فترة الانقلابات العسكرية (١٩٦٣ – ١٩٦٨)

فضل القائمون بانقلاب ١٩٦٣ البقاء خلف الكواليس، ولذا فانهم سلموا امر ادارة البلاد الى حزب البعث. وتم تنصيب عبد السلام في منصب رئاسة الدولة (رئاسة الجمهورية)، غير ان السلطتين التشريعية والتنفيذية (سلطات سن القوانين وتحديد سياسة البلاد وادارتها) اعطيت الى مجلس قيادة الثورة. وتم تعيين احمد حسن البكر رئيسا للوزراء. وبعد فترة وجيزة ظهرت الخلافات بين صفوف حزب البعث وظهرت الانشقاقات بينها وتم تقليص صلاحيات عبد السلام عارف الى درجة كبيرة. وانتهز عارف هذه الظروف فقام في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ بحركة تصفية للبعثيين مستعينا في ذلك بتأييد الجيش له. وكان عارف يتبع سياسة تأميم المرافق العامة وتسيير الدولة للمؤسسات والقطاعات الانتاجية. غير انه لما رأى انحدار اقتصاد البلاد نحو الأسوأ، بدأ يتهيأ للانتقال الى الادارة المدنية والتقليل من دور الجيش في ادارة امور البلاد.

توفي عبد السلام عارف في ابريل/ نيسان ١٩٦٦ في حادث سقوط طائرة الهيلوكوبتر التي كان يستقلها في احدى سفراته. وفور وصول انباء وفاة رئيس الجمهورية اعلن رئيس الوزراء عن صدور قرار بتنصيب عبد الرحمن عارف الذى هو الشقيق الاكبر لعبد السلام عارف رئيسا للجمهورية. وبعد بضعة اشهر من

ذلك وبضغوط مارسها العسكريون استقالت الادارة المدنية وتحكّم الجيش في أمر ادارة البلاد من جديد. وبسبب الصراعات الناشبة بين مختلف التكتلات، فقد انتقلت السلطة بينها بشكل مستمر. واخيرا اتفقت تلك الكتل مع حزب البعث على وضع خطط تؤمن سيطرتها على السلطة. واستفاد حزب البعث من تأييد تلك الكتل له فقام في ١٧ تموز/ يوليو بمبادرة من احمد حسن البكر وبقيادته بانقلاب عسكري تولى الحزب بنتيجته مقاليد السلطة في البلاد وتم تعيين احمد حسن البكر رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء في آن واحد كما اسندت اليه مهمة رئاسة مجلس قيادة الثورة. وبهذه السلطات الواسعة التي جمعها في يده، اصبح البكر قائدا وزعيما للسلطة الحاكمة وتحكم في مصير العراق[٧٥].

عبدالرحمن عارف
رئيس الجمهورية العراقية
عام ١٩٦٧

عبدالسلام عارف
رئيس الجمهورية العراقية
عام ١٩٦٣

الرئيس أحمد حسن البكر
رئيس الجمهورية العراقية عام ١٩٦٨

الفصل الخامس

التركمان في عهد النظام البعثي

لم يكن استيلاء حزب البعث على السلطة في يوم ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ مبعث قلق لدى التركمان في بداية الأمر. بل ولم يكن هناك من سبب لشعور التركمان بالقلق تجاه تصرفات حزب البعث تجاههم. ومع ان البعثيين خلقوا انطباعا منذ ظهورهم على المسرح بكونهم قوميين متعصبين وعنصريين، فانه لم يكن هناك في البداية ما يشعر باتباعهم سياسةعنصرية في التطبيق العملي.

بعد فترة من تحكّم حزب البعث في السلطة وبعد ان اشتد ساعده واستتب الأمر له، باشر الحزب بتصفية المجموعات المعارضة له دون رحمة او هوادة، مستهدفا من ذلك تقوية نفوذها وترسيخ اقدامها في الحكم دونما رقيب او حسيب. فقد تم فرض الاقامة الاجبارية على البعض من المعارضين لتصرفات الحزب، بينما تم اعتقال البعض الآخر. وتم اعدام ٥١ شخصا في بغداد علنا وامام انظار الناس ليكون ذلك عبرة لمن يفكر في معارضة الحزب. وكان من بين من تم تنفيذ حكم الاعدام فيهم مواطن تركماني من اهالي كركوك هو الدكتور نظام الدين عارف الذى كان قد اشغل منصب وكيل وزارة التجارة والاقتصاد في حكومة عبد السلام عارف. وكانت حجة السلطة في اعدام نظام الدين عارف هي التهمة التقليدية التي تنحصر في التجسس لصالح تركيا[٧٦]. وفي الثاني من شهر كانون الثاني/ يناير لعام ١٩٦٩ اعتقلت سلطات النظام البعثي عريفا في الجيش هو نهاد فاضل وهو تركماني من مواليد ناحية داقوق (طاووغ) التابعة لمحافظة كركوك. وفي اليوم التالي لأعتقاله نقلت السلطات جنازة نهاد فاضل بسيارة اسعاف وسلمتها الى ذوي المقتول. كان هذا العسكري قد مات تحت وطأة التعذيب الشديد الذي لاقاه في معتقله. ولم تتضح ماهية التهمة التي اسندت

الى هذا العريف التركماني ولا سبب اعدامه او قتله، الأمر الذي أدى الى استياء وصدمة عنيفة لدى اوساط جماهير التركمان.

اقرار الحقوق الثقافية للتركمان (٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٠)

لم يكن احد يفكر في ان تسلّم حزب البعث العربي الاشتراكي مقاليد الحكم في العراق عام ١٩٦٨ سيشكّل في المستقبل مصدر تهديد للمجتمع التركماني. والواقع ان هذا الحزب - وكما يظهر ايضا من اسمه - يستند في اساسه الى التعصب العرقي العربي. وكانت بعض التطورات السياسية قد ساقت الحزب نحو منح بعض الحقوق الثقافية للأثنيات الموجودة في العراق. وكان على رأس هذه التطورات وضع الاكراد الذين يمثلون الفئة الكبرى في البلاد بعد العرب، وكونهم مصدر تهديد للبلد وللسلطة الحاكمة فيه. والواقع ان الاكراد كانوا قد اعلنوا التمرد ضد السلطة المركزية منذ أمد طويل واضعفوا بما خلقوه من مشاكل لسلطات بغداد نفوذ السلطة وسيطرتها. وفي عام ١٩٦٠ باشرت السلطة بحركة عسكرية في شمال العراق ضد الملا مصطفى البرزاني الذي كان قد تزعم حركة التمرد الكردية.

كان طالب مشتاق السفير العراقي في انقرة في تلك الفترة قد عقد مؤتمرا صحفيا بتاريخ ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٣ في انقرة شدّد فيه بالتفصيل على ان البرزاني لا يمثل الاكراد بأي حال من الاحوال وان البرزاني يركض وراء منافعه الشخصية وآماله في الزعامة وانه يسعى بتعاونه مع الشيوعيين الى تمزيق وحدة تراب الوطن. وصرح السفير العراقي في هذا المؤتمر بان حكومة العراق اعدت مشروع قانون لمنح الاكراد حكما ذاتيا وان الحكومة ستحدد شكل الادارة في شمال العراق بعد ان يتم القضاء على المتمردين واحلال الأمن والاستقرار في المنطقة. واجاب السفير العراقي على سؤال الصحفيين عما اذا كانت حكومته تفكر في تطبيق مبدأ الحكم الذاتي بالنسبة لتركمان العراق ايضا، بان هذا الموضوع محل دراسة حاليا من قبل حكومة العراق [٧٧].

على ان حزب البعث أقر بحقيقة كون كركوك مدينة تركمانية، تلك المدينة التي كان الاكراد يطالبون بها منذ أمد بعيد ويخططون لجعلها عاصمة للمنطقة

الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي. وجاء هذا الاقرار على صيغة قرار صدر من مجلس قيادة الثورة العراقي برقم ٨٩ وبتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠ يقضي بالاقرار بحقوق التركمان الثقافية[٧٨]. وكان نص هذا القرار الذي يهم التركمان الى اقصى حد كما يأتي :

قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٩ لعام ١٩٧٠

"ان ثورة السابع عشر من تموز التي تؤمن بان الطريق المؤدي الى زيادة مساهمة المواطنين في خدمة هذا الوطن وترصين الوحدة الوطنية وتعزيز الوحدة الكفاحية يأتي من خلال تمتع المواطنين بحقوقهم المشروعة وايمانا من الثورة بحق الاقلية التركمانية في التمتع بحقوقها الثقافية في المناطق التي تسكنها، لذا قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ / ١/ ١٩٧٠ ما يلي :

اولا - تدريس اللغة التركمانية في مرحلة الدراسة الابتدائية.

ثانيا - جعل كافة وسائل الايضاح باللغة التركمانية في جميع المدارس التي تدرس بهذه اللغة.

ثالثا - استحداث مديرية للدراسات التركمانية بوزارة التربية والتعليم.

رابعا - تمكين الادباء والشعراء والكتاب التركمان من تأسيس اتحادهم والعمل على مساعدتهم وتمكينهم من طبع مؤلفاتهم وتوفير الفرص لزيادة قدراتهم وقابلياتهم اللغوية وربط هذا الاتحاد باتحاد الادباء العراقيين.

خامسا - استحداث مديرية للثقافة التركمانية ترتبط بوزارة الثقافة والاعلام.

سادسا - اصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية باللغة التركمانية.

سابعا - زيادة البرامج التركمانية في تلفزيون كركوك.

نقاش حول مسميات (التركمان) و(التركمانية)

ورد في بيان مجلس قيادة الثورة الصادر حول اقرار الحقوق الثقافية للتركمان مسميات معينة مثل: التركمان، اللغة التركمانية، التركمانية. وفتح ذلك السبيل الى نقاش طويل لدى المثقفين التركمان. ومع انه كانت للسلطات بعض

الحجج والاسباب لتسمية اتراك العراق بـ (التركمان)، فانه لم يرد في البيان اي توضيح لماهية المقصود من "اللغة التركمانية" و"التركمانية". والأمر الآخر الذي كان يلفت النظر هو موضوع الالفباء. وقد كان التركمان يستعملون في ما ينشرونه من صحف ومجلات وكتب الحروف التركية القديمة وبمعنى آخر الالفباء العربية. ولهذا السبب فقد تم تشكيل لجنة مؤلفة من المثقفين التركمان لتحديد نوع الحروف التي ستستعمل في الصحف والمجلات والكتب وسائر النشريات المبحوث عنها في قرار إقرار الحقوق الثقافية. وبعد تدقيق ودراسات مطولة قدمت اللجنة تقريرا الى السلطات يتضمن ان المجتمع التركماني يحبّذ ويرجّح ان يتم اجراء التدريس والنشر بالأحرف اللاتينية (التركية الحديثة). اما السلطة فانها اوضحت بعد فترة من ذلك ان تحديد نوع الأحرف (الالفباء) الذي سيستعمل ليس من اختصاص اللجنة المشكلة. وبذلك فانها تكون قد اعلنت بصورة غير مباشرة انتهاء اعمال اللجنة. وظهر ان السلطات اوصت الى بعض اعوانها من الكتّاب بنشر مقالات حول موضوع الالفباء تفيد بان السلطات تدرس مدى ملاءمة ما سيتم اختياره لمصلحة البلاد وبانه اتضح من استطلاع الآراء بان "الرجعيينّ" يريدون استعمال الاحرف الحديثة بينما يرغب "التقدميون" استعمال الاحرف العربية. وتبين من تلك المقالات انه سيتم استعمال الاحرف العربية وكذلك مسميات (اللغة التركمانية) و (التركمانية) في الكتب الدراسية وفي وسائل الاعلام التي كانت ستنشر في ظل قرار الحقوق الثقافية من صحف ومجلات وكتب[٨٠].

والواقع ان عدم احتواء بيان اقرار الحقوق الثقافية لأية مسميات مثل (اللغة التركية) او (التركية) كان في الواقع بمثابة مؤشّر لما ترمي اليه سلطات البعث في هذا الصدد. وكان النظام البعثي يظهر من جهة وكأنه يقر للتركمان بحقوقهم الثقافية ويحقق من جهة اخرى استعمال الاحرف القديمة (العربية) عزل المجتمع التركماني عن المجتمعات التي تستعمل الاحرف الحديثة (اللاتينية) ليضعف بذلك امكانية الاستفادة من معطيات الحقوق الثقافية الى ادنى حد. ذلك لأن التعليم بالاحرف العربية كان يحقق بقاء الاطفال التركمان مرتبطين بالاحرف العربية وباللغة العربية وانضواءهم في دائرة ضيقة من التعليم بالاحرف التركية

القديمة التي لم يبق من يستعملها غير العراق. ولم يبق امام من يرغب في الانفتاح على عالم الادب والثقافة التركية غير تعلم الاحرف اللاتينية بامكاناته الخاصة او تعلّمها في تركيا. وفيما عدا ذلك فان الطلاب الذين ينهون الدراسة الابتدائية كانوا سيلاقون مصاعب جديدة. وكان ذلك يفرز نتيجتين على جانب كبير من الاهمية، اولهما انعزال مدينة ذات كثافة سكانية كبيرة مثل مدينة كركوك وما يجاورها من الاقضية عن التركية المعاصرة وثانيهما انخفاض مستوى الطلاب التعليمي الى حد كبير[٨١].

استعملت السلطة في القرار الصادر تعبير (التركمانية) و (اللغة التركمانية). ومع ان الشعب التركماني في العراق يتكلم باللهجة التركمانية التي تسمى "اللغة الدارجة" (ويقابلها مصطلح اللغة الفصحى) وله بهذه اللهجة نتاج أدبي على جانب كبير من الغنى والاصالة، فان هذا النتاج عبارة عما يتداوله المجتمع التركماني في الألسنة ولا يستعمل المواطن التركماني هذه اللهجة كلغة كتابة. فالمجتمع التركماني في العراق تعارف على استعمال اللغة التركية في تدبيج المقالات ونظم قصائد الشعر وتأليف القصص وكتابة الابحاث والدراسات. ومن هذا المنطلق فان التعليم باللهجة العامية كان أمرا غير صائب اطلاقا. ذلك لان ارضية استعمال لغة التحدث بدلا عن لغة الكتابة لم تكن مهيأة. ولهذا السبب فلم يكن بالامكان استعمال اللهجة العامية التي يطلق عليها النظام اسم "اللغة التركمانية" بدلا عن اللغة الفصحى في التعليم والصحافة والنشر. وحيث قد اتضحت هذه النقطة فان شيئا لم يتغير في الأمر واصبح التعليم باللغة التركية وبالاحرف القديمة (الاحرف العربية) يقابل مفهوم التعليم بالتركمانية.

وفي التطبيق العملي فان كثيرا من المدارس اختارت التعليم بالتركمانية التي لم يكن لها في الواقع تعريف محدّد. وبجانب ذلك فقد اجريت احصائيات في المدارس الابتدائية الواقعة في المناطق التي يقطنها التركمان وادى ذلك الى تحديد وتبيان القومية التي ينتمي اليها طلاب تلك المدارس. واستنادا الى ذلك فقد تقرر تطبيق الدراسة التركمانية في ١٩٩ مدرسة تركمانية موزّعة على المناطق التي يقطنها التركمان. ففي مركز مدينة كركوك وحدها تم تطبيق الدراسة التركمانية في ١١٥ مدرسة منها ٦٣ مدرسة للذكور و٥٢ مدرسة للاناث.

ومن جانب آخر فان نظام بغداد عقد اتفاقية مع الاكراد بتاريخ ١١ مارت/ اذار ١٩٧٠ تتضمن افساح المجال لتمثيل الاكراد في المجلس الوطني وتشكيل منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي وتعيين احد الاكراد كنائب لرئيس الجمهورية وتوزيع الدخل القومي توزيعا عادلا واقرار اللغتين العربية والكردية كلغتين رسميتين في تلك المنطقة. وبحلول السلام بين الاكراد وبين السلطة وزوال الجو العدائي بين الطرفين وباحلال الأمن والطمأنينة في شمال البلاد، لم يعد نظام بغداد بحاجة الى التقرب من التركمان وخطب ودّهم بغية ضمّهم الى صفوفه.

مقتل محمد فاتح ساعتجي (٧ تموز / يوليو ١٩٧٠)

الشهيد محمد فاتح ساعتجي

دأب نظام بغداد على استقدام عائلات عربية من جنوب العراق واسكانهم في مدينة كركوك ضمن خطة تعريب هذه المدينة. وتسبب هؤلاء الوافدين في اقلاق راحة اهالي المدينة وفي اختلال الأمن والطمأنينة فيها. وكان الحادث الذي وقع في ٧ تموز/ يوليو ١٩٧٠ بالذات مبعثا لنفاذ صبر الاهالي التركمان الذين نظموا مسيرة حاشدة للتنديد - ولو بصورة غير مباشرة - بالممارسات التعسفية للنظام تجاههم.

بدأ الحادث بقيام خمسة من افراد الشرطة بقتل شاب تركماني ثبت كونه غير مسلّح ببندقية اوتوماتيكية وسط السوق مما تسبب في هياج الاهالي. كان الشاب التركماني المقتول محمد فاتح ساعتجي البالغ من العمر ١٨ عاما يشتغل في دكان والده الساعاتي. وكان استشهاد هذا الشاب دون اي ذنب جناه مبعث ألم وحزن كبيرين لدى المواطنين بكركوك. واغلق اصحاب المهن ابواب دكاكينهم ولم يباشر المواطنون التركمان باعمالهم واغلقت الاسواق تماما. وخلال عملية الاضراب هذه التي دامت يومين زاد هياج الاهالي وشعورهم بالغيظ. واشترك في تشييع جنازة الشاب المقتول نحو ٤٠ او ٥٠ الفا من المشيعين. وكانت اصوات هتافات المشيعين التي تندد بهذه الجريمة البشعة: "الدم بالدم، الانتقام، كركوك تركمانية وستبقى كذلك الى الابد" تتردد في سماء المدينة كالرعد. واحدثت هذه

المسيرة الحاشدة التي اشترك فيها الرجال والنساء والشيوخ والشباب والكبار والصغار صدى عميقا في انحاء العراق كله وجاءت هزّة عنيفة لنظام بغداد اقلقت راحته زمنا طويلا [٨٢].

استمرار النضال الديمقراطي للتركمان

قدمت مجموعة كبيرة من المحامين والاطباء واصحاب المهن التركمان مذكرة الى الحكومة العراقية بتاريخ ٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٠ بصفة كونهم ممثلين عن تركمان العراق. وتضمنت المذكرة المقدمة الى حكومة ذلك العهد المطاليب الاتية التي اعتبرتها ضرورية لاستمرار الوجود القومي لتركمان العراق:

* الاعتراف بالتركمان كقومية ثالثة في العراق وادراج ذلك ضمن نصوص الدستور العراقي.

* اعطاء حقيبة وزارية الى ممثل من التركمان في التشكيلة الوزارية.

* تنفيذ وتطبيق الحقوق الثقافية التي اقرها مجلس قيادة الثورة للتركمان.

* انتخاب اعضاء اتحاد الادباء التركمان من قبل التركمان انفسهم وايداع امر اصدار صحيفة "يورد" ومجلة " صوت الاتحاد" الصادرتين عن وزارة الثقافة بالتركمانية الى ادباء تركمان يملكون اللياقة لتولي هذه المهمة وممن يحضون بالقبول من لدن المجتمع التركماني ، وانتخاب هؤلاء الاشخاص من قبل التركمان انفسهم.

* جعل التدريس باللغة التركية (التركمانية) بالأحرف اللاتينية (التركية الحديثة)، والمبادرة فورا بفتح دورات تدريبية للمعلمين الذين سيتولون هذه المهمة، واعادة النظر في برامج الاذاعة والتلفزيون الموجهين للتركمان ورفع مستوى هذه البرامج وبثها في اوقات اكثر فائدة.

* تعيين افراد من التركمان في المناصب الادارية العليا مثل المحافظين ومعاوني المحافظين والقائممقامين ومدراء النواحي وما يماثلها من المناصب.

* فتح وتاسيس جامعة تضم كليات ومعاهد عليا في مدينة كركوك التي هي مركز تركمان العراق واعادة فتح معاهد المعلمين والمعلمات المغلقة سابقا وقبول عدد كاف من التركمان في مختلف جامعات وكليات ومعاهد العراق.

* تحويل قضاء تلعفر الذي كافة سكانه من التركمان الى محافظة.

ان اهم جانب في هذه المذكرة المقدّمة الى حكومة العراق هو رغبة التركمان في المساهمة في ادارة البلاد والمطالبة بذلك بطرق مشروعة وديمقراطية وكون المذكرة تعبيرا عن نموذج النضال الذي ينبذ العنف ويسلك السبيل الديمقراطي.

محاولات اجراء استفتاء حول مصير المنطقة

كان الاتفاق المعقود بين سلطات بغداد وبين الاكراد يتضمن وجوب اجراء استفتاء لتعيين حدود المنطقة الكردية التي ستتمتع بالحكم الذاتي. وكان من المقرر ان يجرى هذا الاستفتاء بتاريخ ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ وان يتركز على تحديد الأصل العرقي ولغة الأم. غير ان الصراع الرئيسي تركّز بين الطرفين حول مصير المناطق التي يعيش فيها التركمان بكثافة عالية. واضطر التركمان بذلك من اجل تحديد الجهة التي سيؤول اليها امر ادارة مناطقهم الى اختيار الانضواء تحت ادارة واحد من الطرفين بدلا عن النضال من اجل نيل حقوقهم وحرياتهم. على ان الاحصاء الذى تقرر اجراؤه لم يكن من اجل تحديد رغبات الاهالي بل من اجل التوصل الى معرفة نسبة نفوس الاعراق التي تعيش في المنطقة. غير ان ادارة المنطقة كانت بالنتيجة ستبقى بيد الاكراد او بيد النظام البعثي. وبتعبير آخر فان التركمان الذين لم يعترف النظام لهم بحق التمتع بالحكم الذاتي، كانوا سينضوون تحت ادارة وحكم احد من الطرفين: اما العرب او الاكراد. وبذلك بقي تركمان العراق بين نارين ولم يكن يتاح لهم ان يحددوا مصيرهم ومستقبلهم بانفسهم. وفي هذه الفترة التي تكثف فيها الصراع البعثي – البرزاني، ازدادت حدة الضغوط التي تمارس على التركمان في كركوك وظهرت ضمن محورين اثنين[٨٣].

لجأ كل من الطرفين الى مختلف اساليب الضغوط والتحايل من اجل ضمان تحقيق نتيجة الاحصاء لصالحه. فقد بدأ انصار البرزاني بالنزوح الى كركوك على شكل مجاميع وعلى دفعات متتالية واستقروا في عديد من المحلات مثل تل الملا عبدالله ورحيم آوه والاسكان والشورجة. اما سلطات البعث فانها استقدمت نحو خمسين الف عائلة عربية من جنوب العراق الى كركوك ومنحتهم

بطاقات نفوس (هوية احوال مدنية) تبين كونهم مسجلين اصلا في سجلات دوائر الاحوال المدنية في المدينة، واسكنتهم في مناطق الحرية والكرامة والبعث و ١٧ تموز وفلسطين والقدس وهي مناطق استحدثتها الحكومة مؤخرا لغرض اسكان العوائل العربية القادمة الى كركوك. وعمدت الحكومة في نفس الوقت الى توزيع نحو ١٨٠ الف دونم من الاراضي الزراعية على العوائل العربية المذكورة وتشغيل افراد تلك العوائل في شركتي "المقاولون العرب" و "كهرباء دبس" بالاضافة الى تشغيلهم في شركة نفط كركوك التي استحدثتها الحكومة مؤخرا لهذا الغرض والتي لم تكن تستخدم سوى العرب وذلك ضمانا لعدم بقاء اي عربي مستقدم الى كركوك من المحافظات الجنوبية بدون عمل. ومن اجل ضمان تنفيذ اجراءات الاسكان والتعريب هذه وتأمين التحكّم التام في المنطقة دون اية عوائق، عمدت سلطات البعث الى نقل الموظفين التركمان وبالاخص موظفي دوائر النفوس (الاحوال المدنية) منهم الى مختلف مناطق العراق غير التركمانية. وحسبت سلطات البعث حساب كل احتمال لحصول اي شغب خلال عملية الاحصاء او سير العملية خلافا لخططها، وقامت من اجل ذلك بتسليح ٢٥ الفا من مناصري حزب البعث او اعضائه بالاسلحة الاوتوماتيكية ووضعتهم على أهبة الاستعداد بجانب قوات الجيش ليشاركوا في ممارسة الضغوط لصالح الخطط البعثية. ومع ان كلا من مناصري البرزاني ومناصري واعضاء حزب البعث كانوا يتواجدون في اي مكان باسلحتهم وبكل حرية، فقد كانت الاوامر المشددة تقضي بمنع حمل اي تركماني لسلاح ولو كان مجازا. وبدأ الاكراد بفرض نفوذهم في جميع المناطق التركمانية بقوة السلاح وبالتهديد وحالوا دون تطبيق الدراسة التركمانية في مناطق واقضية كفري وخانقين وقره تبه وكومبتلر وقزليار ويايجي، كما منعوا حتى التكلم بالتركية في المحلات العامة في مناطق اربيل وخانقين وكفري على الاخص. وادى ذلك الى حصول مناوشات وحوادث عنف هنا وهناك. ولم يكتف الاكراد بذلك بل تم تطويق مدينة كركوك بقوات البيشمركة الكردية التي ناهزت اعدادها نحو ثلاثة الاف مسلح. كما تم دفع مئات من الميليشيات الكردية الى داخل مدينة كركوك. وكان هؤلاء يتجولون في الشوارع على هيئة باعة متجولين انتظارا للتدخل في اي حادث عند الاقتضاء. كان الجو العام اشبه بحركة احتلال

صامتة وهادئة انتظارا لسنوح فرصة او حتى لخلق فرصة لسيطرة كاملة فعلية مقرونة بالشرعية القانونية. وتم اغراء البعض من افراد الشرطة العرب بالرشاوى لافتعال بعض الحوادث والحث على عمليات السيطرة الكردية. وبالفعل تم تنفيذ بعض اجزاء هذه المؤامرة وتحولت المشاجرات الحاصلة بين الاكراد وبين افراد الشرطة الى معارك واسعة النطاق ونال بعض التركمان نصيبهم من هذه المعارك. فقد اصيبت امرأة تركمانية حامل تدعى (صبرية ياسين) وثلاثة من شباب التركمان بجروح خطيرة. على ان النقطة المهمة في جميع هذه الاحداث هي ان الميليشيات الكردية اتخذت هذه المصادمات ذريعة فقامت خلال ساعات قليلة بالسيطرة على المدينة بما فيها مراكز الشرطة. وكانت تلك الحركة بمثابة انذار بأن بوسعها ان تحقق سيطرتها هذه متى ما شاءت وفي اي وقت. اما القوات الحكومية فانها وقفت موقف المتفرج على الاحداث ولم تتجاسر على التدخل والسيطرة على الموقف.

كان البرزاني يردد في خطاباته بصورة متوالية ما يلي: "ان كركوك ستكون كردية ولو جاءت نتيجة الاحصاء الذي سيتم اجراؤه وجود كردي واحد فقط في المدينة، اننا ان لم نستطع الظفر بكركوك فلماذا نقاتل اذا ؟ ان المنطقة الشمالية التي تركت لادارتنا كانت في الاصل تحت ايدينا. اننا نطالب بكركوك...". كانت هذه الاقوال والتصريحات تعكس آمال ومطامح الاكراد بصورة واضحة وجلية وكانت تتكرر في كل يوم كأنذار وتذكير للتركمان [٨٤].

رد فعل تركيا

امام هذا الوضع المتأزم الذي وجد تركمان العراق انفسهم في خضمه، ظهرت ردود فعل عنيفة لدى الرأي العام التركي الذي اظهر استنكاره للضغوط التي تمارس ضد التركمان من محورين اثنين والتي تستهدف عزلتهم وصهرهم. واوفدت كبريات الصحف اليومية التركية من امثال صحيفتي (حريت) و (ملليت) مراسلين صحفيين الى كركوك ونشرت سلسلة مقالات تصور الوضع المؤلم الذي يعيش في ظله التركمان في العراق[٨٥].

اصدر العديد من الجمعيات ومؤسسات الشباب وعلى رأسها جمعية اتراك العراق للثقافة والتعاون بيانات استنكرت فيها بشدة هذا الوضع مؤكدة على ان التركمان ليسوا بدون نصير او مؤيد. ووجدت السلطات العراقية نفسها عاجزة عن الحيلولة دون تسلل الاكراد الى مدينة كركوك على وجه خاص، ولذا فقد اضطرت الى تاجيل اجراء عملية الاحصاء السكاني الى اجل غير مسمى. ومع ان السلطة لم تعلن عن السبب الذي يكمن وراء هذا التاجيل، فقد اضحى من المفهوم ان السلطة استشعرت بان نتائج عملية الاحصاء هذه ستاتي في غير صالحها[٨٦].

وبالرغم من ذلك فان وزارة الخارجية التركية جعلت موقف سلطات بغداد تجاه تركمان العراق والذي يتلخص في انكار وجودهم بالمرة، جعلت هذا الموقف قضية دبلوماسية ودخلت العلاقات التركية - العراقية لذلك في مرحلة حساسة ودقيقة. وتعرض نائب رئيس الجمهورية العراقي الجنرال صالح مهدي عماش الذي قام بزيارة الى تركيا امتدت اسبوعا اعتبارا من ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ الى سيل عارم من الاسئلة والاستيضاحات من لدن الصحفيين الاتراك. واتضح ان مركز الثقل في مباحثات عماش مع المسؤولين الاتراك كان يتركّز حول تركمان العراق. وقد تأيد ذلك خلال برنامج (اصداء اليوم) الذي اذيع عقب نشرة اخبار الساعة السابعة من مساء يوم ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ من محطة الاذاعة التركية التي تعد بمثابة الناطق الرسمي لتركيا. ونظرا لأهمية التحليل الاخباري الذي اذيع ضمن البرنامج المذكور والذي يكتسب اهميته من كونه يعكس وجهة نظر الحكومة التركية، فقد آثرنا ان ننقل ادناه الترجمة الحرفية لهذا التحليل الاخباري: "حضرات السادة المستمعين.

يقوم نائب رئيس الجمهورية العراقي عماش بزيارة لتركيا منذ ثلاثة ايام. وقد وفد الجنرال عماش اولا الى انقرة حيث التقى برجالات الدولة في تركيا ووقع على اتفاقية تتعلق بالقضايا الاقتصادية التي تهم الدولتين وانتقل بعد ذلك الى استانبول. ويفهم من الانباء الواردة الينا ان المباحثات التي جرت بين الجنرال عماش وبين المسؤولين الاتراك ستستمر في استانبول ايضا.

وكما هو معلوم فان العلاقات التركية العراقية احرزت تطورا كبيرا في السنوات الاخيرة مما يبعث على الرضى والتفاؤل. ان العلاقات التركية العراقية

التي توثقت بعد الحرب العالمية الثانية وصلت الى حد الدخول مشتركا في اتفاقية حلف بغداد. وقد دخلت هذه العلاقات في فترة عصيبة بعد ثورة تموز لعام ١٩٥٨ التي قامت في العراق. غير ان المصالح المشتركة لهاتين الدولتين الجارتين كانت تحتم تعايشهما وتعاونهما معا. ومن هذا المنطلق فقد انحسرت تلك الايام العصيبة سراعا ودخلت الدولتان في فترة من التقارب وزادت الزيارات المتبادلة بين الطرفين.

ومن المؤكد ان مصالح كل من تركيا والعراق تتلاقى ايجابيا في كثير من النقاط. وفي هذا المجال يمكن ان نذكر بادئ ذي بدء الانهار التي تسقي اراضي كلا البلدين. فان نهري دجلة والفرات اللذين هما المصدر الرئيسي لأرواء منطقة الاناضول الجنوبية الشرقية وتوفير الطاقة الكهربائية لها، ينبعان من داخل حدودنا ويصلان الى العراق بعد مرورهما بسوريا ليسقيا وادي موزوبوتاميا الخصب. ولهذا السبب فان مشاريع الأرواء وتوليد الطاقة الكهربائية التي تقام على هذين النهرين تهم البلدين معا وعن قريب. ومن المعلوم ان المباحثات التي جرت مع الجنرال عماش تناولت في ما تناولته مشاريع الأرواء من مياه رافدي هزيل والزاب الكبير. وفيما عدا ذلك فان اقتصاد الجارتين تركيا والعراق اللتين لهما حدود مشتركة ذو صفة متممة احدهما للآخر، وان الاغنام التي تتم تربيتها في جنوب وشرق الاناضول تلقى رواجا وطلبا كبيرين في العراق. ولهذا السبب فان تهريب المواشي من الحدود المشتركة يخلق دوما مشاكل لكلا الطرفين. وقد تضمن البروتوكول المعقود بين الجنرال عماش وبين وزارة الخارجية التركية موضوع اقامة تعاون مشترك بين مؤسسة اللحوم والاسماك التركية وبين المؤسسات العراقية المعنية بهدف الحيلولة دون وقوع حوادث التهريب المشار اليها. وفي مقابل ذلك فقد ابدت تركيا رغبتها في الاستفادة من البترول الخام العراقي والغاز الطبيعي المتدفق في العراق. والواقع ان ثمة مباحثات كانت تجري منذ أمد بين البلدين حول الغاز الطبيعي على وجه خاص. وبنتيجة تلك المباحثات وقبل فترة قليلة من الزمن اي في السادس من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ تم التوصل الى اتفاق بين شركة البترول التركية المساهمة وبين شركة البترول الوطنية العراقية حول نقل الغاز الطبيعي من كركوك الى باطمان. وقد جاء بروتوكول انقرة مؤيدا لتلك الاتفاقية وعلى مستوى حكومتي الطرفين.

ومن جهة اخرى فان الطرق البرية وخطوط السكك الحديد التركية تؤمن خطوط مواصلات آمنة للعراق من مناطقها الشمالية وصولا الى سواحل البحرين الابيض والاسود. وقد اكتسبت هذه الامكانية درجة اكبر بالنسبة للعراق بعد اغلاق قناة السويس اثر الحرب العربية الاسرائيلية في حزيران من عام ١٩٦٧. وفي المباحثات التي جرت في انقرة تناول الطرفان هذه النقطة بالبحث واتفقت وجهتا نظرهما حول مواضيع عديدة اخرى منها موضوع اقامة تعاون مشترك حول مرور الترانسيت بين الدولتين سواء بالطرق البرية او عن طريق السكك الحديد وموضوع ديون العراق لصالح تركيا المتولدة عن اجور نقل العراق للبضائع بواسطة مؤسسة السكك الحديد التركية وتصفية هذه الديون عن طريق مباحثات يجريها متخصصون من كلا البلدين وتسديدها ضمن فترة مقبولة من الطرفين.

على ان أهم مشكلة تؤكد نفسها بين الطرفين تتركز حول وضع المجتمع التركماني في العراق. ان كون شمال العراق مؤلفا من قوميات متعددة واستمرار التناحر بين القوميات والاعراق القاطنة هناك بدون هوادة، يعرّض أمن وسلامة التركمان القاطنين بكثافة عالية في كركوك والمناطق المجاورة لها للخطر بين فترة واخرى. ان هذا الوضع مصدر قلق دائم لتركيا. والظاهر ان المباحثات التي سيجريها الجنرال عماش في استانبول ستشمل ايضا وضع تركمان العراق، وسيتم الطلب من حكومة بغداد ان يحظى هذا الموضوع بالاهتمام والتفهّم من لدن تلك الحكومة. وليس من سبب يحول دون قيام العراق الصديق الذي تتفق مصالحه مع تركيا في جميع المناحي بمساعدة تركيا في هذا الموضوع".

ان تعرض تركمان العراق لمختلف انواع الضغوط التي تجافي مبادئ الحق والعدالة اصبح موضوع الساعة بمناسبة زيارة عماش الى تركيا. فقد ولّدت هذه الممارسات ردود فعل مكثفة سواء لدى الحزب الذي يؤلف الحكومة في تركيا او لدى احزاب المعارضة التركية. ففي يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ عقد رئيس الحزب الجمهوري الشعبي المعارض عصمت اينونو اجتماعا مع وزير الخارجية التركي احسان صبري جاغلايانكيل في القاعة المخصصة لنواب الحزب الجمهوري الشعبي في بناية المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان). وفي هذا الاجتماع تناول البحث شؤون السياسة الخارجية وموضوع تركمان العراق. وبعد

الاجتماع الذي دام ساعة واحدة أدلى عصمت اينونو بتصريح صحفي لمندوبي الصحف تضمن وجهات نظره حول موضوع تركمان العراق وفق ما يلي :

"ان علاقاتنا السياسية الايجابية مع العراق تقوم على اساس وضع التركمان في العراق. ففي اوائل تشكيل الدولة العراقية جابه تركمان العراق لفترة ما وضع غريب اوقعنا في قلق شديد. اذ يبدو انه لا يسمح للتركمان بان يبينوا ماهية لغتهم الأم في وثائق الانتخابات عند اجراء الانتخابات في ذلك البلد ولا يمكن لهم ان يدرجوا في تلك الوثائق كونهم اتراكا (تركمانا). عليهم اما ان يقولوا نحن عرب او ان يقولوا نحن اكراد. هناك في العراق شعب تركماني اصيل يعيش في تلك البقاع منذ عديد من القرون. اننا لا نرغب مطلقا في ان يكون هؤلاء في وضع تكون معه علاقاتهم مع سلطات الدولة متأزمة. لا نرغب في ذلك ولم نرغبه ولم نطلبه في اي وقت. ان حكومتنا الحالية بدورها لا ترغب في ذلك.

ان ما نرغبه هو ان يستفيد التركمان من حق المواطنة المقرر للمواطنين في سائر الدول، وليس هنا ما نفيد به غير ذلك. اننا نعتقد بعدم امكانية قيام دولة جارة باتباع مثل هذا الاسلوب الذي يؤدي الى انكار وجود وكيان التركمان بالمرة. لقد ظهرت لحد الآن اقاويل كثيرة تؤكد هذا الاحتمال، غير اننا شاهدنا عدم رضاء الدولة الجارة عن هذه الممارسة ولا نظن ان يتحقق ذلك في المستقبل ايضا. ان هذه قضية اساسية. ان هذا الوضع لم يصل الى حد فاعليته ضد الشعب التركماني اي الاقلية التركمانية الكائنة هناك"[٨٧].

تراجع السلطات في موضوع الحقوق الثقافية

أحدث قرار اقرار الحقوق الثقافة لتركمان العراق الصادر في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠ والتي ناضل التركمان بقدر امكانياتهم من اجل الحصول عليها وانتظروها أمدا طويلا، أحدث موجة من السرور والتفاؤل في اوساط الشعب التركماني. غير انه وبمرور الايام ظهرت بوادرالأسى واليأس تظهر لدى التركمان شيئا فشيئا. ذلك لأنه لم تمض الا فترة قصيرة ظهر بعدها أن قسما من الحقوق التي تم اقرارها سيبقى حبرا على ورق وأن البعض الآخر منها سيطبق بشكل محدود جدا. وبذلك فان سلطات البعث غيرت من سياستها التي تقضي

بممارسة ضغوط على المواطنين التركمان بصورة علنية واستبدلتها بتطبيق سياسة صهر وتذويب خفي وبشكل غير ظاهر للأعين وغير معلن عنه. فبادئ ذي بدء عمدت السلطات الى تضييق نطاق حق التعلم بلغة الام الذي اعلن عن اقراره للتركمان وذلك عند وضع هذا القرار موضع التطبيق. فان الالفباء الذي قررت السلطة لزوم استعماله في التدريس بالتركمانية جعل الاستفادة من حق التعلم تتضاءل الى اصغر حد.

وكخطوة ثانية نحو هذا الاتجاه عمدت السلطات الى تقليص عدد المدارس التي تقرر في البداية تطبيق التعليم فبها بالتركمانية وذلك بمختلف الحجج والمعاذير. وبدأ عدد هذه المدارس يتضاءل شيئا فشيئا. وتم تنظيم عرائض مزيّفة بأسماء اولياء امور الطلاب والطالبات تتضمن طلبهم العدول عن التعليم بالتركمانية ونقل اولادهم الى المدارس التي تطبق التعليم باللغة العربية. وفي حين كان عدد المدارس التي تطبق التعليم بالتركمانية قد تحدد مسبقا، فقد تم الغاء العمل بهذا التدريس في ٢٠ مدرسة من تلك المدارس وتمت العودة الى التعليم باللغة العربية فيها ثانية. وتم تغيير الاسماء التركمانية لتلك المدارس فسميت باسماء عربية. وفي خطوة اخرى نحو هذا التغيير نقلت السلطات ١٥ معلما تركمانيا من مدينة كركوك الى المحافظات الجنوبية[٨٨]. ان سلطات بغداد التي حظرت اجراء التعليم بالاحرف التركية الحديثة (اللاتينية)، منعت ايضا مجلة (الاخاء) التي كان نادي الاخاء التركماني يصدرها في بغداد من استعمال الاحرف الحديثة في موادها التي كانت تنشرها في القسم التركي من تلك المجلة. فقد اصدرت وزارة الاعلام قرارا برقم ٢٨٥٠٥ وبتاريخ ١٩٧١/١٠/٢ منعت بموجبه استعمال الاحرف الحديثة في القسم التركي من المجلة. وجاء ذلك مثلا فريدا في حرمان المجتمع التركماني في العراق من مطالعة المقالات بالاحرف الحديثة وان كان ذلك يتحقق ضمن بضع صفحات فحسب[٨٩]. استمر التركمان في نضالهم بالطرق الديمقراطية ونبّهوا النظام القائم انذاك مرات عديدة الى الاخطاء والممارسات غير العادلة التي كان النظام يصر عليها في موضوع تطبيق الحقوق الثقافية للتركمان. وقدم رئيس نادي الاخاء التركماني العميد المتقاعد عبد الله عبد الرحمن مذكرة مؤرخة في ١٩٧١/١٠/١٧ مرفوعة الى رئيس جمهورية العراق

يعترض فيها على قرار حظر طبع القسم التركي من مجلة قارداشلق (الاخاء) التي كان النادي يصدرها بالاحرف التركية الحديثة موضحا ان وزارة الاعلام منحت امتيازا لاصدار هذه المجلة "باللغتين العربية والتركية" وليس "باللغة التركمانية" وان مجلة الاخاء تساهم في تعريف العراق ومنجزاته وتراثه بجانب تعريفه التراث التركماني الى المجتمعات والدول الناطقة بالتركية مثل تركيا وبلغارستان ويوغسلافيا والى المجتمعات الناطقة بالتركية في الدول الاوروبية والى سائر الدول الناطقة بالتركية مثل اذربايجان وتركمنستان وتاتارستان واوزبكستان وطاجكستان، وان اغلب المجتمعات التركية في تلك المناطق تستعمل في كتابتها الاحرف التركية الحديثة (اللاتينية)، وان الغالبية العظمى من الاتراك القاطنين في مختلف بقاع العالم لا يعرفون القراءة باللغة التركية الا بتلك الاحرف الحديثة، وانه في حالة الاصرار على طبع القسم التركي من المجلة بالاحرف القديمة فان ذلك سيؤدي الى تضييق نطاق خدمات المجلة الدائبة على تقديمها في مجال اختصاصها. وطالب رئيس النادي بالغاء قرار حظر طبع القسم التركي من المجلة بالاحرف الحديثة (اللاتينية). اما اتحاد الادباء التركمان الذي تقرر تأسيسه تنفيذا لبنود قرار اقرار الحقوق الثقافية للتركمان، فلم يسمح لأي من الادباء التركمان المشهورين والذين لهم باع طويل في هذا المجال بتسنّم اي منصب قيادي او اداري في هذا الاتحاد. اما مديرية الثقافة التركمانية التابعة لوزارة الاعلام وجريدة (يورد) السياسية الاسبوعية ومجلة (صوت الاتحاد) الادبية الشهرية اللتين تقرر اصدارهما، فقد تم تسليم مهام التحرير والادارة فيهما الى مجموعة من المقربين من حزب البعث ممن لم يكن لهم شأن في المجتمع التركماني. وبذلك اصبحت وسيلتا الاعلام هاتين ابواقا للدعاية لحزب البعث ليس الا [٩٠].

قدم رئيس نادي الاخاء التركماني عبدالله عبد الرحمن مذكرة اخرى الى رئيس جمهورية العراق بتاريخ الخامس من شهر شباط لعام ١٩٧١ لفت فيها عنايته الى قضية تمييع موضوع التدريس باللغة التركية والمحاولات الدائبة لأعاقته في النطاق العملي. واوضح رئيس النادي في هذه المذكرة انه بالرغم من ان لجنة التدريسات التابعة لمحافظة كركوك قد حددت في مذكرتها المؤرخة ٣٠ مايس ١٩٧٠ عدد المدارس التي ينبغي ان يتم التدريس فيها بالتركمانية في مدينة كركوك وكونها ١٣٠ مدرسة، فان التدريس الفعلي في التطبيق العملي لم يبدأ الا

في ٤٠ مدرسة. اما في مدينة الموصل فانه وبالرغم من مذكرة لجنة المحافظة المؤرخة ١٤ مايس ١٩٧٠ والتي حددت وجوب التدريس بالتركمانية في ٤٠ مدرسة من مدارس المناطق فان التدريس الفعلي لم يبدأ في اية مدرسة هناك على الاطلاق. ويقاس على ذلك عدم ابتداء التدريس بالتركمانية في عشرة مدارس في محافظة ديالى وعشرة مدارس اخرى في اربيل.

وقد اتضح ان الموظفين المسؤولين عن هذا الوضع بدأوا بنشر اخبار ملفقة تفيد ان الاهالي المحليين في المناطق التركمانية لا يبدون رغبة في تعليم اولادهم بالتركمانية. وتبين من استقصاء انباء الموضوع ان اولئك الموظفين يبذلون الجهد للحيلولة دون تطبيق هذه الدراسة وانه يتم اللجوء الى اساليب غريبة في هذا السبيل مثل تنظيم اوراق ووثائق مزوّرة ومختلقة وتقديم اشخاص ليسوا بتركمان ينتحلون صفة اولياء امور الطلاب التركمان ويقدّمون عرائض تفيد بانهم لا يرغبون في تلقي اولادهم الدروس بالتركمانية وان هذه العرائض ترفع الى بغداد من قبل مديريات التربية. وقد اتضح من جميع هذه الممارسات ان نظام بغداد يعمل على تمييع الحقوق الثقافية التي أقر بها نفسه للتركمان وانه يحول دون التطبيق الفعلي لها بأي ثمن.

رد فعل التركمان

احدث قيام سلطات العراق بتقليص نطاق الحقوق الثقافية المقررة للتركمان واخراجها عن مضمونها موجة غضب واستياء كبيرين لدى قطاعات واسعة من جماهير التركمان وعلى رأسها الطلبة والمعلمون بصورة خاصة، ولدى فئات الشعب المختلفة كالتجار والاطباء والمحامين والمهندسين واصحاب المهن الاخرى. فقد صاحب تطبيق القرار ممارسات تجافي الحق والصواب واخطاء ارتكبت بصورة مقصودة وعمليات افتئات على الحقوق المنصوص عليها في ذلك القرار. غير انه ورغم جميع هذه الممارسات السلبية، فقد كان الواقع يقرّر وجود حقوق معترف بها ومعلن عنها بصورة رسمية. وتتضمن هذه الحقوق فيما تتضمن حق التركمان في التعلم بلغتهم الأم. وامام هذه الممارسات المجافية للحق والعدالة فقد اعلنت جماهير التركمان في كركوك اضرابا عاما لمدة ثلاثة

ايام. وتدفقت الى كركوك جماهير تركمانية واسعة من عديد من المناطق المجاورة لتشترك في مظاهر الاحتجاج ضد ممارسات السلطة. واشترك طلاب الكليات والمعاهد التركمان في بغداد والموصل والسليمانية في الاضراب المعلن عنه بامتناعهم عن الدخول الى قاعات الدرس اعرابا عن تاييدهم للاضراب. بل وان العاملين في المكاتب والشركات ومحلات العمل الحرة اشتركوا بدورهم في الاضراب بعدم مواظبتهم على اعمالهم او عدم فتح محلات عملهم طيلة الايام الثلاثة المذكورة. وقد ادى هذا الاحتجاج الشامل الى اصابة السلطات بصدمة قوية وبدأت لذلك باجراءات عنيفة وغير انسانية بهدف كسر شوكة الاضراب والمضربين. فقد اعتقلت السلطات نحو خمسين من الطلاب والمعلمين في كركوك واستهدف الكثير منهم الى تعذيب جسدي عنيف جدا. وكان من بين المعتقلين شخصية لها شعبية كبيرة لدى جماهير التركمان وهو الفنان (حسين علي دميرجي) الذي اشتهر في الاوساط التركمانية باسم (تمبل عباس) نسبة الى دوره الناجح جدا الذي لعبه في تمثيلية تركمانية تحمل نفس الاسم. اعتقلت السلطات هذا الشاب المنتسب الى عائلة معروفة في طوزخورماتو وصبّت عليه جام غضبها وحقدها في صورة تعذيب وحشي يخالف كل الاعراف الانسانية الى حين استشهاده تحت وطأة التعذيب الشديد. واحدث استشهاد هذا الشاب موجة عارمة اخرى من الحزن والحنق والغيظ لدى جماهير التركمان. ووصلت مشاعر الغضب تجاه السلطات الى اقصى حد.

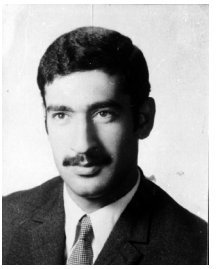
حسين علي دميرجي

بعد انهاء الجماهير لعملية الاضراب، تم توجيه تعميم من مديرية تربية كركوك الى كافة مديريات مدارس كركوك. وكان هذا التعميم الذي حمل رقم ٣٩٦ وتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٧١ وتوقيع مدير التربية عزالدين سردار، يتضمن امرا الى كافة ادارات المدارس بمنع الطلاب والطالبات المشتركين والمشتركات في الاضراب من الاشتراك في امتحانات نصف السنة التي كان مقررا اجراؤها في نهاية ذلك الشهر واعتبارهم غير مشتركين في الامتحانات واعطائهم درجة صفر في كل المواد الدراسية. وتم تطبيق نفس العملية بحق الطلاب والطالبات التركمان الذين ايدوا الاضراب في جامعتي بغداد والموصل[٩١].

ازدياد الضغوط تجاه التركمان

في الفترة التي تلت عام ١٩٧١ اتخذت سلطات البعث حوادث الاضراب المسرودة انفا ذريعة لتزيد من ممارساتها التعسفية وضغوطها تجاه التركمان. ففي عام ١٩٧٢ صدرت تعليمات وأوامر مشددة الى البنوك العراقية الرسمية بعدم منح اية قروض لرجال الاعمال التركمان. كما تم فرض حظر على بيع منتجات الشركات التابعة للمؤسسات العامة التي تديرها الدولة الى التجار واصحاب المهن التركمان واقتصار تلك المعاملات على من هو ليس من التركمان مهما كانت صفته او قوميته. كما سدت ابواب التوظف والعمل في الدوائر الحكومية بوجه الشباب التركمان. وفي ١٩٧٢ لم يكن عدد العاملين التركمان في شركة نفط العراق بكركوك يزيد على خمسمائة شخصا من مجموع عدد العاملين في تلك الشركة البالغ عشرة الاف شخص. وصدرت اوامر مشددة بعدم تعيين خريجي الكليات من التركمان في المناطق التركمانية واقتصار تعيينهم على المناطق التي يعيش فيها العرب بكثافة مثل بغداد والبصرة وغيرهما. اما الوظائف والاعمال الشاغرة في المناطق التركمانية فقد تم تعيين من هو من اصل عربي او كردي فيها [٩٢].

مارست الدولة ايضا ضغوطا مماثلة وشديدة تجاه الفلاحين التركمان في القرى التركمانية التابعة لمحافظة الموصل. ففي تاريخ الاول من كانون الاول/ ديسمبر لعام ١٩٧٢ جرى اعدام الشاب التركماني جعفر رضا عرفات الذي لم يكن غير فلاح تركماني بسيط يعيش في قصبة سلامية التابعة لتلك المحافظة.

ممارسات تتناقض مع مبادئ حقوق الانسان

المعروف ان من حق الطلاب المتخرجين من المدارس الثانوية في العراق ان يقبلوا في الكليات والمعاهد العراقية بحسب الدرجات التي يحرزونها في الامتحانات النهائية للصف المنتهي من الثانويات. غير ان الطلاب التركمان تعرضوا الى الحرمان من هذا الحق الطبيعي المقرر لأي مواطن آخر. وفي مقابل ذلك كان بوسع الطلاب المنتمين الى حزب البعث الحاكم انذاك وكذلك الطلاب الاعضاء في اتحاد الطلبة العرب الذي كان احد المنظمات التابعة للحزب المذكور، ان يدخلوا الى اية كلية او معهد حتى وان كانت الدرجات التي

كانوا يحرزونها لا تؤهلهم لذلك. بل انه تم انذاك تأسيس كليات ومعاهد اهلية لتأمين دراسة الطلبة الحزبيين المذكورين. وبذلك فان الطلبة التركمان حرموا من الانتماء الى كليات معينة مثل الطب والصيدلة وطب الاسنان والهندسة حتى وان كانوا قد احرزوا درجات عالية. ولا شك ان هذا الاجراء الذي كان متّبعا انذاك يخالف ابسط مبادئ حقوق الانسان التي تقر حق التعلم للافراد دون تمييز او تفريق. ان نظام البعث كان ينكر على التركمان حتى هذا الحق الذي هو احد ابسط حقوق المواطنة والحقوق المقررة وفقا لمبادئ اعلان حقوق الانسان. ولقد لجأ النظام المباد الى تغيير الواقع القومي في المناطق التي تتميز بكثافة تركمانية بمختلف السبل التي تؤمن جعل هذا التغيير مؤثرا وفي غير صالح التركمان. وفي ضمن هذا السياق فقد لجأ النظام الى تعيين اشخاص من العرب في مناصب مختاري المحلات في المدن والاقضية. وتم تطبيق نفس الاسلوب حتى بالنسبة لمختاري القرى التركمانية. ولم يتغير ذلك حتى في القرى التي نسبة التركمان فيها مائة في المائة. كما واصلت تلك السلطات تبديل الاسماء التركمانية للقرى باسماء عربية. ولم يتحمل النظام المباد حتى اسم مدينة كركوك، فقرر في عام ١٩٧٦ تغيير الاسم التاريخي لهذه المدينة لتسميه بـ (التأميم) نسبة الى تأميم النفط المتدفق من تراب كركوك[٩٣].

اتخذت سلطات البعث عديدا من الاجراءات لحث المواطنين العرب على الهجرة من المحافظات الجنوبية والسكن في مدينة كركوك. ومن بين هذه الاجراءات منح كل عائلة توافق على السكن في هذه المدينة عشرة الاف دينار على سبيل الهبة (يعادل هذا المبلغ بحسب قيمة الدينار العراقي انذاك ٣٣ الف دولار امريكي) يضاف اليه مبلغ آخر وقدره خمسة الآف دينار (١٦٥٠٠ دولار امريكي) لتلافي مصاريف الانتقال. كما تقرر منح كل مستوطن قرضا بنكيا قدره عشرة الآف دينار (٣٣ الف دولار امريكي) بدون فوائد او بفوائد ضئيلة لغرض شرائه دارا او عرصة في المناطق التركمانية. وفي مقابل ذلك فقد تم وضع حظر على تملّك المواطنين التركمان لدار او تشييده مسكنا لنفسه في مدينته الا بعد حصوله على موافقة من دوائر الأمن ومن المحافظة على هذا الاجراء. وبذلك تمت السيطرة على عمليات بيع وشراء التركمان للعقارات سيطرة تامة وصدرت

اوامر تمنع بيع وشراء العقارات بين المواطنين التركمان بينما اتخذت تسهيلات كبيرة في عملية بيع التركماني لعقاره الى مواطن عربي. وبالاضافة الى جميع هذه الاجراءات المنافية لأبسط مبادئ حقوق الانسان، فقد تقرر منح مبلغ عشرة الآف دينار (٣٣ الف دولار امريكي) اضافي على سبيل الهدية لكل مواطن عربي يتزوج من فتاة تركمانية[٩٤].

اتخذ النظام العراقي المباد قرارا بمنع القاء خطب الجمعة باللغة التركية (التركمانية) كممارسة جديدة تستهدف التضييق على رجال الدين التركمان واعتقلت السلطات الخطباء المخالفين لهذا الحظر واخضعوا الى عمليات تعذيب وحشية). وشكلت هذه الممارسة ضغطا معنويا جديدا على الاهالي الذين لا يعرف قسم كبير منهم اللغة العربية او لا يحسنها.

زيارة رئيس الجمهورية التركي "قوروتورك" الى كركوك

فخري قوروتورك
رئيس الجمهورية التركية

في اواخر شهر نيسان من عام ١٩٧٦ قام رئيس الجمهورية التركي فخري كوروتورك بزيارة رسمية الى العراق. وكان برنامج زيارات كوروتورك يتضمن قيامه بزيارة الى مدينة كركوك المركز الثقافي لتركمان العراق. وابدى التركمان في كركوك مظاهر حفاوة بالغة للرئيس التركي الضيف اثناء زيارته التي صادفت يوم ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٧٦. وشعر الرئيس التركي واعضاء الوفد المرافق له بمزيد من السرور والامتنان ازاء الحشود الكبيرة التي استقبلتهم والحفاوة البالغة التي قوبلوا بها. وكان مقررا ان ينتهي برنامج زيارة الرئيس التركي الى كركوك بزيارة للمركز الثقافي التركي الذي كان يمارس نشاطه انذاك في كركوك. غير ان الرئيس التركي لم يكتف بالمعلومات التي نقلها اليه مسؤولو المركز الثقافي بل التقى مع جماهير الشعب وجها لوجه[٩٥].

في اعقاب هذه الزيارة جرى اعتقال عديد من المواطنين التركمان اذ استشعرت الحكومة قلقا بالغا من هذه الزيارة واتخذت السطة الحاكمة في بغداد انذاك تدابير جديدة لكبت حريات المواطنين. فقد اصدرت السلطات قرارات بتغيير التقسيمات الادارية للمحافظات التي يؤلف التركمان الاكثرية في مناطقها وقررت جعل قضاء تكريت محافظة اسمتها بـ (محافظة صلاح الدين). وتم ربط قضائي طوزخورماتو وداقوق اللذين يعدان من بين اهم الاقضية التركمانية بهذه المحافظة الجديدة رغم انهما بعيدان جدا عن تكريت بالقياس الى المسافة بينهما وبين مدينة كركوك. وفي مقابل ذلك فان قضاء الحويجة الذي يسكنه مواطنون عرب والذي هو اقرب مسافة الى تكريت ظل مرتبطا بمحافظة كركوك. كما تم الحاق قضاء جمجمال بمحافظة السليمانية وفصل قضاء كفري عن محافظة كركوك والحاقه بمحافظة ديالى [٩٦].

اصدرت سلطات بغداد قرارا جديدا يقضي باستملاك كافة الاراضي الزراعية المملوكة الى مواطنين تركمان لقاء اثمان زهيدة جدا لا تعادل واحدا من الف من قيمتها الحقيقية. وازاء سيل الاعتراضات التي انهالت على السلطات على هذا الاجراء الجائر المنافي لحقوق الملكية، وعدت السلطات بادئ ذي بدء بعدم وضع هذا القانون موضع التنفيذ. ومع ذلك فقد تم تنفيذ احكام القانون وتم وضع اليد على الاراضي الزراعية العائدة للتركمان وسلبها منهم وتوزيعها على الفلاحين العرب المستقدمين من جنوب العراق. وكان جواب السلطات على اعتراضات القرويين وشكاواهم مزيجا من الاستخفاف والتهديد: "اذهبوا الى اين ما تشاؤون واعترضوا علينا هناك"! ولم تسفر الشكاوى والمراجعات الرسمية لمالكي الاراضي عن اية نتيجة ايجابية. وفي سياق هذه الاجراءات المنافية للحق والعدالة تم سلب جميع اراضي ناحية تازه خورماتو من ايدي الفلاحين الذين تعتمد معيشتهم على الزراعة وحدها وتوزيع تلك الاراضي على المواطنين العرب الذين تم اسكانهم في تلك المنطقة[٩٧].

واعتبارا من عام ١٩٧٧ وضعت سلطات بغداد اليد على كافة الجمعيات الثقافية والاجتماعية والنقابات والنوادي التركمانية واحدة تلو الاخرى. وتم تعيين اشخاص من العرب في الهيئات الادارية لنقابات وغرف المعلمين والاطباء والمهندسين والمهنيين في كركوك وغيرها. وتم تعريب الهيئات الادارية لجمعية

الهلال الاحمر ونادي الثورة الرياضي وكافة غرف المهنيين. وعمدت السلطة الى ممارسة الضغوط تجاه "نادي الاخاء التركماني" الذي كان يمارس فعالياته في مركزه العام ببغداد وفي فروعه في كل من محافظتي الموصل واربيل. فبدأت المضايقات تجاه اعضاء الهيئات الادارية لهذه النوادي الذين كانوا ينتخبون في كل عام من قبل الاعضاء بصورة ديمقراطية وحرة. وعندما فشلت محاولات زمرة من اذناب السلطة ومنتسبي حزب البعث في استلام زمام ادارة هذا النادي عن طريق الانتخاب المشروع، تدخلت وزارة الداخلية لتصدر قرارا وزاريا باسناد الهيئة الادارية للنادي الى مجموعة من اتباع السلطة ومناصريها. وبفعل هذا القرار المجحف والغريب في نفس الوقت فقد نادي الاخاء التركماني الذي كان اقوى مؤسسة تقدم خدماتها لتركمان العراق في المجالات الثقافية والاجتماعية، فقد صفة تمثيله لجماهير التركمان. وبالاجمال فان السلطة وضعت اليد على كافة الجمعيات والمنظمات والنوادي التي اسسها التركمان في بغداد وكركوك وغيرهما من المدن واحدة تلو الاخرى واستولت على اموالها المنقولة وغير المنقولة وتم اتلاف الكتب والمصادر القيمة والمكتبات الموجودة في هذه المؤسسات.

اعدام قادة التركمان (١٦ كانون الثاني ١٩٨٠)

اشتدت الضغوط التي كان النظام البعثي يمارسها تجاه التركمان في عام ١٩٧٩. ولجأ النظام الى اعتقال العديد من خيرة قادة التركمان واخضعهم الى عمليات تعذيب جسدي وحشي للغاية. وكان على رأس هؤلاء المعتقلين العميد المتقاعد عبد الله عبد الرحمن الذي تولى رئاسة نادي الاخاء التركماني لسنوات طوال، والاستاذ المساعد في كلية الهندسة بجامعة بغداد الدكتور نجدت قوجاق. كما تم اعتقال الدكتور رضا دميرجي اليد اليمنى لعبد الله عبد الرحمن والمقاول عادل شريف واخضعوا جميعا الى تعذيب جسدي عنيف. واحدثت هذه الاعتقالات موجة شديدة من الانفعال والاسى لدى جماهير التركمان.

كان العميد المتقاعد عبد الله عبد الرحمن ضابطا قديرا قدم خدمات كبيرة للجيش العراقي. وبعد انتهاء مدة خدمته في الجيش تولى رئاسة نادي الاخاء التركماني ببغداد لسنوات طوال قدم خلالها للمجتمع التركماني خدمات جديرة

بالتقدير جعلته ينال محبة وتعاطف وتقدير التركمان بمختلف قطاعاتهم. اما الدكتور نجدت قوجاق فكان رجل علم وخبير متخصص في حقل المكائن الزراعية وتولى تأسيس قسم المكائن الزراعية في كلية الهندسة بجامعة بغداد وافلح في تعليم مئات من الطلبة في هذا القسم ليساهموا بعد تخرّجهم في خدمة الوطن. وفيما عدا ذلك فقد كان هذا الشهيد محبوبا جدا في الاوساط التعليمية والاكاديمية ولدى جماهير التركمان، فقد كان قلبه الكبير مفعما بالحب وبمشاعر التسامح والمودة للجميع مما جعله شخصية تحضى بالمحبة والاحترام.

بالرغم من جميع انواع الضغوط والتنكيل وممارسة مختلف انواع التعذيب اللا انساني الذي اتبعه نظام البعث البائد حيال زعماء وقادة التركمان هؤلاء بهدف اظهارهم بمظهر جناة ومقترفي جرائم ضد الوطن، فان النظام المذكور لم يجد اي دليل يثبت هذه التهم الخطيرة تجاه هؤلاء الضحايا. ومنعت السلطات ايصال الدواء اللازم الى عبد الله عبد الرحمن الذي كان مصابا بداء السكر وتسبب عمدا وبنتيجة هذا الاجراء الوحشي في اصابته بالعمى وقضاء ايامه الاخيرة في عالم الظلام. وفي النهاية وبدافع ارهاب الشعب التركماني وكسر شوكته نفذ النظام البعثي بتاريخ ١٦ كانون الثاني لعام ١٩٨٠ احكام الاعدام الجائرة بحق كل من عبد الله عبد الرحمن ونجدت قوجاق وعادل شريف. وبسبب استشهاد الدكتور رضا دميرجي تحت التعذيب الوحشي، لم يصدر من السلطات الرسمية اي توضيح يبيّن مصير هذا الشهيد. واتضح بعد انهيار نظام البعث ان السلطات البعثية قامت بدفن هذا الشهيد سرا في مقبرة واقعة قرب بغداد.

عبدالله عبدالرحمن

عادل شريف

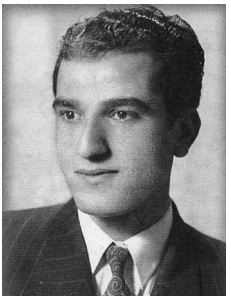

الدكتور رضا دميرجي

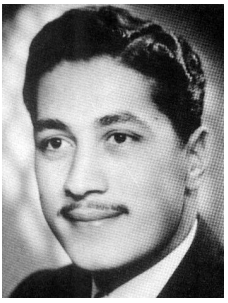

الدكتور نجدت قوجاق

أحدث اعدام قادة التركمان الذين كانوا قد حازوا محبة وتقدير الجماهير ودونما ذنب جنوه موجة من الغضب والكراهية ورد الفعل العنيف. جاء اعدام هؤلاء القادة الذين لم يكونوا يسعون الى غير تحقيق حياة جديرة بالانسان للفرد التركماني والدفاع عن ابسط حقوقه الانسانية، سببا لقطيعة جماهير التركمان مع النظام البعثي ولوقوعه في يأس تام من اضمار ذلك النظام اية نية حسنة تجاههم.

استمرار الاعدامات بحق التركمان

كان دخول العراق في حرب مع جارته ايران سببا في تدهور أوضاع البلاد في مختلف مناحيها وبالنسبة لكافة قطاعات الشعب. اما وضع المجتمع التركماني فقد اضحى اكثر صعوبة وحرجا بصورة خاصة. فقد تعمد نظام البعث سوق شباب التركمان الى الصفوف الامامية من القوات التي تحارب ضد الايرانيين. ومن جهة اخرى فقد استمر النظام في اعتقال واعدام صفوة شباب التركمان وقادتهم.

خالد سعيد اق قويونلو

واقترف النظام المذكور خلال شهري تموز واغسطس من عام ١٩٨٠ جريمة اخرى باعدامه نخبة جديدة من شباب التركمان دون ان تثبت ضدهم اية تهمة تبرّر هذا الاجراء. وكان من بين هؤلاء الشهداء كل من المقدم خالد سعيد اق قويونلو والمدرس محمد قورقماز ورشدي رشاد مختار وعز الدين جليل عبد الحميد وصلاح الدين عبد الله تنكه جي وصلاح الدين نجم خطاط ومحسن علي ومصطفى محمد عباس وحميد رحمان. كما نال نفس المصير نخبة من شباب التركمان من سكان محلة تسعين بكركوك من امثال الملاحظ الفني الزراعي جمال جبار والمدرس صلاح

رشدي رشاد مختار

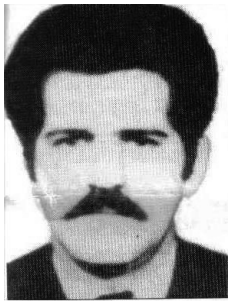
محمد قورقماز

حسن والمحامي علي اكبر رؤوف. وفي نفس العام ايضا تم اعدام ثلاثة من شباب التركمان من اهالي قره يتاغ التركمانية التابعة لمحافظة الموصل وهم احمد رشيد بياتلي واثنان من زملائه.

وقام نظام بغداد البائد باعتقال مئات من شباب التركمان وكان من بين المعتقلين خلال عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ فقط عشرات ممن لم يسمع اي نبأ عن مصيرهم من امثال جودت آوجي وكمال ترزي واحمد محمد رضا وحسن نجار وحسيب علي كولمن وكثيرون غيرهم من مختلف المناطق التركمانية.

اما في عام ١٩٨١ فقد تم تنفيذ حكم الاعدام بكل من خليل شنكول وعبد الكريم الله ويردي والطيار آيدن مصطفى وسيد هادي وخضر علي مردان من منطقة تسعين في كركوك.

وبدأ نظام بغداد البائد بممارسة ضغوط شديدة جدا على التركمان الشيعة بسبب قيام الحرب العراقية الايرانية. وتم سوق مئات من الشباب التركمان الى ساحات الاعدام دونما ذنب اقترفوه وبتهم باطلة ليس لها من اساس.

نفذت السلطات خلال عام ١٩٨١ اعدامات جديدة في مناطق طوزخورماتو وبشير وتسعين. وكان من بين من تم تنفيذ احكام الاعدام بحقهم من منطقة طوزخورماتو: سليم حمدي باقي (معلم) وهاشم حمدي باقي (طالب) وعباس نازلي (ملاحظ فني زراعي) ومن منطقة بشير: علي عبد الواحد (معلم) ومن تسعين: خضر علي مردان (معلم) وسفيل مهدي غائب (معلم) وزين العابدين صابر (مهندس كهربائي) واحمد محمد علي (معلم) وعلي مراد حسين (معلم). وفي عام ١٩٨٢ تم تنفيذ احكام بالاعدام على كل من: نجدت قاسم قوريالي (شرطي مرور) ومحمد حسين وهو طالب من منطقة بشير[٩٨].

ازالة مناطق الاستيطان التركمانية

لجأت سلطات البعث الى اساليب جديدة في نطاق ممارسة الضغوط على التركمان. فقد عمدت السلطة الى اخلاء مناطق تركمانية واسعة تضم قرى عديدة من سكانها بحجة اقامة مؤسسات عسكرية جديدة في تلك المناطق. وشرعت السلطات بتهديم اغلب المساكن والابنية العامة والخاصة الموجودة في تلك

القرى التركمانية بينما قامت باسكان مواطنين عرب في بعض من القرى التي تم تهجير سكانها التركمان. وتشكل قرية (بلاوة) القريبة من كركوك اغرب نموذج لهذه السياسة التعسفية. فقد تم اجلاء هذه القرية من سكانها وكلهم من التركمان واخلاؤها تماما بحجة انشاء مطار عسكري في المنطقة بينما بقيت قرية ٣٠ تموز التي سكانها من العرب القادمين من الجنوب سالمة ولم يتعرض لها احد مع انها قريبة جدا من قرية بلاوة التركمانية المبحوث عنها. وفيما عدا قرية بلاوة فقد تم اجلاء اهالي قرى تركمانية عديدة اخرى من بينها قرى باداوا وطوبزاوا وكومبتلر ويايجي وتركلان وطوقماقلي واجبرت السلطات هؤلاء الناس على السكنى في مناطق معينة فرضتها عليهم الحكومة وبدون ان يتم تعويضهم اطلاقا. وتم اعدام ما يقارب المائة شابا من اهالي قرية بشير التي جميع سكانها من التركمان ونفي اهالي تلك القرية واجبارهم على السكنى في مخيم (بني سلاوا) الواقع على بعد سبعة كيلومترات من مدينة اربيل. وتم تهديم بعض مساكن القرويين التركمان بينما تم تخصيص القسم الآخر منها لسكنى العرب المستقدمين من جنوب العراق.

لجأت السلطات الى وسائل اخرى لتقليل حجم الكثافة السكانية للتركمان في مدينة كركوك. فقد قامت السلطة بتهديم الفي دار للتركمان بداعي فتح طريق سريع بعرض ٦٠ مترا داخل المدينة. ولم تسلم حتى اماكن العبادة من يد السلطات التي لم تتورع عن تهديم جامع المحمدية في كركوك تماما وتحويله الى انقاض. واعلن فيما بعد عن تشييد بناية لمحطة قطار دولية في منطقة تسعين بكركوك. وفي هذا النطاق تم تهديم ٥٠٠ دارا قديمة في منطقة تسعين القديمة التركمانية والتي كانت تمثل طرز العمارة التقليدية في المنطقة. ووضعت السلطات اليد على الفي دار تعود ملكيتها للتركمان في منطقة تسعين الجديدة ومنعت العوائل التي تملك هذه الدور المغتصبة حتى من شرائها ثانية باسمائهم. ذلك ان النظام البعثي – كما بحثنا عن ذلك سابقا – اصدر قرارات تمنع المواطن التركماني من شراء عقار باسمه في المناطق التركمانية. وشكلت خطة وضع اليد على مساكن التركمان ومنحها الى المواطنين العرب حلقة اخرى من حلقات مخطط تعريب مدينة كركوك [٩٩].

اجراءات غريبة في المناطق التركمانية

نفذت السلطات العسكرية في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٥ عملية

تحريات واسعة النطاق في جميع المناطق التركمانية وعلى رأسها مدينة كركوك. قامت السلطات العسكرية بعد اعلان قرار منع التجول في المدينة باجراء عمليات تفتيش دقيقة في الصوب القديم من المدينة بما فيها محلات قلعة كركوك. وقامت السلطات باعتقال كل من ابدى جرأة الاعتراض على هذا الاجراء وكل من وجدت في بيته قطعة سلاح حتى وان كانت بندقية صيد قديمة. وتم تهديم دور بعض المواطنين بالبلدوزرات.

تكررت عمليات التفتيش هذه في جميع المناطق التركمانية وقام بعض منتسبي دوائر الأمن وبعض عملاء الحزب واعوانه بالتعرض لرجال الاعمال التركمان في كركوك تنفيذا لأوامر سرية صادرة اليها من حزب البعث. كما تعرضت المحلات التجارية والدكاكين العائدة للتركمان الى عمليات نهب نفذها بعض العرب الذين استقدموا للسكنى في هذه المدينة. ولم تتخذ السلطات الرسمية اى اجراء لمنع حوادث النهب هذه بل انه لوحظ اشتراك بعض من منتسبي الأمن ايضا في عمليات النهب هذه. وكانت الحجة التي تذرعت بها السلطات هي احتكار رجال الاعمال والتجار التركمان بعض البضائع وبيعها الى التركمان دون غيرهم وهي بالطبع ادعاءات لم يكن لها اي اساس من الواقع. فالمعروف ان المواد الاستهلاكية كانت توزّع من قبل الحكومة نفسها ولم تكن تخصص للتجار التركمان حصة لتوزيع المواد الغذائية والاستهلاكية وكانت هذه المواد توزّع اصلا وفق بطاقات تموينية توزّع على العوائل سلفا ولم يكن بالامكان بيع مادة ما لأي شخص بكمية اكثر من حدود حصته التموينية. وعلى فرض صحة هذا الادعاء الباطل جدلا، فقد كان من المعقول والطبيعي ان يترك امر التحقيق في هذه الادعاءات وامر تحديد المسؤولين ومعاقبتهم الى القضاء بدلا من معالجته بطرق بوليسية وعمليات ارهابية ونهب وسلب خلافا لكل الاعراف والقوانين[١٠٠].

احصاء عام للنفوس ام استفتاء ؟

اصدرت سلطات البعث تعميما اعلنت فيه اجراء احصاء عام للنفوس في يوم ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٧ وتبين من الاستمارات التي اعدتها السلطات

لغرض اجراء التعداد السكاني كون هذه العملية بمثابة استفتاء اكثر من ان تكون عملية احصاء للنفوس. فقد كانت الغاية الحقيقية لنظام البعث من هذه العملية – شأنها شأن الاحصاءات الجارية في المرات السابقة – تثبيت الاصول الأثنية (القومية) للعرب والاكراد. اما التركمان فان التعامل السابق كان نحو الغاء هويتهم القومية في ممارسة تجافي ابسط مبادئ حقوق الانسان. ورغم اعتراض الجماهير التركمانية على هذا النوع من الممارسات الجائرة فان سلطات بغداد اصرت على اجرء عملية تسجيل النفوس العام في موعده المقرر له سلفا.

اظهر التركمان المغتربون اي القاطنون في المنفى رد فعل عنيف على هذا الاجراء. فقد نظمت جمعية اتراك العراق للثقافة والتعاون تظاهرة احتجاجية حاشدة في العاصمة التركية انقرة وتجمّع التركمان القادمون من شتى المدن التركية الى انقرة للاشتراك في التظاهرة وكان ذلك يوم ١٢ تشرين الاول من عام ١٩٨٧ وهو يوم اجراء عملية الاحصاء السكاني في العراق. واشترك في هذه التظاهرة نواب في البرلمان التركي من امثال عثمان دوغان ونبي بويراز.

اعرب المشتركون في الاجتماع الذي حضره مئات من التركمان القادمين من خارج تركيا عن استيائهم للسياسة الشوفينية التي يتبعها نظام البعث تجاه تركمان العراق والمتمثلة في خطط التعريب والصهر العرقي. ونظّم تركمان العراق بعد انتهاء الاجتماع مسيرة جماعية حاشدة للاحتجاج على اساليب القمع والتعريب المتبعة ضد التركمان. وفي نفس ذلك اليوم زار وفد من التركمان المجلس الوطني التركي (البرلمان) وقدم الى رئيس المجلس نجم الدين قارا دومان الذي كان في استقبالهم معلومات عن الوضع المأساوي للتركمان في العراق. واوضح رئيس البرلمان ان تامين حياة حرة كريمة ومطمئنة للتركمان في العراق هو من اكبر تمنيات تركيا [١٠١].

الممارسات التعسفية تجاه تركمان منطقة الموصل

لم تتوقف الممارسات التعسفية لنظام البعث تجاه التركمان باية صورة. ففي عام ١٩٨٨ نفذت السلطات اعدامات بحق عديد من تركمان قضاء تلعفر التابع لمحافظة الموصل. وكان من بين من تم اعدامهم بيد السلطات: خليل احسان

تقي (مهندس معادن) وعلي اصغر حسن تقي (طالب في معهد الصناعة) ومحمد حسن تقي (طالب في المدرسة الثانوية) وخديجة محسن علي وهاب (ربة بيت) وسالم حسن تقي (معاون شرطة) وعدنان محسن علي وهاب (طالب في المعهد العالي التقني). وجاء اعدام السيدة خديجة محسن رغم كونها حاملا مثالا بارزا لوحشية النظام القائم انذاك واخلاله الواضح بمبادئ العدالة والقانون وحقوق الانسان.

وابتداء من عام ١٩٨٩ بدأ نظام البعث بممارسة ضغوط مماثلة وشديدة على التركمان الشبك القاطنين في منطقة الموصل. فقد اجبرت السلطات سكان قرى خرابا وكوكجالي وبازوايا وقره تبه الواقعة في منطقة مصب رافد الزاب الاعلى الى نهر دجلة على اخلاء قراهم وتم اسكانهم بالقوة في منطقة حرير التابعة لمحافظة السليمانية وفي مناطق عديدة اخرى من شمال العراق. ولم يكن لهذا الاجراء من سبب الا لكون اهالي هذه القرى من التركمان. كما تم تنفيذ احكام بالاعدام بحق ستة من شباب التركمان من عائلة "شاقوللي" من اهالي "سلامية" التي هي احدى القصبات التركمانية قرب مدينة الموصل. وكان من بين هؤلاء الاخوان الشهيدان عسكر احمد شاقوللي وعبدالرزاق احمد شاقوللي.

الكوارث التي ولدتها حرب الخليج

افرزت الحرب العراقية - الايرانية التي استمرت امدا طويلا دونما هدف او نتيجة تذكر، افرزت ازمة اقتصادية عنيفة زادت من مشاعر الكراهية لدى افراد الشعب تجاه نظام حزب البعث الحاكم في العراق انذاك. وانساق نظام بغداد الذي فقد مصداقيته وهيبته بدرجة كبيرة وراء مغامرة جديدة بعدما تبين له انهيار معنويات افراد الشعب. وهكذا لجأ النظام في الثاني من شهر اغسطس لعام ١٩٩٠ الى الدخول في مغامرة احتلال دولة الكويت كما هو معروف. واستتبع ذلك تحشيد هائل لقوات عسكرية تابعة لعديد من الدول على رأسها الولايات المتحدة الامريكية تحسبا لاحتمال هجوم تشنه القوات العراقية على المملكة العربية السعودية. واصدر مجلس الامن المنبثق من هيئة الامم المتحدة في السادس من اغسطس قرارا برقم ٦٦١ يقضي بحظر اقامة او ادامة كافة انواع

العلاقات التجارية مع العراق. ووجه المجلس نداء الى الدول الاعضاء لحماية اموال ومودوعات الحكومة الكويتية المشروعة. وبادر نظام بغداد في خضم هذا الصراع الدولي الى الاسراع بخلق جو يساعد على عقد الصلح مع ايران. ففي يوم ١٥ اغسطس وفي حركة تكتيكية مفاجئة اعلن العراق عن استعداده لقبول الشروط الايرانية لانهاء حرب الخليج، بينما انقسم العالم العربي على نفسه في موضوع احتلال العراق للكويت. ففي حين بادر الاردن وبعض من الدول العربية الى شد ازر النظام الحاكم في العراق وتقوية معنوياته واظهار التأييد لما قام به، وقفت اغلبية الدول العربية الى جانب القائلين بضرورة الانسحاب الفوري للعراق من الكويت ولزوم دفعه تعويضات لها عما الحقه بهذه الدولة من اضرار قد تصل الى ١٢ مليار دولار.

وعلى اثر قيام قوات التحالف بشن الهجوم على العراق ليلة ١٣ – ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ اصيب العراق بشلل تام ومفاجئ في كافة المناحي. فقد اصاب الخراب كافة مؤسسات الاتصالات والاعلام وخدمات الماء والكهرباء والمرافق العامة وعاش الناس في العراق في جو من الخوف والهلع وعدم الاطمئنان مما جعل العراق الذي عانى ويلات الحروب سنوات طويلة في وضع لا يحسد عليه ابدا. وفقد الجيش العراقي خلال شهر واحد قدرته على الدفاع عن البلاد بشكل تام. وانتهت الحرب بعد انسحاب العراق من الكويت واستسلامه لقوات التحالف. على ان اضطرار العراق الى دفع تعويضات الحرب وما سبقه من حصار اقتصادي مفروض على البلاد جعلت الامور تتفاعل لتصل الى ذروة التازم والمعاناة التامين مما جر افراد الشعب الى حالة من العوز والفقر واليأس ليس لها مثيل مما افرز حركات تمرد كثيفة ضد النظام القائم انذاك وذلك في جنوب العراق وبالاخص في المناطق التي يمثل الشيعة الاكثرية فيها. اما في المناطق الشمالية فقد شرع الاكراد بدورهم بالتمرد وعاشت البلاد في ظل من التأزم والفوضى. فبالاضافة الى حالة البؤس والفقر والحاجة التي كان الناس يرزحون تحتها، انتاب الناس شعور بالرعب من جراء حالة الفوضى هذه.

على ان المواطنين التركمان في المناطق التركمانية كافة وعلى رأسها مدينة كركوك استمروا على متابعة الاحداث بهدوء حذر يشوبه القلق الشديد. ومع

ذلك فقد حصلت حركات تمرد ضد نظام البعث في كركوك ايضا قام بها الاكراد القادمون من الشمال.

بدأ التمرد بحركة انتفاضة تخللتها عمليات قتل اعضاء حزب البعث الذين امكن القبض عليهم. غير ان اغلب كبار منتسبي حزب البعث في كركوك كانوا قد فرّوا في الواقع الى بغداد. وفيما بعد تحولت حركة الاغارة على منتسبي البعث التي قامت بها الميليشيات الكردية المسلحة الى نهب دور البعثيين والمواطنين العرب عامة. بل ان عددا كبيرا من المباني الحكومية تعرضت للحرق والنهب. وتم حرق ملفات وارشيف مديريات الأمن والاستخبارات والشرطة ومراكز واقسام الشرطة وتم اطلاق سراح المسجونين واخلاء السجون من المحكوم عليهم. كما تم الاستيلاء على بناية مقر حزب البعث ووضعت اليد على الوثائق والملفات والاوراق الموجودة فيها. وكان من بين الدوائر الرسمية التي نالت نصيبها من العبث والتخريب مؤسسات مهمة ذات خصوصية تدوين وحفظ الوثائق مثل مديريتي الطابو والنفوس (التسجيل العقاري والاحوال المدنية). واستمرت اعمال السلب والنهب في المدينة لغاية يوم ٢٦ مارس من ذلك العام.

ففي يوم ٢٦ مارس وصلت القوات المسلحة التي تم ارسالها من بغداد لاخماد حركة العصيان الى مدينة طوزخورماتو التي هي احد أهم مراكز الاستيطان التركمانية. وفي هذه المدينة الباسلة تعرض العديد من شباب التركمان الابرياء في نفس ذلك اليوم الى القتل الوحشي بالنيران التي اطلقها الجنود عليهم. وكان من بين من امكن تثبيت اسمائهم في هذه المجزرة الجائرة التي ارتكبت دونما سبب معقول كل من: محمد شاكر (سائق)، احمد محمد احمد (سائق)، فاضل قنبر (صباغ)، عباس محمد طورشوجي (صاحب مهنة حرة)، ساكنة قنبر (ربة بيت)، علي صادق (جندي)، آينور حميد مصطفى (طالبة – عمرها ١٨ عاما)، علي تقي (جندي)، فاضل علي (جندي)، حسين يونس (طالب – عمره ١٢ عاما).

وفي نفس اليوم ايضا قامت قوات الجيش باطلاق النار على عدد من الشباب التركمان في قصبة تازة خورماتو. وكان من بين من امكن تثبيت اسمائهم من الذين استشهدوا في هذا الحادث: عسكر تقي بشير (مزارع) وعلي عبدالله خضر (طالب في معهد التكنولوجيا). واتضح اننظام بغداد ارادت ان تنتقم من المواطنين بهذه الاساليب الوحشية اثر ما اصابها من فشل ذريع على كل الاصعدة.

الهجرة الجماعية للمواطنين من كركوك

كانت طلقات المدافع التي بدأت تصيب انحاء مختلفة من مدينة كركوك في يوم ٢٦ مارس١٩٩١ نذيرا باقتراب قوات الجيش الزاحفة باتجاه المدينة من بغداد. وكان لقصف هذه القوات المدينة اثرا مباشرا في حدوث حالة من الذعر لدى الاهالي ومحاولتهم الفرار الى اي مكان آمن من هذا الجحيم الذي ظهر واضحا انه يقترب منهم بسرعة. وتدفق افراد الجيش في المدينة من جناحين ليصبوا نيران اسلحتهم على المواطنين المدنيين العزل من السلاح بصورة عشوائية بينما كانت الميليشيات الكردية المسلحة قد تركت المدينة قبل ذلك بقليل. وعاش الناس حالة من الرعب وهم مكتوفي الايدي تجاه القوات المغيرة على المدينة. وانتاب الناس الحيرة بين أمرين احلاهما مرّ، وهو ان يمكثوا في المدينة ليلاقوا مصيرهم او ان يتركوها بحثا عن ملاذ آمن في اي مكان آخر. واختارت مئات العوائل ان تترك كركوك ليتجهوا هم واطفالهم نحو شمال البلاد. ووصلت قوات الجيش مشارف المدينة ثم باشرت بالتقدم الى داخلها عندما لم يلاقوا اية مقاومة بينما كانت الغالبية العظمى من العوائل التي فضلت المكوث في المدينة تنتظر مصيرها المرعب دون حول او قوة. وبالفعل فقد سقط عدد كبير من المدنيين ضحايا بنيران افراد القوات المسلحة المهاجمة كما قضى عدد من المواطنين الابرياء نحبهم بفعل القنابل التي سقطت على دورهم. وعاشت المجاميع التي تحركت نحو التون كوبري واربيل حالة دراماتيكية مفجعة خلال رحلتهم هذه. فقد كانت القوات المسلحة تلاحق الاهالي الذين كانوا يتدافعون للنجاة بحياتهم وتصليهم بنيران اسلحتها، بينما كانت الطائرات المروحية تساند تلك القوات وتصلي المدنيين الذين كانوا في حالة يرثى لها بنيران رشاشاتها من الجو.

مجزرة التون كوبري (٢٨ مارت / مارس ١٩٩١)

احكمت قوات الجيش سيطرة نظام بغداد على مدينة كركوك يوم ٢٧ مارت. ولما شعر اهالي مدينة التون كوبري التركمانية بانهم غير آمنين بدورهم في بلدتهم، باشروا بالنزوح منها متجهين نحو مدينة اربيل. غير ان عديدا من العوائل واصلوا رحلتهم نحو الحدود التركية شمالا سائرين على الاقدام مسافات تزيد على بضع

مئات من الكيلومترات. واستولت قوات الجيش على مدينة التون كوبري يوم ٢٨ مارت ١٩٩١ ليرتكبوا فيها ابشع الجرائم ضد سكان هذه المدينة.

فقد جمعت قوات الجيش نحوا من مائة شاب في احد الميادين وصبوا عليهم نيران رشاشاتهم بزعم اشتراكهم في حركة التمرد دون اي تحقيق او محاكمة ولو كانت صورية ودون ان يتركوا لهم فرصة الدفاع عن انفسهم او اثبات براءتهم. وكان من بين الشهداء ضيوف وفدوا الى المدينة لزيارة اقاربهم جاهلين المصير الذي ينتظرهم هناك. ولم يتورع افراد الجيش عن قتل عوائل بأسرها تضم اطفالا في السابعة او الثامنة من عمرهم. وفيما يلي بيان لاسماء ومهن وتواريخ ميلاد شهداء التون كوبري الذين وقعوا صرعى هذه المجزرة الوحشية التي تشكل ابشع جريمة ارتكبت بحق الشعب التركماني في العراق [١٠٢].

قائمة اسماء شهداء التون كوبري

الاســـم	تاريخ ومحل الولادة	المهنة
عباس صلاح سعيد	١٩٧٣ - كركوك	طالب
عبدالله كهيه	تازه خورماتو	متقاعد
عبد السلام رشيد حسن	١٩٧٢ – التون كوبري	جندي
عادل بايز خورشيد	١٩٧٢ – كركوك	طالب
عدنان خالد مندان	١٩٥٨ – التون كوبري	موظف
احمد انور عبدالله	١٩٤٢ – كركوك	تاجر
علي عبدالله كهيه	تازه خورماتو	طالب
علي حسين مالو	تازه خورماتو	جندي
عامر مدحت عزت	١٩٦٠ – التون كوبري	ملازم
اتيلا احمد انور	١٩٧٦ – كركوك	طالب
اتيلا ناصح بزركان	كركوك	طالب
اياد قادر رحمان	١٩٦٦ – كركوك	جندي
عزيز علي سعيد	١٩٥٥ – التون كوبري	متقاعد
عزيز تعجيل	تازه خورماتو	متقاعد
جبار صديق	١٩٥٧ – كركوك	جندي
جليل فتحي م. احمد	١٩٤٥ – كركوك	متقاعد
جمال احمد فرج	١٩٦٢ – كركوك	ضابط احتياط

جمال شكر ساقي	تازه خورماتو	عامل
جنكيز مظلوم نوري	١٩٦٨ – التون كوبري	موظف
جودت حيدر بهرام	تازه خورماتو	جندي
جتين اسعد بهجت	١٩٧٤ - التون كوبري	طالب
اردال احسان محمود	١٩٧٢ – التون كوبري	طالب
ارشد خورشيد رشيد	١٩٥٥ – التون كوبري	معلم
ايوب صلاح سعيد	١٩٧٥ – كركوك	طالب
فاضل جهاد فتاح	١٩٥٤ – كركوك	موظف
خليل فتحي م. احمد	١٩٤٥ – كركوك	متقاعد
حامد غريب	تازه خورماتو	سائق
هاني مدحت عزت	١٩٧٠ – التون كوبري	طالب
هاشم حيدر بهرام	تازه خورماتو	جندي
هاشم محمد توفيق	١٩٦٦ – التون كوبري	موظف
حيدر غيدان	تازه خورماتو	مزارع
هشام احسان علي	١٩٧١ – التون كوبري	جندي
حسين علي احمد	١٩٥٨ – كركوك	ضابط احتياط
هـ. أ. اكبر سليمان	تازه خورماتو	طالب
احسان علي فيض الله	١٩٣٢ – التون كوبري	مزارع
احسان محمود ولي	١٩٤٠ – التون كوبري	متقاعد
عماد محمد رشيد	١٩٦٠ – كركوك	موظف
عصام مدحت عزت	١٩٦٢ – التون كوبري	طالب
عصام عثمان جميل	١٩٦٤ – كركوك	مقاول
اسماعيل شكر سيلاو	تازه خورماتو	جندي
قاسم محمد توفيق	١٩٦٢ – التون كوبري	موظف
منصور مظلوم نوري	١٩٦٧ – التون كوبري	جندي
محمد عطار	١٩٤٠ – كركوك	تاجر
محمد خالد مندان	١٩٥٢ – التون كوبري	معلم
محمد رشيد ولي	١٩٢٥ – كركوك	متقاعد
ملك فيصل سليمان	١٩٦٦ – التون كوبري	عريف
معظم عثمان علي	١٩٥٨ – كركوك	مضمد صحي

م. سليمان اسكندر	١٩٥٧ – كركوك	نائب ضابط
نجاة تقي	كركوك	
نجيب سعيد صالح	١٩٥٧ – التون كوبري	موظف
نوزاد قادر رحمان	١٩٦٨ – كركوك	طالب
نهاد عبد الكريم علي	١٩٦٥ – كركوك	طالب
نظام الدين ش. حمدي	١٩٥٨ – كركوك	موظف
نور الدين ترزي وولداه	١٩٤٤ – كركوك	خياط
نوري مظلوم نوري	١٩٧١ – التون كوبري	جندي
اورهان عبد الرحمن	١٩٦٧ – كركوك	جندي
عثمان جميل	١٩٣٠ – كركوك	تاجر
عمر خورشيد صالح	١٩٣٦ – التون كوبري	موظف
صباح احمد حمدي	١٩٤٤ – التون كوبري	متقاعد
صدام رشيد حسن	١٩٧١ – التون كوبري	طالب
صائب تاتار قادر	١٩٥٥ – التون كوبري	مهندس
صلاح سعيد صالح	١٩٥٨ – كركوك	تاجر
ستار رحمان عزيز	١٩٤٥ – التون كوبري	عامل
سعود خطاب عثمان	١٩٦٧ – التون كوبري	جندي
شهاب احمد فرج	١٩٦١ – كركوك	تاجر
شاهين ناصح بزركان	كركوك	طالب
شعلان فيصل سليمان	١٩٦٧ – التون كوبري	جندي
شكر حمدي محمد	١٩٣٢ – كركوك	متقاعد
طارق بايز خورشيد	١٩٦٣ – كركوك	معلم
توران احمد انور	١٩٧٤ – كركوك	طالب
يشار عبدالرحمن	١٩٦٥ – كركوك	جندي
زعيم اسماعيل حسن	١٩٦١ – التون كوبري	نائب ضابط
زين العابدين نجار	تازه خورماتو	عامل
زين العابدين ابراهيم	تازه خورماتو	طالب

ردود فعل التركمان القاطنين خارج العراق

افرزت سياسة القمع والقتل الجماعي التي اتبعها نظام بغداد البائد تجاه تركمان العراق حركة هجرة جماعية لالاف من المواطنين التركمان الذين اضطروا الى الفرار حتى الحدود التركية والايرانية في اوائل شهر نيسان/ ابريل من عام ١٩٩١. وتمكن نحو من ١٧ الفا من اولئك المواطنين من اجتياز الجبال والاراضي الوعرة والوصول الى الحدود التركية وهم في حالة يرثى لها من الانهاك بسبب الجوع والبرد والامطار الشديدة بعد ان فقد أعداد لا بأس بها منهم حياتهم في طريق الهجرة هذه. وفيما بعد منحت تركيا العراقيين المهاجرين من التركمان والاكراد حق اللجوء الى تركيا. وبذا تم اسكان نحو من ١٥ الفا من التركمان في مناطق شمدينلي ويوكسك اوفا المحاذية للحدود التركية – العراقية، بينما التجأ قرابة سبعة الاف من التركمان الى ايران.

احدثت هذه التطورات رد فعل عنيف تجاه نظام بغداد بين المواطنين التركمان القاطنين خارج العراق. ففي الخامس من شهر نيسان/ ابريل من العام نفسه تجمع حشد كبير من التركمان امام القنصلية العامة العراقية في استانبول في مظاهرة احتجاجية سلمية. غير ان منتسبي القنصلية العامة لم يتورعوا عن اطلاق نيران الرشاشات على جموع المتظاهرين مما ادى الى مقتل اثنين من شباب التركمان توفي احدهما في موقع الحادث وفقدالشاب الثاني حياته بعد نقله الى المستشفى بوقت قصير، بينما اصيب متظاهر آخر بجروح بالغة. واحدث خبر هذه الجريمة البشعة تداعيات كبيرة لدى الرأي العام التركي تجاه نظام بغداد وطلبت سلطات الأمن التركية من القنصلية العامة تسليم القتلة الذين اطلقوا النار على المتظاهرين. ولامتناع المسؤول العراقي عن تسليم الجناة عمدت سلطات الأمن الى تطويق بناية القنصلية العامة ومنع خروج اي شخص منها او دخوله اليها.

وفي التاسع من نيسان/ ابريل تم تشييع جنازة الشهيدين نجدت اسعد بقال اوغلو (١٩٥٩ – ٥ نيسان ١٩٩١) ويلماز سعيد حاجي اوغلو (٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ – ٥ نيسان ١٩٩١). وشارك في مراسيم التشييع اكثر من اربعة آلاف شخص. وبعد اداء صلاة الجنازة على الفقيدين في جامع فاتح، سار الموكب في احتفال مهيب لم تؤثر فيه الامطار التي كانت تهطل بغزارة. ووصل الموكب

الحزين لشهيدي الديمقراطية الى مقبرة الشهداء في منطقة طوب قابي حيث تم مواراة الفقيدين التراب [١٠٣].

استمر تطويق بناية القنصلية العامة العراقية في استانبول من قبل قوات الأمن التركية خمسة عشر يوما قامت سلطات الأمن بعدها بتحديد مهلة جديدة لتسليم الجاني او الجناة مهددة بانها ستقتحم البناية عند انتهاء المهلة لألقاء القبض على القتلة. وعلى اثر ذلك استسلم القاتل لسلطات الأمن في ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٩١ واستلمت سلطات الأمن السلاح الذي استعمل في ارتكاب الجريمة [١٠٤].

مزيد من الاعدامات

بالرغم من حالة الاضطراب والفوضى والازمات التي ولدتها المقاطعة الاقتصادية والتي كانت البلاد ترزح تحتها، فان نظام بغداد واصل ضغوطه واجراءاته التعسفية تجاه تركمان العراق دونما هوادة. فقد غصت السجون بمئات من شباب التركمان المحكومين بالسجن مدى الحياة وفقد العديد منهم حياته في غياهب السجون. وكان من بين هؤلاء الشهيد فاتح شاكر كاظم الذي كان قد حكم عليه بالسجن المؤبد منذ ١٥ عاما وتوفي داخل السجن في عام ١٩٩٠ بسبب المرض الذي كان يعاني منه. وانضم انور محمود نفطجي بدوره الى قافلة الشهداء بعد معاناة في سجون النظام استمر ١٥ عاما حيث توفي داخل السجن في ٧ كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٩٣. وفيما عدا هذين الشهيدين فقد قدّر لمئات آخرين من الشباب التركمان ان يفنوا زهرة شبابهم في السجون والمعتقلات الى حين انهيار النظام في التاسع من شهر نيسان/ ابريل من عام ٢٠٠٣.

اقدم نظام البعث في شباط/ فبراير من عام ١٩٩٣ على اعدام ثلاثة من شباب التركمان هم: عباس مهدي رضا قنبر وعصام عمر جليل صاري كهيه وحسين صافي سلطان دونما ذنب جنوه. اما في ٢١ نيسان/ ابريل من نفس العام فقد اقدمت السلطات على اعدام الشاب تحسين قورقماز الذي كان لما يزل في الرابعة والعشرين من عمره دون سبب يذكر.

الشابة التركمانية التي احرقت نفسها من اجل تراب الوطن

(١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥)

زهراء بكتاش

استمر نظام البعث على سياسة تشتيت مراكز سكنى التركمان في مختلف انحاء العراق. فبالاضافة الى عشرات القرى التركمانية التي تم تهديمها وتهجير سكانها بالقوة الى مستوطنات وقرى جديدة استحدثها النظام لايواء العوائل العربية المستقدمة من جنوب العراق والذين كان النظام يسميهم في الاوامر والقرارات الرسمية بـ «المستفيدون»، بالاضافة الى هذا الاجراء التعسفي عمد النظام الى اخلاء منطقة «تسعين» التركمانية في كركوك من اهاليها واسكانهم في الاحياء المستحدثة في ضواحي هذه المدينة. وكان من بين هذه العوائل عائلة «بكتاش علي فيض الله» التركمانية المؤلفة من الاب والام واربعة اطفال والتي اجبرت على السكنى في منطقة ١ حزيران. وبتاريخ ١٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ اقتيد رب العائلة بكتاش الذي كان يتعرض منذ فترة الى مضايقات رجال الأمن، اقتيد الى مديرية أمن كركوك وتم هناك تسليمه خطابا رسميا يتضمن امرا بلزوم ترك العائلة مدينة كركوك خلال اربع وعشرين ساعة. وفي اليوم التالي حضرت قوات الامن الى بيت هذه العائلة لتنفيذ الامر عنوة. وامام الباب قابلتهم ابنة بكتاش المسماة «زهراء» لتصرخ في وجه المسؤول الامني قائلة انها لا تنوي ابدا ترك مدينتها ومهد صباها كركوك. خاطبت «زهراء» الجموع المحتشدة من سكان المحلة: «ايها الناس، انني ابنة كركوك، ولدت وعشت فيها انا وابائي واجدادي ولن اهاجر من مدينتي ولن اتركها. انني من اجل الاحتجاج على هذا الاجراء التعسفي ولاجل ان افتح طريق التحرر امام التركمان ولإعلاء مدلول كلمة التركمان، سوف الجأ توا الى حرق جسدي باشعال النار فيه. ان كركوك ستبقى لنا الى الابد والموت والعار للقتلة والظالمين». وبعد هذه الصرخة التي انطلقت من اعماق فؤاد هذه الفتاة التي كانت تئن تحت وطأة هذا الظلم، سكبت الفتاة المسكينة وعاء البنزين على ملابسها من قمة رأسها وحتى اخمص قدميها

واشعلت النار في ملابسها من القداحة التي كانت ممسكة بها. وفي لحظات وامام انظار الجميع تحولت الفتاة الى كومة مشتعلة من النار.

بعد هذه المأساة الاليمة اكملت عائلة الفتاة مراسيم العزاء في جو دراماتيكي أوقع الجميع في ذهول. وفي نهاية اليوم الثالث ولما عاد الوالد المفجوع بكتاش الى داره وجد رجال الأمن ينتظرونه امام باب المنزل. لقد حضروا لينذروا الاب المسكين للمرة الاخيرة ويطلبوا منه الرحيل عن المدينة فورا.

وفي اليوم التالي اي في ١٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ اركب رجال الأمن بكتاش علي وافراد عائلته عنوة في سيارة حمل (لوري) حيث تم نقل الاسرة الى اربيل[١٠٥].

لقد افرزت حرب الخليج واقعا جديدا تجسد في وضع التركمان القاطنين شمال خط العرض ٣٦ اي في المنطقة الآمنة التي استحدثتها قوات التحالف، ولم تكن مأساة تركمان العراق لتجد لها نهاية حتى هذه الايام. فالواقع ان عراقا لا تسوده ولا تراعى فيه مبادئ حقوق الانسان سيشهد بالتاكيد مآسي عديدة اخرى لتركمان العراق ولغيرهم من شرائح المجتمع العراقي وستدوم هذه المآسي الى اليوم الذي يتم فيه تأسيس الديمقراطية وتراعى في ظلها مبادئ حقوق الانسان ويتحقق السلام والأمن والاستقرار.

استمرار مأساة التركمان

يتسم الموقع الجغرافي لموطن تركمان العراق بكونه يشكل منطقة تفصل بين المناطق التي يقطنها العرب والاكراد. وبسبب هذا الموقع الجغرافي فقد تحمّل التركمان مضايقات ومعاناة اليمة من جراء المصادمات الدموية التي كانت تقع بين حين وآخر بين القوات الكردية المتمردة على السلطة العراقية وبين قوات الجيش العراقي. وادى استحداث المنطقة الآمنة في شمال العراق عقب حرب الخليج في عام ١٩٩٠ الى انقسام المناطق التركمانية الى شطرين. وتسبب ذلك في مأساة ظهرت باشكال متباينة عاشها التركمان في تلك المنطقتين. فقد بقيت المناطق التركمانية التي تقع جنوب خط عرض ٣٦ بيد نظام بغداد المركزي وهي مناطق تقطنها الاكثرية الغالبة من الشعب التركماني. اما التركمان الذين حاولوا

الاستمرار في العيش في المنطقة التي تقع شمال خط العرض المذكور فقد تركوا تحت رحمة نظام يفرض سيطرته على تلك المنطقة ولكنه لا يحوز على الشرعية الدستورية في الاوساط الدولية وليس له موقع محدد في مواصفات القوانين والأعراف الدولية.

تزايد الضغوط في مدينة كركوك التي يقطنها التركمان بكثافة غالبة

يقطن حوالي ٩٠ ٪ من مجموع نفوس الشعب التركماني في المنطقة الواقعة جنوب خط عرض ٣٦. ان هذا القطاع من الشعب العراقي الذي عانى صنوف العذاب والتنكيل من نظام بغداد البائد، لم يتخلص من هذا الظلم الا بعد انهيار ذلك النظام. وكانت اشد المناطق التركمانية التي تعرضت لسياسة التعريب والصهر القومي مدينة كركوك وما جاورها من مناطق تركمانية. واستمرت تلك الممارسات التعسفية التي شهدتها تلك المناطق بزخم لم يكن له مثيل في التاريخ اكثر من خمسة وثلاثين عاما. فقد وضع نظام البعث البائد حظرا على تملك المواطن التركماني لعقار في مدينته ومسقط رأسه وممارسة النشاط التجاري الذي كان ذلك النظام قد حصره على من هو من اصل عربي فقط ومن هو عربي بعثي على الارجح. بل وصل الامر الى حد منع تأجير المحلات التجارية الى اي شخص من اصل تركماني. وكانت ابواب التوظف سواء في الدوائر الحكومية او في شركة نفط كركوك او في المؤسسات الاقتصادية العائدة للدولة مسدودة بوجه التركمان تماما. وكل ذلك وكثير غيره هي ولا شك ممارسات تخالف ابسط مبادئ حقوق الانسان. وادى حصر تاجير المحلات التجارية في كركوك وما جاورها على المواطنين العرب وحدهم ومنع المواطن التركماني من الحصول على وكالة تجارية من مؤسسات الدولة الاقتصادية، الى اجبار التركمان على استئجار تلك المحلات او الحصول على الوكالات باسم احد المواطنين العرب وبالتالي اضطراره الى ادخال ذلك المواطن العربي كشريك له في المحل التجاري الذي يفتحه ويديره بنفسه وبراسماله الشخصي. واصبح ذلك العربي شريكا يجني نصف ارباح ذلك النشاط التجاري دون ان يشترك فيه بجهد او برأسمال. واضحى شأن المواطن التركماني في وطنه شأن ذلك المستثمر

الاجنبي الذي يرغب في اقامة مؤسسة تجارية في بعض بلدان الشرق الاوسط والذي يضطر بحكم قانون تلك البلاد ان يشرك معه في تجارته او عمله شخصا من مواطني ذلك البلد. اي ان التركماني اضحى بحكم الاجنبي في وطنه.

ولم يكن بوسع المواطن التركماني الذي يتابع ابسط معاملة له في اية دائرة رسمية غير دفع رشاوى بمبالغ كبيرة من اجل انجاز وتمشية تلك الاعمال. كان المواطن التركماني يلقى الاستصغار والتجريح اينما حل وحيثما وجد. وبالرغم من كل هذه الممارسات اللا انسانية، فان التركمان لم يفقدوا شعورهم بالمواطنة الصادقة وصلتهم الروحية والمعنوية بوطنهم العراق وكانوا ولا يزالون اكثر قطاعات الشعب العراقي ممن ينادي بوجوب الحفاظ على وحدة تراب الوطن العراقي.[١٠٦]

تخريب التراث الثقافي في قلعة كركوك

نفذ النظام الحاكم في العراق قبل انهياره خطة سرية تستهدف ازالة شواخص التراث التركماني في مختلف المناطق وعلى رأسها قلعة كركوك التاريخية. وكانت اولى مراحل هذه الخطة اخلاء الدور الكائنة في القلعة من سكانها واغلاق الابواب المؤدية الى داخل القلعة. وباشر النظام بعد ذلك بتهديم الدور التي تحمل الطابع المعماري التاريخي الفريد والتي تعود ملكيتها جميعا الى مواطنين تركمان بحجة القيام بترميمات في القلعة وتحسين شكلها. وبلغ عدد مساكن التركمان المهدمة والتي كانت تعتبر نماذج رائعة ومثالا بارزا للتراث الثقافي التركماني، نحوا من خمسمائة مسكنا او يزيد. وتحول هذا التراث الذي يعود

جانب من قلعة كركوك

تاريخه الى ٤٥٠٠ عاما الى ساحة منبسطة خالية من اي بناء بعد ان كان يمثل احد رموز وشواهد مدينة كركوك ونموذجا غنيا للتراث العراقي ككل.

ان ازالة هذه النماذج من النسيج المعماري التاريخي والديني والسكني والذي يضم في طياته معطيات ثقافية وتراثية تعود الى آلاف السنين، تعد في الواقع جريمة لا تغتفر ترتكب ضد الانسانية. اضف الى ان تخريب معطيات الثقافة التاريخية التي تعد ملكا مشتركا للعالم ككل، عمل يخالف احكام وثيقة فينيسيا (مايس ١٩٦٤) وتصريح نيروبي الصادر في الجلسة العامة التاسعة عشرة لمنظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الامم المتحدة (نيروبي – ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦).[١٠٧]

الضغوط التي مورست بحق التركمان في المنطقة الآمنة

كان التكمان الذين يحاولون ادامة كيانهم ووجودهم في المنطقة الواقعة شمال خط العرض ٣٦ يعانون بدورهم من مصاعب ومضايقات جسيمة. والواقع ان التركمان يتعرضون في المنطقة التي تدعى بـ «شمال العراق» ومنذ عام ١٩٩٠ الى عمليات ارهابية شديدة تمارس من قبل النظام الحاكم هناك. فقد قامت بعض الاحزاب السياسية في المنطقة بمناورات سياسية من اجل اقامة دولة في شمال العراق وسلكت من اجل ذلك مختلف الاساليب السرية والعلنية بعد الوضع الذي فرض نفسه في عام ١٩٩٠ مستهدفة في ما تستهدفه تحجيم دور التركمان في المنطقة.

ولم تر هذه الجهات بأسا من التعاون مع نظام بغداد البائد من اجل اقصاء التركمان عن مدينة اربيل التي تبذل المحاولات لأتخاذها عاصمة لشمال العراق، فقامت في ٣١ اغسطس ١٩٩٦ بدعوة الجيش العراقي الى اربيل وباعتقال ٣٤ تركمانيا من العاملين في المؤسسات التابعة للاحزاب التركمانية وتسليمهم الى جلاوزة نظام بغداد. وتسبب ذلك في استشهاد عديد من الشباب التركمان من امثال آيدن شاكر عراقلي ومحمد رشيد طوزلو وعلي عبد المجيد يايديلي وفرهاد قاسم كركوكلي ويلماز خليل محي الدين. وقامت الميليشيات التابعة لتلك الجهات بالاغارة على الابنية العائدة للمؤسسات التابعة للجبهة التركمانية ونهب وسلب

محتوياتها وسرقة اجهزة الكومبيوتر وسائر الاثاث والحاجيات الثمينة وتخريب مرسلات الاذاعة والتلفزيون التركماني وسرقة الاجهزة الموجودة فيها.

وتكرر نفس المأساة في عام ١٩٩٧ حينما قامت تلك الجهات بالقاء القبض على عديد من شباب التركمان بحجة كونهم جواسيس لجلال الطالباني او لصدام او للحزب الكردي غير المشروع في تركيا، واخضاعهم لانواع التعذيب واصدار احكام بالسجن بحقهم. وفي يوم ٨ مايس من عام ٢٠٠٠ وبينما كانت الاجتماعات معقودة بين الجبهة التركمانية وبين الحزب الكردي، قام بعض رجال الحزب المذكور بالاستيلاء على بناية اتحاد الطلبة التركمان والقاء القبض على افراد الحماية المتواجدين في البناية واخضاعهم للتعذيب الجسدي. ولم يكتف اولئك بهذا الاجراء بل قاموا بتهديد كافة اصحاب الابنية في اربيل واجبارهم على عدم تاجير ابنيتهم الى المؤسسات العائدة للتركمان.

واظهرت احداث الحادي عشر والثاني عشر من تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٠ ان هذه الجهات لم تكف عن اراقة دماء التركمان. فقد تواردت الانباء في تلك الليلة باغارة قوات من البيشمركة من ذوي الخوذات الحمر المتدربين عسكريا على بناية الجبهة التركمانية مستعملة في هجومها الاسلحة الثقيلة. واحدثت تلك الانباء توترا وغيضا كبيرين في المحافل التركمانية. وقد استشهد في هذا الحادث شابان تركمانيان كانا يقومان بحراسة المبنى وهما فريدون محمد فاضل وعبدالله

(صور بعض شهداء كركوك)

ايدن مصطفى حميد

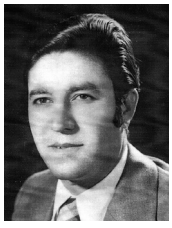
جودت آوجي

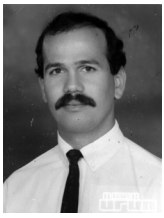
يلماز حاجي اوغلو

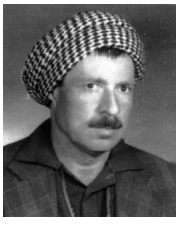
سيد هادي

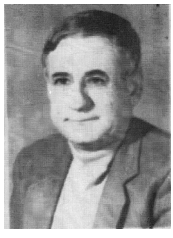
ايدن شاكر عراقي

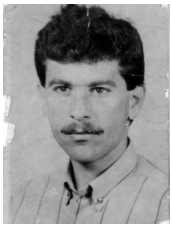
سالان فيصل سليمان

عادل خورشيد. وجاءت وفاة احد هذين الشابين بسبب رميه من سقف البناية بينما كان لا زال جريحا. كما تسبب هذا الاعتداء في اصابة ثلاثة من الشباب التركمان بجروح بالغة. ان هذا الحادث الذي يصور ويجسم مشاعر العداء نحو المجتمع التركماني، يدل بصورة قاطعة على ان ان التركمان ليسوا ولم يكونوا في اي وقت في امان في تلك المنطقة.

واستمرت الضغوط باساليب وحجج متنوعة على ادارات المدارس التركمانية في المنطقة بهدف اعاقة وتحجيم التعليم في تلك المدارس التي بلغ مجموعها ٢١ مدرسة تتوزع بين خمس دور حضانة واحدى عشرة مدرسة ابتدائية وخمس مدارس ثانوية تقوم باجمعها بتدريس حوالي ثلاثة آلاف طالب تركماني يتعلمون ايضا اللغة العربية اللغة الرسمية لدولة العراق.

على ان ادارات تلك المدارس اجبرت على الاقتصار على تدريس اللغة التركية لطلابها بواقع حصتين فقط في اليوم الواحد. كما اجبرت ادارات محطة التلفزيون ومحطتي الاذاعة العائدة جميعها للتركمان على بث برامج باللغة الكردية بجانب البث التركماني. [١٠٨]

وكما يظهر من جميع هذه التطورات السلبية، فان التركمان وقعوا بين فكي الكماشة من قبل نظام بغداد البائد من جهة والانظمة الحاكمة في شمال العراق من جهة اخرى بسبب السياسة العدوانية المطبقة ضدهم من قبل تلك الانظمة التي استهدفت عزل وتهميش التركمان سياسيا.

ولم يكن معلوما هل انه سيكون بوسع تركمان العراق الذين لازمهم سوء الحظ عقودا طويلة من الزمن، ان يتنفسوا الصعداء في العهد الجديد وان ينالوا حقوقهم القومية والسياسية والثقافية والادارية شأنهم شأن سائر قطاعات وشرائح ومجتمعات الشعب العراقي.

الهوامش:

١- مديرية ارشيف الدولة التابعة لرئاسة الوزراء Musul - Kerkük İle İlgili Arşif Belgeleri (١٥٢٥ - ١٩١٩) انقرة ١٩٩٣ ص ٣٩٧ .

٢ - قحطان عبوش التلعفري ، ثورة تلعفر ١٩٢٠ ، بغداد١٩٦٩ ص ٦٢

٣ - كان سعدون باشا العجمي شيخ مشايخ الكويت نصيرا قويا للعثمانيين وكافح ضد الانجليز في العراق طوال فترة الحرب العالمية الاولى ، وانتقل بعد هزيمة العثمانيين الى الاناضول حيث شارك في حروب الاستقلال التركية . واستقر سعدون باشا فيما بعد في تركيا ومكث فيها لحين وفاته بانقرة عام ١٩٦٠ .

٤ - Atatürkün Tanimi - Telgraf ve Beyanatları ٥ (١٩١٧ - ١٩١٨) انقرة ،١٩٦٤، ص ٣٨ .

٥ - Musul Meselesi ve Irak Turkleri, Kadir Misiroğlu، استانبول ١٩٧٢، ص ١٨٨- ١٨٩، هامش رقم ١٠٧.

٦ - Ingiliz Belgeleriyle Musul Sorunu, Kemal Melek، (1890 - 1926) استانبول ١٩٨٣ ص ٤٠ .

٧ - Williard Philip Ireland العراق ، دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة ، جعفر خياط ، بيروت ١٩٤٩ ، ص ٢٠٦ - ٢٠٩ .

٨ - قحطان عبوش التلعفري ، المصدر السابق، ص ٢١١ -٢١٢ .

٩ - Musul Meselesi Kronolojisi, Mim Kemal Öke ، استانبول ١٩٨٧ ص ٥٨ - ٥٩ .

١٠ - Williard Philip Ireland ، المصدر السابق، ص ٢١١ -٢١٢ .

١١- Kemal Melek المصدر السابق، ص ٤٠ .

١٢ - Kemal Melek المصدر السابق، ص ٤١ .

١٣ - Kemal Melek المصدر السابق، ص ٤٠ .

١٤ - شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق، جلد ١، بغداد ١٩٦١ ، ص ١٤٠ - ١٤٣ .

١٥ - شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

١٦ - Zubaida Umar, "The Forgotten Minorty : The Turkomans of Iraq", Inguray 462, February 1987 ، Page 39.

١٧ - شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص ١٣٥- ١٣٨ .

١٨ - قحطان عبوش التلعفري ، المصدر السابق، ص ١٨٤ - ١٩٠ .

١٩ - ان كلمة (ليفي) هي كلمة انجليزية تعني المتجمع والمختلط او الصبي الذي تتم تربيته واعداده منذ الصغر لأستخدامه في الجيش

٢٠ - عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جلد ١ ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٠٦ - ٢١١ .

٢١ - انظر المعلومات التي جمعها البروفيسور الدكتور عثمان شنكونل حول تفاصيل هذا الحادث : نفعي دميرجي، كركوك بين الأمس واليوم (تاريخ كركوك السياسي) ، استانبول ١٩٩٠ ، ص ٢٧ - ٣٢ .

٢٢ - عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، ص ٢١٠ - ٢١١ .

٢٣ - Fethi Tevetoğlu، (Musul Süleymaniye ve Kerkükle Ilgili Atatürkün Bir Mektubu) ، مجلة Tarih Hayat، ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٢، ص ٦ - ٧.

٢٤ - Enver Esenkova، (Insan Hakları Yönünden Irak Türkleri)، مجلة Devlet ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٧١، ص ٦ .

٢٥ - Z Umar، المصدر السابق، ص ٣٩ .

٢٦ - Enver Esenkova ، المصدر السابق، ص ٦ .

٢٧ – مادة Türk Ansiklopedisi، Irak Türkleri، ص ٤٦٠ .

٢٧– A- Ömer Turan، Irakın Milletler Cemiyetine Girerken Yayınladığı Deklarasyonda ve Anayasalarda Türk ve Diğer Azınlıkların Hakları، Avrasya Dosyasi ، ١ /٣ ، ربيع ١٩٩٦، ص ٣١ – ٣٦ .

٢٨ – مادة " Kerkuk "، Anseklopedisi Türk ، ص ٤٩٩ .

٢٩ – Suphi Saatçi، Nazım Refik Koçak، مجلة Fuzuli، السنة ١ ، العدد ٢ ، مايس ١٩٨٧، ص ٨ و ١١ .

٣٠ – Z Umar، المصدر السابق، ص ٣٩ .

٣١ – مادة "Irak Türkleri"، المصدر السابق، ص ٤٦٠ .

٣٢ – Bülent Demirbaş، Musul Kerkük Olayı، استانبول ١٩٩١ ، ص ٩٢ – ٩٣ .

٣٣ – Enver Yakuboğlu، Irak Türkleri، استانبول ١٩٧٦ ، ص ١٩ – ٢٠ .

٣٤ – Fahir Armaoğlu، Siyasi Tarih (١٧٨٩ – ١٩٦٠) ، الطبعة الثالثة ، انقرة ١٩٧٥ ، ص ٨٠٩ – ٨١١ .

٣٥ – Bülent Demirbaş، المصدر السابق، ص ٩٥ .

٣٦ – Enver Yakuboğlu، Kerkük Katliamının Altıncı Yıldönümü، Otüken، ١٩ – ١٧ تموز ١٩٦٥، ص ٤ .

٣٧ – Osman Oğuz، Kerkük Katliamı، Fuzuli، ٤ /١ – ٥ ، تموز – اغسطس ١٩٨٧، ص ٦ .

٣٨ – Z Umar، المصدر السابق، ص ٣٩ .

٣٩ – Mahir Nakip، Kerkük Katliamı ، جريدة Türkiye ، ١٤ تموز ١٩٩١ .

٤٠ – Nermin Neftçi، " Kerkükten Geliyorum" ، Yeni Sabah، ١٨ كانون الاول ١٩٥٨ .

٤١ – Mahir Nakip ، المصدر السابق .

٤٢ – Z Umar ، المصدر السابق، ص ٣٩ .

٤٣ – Nermin Neftçi ، المصدر السابق .

٤٤ – Osman Oğuz ، المصدر السابق، ص ٦ .

٤٥ – Z Umar ، المصدر السابق، ص ٣٩ .

٤٦ – Nermin Neftçi ، المصدر السابق .

٤٧ – Osman Oğuz ، المصدر السابق، ص ٧ .

٤٨ – " Kerkük Katliamı" ، Devlet ، ١٥، ١٤ تموز ١٩٦٩ ، ص ١٠ .

٤٩ – Mahir Nakip ، المصدر السابق .

٥٠ – Mahir Nakip ، المصدر السابق . ١٥ تموز ١٩٩١ .

٥١ – جريدة Cumhuriyet ، ٢٠ كانون الاول ١٩٥٨ .

٥٢ – Z Umar ، المصدر السابق، ص ٣٩ .

٥٣ – Z Umar ، المصدر السابق، ص ٣٩ .

٥٤ – Osman Oğuz ، المصدر السابق، ص ٧ .

٥٥ – Habib Hurmuzlu، Beşirden Anılar، مجلة Türk Yurdu، المجموعة السابعة ، ٦٥ /١٣ ، ١١ كانون الثاني ١٩٩٣ ، ص ٣١ .

٥٦ – Etem İzzet Benice، " Irak Türkleri Hakkında Beklenen Izahat Resmi" ، جريدة Gece Postası ، ١٥ نيسان / ابريل ١٩٥٩

٥٧– Mehmet Emin Yalman ، Irak Türkleri، جريدة Vatan ، ٢٦ نيسان ١٩٥٩ .

٥٨ – Enver Yakuboğlu ، المصدر السابق، ص ٣٤ – ٣٥ .

٥٩ – Izzettin Kerkük ، Kerkük Katliamının Dördüncü Yildönümü، Türk Kültürü ، ٩ تموز ١٩٦٣ ، ص ٦٠ – ٦١ .

٦٠ – Osman Oğuz ، المصدر السابق، ص ٨ .

٦١ – " Kerkük Katliamı" ، المصدر السابق، ص ١١ .

٦٢ – Mahir Nakip، المصدر السابق . ١٧ تموز ١٩٩١ .

٦٣ – Izzettin Kerkük، المصدر السابق، ص ٦١ .

٦٤ – Mahir Nakip ، المصدر السابق .

٦٥ – Z Umar، المصدر السابق، ص ٤٠ .

٦٦ – Izzettin Kerkük ، المصدر السابق، ص ٦١ .

٦٧ – جريدة Cumhuriyet ، ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٩ .

٦٨ – Erşat Hürmüzlü، (28 Agustos 1960) Irak Türklerinin İlk Eğitim Kongresi ، Kardaşlık ، ٥ – ٤ /٨ ، اغسطس – ايلول / سبتمبر ١٩٦٨ ، ص ٣٨ – ٣٩ .

٦٩ – Ateş Sönmez ، Irak Türkleri Ilgili Yayınlar Hakkında Düşünceler، مجلة Türk Kültürü، ٢٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ٩٨ .

٧٠ – İlhan Darendelioğlu، Türkiyede Milliyetçilik Hareketleri، استانبول ١٩٦٨ ، ص ٣٠٢ – ٣٠٣ .

٧١ – Milli Yol، ٢٣ شباط ١٩٦٢/ فبراير ، ص ٨ – ٩ .

٧٢ – مادة ,, Irak ،، ، Ana Britanica Ansiklopedisi، ص ٣٧٦ .

٧٣ – صلاح الدين الهرمزي ، دماء بريئة , بغداد ١٩٦٣ ، ص ١٨٤ – ١٨٥ .

٧٤ – Z Umar، المصدر السابق، ص ٤٠ .

٧٥ – مادة ,, Irak ،، ، المصدر السابق، ص ٣٧٦ .

٧٦ – Fazıl Demirci، Irak Türklerinin Dünü Bugünü، انقرة ١٩٩١ ، ص ٢٨ – ٢٩ .

٧٧ – Sönmez Ateş، " Irak Büyükelçiliğinin Beyanatı Etrafinda" مجلة Türk Kültürü، ٩ تموز ١٩٦٣، ص ٥٩ – ٦٠ .

٧٨ – وزارة الاعلام العراقية، منح الحقوق الثقافية للمواطنين التركمان والناطقين بالسريانية، بغداد ١٩٧٢، ص ٩.

٧٩ – Erşat Hürmüzlü، Irak Türkleri، استانبول ١٩٩١ ، ص ٣٥ – ٣٦ .

٨٠ – Mehmet Rasim، " Irak Türkleri: II Dunya Türklüğü "، مجلة Ocak ، ٥٦٤، المجموعة الثانية، اغسطس ١٩٧٢ ، ص ٦٦ .

٨١ – Z Umar، المصدر السابق، ص٤١– ٤٠ .

٨٢ – Elçin Şükrü (Celenklioğlu)، " Irak Türklerinden Haberler" مجلة Türk Kültürü، ٩٤ ، اغسطس ١٩٧٠، ص ١١٤ (٧٤٦) .

٨٣ – Acar Okan، " Kerkük Meselesi ve Geleceği" ، مجلة Ocak ، ٣٣ /٣ – ٣٤ – ٣٥ ، ايلول – تشرين الاول – تشرين الثاني ١٩٧٠ ، ص ١٠ .

٨٤ – Acar Okan، المصدر السابق، ص ١٠ – ١١ .

٨٥ – لمزيد من التفاصيل انظر : Çetiner Yilmaz ، İki Ateş Arasında، جريدة Hürriyet ، ٢٤ – ٢٨ كانون الثاني ١٩٧١ ، Kerkük Türkleri ,, ، Suat Türker ،، ، جريدة Milliyet ، ١٦ – ٢١ كانون الاول ١٩٧١ .

٨٦ – Nazmi Sevgen I، Kerkük Türkleri ، مجلة Belgelerle Türk Tarihi Dergisi ، ٣٨ ، تشرين الثاني ١٩٧٠ ، ص ٨ .

٨٧ – جريدة Ulus ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٧١ .

٨٨ – Mehmet Rasim، المصدر السابق، ص ٦٥ – ٦٦ .

٨٩ – Kul Mehmet، " Kerkük Artıik Yok" ، مجلة Türk Dünyası، ١٠ /٤٠ ، كانون الثاني – شباط – مارت ١٩٧٦، ص ٣٩ .

٩٠ – Mehmet Rasim، المصدر السابق، ص ٦٦ – ٦٧ .

٩١ – Kul Mehmet، المصدر السابق، ص ٣٩ – ٤٠ .

٩٢ – Z Umar، المصدر السابق، ص٤١ .

٩٣ – M N Müftüoğlu، Türk Kültürü، İktisadi-İdari–Terbiyevi Bakımlardan Kerkükte Uygulanan Baskı ve Eritme Planı ، ٢٤٧، تشرين الثاني ١٩٨٣ ، ص ٦٢ (٧٥٠) .

٩٤ – Z Umar، المصدر السابق، ص٤١ .

٩٥ – جريدة Milliyet ، ٢٩ نيسان ١٩٧٦ .

٩٦ – M N Müftüoğlu ، المصدر السابق، ص ٦٢ (٧٥٠) .

٩٧ – M N Müftüoğlu ، المصدر السابق، ص ٦٧ – ٦٨ (٧٥٦ – ٧٥٥) .

٩٨ – وليد الحلي ، ١٩٦٨ – ١٩٨٨ Human Rights in Iraq ، (لم يذكر مكان الطبع) ، ١٩٨٨، ص ١٠٥ – ١٠٦.

٩٩ – Z Umar، المصدر السابق، ص ٤٢ .

١٠٠ – Z Umar، المصدر السابق، ص ٤٢ .

١٠١ – مجلة Yeni Düşünce، ٢١ تشرين الاول ١٩٨٧ .

١٠٢ – Monchengladbach، Irak Türkmenleri Şehitler Albümü – من منشورات جمعية التركمان، استانبول ١٩٩٣ ، ص ١٠ – ٢٠.

١٠٣ – جريدة Tercüman ، ١٠ نيسان ١٩٩١ .

١٠٤ – جريدة Hürriyet ، ٢٦ نيسان ١٩٩١ .

١٠٥ – Suphi Saatçi، Türkmen Kızı Zehranın Gerçek Hikayesi، مجلة Türk Edebiyatı، ٢٦٧ /٢٤ ، كانون الثاني ١٩٩٦ ، ص ٤٠ – ٤١ .

١٠٦– Suphi Saatçi، "İki ateş arasında kalan Türkmenlerin kaderi değişmeyecek mi" ، مجلة Kardaşlik العدد ١٢ (السنة الثالثة)، تشرين الثاني – كانون الاول ١٩٩٩، الصفحة ٨.

١٠٧– Osman Oğuz ، "Bağdat Yönetiminin Tarihi Çevre Tehribatı Durdurulmalıdır"، مجلة Kardaşlik، السنة ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ص ٤ و ٥.

١٠٨– صبحي ساعتجي، المصدر السابق، ص ٩ – ١٠.

الفصل السادس
التركمان في فترة الاحتلال

يمكننا ان نقول بأن الأمور لم تكن على ما يرام في العراق منذ الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق بتاريخ العشرين من شهر مارس لعام ٢٠٠٣ ولحد يومنا هذا. اضحى العراق بعد الاحتلال الأمريكي أشبه بقطار خرج عن سكته الحديد، ولم يستطع ان يستجمع قواه ولا ان يدخل في مصاف ووتيرة الدول التي تسير فيها الأمور بيسر ونظام. وكأن النظام السياسي في البلاد قد ارسى قواعده وساد الاستقرار في ربوعه، لتجري فيه ثلاثة انتخابات متتالية، لم تفلح بأجمعها في اعادة الأمور الى نصابها. ولم يبق لأي مواطن عراقي بعد الاحتلال من ضمانة لحياته او ممتلكاته، بحيث اضحى الناس يجرون مقارنة بين الوضع الذي كان سائدا في عهد صدام وبين المآسي التي يعيشونها هذا اليوم وشاعت بينهم مقولة « ان نظام صدام كان سيئا، ولكن الوضع اضحى اكثر سوءا الآن».

ولم تستمر فرحة الشعب العراقي بالتخلص من نظام صدام الدكتاتوري طويلا. وباستثناء الأكراد، فان جميع القطاعات القومية اضحت غير راضية عن الطريق الذي تسير نحوه البلاد. ان الشعب العراقي المسالم الذي لم تدم فرحته بالتخلص من نظام صدام طويلا، بدأ يشعر باليأس والقنوط ازاء جرائم الارهاب التي يعيشها بشكل يومي، وبدأ الأمل يخبو شيئا فشيئا لدى المواطن الذي يفتقد اليد القوية لسلطة الدولة.

والمعلوم ان لكل مكوّن في العراق قوة وطاقة كامنة يتحرّك ويتصرّف على وفقها. وكان بإمكان العرب الشيعة منهم والسنّة، بما يملكونه من حجم وقوة، ان يحوزوا على الأغلبية اللازمة لإدارة البلاد لو انهم استطاعوا التوحّد والحركة معا. وبالرغم من كون الطرفين الشيعي والسنّي ينتميان الى نفس الأصل القومي العربي، فقد جرى استقطابهم وتأسيس بنيانهم وكأنهم ينتمون الى قوميتين مختلفتين، مما

ادى الى تشتتهم واضعاف قوّتهم. واذا كان لا بد من الصراحة في هذا المجال، فلا بد من القول بأن تلك المجموعتين اجبرتا من قبل قوى معينة على ان تقدما تنازلات الى مكوّن معيّن عن طريق ايقاع الضغينة والبغضاء بينهما بشتى الوسائل.

ان اكثر الجهات التي استفادت من هذا الوضع هو الحزبان الكرديان. وان علينا ان نقبل بأن امكانية تحرك هذين الحزبين بحرية في مجالين معيّنين، قد اكسبتهما تفوّقا كبيرا. وأول هاتين النقطتين هو امكانهما استعمال قوات الميليشيا التي تملكانها كلما وقعوا في ضيق كوسيلة لإيجاد حلول لمشاكلهما. اما النقطة الثانية، فكانت لجوء الحزبين الى طلب حماية الولايات المتحدة الأمريكية وسائر القوى الغربية لهما. وقد استطاع الحزبان الكرديان الحصول على مكاسب كبيرة جدا بفضل تحركهما معا الى هذا اليوم على الأقل.

على ان الانتخابات الثلاثة التي جرت في العراق بعد الاحتلال كتمهيد لعملية إرساء الديمقراطية في العراق، لم تنجح في خلق الثقة بالديمقراطية لدى الشعب. وبالاخص فان ممارسة ما لا يخطر على البال من تلاعب وتحايل شاب هذه الانتخابات مثل العنف والتهديد وسرقة الاصوات واستعمالها بشكل مكرّر واللجوء الى التحايل والتزوير في عمليات فرزالأصوات، قد جعلت الشعب ينظر الى النظام الديمقراطي ببرود. ان عدم احترام ما ادلى به المواطنون من اصوات واستصغار شأنهم واللعب باختياراتهم قد ادى الى رد فعل سلبي لدى المواطنين. ان اتخاذ القرارات ليس على اساس النتائج التي افرزتها صناديق الاقتراع، بل وفق الاتفاقات السرية خلف الكواليس، كان من ضمن العوامل التي أدت الى اضعاف ثقة الشعب بالنظام الديمقراطي.

ان اول ما قامت به قوات الاحتلال الامريكي بعد احتلالها العراق، كان الغاء الجيش وتشكيلات الأمن والاستخبارات في البلاد. ويفتقر العراق اليوم الى نظام التجنيد الالزامي، ولا يتم استدعاء من يبلغ عمره الثامنة عشرة لأداء الخدمة العسكرية. وبينما تسعى الدولة لتحقيق الأمن القومي للبلاد، فان عقبات كثيرة تحول دون ترجمة ذلك الى الواقع، ويشارك في هذا الأمر بعض المجاميع الأثنية او الطائفية. وباختصار فان الفرد لم يكن ليعرف الى اين يتجه لتأمين الحماية لشخصه ولأفراد عائلته.

التركمان بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

كان للتركمان تطلعات كبيرة بعد انهيار نظام صدام حسين، اذ كانوا يرغبون ويتطلعون الى العيش كبشر لهم حق حماية ارواحهم واموالهم، وكانت امنيتهم ان يعيشوا تحت ظل نظام يحترم حقوق الانسان ويؤمن بالديمقراطية والتعددية السياسية، اضافة الى تطلّعهم للعيش في مناطقهم بحرية وان ينالوا حظهم من التعليم بلغتهم، وان يديموا حياتهم بشعور من المواطنة العراقية الكاملة دون الاخلال بوحدة تراب الوطن العراقي وبعيدا عن التناحر الأثني والطائفي.

ومما يؤسف له ان الأوساط المستفيدة من انجرار الوطن العراقي نحو الأزمات المتتالية، كانت تتجاوز على حقوق الملكية للتركمان. ففي عهد صدام تم الاستيلاء على المئات من العقارات العائدة للمواطنين التركمان من دور وعرصات وآلاف الدوانم من الاراضي الزراعية. وتم تهديم مناطق سكنية ونواحي وقرى تركمانية عديدة بالكامل مثل قرى بشير وتركلان وكومبتلر ويايجي وتسعين القديمة وبلاوا وباداوا وطوبزاوا وطوقماقلي وغيرها. وبينما كان المؤمّل ازالة آثار هذه الاجراءات التعسفية واعادة اموال وممتلكات التركمان اليهم، فان الملاحظ هو حدوث تجاوزات على هذه الممتلكات بشكل اكثر كثافة وشدّة.

وعاشت مدينة كركوك التي هي المركز الثقافي لتركمان العراق احداثا اكثر وخامة. فقد تضاعفت التصرفات غير الشرعية في كركوك يوما بعد يوم. وسواء اكان الأمر نتيجة اهمال وتقصير الحكومة المركزية في بغداد، او كان ذلك بسبب من اهمال وتقاعس وعدم كفاءة القوى المحلية في كركوك، فقد تعرضت المدينة الى ما يشبه ما فعلته جيوش الحروب الصليبية من استيلاء ونهب وسلب، واضحت الآبنية والمدارس والدوائر الرسمية والدور المخصصة لسكنى الموظفين والثكنات والمباني العسكرية العائدة للجيش العراقي وابنية الجمعيات والنوادي والقاعات الرياضية والملعب الرياضي وابنية الغرف الصناعية والتجارية والنقابات والدور والدكاكين العائدة الى المواطنين، هدفا للاستيلاء عليها ونهب محتوياتها من قبل مناصري الاحزاب السياسية الكردية.

مخطّط الاستفتاء في كركوك

تضمّن الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ نصوصا اقحمت فيه بنتيجة الضغوط التي مارسها الاكراد والمحتل الامريكي تتعلق باجراء تطبيع واحصاء واستفتاء في كركوك في امد ينتهي بنهاية عام ٢٠٠٧. وكان المخطط له ان يتم تحديد وضع كركوك بنتيجة تطبيق المراحل المبينة في اعلاه. وكان الاكراد يسعون عن طريق الاستفتاء الذي كان مزمعا اجراؤه الى الحاق كركوك، التي يعتبرونها منطقة متنازع عليها، بالاقليم الكردي في شمال العراق. والملفت للنظر ان رئيس القليم الكردي مسعود البرزاني كان لا يفتأ عن اطلاق تصريحات مؤدّاها: « ان لم تنته هذه القضية عن طريق الاستفتاء، فاننا سوف نحارب من اجل كركوك».

والواقع انه لم يكن بالإمكان اجراء احصاء واستفتاء في كركوك والحصول على نتائج ايجابة منه بالشكل الذي كان مخططا له. غير انه ينبغي ان لا يغرب عن البال انه وقبل اجراء احصاء او استفتاء في كركوك، فإن اهم اجراء كان يقتضي اجراؤه هناك هو التطبيع، الذي يعني اعادة من تم تهجيرهم في عهد صدام الى ديارهم، واعادة الحقوق المغتصبة الى اصحابها الشرعيين.

ووفقا للإحصائيات الرسمية، فان عدد من تم تهجيرهم من محلات اقامتهم كان يبلغ ١١٨٠٠ شخصا فحسب، ثم ان هؤلاء المهجّرين لم يكن جميعهم من الاكراد. فالتركمان الذين تم تهجيرهم في العهد الصدامي هم ضمن هذا العدد، في حين افيد ان من تم استقدامهم من الاكراد الى كركوك بلغ نحوا من ٦٠٠ الفا الى ٦٥٠ الفا. وحتى لو تم اعتبار هذا العدد مبالغا فيه، فان من المؤكد استقدام ما يزيد على ٣٥٠ الفا من الاكراد الى هذه المدينة. ولم يكن بوسع اي فرد من هؤلاء اثبات متى وكيف تم تهجيره من كركوك. وكان البعض منهم يقولون: «لقد تكاثرنا بعد تهجيرنا»، وقال غيرهم: « لقد كنا عائلة واحدة عندما تم تهجيرنا من كركوك، وكان لي اربعة اولاد قمت بتزويجهم، واصبحنا بهذه الصورة خمس عوائل». وحتى لو اعتبرنا هذه الاقوال مطابقة للحقيقة، واعتبرنا ان عدد من تم تهجيرهم قد تضاعف خمس مرات، فان العدد النهائي لمن تم تهجيرهم لا يتجاوز انذاك ٥٠ – ٦٠ الفا بأي حال من الأحوال، اضافة الى ان من تم تهجيرهم لم يكونوا جميعا من الاكراد.

والواقع ان الدور وعشرات الوف الدوانم من الاراضي الزراعية التي اغتصبت من التركمان في عهد صدام حسين، قد تم الاستيلاء على اغلبها ثانية من قبل الاكراد. وباختصارفان مدينة كركوك التي تمخر في بحر متلاطم من الفوضى وعدم الاستقرار، لا يمكن ان يجري فيها احصاء ولا استفتاء ما لم يتم انهاء الحالات الشاذة والتجاوزات على الحقوق فيها، ولم يكن الاحصاء او الاستفتاء ليولّد اية نتيجة ملموسة حتى لو كانت اجريت فعلا، فيما عدا زيادة التوتر واشتداد الصراعات فيها. وهكذا فقد انتهى مفعول المادة ١٤٠ الدستورية بانقضاء المدة المحددة لتنفيذ ما ورد فيها وفقا للدستور.

المؤسسات الرسمية في المدينة عاطلة

لم تكن بلدية المدينة تقدّم خدماتها الضرورية منذ عدة اشهر، ولتعطّل عمليات التنظيف ورفع النفايات، فقد غدت المدينة أشبه بمجمّع للنفايات. ولم يكن بالوسع الحصول على مياه الشرب او المياه الصالحة للاستعمالات الاعتيادية، وكانت الطاقة الكهربائية التي تتاح للناس لمدة ساعة واحدة او ساعتين في اليوم وفي جو الصيف اللاهب تعتبر نعمة كبيرة. وكانت المشتقات النفطية من نفط وبنزين تباع في السوق السوداء في هذه المدينة المنكوبة التي تحتل المركز السادس في العالم من حيث انتاج البترول. ولم يبق هنالك من أثر للمرافق التحتية او لحماية البيئة في كركوك التي يزخر باطنها بالثروات وينوء ظاهرها بالبؤس والفاقة. ولم يكن باستطاعة الناس الخروج من دورهم بسبب الروائح الكريهة والعفنة التي تنبعث من النفايات المتراكمة في الشوارع والأزقّة وامام دور المواطنين. وباختصار فان كركوك تحوّلت الى خربة واتّسمت بنظهر مدينة تعيش في القرون الوسطى.

وفي مقابل ذلك، فان الحكومة المركزية في العراق تمنح حصة قدرها ١٧ ٪ من مبيعات النفط المستخرج في كركوك الذي هو الناتج القومي للبلاد الى ادارة الأقليم الكردي في المنطقة الشمالية ليتم صرفها في مدينتي اربيل والسليمانية لتشييد فنادق ذات خمسة نجوم ومراكز تجارية وآلاف الفلل والقصور والعمارات والشقق السكنية واماكن اللهو والتسلية والبيع والشراء والحدائق العامة والشوارع

المبلّطة. اما الميزانية المخصصة لمدينة كركوك فلم تستغل لأي استثمار جديّ، ويبدو ان كل ذلك هو عقاب تم ايقاعه بهذه المدينة اتركمانية المنكوبة.

المجازر التي ارتكبت بحق التركمان في عهد الاحتلال الأمريكي

عاشت المناطق التركمانية آلاما واحزانا كثيرة خلال عهد الاحتلال الامريكي للعراق. ففي شهر تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٤ استشهد عشرة من شباب التركمان في المجزرة التي ارتكبت في مدينة طوزخورماتو. وشهدت تلعفر التي هي مدينة تركمانية مائة في المائة بكل المقاييس مآسي كبيرة شملت الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ . فقد تم قصف المدينة وسكانها الآمنين برا وجوا بحجة اختباء ارهابين فيها، وفقد مئات من التركمان حياتهم بنتيجة هذا القصف العشوائي. وهرب آلاف من الشيوخ والنساء والاطفال الى خارج المدينة في محاولة لإنقاذ حياتهم من هذا الجحيم، ليعيشوا في الخيام في حالة يرثى لها ودون ان تصل اليهم اية امدادات من المياه اوالاغذية. وكان اكثر ضحايا هذه المجزرة هم النساء والاطفال. فلقد فقد ما يقارب المائة طفلا حياتهم في هذه المجازر التي استشهد فيها نحو الف شخص دونما ذنب جنوه، واضطر نحو من الف عائلة تلعفرية الى ترك مساكنهم والالتجاء الى كركوك ومناطق تركمانية اخرى. وعاشت العوائل التي تهدمت بيوتها مآسي حقيقية. وبهذ تكون مدينة تلعفر قد شهدت فواجع لم ترها طياة حياتها قط.

واضحت مدن ومجمعات سكنية عديدة اخرى في منطقة «توركمن ايلي» هدفا سهلا للهجمات والعمليات الارهابية. وفقد المئات من التركمان حياتهم بسبب العمليات الانتحارية او نتيجة انفجار القنابل الموقوتة في المحلات المأهولة بالسكان والاسواق التجارية، واضحت مساكنهم واموالهم وممتلكاتهم خرائب وانقاضا. وقد حدثت هذه المآسي في ناحية تازه خورماتو وقضاء طوزخورماتو. اما في ناحية آمرلي التي هي اكبر ناحية تسكنها عشائر البيات التركمانية، فقد أدىّ انفجار هائل في سوق البلدة يوم ٧ تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٧ الى استشهاد ١١٥ شخصا من الرجال والنساء والشباب والأطفال، والى اصابة اكثر من ٢٥٠ شخصا باصابات وجروح مختلفة، وتهدم اغلب المباني المجاورة لمكان الحادث والى

بعد كيلومتر واحد منه. وقد اسفر هذا الهجوم الذي هو أشبه بمجزرة عن قتلى وجرحى اكثرهم من النساء والاطفال.

طوزخورماتو ... المدينة التركمانية الخالدة

يبلغ عدد نفوس مدينة طوزخورماتو التي تعتبر اهم منطقة سكنية للتركمان في العراق اكثر من مائتي الف نسمة، ولهذا السبب فان هذا القضاء المهم يستحق تحويله الى محافظة. وبينما كانت طوزخورماتو قضاء تابعا الى محافظة كركوك في السابق، فقد تم ربطه بمحافظة صلاح الدين وذلك بموجب القرار المرقم ٤١ والمؤرخ في العشرين من كانون الثاني/ يناير لعام ١٩٧٦[٢]، وتم ربط اربع نواحي بهذا القضاء وهي نواحي: آمرلي وبسطاملي وسليمان بك (مرادلي) وقادر كرم. تقع طوزخورماتو التي هي احدى اهم الاقضية التركمانية التي تمتاز بكون سكانها جميعا من التركمان، على ضفاف نهر «آق صو» وتمتاز باراضيها الخصبة وبساتينها الغنية. وقد انجبت هذه المدينة بسكانها المؤلّفين من التركمان الشيعة العشرات من الادباء والشعراء ورجال الدولة والرسّامين ورهطا كبيرا من العسكريين والمدنيين الأكارم الذين خدموا بلادهم ايما خدمة. ويعتبر كل من العضو السابق في مجلس النواب فوزي اكرم ترزي ووزير الشباب والرياضة جاسم محمد جعفر والاديب فرياد طوزلو والعديد من الرجالات والسياسين التركمان الذين يتبؤوان مناصب مهمة وفاعلة في بغداد العاصمة امثلة للنخبة الطيبة التي انجبتها طوزخورماتو اضافة الى النخب التي انجبتها هذه المدينة الخالدة من الاجيال السابقة مثل الشاعرين حسن كورام وعلي ومعروف اوغلو والرسام محمد مهدي وغيرهم الكثير والكثير.

وقد عاشت طوزخورماتو في الثالث والعشرين من كانون الثاني/ يناير لعام ٢٠١٣ احد ايامها الكئيبة في تاريخها والتي ارتكبت فيها تلك المجزرة البشعة تجاه السكان المدنيين العزّل، وتوضح كيفية وقوع هذا الحادث كونها اعتداء وحشيا ومؤامرة تهدف الى ازالة الهوية التركمانية والوجود المكثّف للتركمان في تلك المدينة.

٢ تم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للعراق «الوقائع العراقية» في عددها المرقم ٢٠٥٣٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٦/٧.

ففي اليوم السابق لذلك الحادث الأليم فقد الشاب احمد صلاح عسكر الذي كان يعمل في مديرية صحة المدينة حياته اثر الإعتداء لمسلّح الذي استهدفه. كان هذا الشهيد يتولى منصب مساعد رئيس الجبهة التركمانية العراقية، وهو شقيق زوجة الشهيد علي هاشم مختار اوغلو العضو في مجلس محافظة صلاح الدين التي هي المحافظة التي يتبعها قضاء طوزخورماتو. وقد أقيم مجلس عزاء للشهيد احمد صلاح عسكر في جامع سيد الشهداء، وحضر مجلس العزاء البعض من قادة التركمان وجمع غفير من الأهالي التركمان، وشارك في مراسيم التعزية عديد من المسؤولين التركمان الذين وفدوا من اماكن مختلفة. واغتنم ارهابي يحمل متفجرات وقنابل على جسده فرصة كان فيها المجلس اكثر ازدحاما بالوافدين للتعزية وقراءة الفاتحة على روح الشهيد، وقام بتفجير نفسه في داخل مجلس العزاء. ونتج عن هذا الاعتداء الآثم استشهاد اربعة وعشرين من المواطنين التركمان اضافة الى اصابة اكثر من مائة شخص بجروح مختلفة. وخلق هذا الحدث الاجرامي موجة شديدة من الحزن والألم والغضب في جميع المناطق التركمانية بل وفي جميع انحاء العراق. واصيب في الحادث كل من علي هاشم مختار اوغلو واحمد قوجا ومنير القافلي. ومما يؤسف له ان اربعة وعشرين من الابرياء التركمان قد التحقوا بقوافل الشهداء التركمان، وكان من بين هؤلاء الأديب التركماني الشهير محمد مهدي بيات.

لم تنته ايام الحزن والألم في طوزخورماتو ولم تقف عند هذا الحد ابدا، واستمر المجتمع التركماني في تجرّع كؤوس الآلام والأحزان والمصائب. وقام اهالي طوزخورماتو الذين روّعتهم هذه الجرائم الارهابية ولفيف من ذوي واقارب الشهداء والجرحى بتنظيم مظاهرات حاشدة للتعبير عن احتجاجهم ومعاناتهم، وأمطر المتظاهرون في طريق بغداد – كركوك الارهابيين ومن يقفون وراءهم اللعنات. واستمر المتظاهرون بالاعتصام في جانبي الطريق الدولي ناصبين الخيام هنالك لمواصلة احتجاجاتهم على واقعهم الأليم طيلة اربع وعشرين ساعة. غير ان الأرهاب استهدف خيام المتظاهرين هذه المرة، فنتيجة للعملية الانتحارية الارهابية التي استهدفت المتظاهرين في اليوم الخامس والعشرين من حزيران/ يونيو لنفس العام استشهد علي هاشم مختار اوغلو مساعد رئيس جبهة تركمان

العراق واحمد قوجا معاون محافظ صلاح الدين وعدد كبير من المواطنين التركمان، اضافة الى اصابة العديد من مواطني طوزخورماتو التي يؤلف التركمان الغالبية العظمى من سكانها بجروح بليغة.

الشيهد علي هاشم مختار اوغلو

كان علي هاشم مختار اوغلو مساعد رئيس جبهة تركمان العراق من أشد المناضلين في سبيل تحقيق وحدة تراب الوطن العراقي، وسعى طيلة حياته للوقوف بوجه الذين كانوا يعملون على خلق صراع بين التركمان وبين سائر المكوّنات الأثنية في العراق. كان المرحوم علي هاشم مختار اوغلو ينادي في كل حين بضرورة تكوين قوة تركمانية تتولى حماية المواطنين التركمان، غير ان هذا النداء لم يلق اذنا صاغية ابدا. وقد ادى استشهاد علي هاشم مختار اوغلو مساعد رئيس جبهة تركمان العراق الى حدوث موجة رد فعل عنيف لدى الرأي العام التركماني بأجمعه. ولدى انتقال خبر استشهاد هؤلاء المناضلين الى تركيا تم تنظيم مظاهرات احتجاجية ضخمة للتعبير عن استياء المتظاهرين لإهمال المسؤولين حماية المناطق التركمانية من الاستهداف الارهابي، كما اقيمت صلاة الغائب على ارواح مختار اوغلو ومن ذاق الشهادة معه في العديد من المدن التركية.

ولم تنقطع حوادث التفجير والاعمال الارهابية قطّ، ولا تزال الاحداث الارهابية وقتل المواطنين التركمان مستمرة سواء في كركوك او في طوزخورماتو وتلعفر او في سائر مناطق «توركمن ايلي» في العراق. واسفرت هذه الأعمال الاجرامية المنظّمة عن بقاء آلاف من النساء والأطفال ارامل ويتامى في تلعفر وآمرلي وطوزخورماتو وينكيجه وتازه خورماتو وكركوك، دون معيل او مسكن يأويهم. ورغم الوعود التي بذلت من قبل الدولة بمساعدة ضحايا الارهاب، فان شيئا ملموسا من مثل ذلك لم يتحقق للآن.

وفي الثالث عشر من تموز/ يوليو لعام ٢٠١٣ أدى انفجار قنبلة في احدى المقاهي بمدينة كركوك الى استشهاد ثمانية وثلاثين شخصا وجرح اكثر من عشرين شخصا. ولم تتوقف جرائم الارهاب حتى في ايام شهر رمضان المبارك. واضحى

المواطنون في مناطق «توركمن ايلي» لذلك حبيس دورهم خشية تعرّضهم لهذه الهجمات الوحشية.

ولا شك ان الهدف الرئيسي للمجازر التي ترتكب باستمرار ضد المواطنين التركمان، هو تحجيم التركمان الذين يشكّلون الشريحة الأكثر ثقافة ومستوى في العراق، واجبارهم على النزوح والهجرة من موطنهم، وتهميش هذا المكوّن الذي يساهم بجدية في ادارة البلاد ودفعهم نحو الانعزال. اما السبب الآخر فهو ان جميع من حكموا العراق منذ نشوء هذه الدولة يرون في العلاقة الثقافية واللغوية والاجتماعية للمكوّن التركماني الذي هو من اصول تركية، التي تربطه بتركيا مصدر خطر محتمل دوما. ولكن وبالرغم من هذه الظروف الصعبة التي تجابه تركمان العراق وهذا التعامل الاجرامي معهم، فان التركمان يواصلون حياتهم عاملين على الحفاظ على وجوده وكيانهم في وطنهم هذا.

مشاكل التعليم

الواقع انه من الضروري تناول مشكلة التعليم في المجتمع التركماني بالبحث والتمحيص الجديين. وحيث انه تجري خروقات وتهميش كبير للتركمان في هذا الموضوع، فانه يقتضي ان يضمن الدستور حق التركمان في التعليم والتعلّم بشكل واضح وصريح. ونرى ان من الواجب ان تتولى وزارة التربية العراقية تأمين الكتب المدرسية للمدارس التركمانية وفق مفردات الدروس على نفقة الوزارة اضافة الى لزوم تأمينها ما تحتاجه هذه المدارس من اجهزة ومعدات وقرطاسية واقلام ودفاتر ومستلزمات ممارسة الرياضة والالعاب. فالدولة ملزمة بتقديم هذه الخدمات. ان هذه الوزارة توفد في كل عام نحو ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ طالبا الى خارج العراق لإكمالهم الدراسات العليا هنالك، ويوجد بين هؤلاء الطلاب من هم من العرب او الاكراد او غيرهما من المجاميع الأثنية، غير ان ما يؤسف له هو ان الطلاب التركمان يحرمون من فرصة التعليم هذه.

اننا لا نرى بين الطلاب الذين يوفدون الى خارج العراق لإكمال دراسات الماجستير او الدكتوراه احدا من الطلاب التركمان. ان الدولة في العراق لا يمكن ان تمنّ على الطلاب لإيفادهم لأغراض الدراسات العليا، فالمبالغ التي يتم

صرفها على هؤلاء الطلاب تخصص لهذا الغرض سنويا في ميزانية الدولة، اي ان هذه المبالغ هي جزء من الثروة القومية التي لكل فرد في الدولة نصيب منها حتى الأطفال والرضّع والأيتام. وينبغي على الدولة لذلك ان لا تسمح بحرمان الطلاب التركمان من هذا الحق.

ويشاهد ايضا ان هنالك تمييزا وتفضيلا واضحين في مجال التعليم من حيث العائدية الأثنية او الطائفية. وهنالك دعوات الى إعداد كتب دراسية للمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية خاصة بالشيعة واخرى خاصة بالسنّة، في حين ان الكتب التي تعدّها الدولة سواء في مواد التاريخ اوغيرها، يجب ان تدرّس في جميع مدارس العراق على حدّ سواء.

ان هذه الكتب المدرسية يجب ان تدرّس في المناطق الكردية والتركمانية ايضا. وحتى ان هذه الكتب يمكن تدريسها باللغتين الكردية والتركية (التركمانية) ايضا. غير انه عند النظر الى ما هو مدوّن في الكتب التي يتم تدريسها باللغة الكردية في مناطق شمال العراق، يمكن للمرء ان يفهم ابعاد هذه المأساة. والواقع ان هذا الوضع يجب ان يكون محل اهتمام الدول المجاورة ايضا، وان يكون محلا للنقاش حوله. ذلك لأن كتب التاريخ التي يتم تدريسها في مدارس الاقليم الكردي في شمال العراق، لا تقتصر على تحريف تاريخ المنطقة وتاريخ دول الجوار فحسب، بل وانها تفسح المجال لدى الطلاب الذين تتم تنشئتهم في تلك المناطق ان تنمو لديهم شعور بالعداء والكراهية تجاه دول الجوار.

والواقع ان الهدف من التعليم هو الوصول الى الحقائق بإسم الإنسانية، وتقاسم هذه الحقائق بين الناس. ان جميع الدول التي تحترم قواعد العدالة الدولية، لا يجوز لها ان تفسح مجالا لوضع نصوص في كتب التاريخ عن الدول والشعوب الجارة تساعد على إحلال الضغينة والعداء بين الأجيال الناشئة. ونجد لذلك عدم حصول اي توافق بشأن الكتب المدرسية التي سيتم إعدادها من قبل وزارة التربية في العراق منذ عشرة سنوات، ذلك لأن الدستور الحالي في العراق لا يتفق مع المبادئ المعاصرة الدولية والديمقراطية.

ونجد ان التمايز الأثني والطائفي يجري ايضا بالنسبة لحصول خريجي الكليات على اعمال. فهنالك آلاف من الشباب التركمان العاطلين ليس في مدينة كركوك وحدها، بل وفي جميع مناطق «توركمن ايلي» بدون استثناء. وحتى انه

يوجد في تلعفر نحو من ٢٠,٠٠٠ من خريجي الكليات ممن لا تسنح لهم فرصة العثور على عمل. واذا ما تم انشاء معامل للمعكرونة والبرغل والشعرية والطحين في تلعفر التي هي خزان العراق من الحنطة والشعير، فان من الممكن تلبية جميع احتياجات العراق من هذه المواد الغذائية، الى جانب ايجاد فرص عمل للألوف من الشباب. ويمكن اذا ما وجدت الارادة والرغبة في اقامة هذه المؤسسات الصناعية، ان يتولى ذلك رجال اعمال ذوي همة ومران ويحملون الرغبة الصادقة في خدمة الوطن.

ما لم يتم تعديل الدستور العراقي

ان من البديهيات المسلّم بها انه ما لم يتم وضع نهاية لصراع الأخوة والتمييز العرقي والطائفي في العراق، فان هذا البلد سيستمر على نزيف الدم مددا اطول بكثير. ومن البديهي ايضا انه ما لم يتم انشاء قوات أمنية وطنية في العراق، لا يمكن تحقيق الأمن والإطمئنان فيه. ويقتضي لذلك تجميع اسلحة المجاميع المسلحة خارج نطاق قوات الأمن الوطنية، ويقتضي الغاء الميليشيات التابعة للقوى والأحزاب السياسية مهما كانت مسمياتها وولاؤها. والا فهل يمكن تحقيق الأمن في وطن يحمل فيه الصغير والكبير اسلحة اتوماتيكية؟ ناهيك عن انه يجري استعار أوار الصراعات بين المجاميع والكتل باستمرار نتيجة التحريض الداخلي والخارجي.

ولذا فان العراق اضحى بمثابة مركز لتدريب وإنتاج ارهاب دولي. وهناك ما يشبه حرب اهلية تدور رحاها في العراق حاليا، وما لم يتم تجريد البلاد من السلاح، فيبدو ان هذه الحال المؤلمة ستدوم اكثر فأكثر.

ان الصبغة الأثنية لكركوك التي هي موطن للتركمان عبر عصور التاريخ، كانت التركمانية دوما. ولم يمكن تعريب كركوك في عهد صدام بالرغم من جميع ممارسات التعريب والتغيير الديموغرافي التي تم اتّباعها هنالك. ان الضغوطات المادية والمعنوية لدولة العراق طوال مدة ٣٥ عاما، قد آلت الى الفشل في يوم واحد بتاريخ نيسان/ ابريل من عام ٢٠٠٣. وبعد انتهاء سياسة التعريب في كركوك إثر الاحتلال الأمريكي للعراق، سرعان ما تعرضت هذه المدينة الى سيطرة قوات

«البيشمركة» عليها. ان هذا الوضع المقلق يفتح السبيل الى ما لا يحمد عقباه من مصادمات عرقية نأمل ان لا تحصل في كركوك.

ولو كانت قوات الاحتلال الأمريكي اتّبعت سياسة عادلة تتّسم بالمساواة في المعاملة بين الجميع منذ اول يوم لها في البلاد، لما كانت تحصل صراعات داخلية في البلاد. غير ان الولايات المتحدة الأمريكية أدركت كونها على خطأ ولكن في وقت متأخر، ولم يكن بوسعها بعد ذلك الوقت الحيلولة دون وقوع هذه الصراعات. فالولايات المتحدة الأمريكية اتفقت مع الأكراد فقط وتصرفت بشكل يوازي الطلبات والطموحات الكردية، ولم تقف بجانب الشعب العراقي ككل، واستقطبت بذلك عداء شعب العراق تجاهها. ان الولايات المتحدة الأمريكية التي ارتكبت خطأ استراتيجيا كبيرا في هذا المضمار، اضاعت على نفسها فرصة تطبيق مشروع اعادة هيكلة العراق من جديد. وبذلك فقد أذهل الارهاب الولايات المتحدة الأمريكية جذريا. وفهمت الولايات المتحدة الأمريكية حقيقة ان ليس بوسعها ادامة أمنها وسيطرتها على البترول بسهولة من دون إحلال الاستقرار في ربوع هذا البلد. ان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق واخفاق جورج بوش في ادارة ملف العراق، ادى الى ردود فعل عنيفة لدى الرأي العام الأمريكي نفسه، ولم يبق هنالك ما تستطيع عمله سوى مغادرة العراق. وهكذا وجدت امريكا التي فشلت امام ضغوط الارهاب ان طريق الخلاص هو الانسحاب من العراق.

ولقد حدثت مظالم وخروقات كثيرة في العراق، وفقد الكثيرون حياتهم غدرا، واخذت الاضرار التي احدثتها الحرب ابعادا ليس بالوسع تلافيها بسهولة. ان تقارير هيئة الأمم المتحدة في هذا الصدد مرعبة جدا، فقد تجاوز عدد القتلى في العراق المليونين، وهنالك مليونان من الأرامل واربعة ملايين من اليتامى والاطفال الذين ليس لهم معيل او نصير. ان ترك هؤلاء لمصيرهم سيفتح المجال لمشاكل ومآسي كبيرة جدا في المستقبل.

الخاتمة

بالرغم من مرور عشرة سنوات على احلال النظام الديمقراطي في العراق بعد الاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣، لم تستطع الحكومات التي تعاقبت على الحكم في هذا البلد تحقيق اهدافها التي اعلنت عنها عند تشكيلها. ولهذ السبب فانه لم يمكن تلبية تطلعات افراد الشعب. ان اهم عامل ادى الى تحجيم السياسة وشل حركتها في العراق هو عقلية ارساء الايديولوجيات السياسية على اسس اثنية وطائفية. في حين ان الوضع في الديمقراطيات المعاصرة يتمثل في تأسيس الاحزاب والمنظمات السياسية على افكار ومقولات ايديولوجية. ولذا فاننا نجد ان الاحزاب في كافة البلدان المتحضرة في العالم تقوم على مفاهيم وافكار معينة كالديمقراطية اوالمساواة اوالتقدم اوالترقّي اوالشعب اوالأمة اوالعدالة اوالوحدة اوالأخوة اوالليبرالية اوالاشتراكية بل وحتى الشيوعية. في حين اننا نجد في العراق ما هو غير متصوّر او مقبول به في البلدان المعاصرة من أسس ومفاهيم اثنية او دينية او طائفية تقوم عليها الاحزاب مثل الاحزاب العربية والسنية والشيعية والكردية والتركمانية والسريانية واليزيدية والفيلية، مما يؤدي الى انقسام البلاد الى كتل ليس لها من فائدة غير زرع بذور العداوة والبغضاء بين المواطنين.

ان السبب الرئيسي للوضع المؤلم الذي وقع فيه العراق اليوم، هو الدستور نفسه. ان هذا الدستور أشبه ببرميل بارود يعمل على اذكاء روح القومية العنصرية والتكتل الطائفي في البلاد. وبسبب هذا الدستور الذي تم فرضه على الشعب العراقي انتفى وضع التفاهم والثقة في البلاد. بل وعلى العكس من ذلك، عمل الدستور على تقسيم الشعب الى فئات وفق مدلولات اثنية ومذهبية وطائفية وتمزيق اوصاله وفق هذه المدلولات. ويعني ذلك ان المسبّب الأول للمأزق الذي يعاني منه العراق اليوم هو الدستور بعينه.

ونرى انه تقع في هذا المجال مسؤوليات على الدول الجارة للعراق. فان دولا مثل تركيا وايران والمملكة العربية السعودية عليها ان تحثّ الزعماء السياسيين العراقيين على نهج السبيل المذكور وان تساعدهم في السير في الطريق الذي يحقق خلاص العراق ووحدته وسلامة شعبه. ذلك لأن التجربة العراقية اضحت نموذجا سيئا جدا لتلك الدول ايضا. ولذا فان على دول الجوار ان تحذّر العراق من مخاطر هذا الدستور وان تشجّعه على تغييره او اجراء تغييرات وتعديلات اساسية فيه على الأقل.

ان اية حكومة تمارس عملها في العراق عليها اولا ان تنهي المأساة الفجيعة وغير الانسانية التي تلقي بظلالها على حياة الفرد العراقي وأمنه ومستقبله. وبالطبع فانه يقتضي ان تملك هذه الحكومة السلطة والقابلية على نشر واستتباب الأمن في البلاد. فاذا كان المطلوب هو عراق موحّد، فينبغي ادراك انه لا مجال في الديمقراطيات المعاصرة لدستور مثل هذا الدستور الذي يقسّم المجتمع الى فئات ويعمل على تفتيت المجاميع السياسية وفقا لهياكلها الأثنية والمذهبية والطائفية. ولأجل اعادة بناء هيكل الشعب من جديد، ينبغي تجميع كافة افراده في اطار الشعور بالمواطنة العراقية، واحتضان الفرد العراقي ليتساوى مع الآخرين امام الدستور بغض النظر عن انتمائه الديني او المذهبي او هويته القومية او آرائه السياسية.

وينبغي الغاء الميليشيات المسلّحة التي تمتلكها الأحزاب السياسية، وعدم السماح لأي فرد من افراد الشعب بحمل السلاح دوم مسوّغ قانوني، واعادة تنظيم الشعب المنزوع السلاح والمتحول الى مجتمع مدني على اسس ديمقراطية. وفي حال عدم تحقق هذا الشرط كخطوة اولى، فلا يمكن اتخاذ اية خطوات اخرى تعقبها. اذ لا يمكن تحقيق الأمن في العراق طالما استمر التمايز الاثني والمذهبي فيه. واذا ما اريد فتح الطريق امام ديمقراطية حقيقية في العراق، فلا بد من تعديل الدستور وبشكل عاجل.

وينبغي للجميع ان يعلم انه ليس بالامكان تحقيق السلم والأمان في جميع انحاء البلاد وفقا للشروط التي تسود البلاد حاليا، وما لم يتم اجراء تغيير جذري على الدستور المطبق حاليا في العراق. وقد اتضح للجميع ان التنظيمات السياسية

القائمة على أسس أثنية او دينية او مذهبية ليس بوسعها ان تحقق السلم والأمن في البلاد. وقد عملت بعض المحافل على فرض هذا الدستور غير المعاصر على الشعب بالقوة. فاذا ما اريد تأسيس الأمن والسلام مجددا في العراق، فلا بد من تشريع دستور جديد معاصر يساوي بين الافراد ويقوم بتعريف هوياتهم على انهم مواطنون لدولة العراق، بدلا من الدستور القائم الذي يدفع الشعب نحو التمزّق ويحرّضهم على ذلك. وباختصار فان اي تغيير في الوضع ينبغي ان يبدأ من تغيير الدستور.

وكما يظهر من جميع هذه التطورات السلبية، فان التركمان اصبحوا ضحية للتجاذبات السياسية الحاصلة بين الحكومة المركزية من جهة وبين ادارة الاقليم الكردي من جهة اخرى، مما ادى بهم الى الكثير من العزلة وفقدان النصير. ونستنتج من ذلك ان الشعب التركماني في العراق سوف تمرّ عليه وقت طويل قبل ان تتحقق آماله في العيش بكرامة وأمن وفي ظل نظام يحترم وجوده وكيانه وتطلعاته نحو مستقبل سعيد.

* * *

مجموعة من طالبات التركمان

المراجع

المراجع التركية

١– الوثائق

Ankara Tapu Kadastro Genel Müdürlüğü, Kuyûd-i Kadime Arşivi, Mufassal Kerkük Defteri, Tapu Defterleri No. 111, 195, 660 ve 998.

Başbakanlık Devlet Arşivi, Tapu Tahrir Defterleri No. 308 ve 1028.

Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü, *Musul Kerkük ile İlgili Arşiv Belgeleri (1525-1919)*, Ankara 1993.

Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü, *Irak Türkleri Bibliyografyası*, Ankara 1994.

٢ – المؤلّفات

ABDULHEKIM, Nilüfer; *XVI. Yüzyılda Musul Eyaleti*, İ.Ü. Edebiyat Fakültesi, yayımlanmamış doktora tezi, İstanbul 1974.

AMASYALI, Abdizâde; *Amasya Tarihi*, İstanbul 1330-1332.

ARMAOĞLU, Fahir; *Siyasi Tarih (1789-1960)*, 3. Baskı, Ankara 1975.

ATALAR, Mehmet; *Irak Türkleri*, İ.Ü. Sosyal Bilimler Enstitüsü Genel Türk Tarihi Ana Bilim Dalı, yayımlanmamış yüksek lisans tezi, İstanbul 1986.

ATATÜRK'ÜN *Söylev ve Demeçleri I. II. III*. İstanbul 1945; 3. Baskı, Ankara 1959,1954.

ATATÜRK'ÜN *Tamim, Telgraf ve Beyanatları IV*. (1917-1938), Ankara 1964.

BAYUR, Yusuf Hikmet; *Türkiye Devletinin Dış Siyasası*, Ankara 1973.

el-BELAZURİ, *Fütûhu'l-Büldan*, çeviren: Mustafa Peyda, Ankara 1987.

BELEN, Fahri, *Birinci Cihan Harbinde Türk Harbi*, 3. cilt, Ankara 1943.

BİLSEL, M. Cemil; *Lozan*, İstanbul 1933.

el-CAHİZ, *Hilafet Ordusunun Menkıbeleri ve Türklerin Faziletleri*, çeviren: Ramazan Şeşen, Ankara 1967.

CAVİD, *Irak Seferi ve İttihad Hükümetinin Hayalât ve Cehalet-i Siyasiyesi*, İstanbul 1334.

ÇAĞLAR, Behçet Kemal; *Bugünün Diliyle Atatürk'ün Söylevleri*, Ankara 1968.

DANİŞMEND, İsmail Hami; *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, 6 cilt İst 1979

DARENDELİOĞLU, İlhan; *Türkiye'de Milliyetçilik Hareketleri*, İstanbul 1968

DEMİRBAŞ, Bülent; *Musul Kerkük Olayı ve Osmanlı Devletinde Kuveyt Sorunu*, İstanbul 1991.

DEMİRCİ, Fazıl; *Irak Türklerinin Dünü-Bugünü*, Ankara 1991.

DEMİRCİ, Nefi; *Dünden Bugüne Kerkük (Kerkük'ün Siyasi Tarihi)*, İstanbul 1990

DIŞİŞLERİ BAKANLIĞI, *Cemiyet-i Akvam Türkiye ve Irak Hudud Meselesi*, Ankara 1341, (1925).

EARLE, Edward Mead; *Bağdat Demiryolu Savaşı*, çev: Kasım Yargıcı, İst 1972

EDHEM, Halil; *Düvel-i İslamiye*, İstanbul 1927.

EVANS, Laurence; *Türkiye'nin Paylaşılması (1914-1924)*, çeviren: Tevfik Atalay, İstanbul 1972.

GÖĞEM, Ziya; *Kurmay Albay Dadaylı Halit Beğ Akmansü (1884-1953)*, İstanbul 1954.

HALİL PAŞA, *Bitmeyen Savaş*, Haz: M. Taylan Sorgun, İstanbul 1972.

HIDIROV, Cavanşir; *Irak Türkmenleri*, Bakü 1993.

HÜRMÜZLÜ, Erşat; *Irak Türkmenleri*, İstanbul 1991.

ISFAHANI; *Irak ve Horasan Selçukluları*, çeviren: Kıvameddin Burslan, İstanbul 1943.

KAFESOĞLU, İbrahim; *Selçuklu Tarihi*, İstanbul 1972.

KARACAN, Ali Naci; *Lozan*, 2. Baskı, İstanbul 1971.

KÖPRÜLÜ, F., *Türk Edebiyatında İlk Mutasavvuflar*, 2. baskı, Ankara 1966.

KÖPRÜLÜZADE, M. F., *Türkiye Tarihi*, İstanbul 1923.

KOÇSOY, Şevket; *Irak Türkleri*, İstanbul 1991.

KÖYMEN, M. A., *Selçuklu Devri Türk Tarihi*, Ankara 1963.

LOZAN Barış Konferansı, *Tutanaklar-Belgeler*, çeviren: L. Meray, takım I, cilt I, Ankara 1969

MISIROĞLU, Kadir; *Musul Meselesi ve Irak Türkleri*, İstanbul 1972.

MÖNCHENGLADBACH Türkmen Derneği, *Irak Türkmenleri Şehitler Albümü*, İstanbul 1993.

ORKUN, H. Namık; *Türk Tarihi*, 4 cilt, Ankara 1946.

ÖKE, Mim Kemal; *İngiliz Belgeleriyle Musul Sorunu (1890-1926)*, İstanbul 1983.

ÖKE, Mim Kemal; *Musul Meselesi Kronolojisi (1918-1926)*, İstanbul 1977.

ÖZTUNA, Y.; *Başlangıcından Zamanımıza Kadar Büyük Türkiye Tarihi*, 14 cilt, İstanbul 1977.

PAMUKÇU, Ekrem; *Bağdat'ta İlk Türkler*, Ankara 1994.

RAVENDİ., *Rahat-üs-Sudûr ve Ayet-üs-Surûr*, cilt I, Ankara 1957.

SAATÇİ, S., *Tarihi Gelişim İçinde Irak'ta Türk Varlığı*, İstanbul 1996.

SEVİM, Ali; *Suriye Selçukluları I. (Fetihten Tutuş'un Ölümüne Kadar)*, Ankara 1965.

SÜMER, F., *Karakoyunlular (Başlangıçtan Cihan Şah'a Kadar)*, cilt I, Ankara 1967.

SÜMER, Faruk; *Oğuzlar (Türkmenler) Tarihleri Boy Teşküaü - Destanları*, 3. Baskı, İstanbul 1980.

TBMM *Gizli Celse Zabıtları*, 4. cilt, Ankara 1985.

TOGAN, Z.V., *Umumi Türk Tarihine Giriş*, cilt I, 2. Baskı, İstanbul 1970.

TOWNSHEND, Charles V.F., *Irak Seferim*, İstanbul 1337.

TURAN, Osman; *Doğu Anadolu Türk Devletleri Tarihi*, İstanbul 1973.

TURAN, Osman; *Selçuklular Tarihi ve Türk-İslam Medeniyeti*, Ankara 1965.

TURAN, Osman; *Selçuklular ve İslamiyet*, İstanbul 1971.

URFALI, Mateos; *Vakay-i Nâmesi (952-1136) ve Papas Grigor'un Zevli (1136-1162)*, Ankara 1962

UZUNÇARŞILI, İ. Hakkı; *Anadolu Beylikleri ve Akkoyunlu Karakoyunlu Devletleri*, Ankara 1969.

UZUNÇARŞILI, İ. Hakkı; *Osmanlı Tarihi*, 4. Baskı, Ankara 1988.

YAKUBOĞLU, Enver; *Irak Türkleri*, İstanbul 1976.

YILDIZ, Dursun Hakkı; *İslamiyet ve Türkler*, İstanbul 1976.

YILMAZ, Durmuş; *Misak-ı Milli'ye Göre Musul*, Konya 1995.

YURDAKUL, Şahin; *Musul Meselesi*, Ankara 1975.

المقالات والبحوث والدراسات

ATEŞ, Sönmez; "Irak Büyükelçiliğinin Beyanatı Etrafında, *Türk Kültürü*, 9 Temmuz 1963, s. 59-60.

ATEŞ, Sönmez; "Irak Türkleri ile İlgili Yayınlar Hakkında Düşünceler", *Türk Kültürü*, 26 Aralık 1964, s. 98.

BENİCE, Etem İzzet; "Irak Türkleri Hakkında Resmi İzahat", *Gece Postası*, 15 Nisan 1959.

ÇAY, Abdülhalûk; "Kerkük Türklüğü", *Ötüken*, 139, Temmuz 1975, s. 10-14.

ÇELENKLİOĞLU (Şükrü Elçin); "Irak Türklerinden Haberler", *Türk Kültürü*, 9-4 Ağustos 1970, s. 114.

ÇETİNER, Yılmaz; İki Ateş Arasında", *Hürriyet*, 24-28 Ocak 1971.

ERBİL, Haşim Nahid; "Irak Türkleri", *Türk Yurdu*, cilt 9, 5/3, 8 Teşrin-i Evvel 1331, s. 43-46; 5/4, 22 Teşrin-i Evvel 1331, s. 58-62; 5/5, 5 Teşrin-i Sani 1331, s. 75-80; 5/6, 19 Teşrin-i Sani 1331, s. 88-92; 5/7, 3 Kanun-i Evvel 1331/s. 102-106; 5/8, 17 Kanun-i Evvel 1331, s. 116-122.

ERBİL, Haşim Nahid; "Irak Türklerine Dair Son Bir İzah", *Türk Yurdu*, cilt 9, 5/9, 31 Kanun-i Evvel 1331, s. 132-136.

ERÖZ, Mehmet; "Kerkük Türkleri ve Kerkük'te İçtimaî Hayat", *Ötüken*, 33, Eylül 1966, s. 6-7 ve 18.

ESENKOVA, Enver; "İnsan Haklan Yönünden Irak Türkleri", *Devlet*, 25 Ocak 1971, s. 6-7.

ESİN, Necmettin; "Irak Türkleri", *Türk Dünyası El Kitabı*, Ankara 1976, s. 1125.

GÜRÜN, Kâmuran; "Irak Türkleri", *Hürriyet*, 2 Ağustos 1991.

HÜRMÜZLÜ, Erşat; "Irak Türklerinin İlk Eğitim Kongresi (28-30 Ağustos 1960)", *Kardaşlık*, 8/4-5, Ağustos-Eylül 1968, s. 38-39.

HÜRMÜZLÜ, Habib; "Besir'den Anılar", *Türk Yurdu*, 7. Devre, 13/65 (411), Ocak 1993, s. 31.

ILGAR, İhsan; "Lozan Konferansının Başarısızlığa Uğraması Halinde Türk Genel Kurmayının Gizli Harekât Planı", *Belgelerle Türk Tarihi Dergisi*, 36, Eylül 1970, s. 33-42.

İPEKÇİ, Abdi; "Unutulan Soydaşlarımız", *Milliyet*, 12 Ekim 1972.

KAFALI, Mustafa; Kerkük Türkleri", *Töre*, 4/17, Ekim 1972, s. 43-48.

KERKÜK, İzzettin; "Kerkük Katliamı' nın 4. Yıldönümü", Türk Kültürü, 9 Temmuz 1963, s. 60-61.

KİTAPÇI, Zekeriya; "İslamın ilk Devirlerinde Arap Şehirlerine Yerleştirilen İlk Türkler", *Türk Kültürü*, 10/112, Şubat 1972, s.

KÖPRÜLÜZADE, Mehmed Fuad; "Oğuz Etnolojisine Aid Tarihi Notlar", *Türkiyat Mecmuası*, I Ağustos 1925, s. 185-211.

KUL, Mehmet; "Kerkük Artık Yok", *Türk Dünyası*, 10/40, Ocak-Şubat-Mart 1976.

MÜFTÜOĞLU, M. N., "İdari, iktisadi, Terbiyevi Bakımlarından Kerkük'te Uygulanan Baskı ve Eritme Planı", *Türk Kültürü*, 21/247, Kasım 1983, s. 59-70.

NAKİP, Mahir; "Kerkük Katliamı", *Türkiye*, 14-19 Temmuz 1991.

NECİB, Asım; "Musul ve Havalisinde Türkler", *Anadolu Mecmuası*, 1/4, I Temmuz 1340, s. 134-139.

NEFTÇİ, Nermin; "Kerkük'ten Geliyorum", *Yeni Sabah*, 7-18 Aralık 1958.

OĞUZ, Osman; "Kerkük Katliamı", *Fuzûli*, 1/4-5, Temmuz- Ağustos 1987, s. 6.

OĞUZ, Osman, "Bağdat Yönetiminin Tarihi Çevre Tahribatı Durdurulmalıdır", *Kardaşlık Dergisi*, yıl: 1, sayı: 1, Ocak 1999, s. 4-5.

OKAN, Acar; "Kerkük Meselesi ve Geleceği", *Ocak*, 3/33-34-35, Eylül-Ekim-Kasım 1970, s. 3-15.

ÖKTE, Ertuğrul Zekâi; "Dış Türkler ve Kerkük Türkleri", *Belgelerle Türk Tarihi Dergisi*, 38, Kasım 1970, s. 2-3.

ÖZTÜRKMEN, Neriman; "Gezi Notlan 1.", "Ağlayan Topraklar", *Türk Kadını 2/16*, Eylül 1967, s. 16-17.

ÖZTÜRKMEN, Neriman; "Ağlayan Topraklar", "Kerkük Yollarında İlk Gün" *Türk Kadını*, 2/17, Ekimi 1967, s. 20-21; 2/18, Kasım 1967, s. 16-17; 2/19, Aralık 1967, s. 14-15; 2/21, Ocak 1968, s. 24-25; 2/22, Şubat 1968, s. 20-21.

RASİM, Mehmet; Dünya Türklüğü II. *Irak Türkleri*, Ocak, 5/4, 2. Devre, Ağustos 1972, S. 57-75.

SAATÇİ, Suphi; "Irak Türkleri ve Bugünkü Meseleleri", *Azerbaycan*, 34/254, Ekim-Kasım-Arahk 1985, s. 99-106.

SAATÇİ Suphi; "Kürtlerin Haklarına Evet, Peki Ya Irak Türkmenleri", *Milliyet*, 15 Haziran 1991.

SAATÇİ Suphi; "Irak Türklerinin Varlığını Yaşatma Mücadelesi Tarihinden Çizgiler", *Türkiye Dışındaki Türk Milliyetçiliği (Tebliğler)*, Ankara 1995, s. 48-61.

SAATÇİ, Suphi; "Irak Türkmenlerinin İki Ateş Arasındaki Kaderi Değişmeyecek mi?", *Kardaşlık Dergisi*, yıl: 3, sayı: 12, Ekim-Aralık 2001, s. 8-10.

SEVGEN, Nazmi; "Kerkük Türkleri", *Belgelerle Türk Tarihi Dergisi*, Sayı 38, Kasım 1970, s. 8-12; Sayı 39, Aralık 1970, s. 13-16; Sayı 40, Ocak 1971, s. 24-27.

SÜMER, F., "Irak Türklerinin Tarihine Kısa Bir Bakış", *Türk Yurdu*, 49/255-Temmuz 1959, s. 9-11.

TANYU, Hikmet; "Irak'taki Türkler ve Kültürleri", *Türk Yurdu*, 5, Temmuz 1959, s. 12-14.

TEVETOĞLU, Fethi; "Atatürk'ün Musul, Süleymaniye ve Kerkük ile İlgili Bir Mektubu", *Hayat Tarih Mecmuası*, 10, Kasım 1972, s. 6-7.

TURAN, Ömer; "Irak Anayasalarında Azınlık Hakları", *Avrasya Dosyası*, 3/1, İlkbahar 1996, s. 23-36.

TÜRKLER, Suat; "Kerkük Türkleri", *Milliyet*, 16-21 Aralık 1971.

YAKUBOĞLU, Enver; "Kerkük Katliamının Altıncı Yıldönümü", *Ötüken*, 19-17 Temmuz 1965, s. 4.

YALMAN, Mehmet Emin; "Irak Türkleri", *Vatan*, 26 Nisan 1959.

YILDIZ, H.D., "Abbasiler Devrinde Türk Kumandanları", *Türk Kültürü Araştırma Dergisi*, 2/112, Ankara 1965, s. 203.

٣– الموسوعات والنشريات الدورية

Akbaba
Ayın Tarihi
Belgelerle Türk Tarihi Dergisi
Beşir Gazetesi
Devlet
Fuzûlî Dergisi
Hayat Tarih Mecmuası
İslam Ansiklopedisi
Kardaşlık Dergisi
Kerkük Dergisi
Türk Ansiklopedisi
Türk Kültürü Dergisi
Türk Yurdu Dergisi

المراجع العربية

- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ٨ اجزاء، بغداد، ١٩٣٥ – ١٩٥٦.
- المنشئ البغدادي، رحلة المنشئ البغدادي، ترجمة عباس العزاوي، بغداد، ١٩٤٨.
- فاضل مهدي بيات، امارة القفجاق التركمانية، الأخاء، ٩/١٦ – ١٢ كانون الثاني – نيسان ١٩٧٧ – ص ٨ – ١٠.
- مصطفى جواد، مختصر تاريخ الترك في العراق، مجلة الدليل (النجف الأشرف)، ½، تشرين الأول ١٩٤٦، ص ٥٩ – ٦٥، شباط ١٩٤٧، ٢٧٩ – ٢٨٤.
- مصطفى جواد – احمد سوسه، دليل خارطة بغداد المفصّل في بغداد قديما وحديثا، بغداد ١٩٥٨.
- سعيد الديوه جي، الموصل في العهد الاتابكي، بغداد ١٩٥٨.
- حسين أمين، تاريخ العراق في العصر السلجوقي، بغداد ١٩٦٥.
- جعفر حسين خصباك، العراق في عهد المغول الايلخانيين (١٢٥٨ – ١٣٣٥)، بغداد ١٩٦٨.
- عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، صيدا ١٩٥٦.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء ١، بيروت ١٩٧٤.

- صلاح الدين الهرمزي، دماء بريئة، بغداد ١٩٦٣.
- ارشاد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، مؤسسة وقف كركوك، استانبول ٢٠٠٣.
- الحسيني، اخبار الدولة السلجوقية، ترجمة: نجاتي لوغال، انقرة ١٩٤٣.
- محسن محمد حسين، اربيل في العهد الاتابكي، بغداد ١٩٧٦.
- IRELAND, Williard Philip; (Irag, A Study in Political Development) ، العراق – دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت ١٩٤٩.
- زبير بلال اسماعيل ،اربيل في ادوارها التاريخية ،النجف الأشرف.١٩٧١
- قحطان عبوش التلعفري ،ثورة تلعفر في عام ،١٩٢٠ بغداد.١٩٦٩
- الخطيب العمري ، الأولياء ومشرب الأصفياء في ذكر سادات الموصل الحدباء، الناشر :سعيد الديوه جي ،الموصل.١٩٦٧
- شاكر صابر الضابط ،موجز تاريخ التركمان في العراق ،الجزء الأول ،بغداد ١٩٦١.
- شاكر صابر الضابط ،تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا ،بغداد.١٩٥٥

المراجع الانجليزية

GRUBE, E.J., The World of İslam, London 1966.

al-HELİ, Walid; Human Rights in Irag 1968-1988, 1988.

UMAR, Zubaida; "The Forgotten Minority: The Turkomans of Iraq"Afkar Inguiry", 4/2, February 1987, s. 37-43.

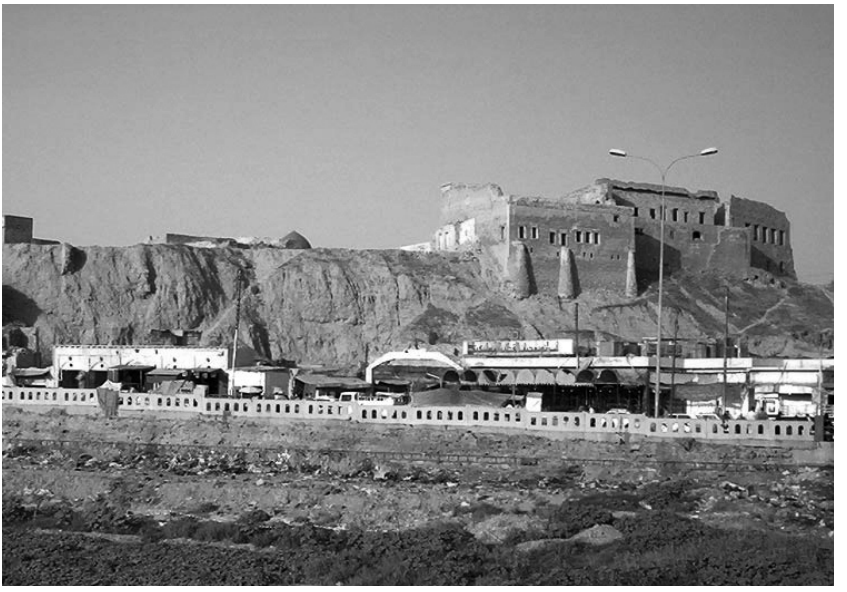

الصورة العليا : مباني مهدّمة في قلعة كركوك
الصورة السفلى : منظر من قلعة كركوك

باب سوق القيصرية في كركوك

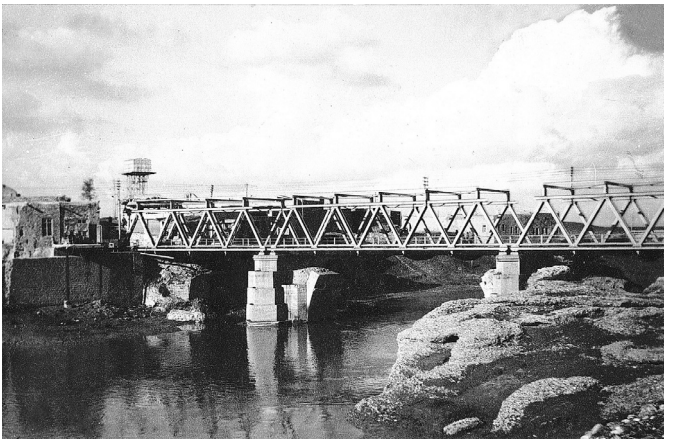

جسر آلتون كوبري

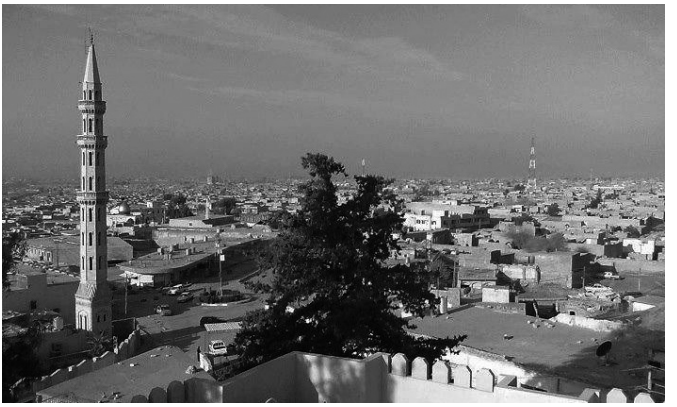

منظر عام من مدينة تلعفر

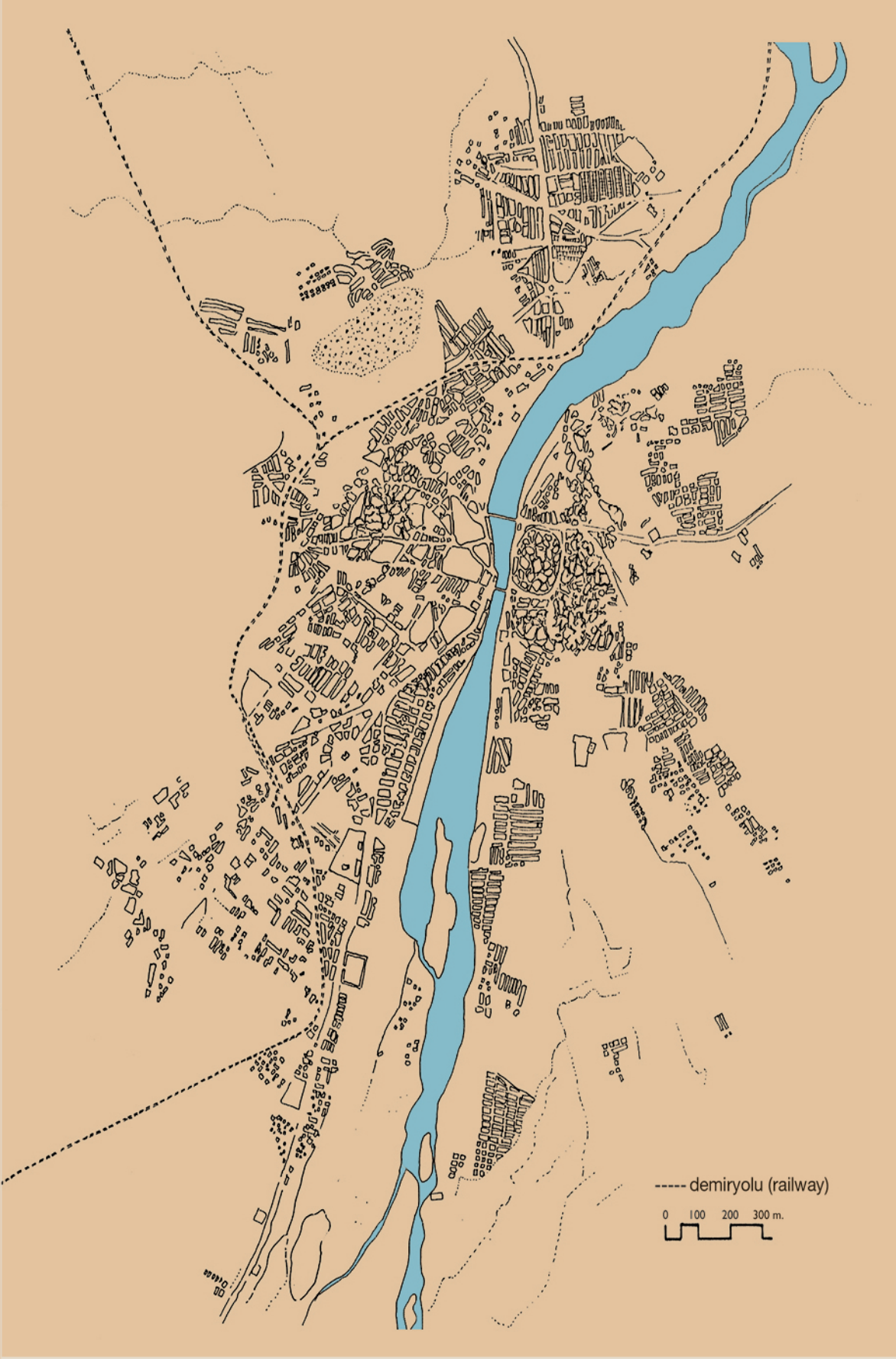
----- demiryolu (railway)
0 100 200 300 m.